
الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

الاقتصاد العالمي الخفي

رأسمالية جديدة
تجارة الرقيق والجنس _ فضيحة القروض العقارية
القرصنة الفكرية _ تبييض الأموال
تجارة المخدرات




لوريتا نابوليوني

الاقتصاد العالمي الخفي



الاقتصاد العالمي الخفي

رأسمالية جديدة

تجارة الرقيق والجنس ـ فضيحة القروض العقارية
القرصنة الأدبية والدموية ـ تبييض الأموال
تجارة المخدرات

تأليف

لوريتا نابوليوني

ترجمة

لبنى حامد عامر

مراجعة وتحرير

مركز التعريب والبرمجة



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL



يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي
Rogue Economics
حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من الناشر
Seven Stories Press
بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم ناشرون، ش.م.ل.

الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م

ردمك 978-9953-87-699-3



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويـــات

مقدمة

شـــهدت تسعينيات القرن المنصرم انتشار فيروس الديمقراطية في أرجاء العالم كافة، حيث أطلق انحلال الاتحاد السوفياتي *جرثومة الحرية* من عقالها لينمو عدد الدول الديمقراطية في غضون عقد من الزمان من 69 دولـــة إلى 118 دولة ديمقراطية. لقد احتفى ملايين الناس المحصنين ضـــد هذا الفيروس لعقود طويلة بفشل هذه الدول وسقوطها قبل أن تطال العدوى أولئك الذين لم يختبروا الديمقراطية على الطريقة الغربية. مع سقوط جدار برلين اندفعت حشود من شباب أوروبا الشرقية لتعبر ســياج العـــزلة - المعروف باسم الستار الحديدي - الذي كان يقف حـــائلاً بين العالم الحر والاستبداد وهم يهتفون مأخوذين لمرأى قوافل ســيارات تـــرابانت ولادا وغيرها من المركبات التي تم صنعها في ظل الاشـــتراكية وهـــي في طريقها نحو الغرب. هكذا ومن صميم التكتل الـــسوفياتي الـــسابق، انبثقت جرثومة الحرية و لم يقتصر انتشارها على جنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية وحسب، بل وصلت إلى الصين[1] كذلك مخلفة آثراً لا يُمحى.

مـــع انتشار الديمقراطية تفشت العبودية ليصل عدد المستعبدين في نهاية ذلك العقد إلى ما يقدر بحوالى 27 مليون شخص في عدة دول بما فيها بعض دول أوروبا الغربية. في مطلع العام 1990 بدأت قوافل رقيق الجـــنس الـــسلافية القادمة من دول التكتل السوفياتي السابق باجتياح الأسواق الغربية، و لم تكن أولئك النسوة يتمتعن بالجمال ورُخص كلفة ليلـــتهن وحسب، بقدر ما كن غارقات في اليأس، ومع ذلك لم تكن

تجارة الجنس الجديدة هذه سوى غيض من فيض ما خفي، فقد أتاحت العولمة استغلال عمالة العبيد على مستوى صناعي لم تبلغه حتى في أزمان الإتجار بالعبيد عبر الأطلسي. لقد عدت لأصطدم مراراً وتكراراً في أثناء البحث الذي أجريته بأن العبيد من مزارع الكاكاو في غرب إفريقيا وحتى بساتين كاليفورنيا، ومن صناعة صيد الأسماك المحظورة والآخذة بالازدهار وحتى مصانع إنتاج البضائع المقلدة، هؤلاء العبيد أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من الرأسمالية العولمية.

قد يصدم المرء لمعرفته أنه في الأزمان الحديثة تتواجد الديمقراطية والعبودية جنباً إلى جنب، بينما تراه الاقتصاديات ارتباطاً مباشراً ووثيقاً، بمعنى أن هاتين الظاهرتين تتسمان باتجاهات متطابقة وأن إحداهما تدعم الأخرى، فقد أكدت لتسعينيات القرن الماضي وجود اتجاه سوريالي (ما فوق الواقع) كان قد كشف عن نفسه في خمسينيات القرن الماضي خلال طرد الاستعمار حيث ارتفع عدد العبيد مع حصول المستعمرات السابقة على استقلالها عن القوى الأجنبية واعتناقها الحرية، في حين تردت كلفتهم إلى الحضيض. يقلّ متوسط سعر العبد اليوم عن عُشر قيمته في عهد الإمبراطورية الرومانية، حين كانت الديمقراطية في أدنى مستوياها تاريخياً، فقد كان العبيد يمثلون سلعة قيمة يندر وجودها، مما فرض بالتالي ارتفاع سعرهم، وأما اليوم، فثمة الكثير منهم بل ويمكن الاستغناء عنهم واستبدالهم بآخرين، فهم لا يتعدون كونهم من "تكاليف القيام بالأعمال دولياً".

نحن قلما نقيم في أذهاننا الصلة بين الديمقراطية والعبودية، ذلك أننا لا نزال واقعين تحت تأثير الانطباع الزائف بأن حلول الديمقراطية هو ما يضمن عدم عودة العبودية. في حين يستخدم مثال الحرب الأهلية في أميركا ليدعم هذه الحجة الواهية، فإنه في وسع أي شخص قد درس

التاريخ الأميركي أن يخبرنا كيف انبثقت عمليات العنف التي مارسها البيض ضد السود في الجنوب الأميركي على يد جماعات مثل الكو كلوكس كلان مباشرة بعد انتهاء الحرب، وأن يخبرنا كيف كانت الفترة التالية لذلك من أسوأ ما لحق بالسود في أميركا. إذ يسود الاعتقاد اليوم بأن العبودية هي نتاج استغلال القوى الأجنبية للبلدان الفقيرة، فإن العكس من ذلك هو الصحيح: حيث إنه يتم استرقاق معظم الضحايا والإتجار بهم على يد مواطنيهم.

تعد العلاقة بين الديمقراطية والعبودية إحدى تبعات الاقتصاديات المشبوهة، فهي تعاود الظهور في التاريخ وغالباً ما تكون مرتبطة بحدوث تحولات جذرية بصورة مفاجئة وسريعة. ففي خضم حدوث التغييرات الكبيرة، ترتخي قبضة السياسة على الاقتصاديات التي تصبح قوة مشبوهة في يد السادة الجدد، وإذا كان الغرب الأميركي قد عُرف بالغرب المتوحش جراء غياب السلطة وجراء العنف الذي رافق غزوه، إلا أنه لا يمكن غض الطرف عن الثروات الاقتصادية الهائلة التي نمت في ظلاله. كما أدت حمى الذهب في كاليفورنيا إلى انتشار الفوضى، والعنف، وعمليات السرقة على نطاق واسع، فقد لعبت دورها كذلك في إثراء أصحاب الملاهي والمقامرين الذين بنوا مدناً رائعة مثل سان فرانسيسكو.

لقد وسمت الاقتصاديات المشبوهة معظم التحولات التاريخية الرئيسية، وانتقلت عدواها إلى الاقتصاديات المغرقة في القدم، وأودت بإمبراطوريات قديمة، وأقامت على أنقاضها أخرى جديدة، ففي حين أن اكتشاف أميركا عاد على أوروبا بالثراء الفاحش، فقد تدفقت هذه الغنائم كلها على يد الفاتحين الذين لا تعرف قلوبهم الشفقة، وها قد عادت الاقتصاديات المشبوهة للظهور من جديد مترافقة مع حدوث

التحولات الجذرية التي يختبرها العالم من جديد اليوم، والتي قد تكون من أعظم التحولات التي شهدها التاريخ بأسره.

كنت عندما بدأت بإجراء البحث لتأليف هذا الكتاب منذ ما يزيد على عامين راغبة في تبيان كيف أن التحول من الشيوعية إلى العولمة قد أطلق القوى الاقتصادية الشريرة من محبسها، وكنت على قناعة بأن هذه ظاهرة فريدة مرتبطة بظروف استثنائية، ولكن مع تقدم البحث، واستمراري في جمع البيانات، وإجراء المقابلات، وتحليل المعلومات، اكتشفت أن الاقتصاديات المشبوهة ليست فريدة من نوعها بقدر ما هي جزء من التاريخ الذي يتنازعه الخير والشر. تمثل هذه الاقتصاديات قوة حقيقية تعمل في الخفاء من دون أن يلاحظها أحد، وفي كل مرة تعاود الظهور فيها، كانت السياسة تنجح في ترويضها عن طريق تقديم مساومات استراتيجية إلى النخبة الجديدة المتنفذة، وليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد أن نتيجة ظهورها هذه المرة ستختلف عن سابقاتها.

الفساد موجود في أي مجتمع سواء أكان شيوعياً أم رأسمالياً، غير أن الاقتصاديات المشبوهة تنشره على صعيد عولمي، وعلى النقيض من ذاك الفساد الماثل في كل المجتمعات والذي يتواجد جنباً إلى جنب مع مجموعة من القيم التي تمارس تأثيراً مضاداً عليه، فإن الاقتصاديات المشبوهة تفرض نمط حياة معوجًّا يلحق الضرر بالجميع على حدٍّ سواء. بغض النظر عن أماكن عيشنا، سواء في الدول النامية أو المتطورة، فإن الاقتصاديات المشبوهة تعيد تشكيل حياتنا الشخصية ولا تكتفي بأن تملي علينا كيف نحيا وحسب، بل وتملي علينا كيف نموت أيضاً، ففي الولايات المتحدة ثمة قاتل جديد يحيا طليقاً بين الناس ألا وهو مرض البدانة الذي يتسبب بمقتل 400,000 شخص سنوياً أي ما يعادل 16

بالمئة من حالات الوفاة كافة في أميركا. من المثير للسخرية حقاً أن هذا الوباء الذي تعود جذوره إلى سبعينيات القرن العشرين ازدهر وانتشر في أواخـــر ثمانينيات القرن نفسه عندما استفاقت أميركا على مخاطر زيادة الوزن، ففي اللحظة عينها التي يقرر الشخص فيها أن يصبح نحيلاً يبدأ في الحقيقة باكتساب الوزن الزائد.

لقد أدت محاربة الانتفاخ إلى ظهور الحميات منخفضة الدسم، فتم انتزاع الدسم من المواد الغذائية واستبداله بالكربوهيدرات التي لا يرتفع فـــيها عـــدد السعرات الحرارية (الكالوري) وحسب، بل تنتج الدهون أيضاً. منذ القدم يعرف المزارعون أن الحبوب تسمّن الحيوانات، والمبدأ نفـــسه ينطـــبق علـــى البشر. كما أن معظم الأغذية منخفضة الدسم الموجـــودة في المحالّ التجارية مشبعة بالكربوهيدرات إلى درجة تصبح معهـــا جرعة السعرات الحرارية الموجودة في هذه الأغذية مماثلة للأغذية العادية. وفي وسعك عند الذهاب للتسوق في المرة المقبلة أن تقارن عدد السعرات الحرارية الموجودة في المنتجات العادية ومنـــزوعة الدسم من الغذاء نفسه وستُدهَش للفارق الضئيل بينهما.

لم يلبث هذا المرض الجديد أن انتقل من العالم الغربـــي وتجاوزه، فـــسرعة انتـــشار البدانة اليوم في آسيا تفوق سرعة انتشاره في أميركا الـــشمالية وأوروبا، مع ظهور بوادره حتى في إفريقيا بين أثريائها الذين تذوقـــوا طعـــم الأغذيـــة منـــزوعة الدسم والحميات الغربية. يجهل المـــستهلكون أن المنـــتجات الـــتي يتم الترويج لها على أنها منحِّفة لا تساعدهم على ذلك، بل إنها قد تؤدي إلى هلاكهم في بعض الحالات، فهم يشترونها واهمين أنها إكسير الشباب الدائم.

غالباً ما تكون الإعلانات عن الأغذية منخفضة الدسم مجرد كذبة تطلقهـــا شـــركات الأغذية، والباعة، وحتى الهيئات الحكومية لكونها

صناعة تدر مليارات الدولارات على أصحابها. يكاد كل منتج نستهلكه يخفي تاريخاً أسود لا يقف عند العمالة المسترقة، بل ويتعداها إلى القرصنة، وأعمال التزوير، والسرقة، وغسيل الأموال. إن السوق العولمية هي أخطر مرتع للاقتصاديات المشبوهة لأن منتجاتها تتسلل إلى الاقتصاديات التقليدية وتفسدها، وعندما نشتري مثلاً خاتم زواج مصنوعاً من ذهب نقّب عنه أولاد الكونغو لحساب سادة لا يعرفون الرحمة، ومن ثم تمّ تهريبه إلى أوغندا وباعته الشركات التجارية المحتالة بوثائق مزورة عن بلد المنشأ، فإننا نرسّخ الرابط التجاري مع الفساد والشر، هذا الرابط الذي يميز اقتصاد إفريقيا الإجرامي وغير المشروع.

بالرغم من أننا مستهلكون، فبالكاد نعرف الشيء القليل عن هذه الحلقات المتوكّلة على بعضها بعضاً، ناهيك عن الأسرار الاقتصادية الخافية حول ما نستهلكه بالنظر إلى أننا عالقون في شبكة سوق محكمة من الأوهام التي صنعتها الإعلانات التجارية. وبحسب فيلم **The Matrix /الرحم**، فإن المستهلكين يعيشون في عالم خيالي حيث نعتقد بأن حياتنا في أفضل حالاتها لأننا قادرون على دفع ثمن أشياء لم يكن يحلم آباؤنا وأجدادنا بامتلاكها. لقد ارتفع معدل العمر المتوقع، وتم تهميش الفقر، وأصبح الاستهلاك من الماضي، والتسوق علاجاً للكآبة أو الملل. صحيح أن هذه المفاهيم تطالعنا بشكل يومي، ولكن إذا ما حاولنا النظر خارج إطار حياتنا اليومية، والتحقق من صحتها، والتقصّي عن أصول معظم المنتجات التي نستهلكها، فإن النتيجة التي سنخرج بها قريبة من العالم الواقعي الذي يعرضه فيلم **The Matrix/الرحم**، وهو أن كوكبنا غارق في فوضى تجارية عارمة.

لا يتناول هذا الكتاب الأصول المجهولة للمنتجات التي نستهلكها، ولا الأكاذيب التسويقية التي يروجها المعلنون عن الشباب الأبدي، كما

أنه ليس مناهضاً للعولمة، ولا بياناً بثورة المستهلكين بقدر ما يهدف إلى تزويدهم بمعرفة أوفر عن العالم الذي نعيش فيه. سأحاول أن أوضح من خلال عدد من الأمثلة أن الاقتصاديات المشبوهة ليست استثنائية، وإنما هي قوة شريرة مستفحلة في صميم وجودنا الاجتماعي تنشب مخالبها باستمرار في المجتمعات التي نحيا فيها.

إنّ تجريد الحياة الحديثة من غطاء أو اثنين من الأغطية التي تكسوها، لا يكفي لكشف النقاب عن حقيقة هذه الظاهرة التي لم يدركها أحد من قبل بالرغم من أنها كانت دوماً جزءاً من تاريخ البشرية. لفهم طبيعة الاقتصاديات المشبوهة، لا بد لنا من التعرف إلى أساساتها التي تشكلت جراء المعركة الأزلية بين السياسة والاقتصاد، والتي دارت رحاها الطاحنة على مر العصور.

يتناول هذا الكتاب إعادة صياغة العالم الحديث على يد القوى الاقتصادية التي لا تتورع عن انتهاز أي فرصة للربح، وأيضاً شبكة الأوهام السياسية والاقتصادية التي توقع المستهلكين في شرك العالم الخيالي الذي بناه المشبوهون الجدد. ويتناول الكتاب أيضاً آخر معارك هذه الحرب الأزلية ليذكرنا بأن البشرية اليوم كما في الماضي هي من ستدفع الثمن باهظاً.

الفصل الأول

العدو أقرب إلينا من حبل الوريد

"لقد شهدنا ممتنّين سقوط جدار برلين، لكنه سقط للأسف على رؤوس النسوة".

تعليق أدلى به أحد المشاركين في مجلس الدوما التشريعي الروسي.

يُعدُّ علم الاقتصاد من علوم الاتكال المتبادل المتقلبة، والذي تعد السوق محركه الخفي، فمنذ العصر الحجري كان ميلاد متاجر المقايضة الجديدة محفزاً للعملية الاقتصادية فيما تكتسب الاكتشافات والابتكارات الإنسانية معنى جديداً عندما يتم تشاركها مع الآخرين، وهو أمر لا يحدث إلا عند تداولها. لا يكون الذين أوجدوا المنتجات الجديدة أو استهلكوها هم المستفيدين الرئيسيين من هذه الصفقات، وإنما أولئك الذين يتاجرون بها، ولم يتمكن المسوقون المحترفون على مر العصور من جمع ثروات طائلة وحسب، بل نالوا أيضاً اعتراف الساسة بنفوذهم، ذلك أن كلاً من الطرفين (الساسة والمسوقون) لديهما تحالفات زائفة من أجل تنظيم السوق واستيعابها والتلاعب بها بما يحقق مصالحهما الخاصة وبما فيه نفع أمم بأكملها.

استقرت الحضارات الرئيسية كافة على أركان تجارية صلبة جنَّد الساسةُ جيوشاً جرارة للدفاع عنها، فلم تتردد جيوش روما عن سحق قرطاجة عندما وقف هنيبعل عائقاً في وجه تجارتها المزدهرة مع المناطق الشمالية من شبه الجزيرة الإيطالية. لقد شهد التاريخ حروباً لا تنتهي

لبسط السيطرة على الأسواق الرئيسية، فقد مولت البندقية على سبيل المثال الحملة الصليبية الرابعة لسلب القسطنطينية وإبعاد التجار العرب عن طريق الحرير محتكرة بذلك إياه لنفسها. في العصور الحديثة تعد خطة مارشال أحد أفضل الأمثلة على قيام السياسة باسترقاق الاقتصاد من أجل إعادة تحديد قوانين السوق[1].

الاقتصاد ضد السياسة

أرست خطة مارشال – وهي عبارة عن برنامج معونة مولته الولايات المتحدة لإعادة بناء دول أوروبا الغربية المتضررة جراء الحرب العالمية الثانية – دعائم هيمنة أميركا اقتصادياً، فعلى النقيض من أوروبا واليابان، لم يُصِب اقتصاد الولايات المتحدة وصناعاتها خلال الحرب أيُّ ضرر يذكر، لكنها كانت بحاجة بعد أن وضعت الحرب أوزارها إلى أسواق لمنتجاتها، وبالرغم من أنها كانت الواهب وليست المتلقي إلا أنه كان من الواضح أن أميركا هي المستفيدة الأولى من خطة المارشال وليست أوروبا حيث أوجدت أعمال إعادة الإعمار منافذ جديدة للشركات الأميركية، وشكّلت سوقاً جديدة تتوافق مع الاحتياجات المحددة لاقتصاد أميركا. نتيجة الحرب، أبحرت أساطيل سفن الشحن عبر الأطلسي لجلب المواد الخام والبضائع إلى أوروبا التي مزقتها الحرب، وشكّلت أرتال من ناقلات النفط جسراً عبر المحيط موصلة هذه المادة الثمينة والضرورية في عمليات إزالة الحطام وإعادة إعمار المدن التي دمرها القنابل.

بحلول الوقت الذي استعادت فيه دول أوروبا الغربية عافيتها، كانت النزعة الاستهلاكية الأميركية على أهبة الاستعداد لقولبة عادات الشراء لدى الأوروبيين، حيث ظهرت في المتاجر البضائع

المعمرة بداية من أجهزة التلفاز وصولاً إلى المكانس الكهربائية، وانهالت علـــى العـــائلات في هـــذه الدول صور لسيدات البيوت الأميركيات الشقراوات وهن يلعبن بألعابهن *المنـــزلية* فيما تزين شفاههن ابتسامات عريـــضة. رغـــب الكل بامتلاك سيارة وتلفاز وغسالة، وقامت أميركا بتـــصدير طـــرائق جديدة مبتكرة لشراء مثل هذه المنتجات على غرار الدفـــع بالتقـــسيط ممـــا أدى إلى ارتفاع معدل القروض الشخصية مباشرة.

لقـــد أرادت الولايات المتحدة بناء سوق قوية لاقتصادها القائم علـــى التصدير، وفهمت أن ذلك يتطلب القيام ببيع نمط حياتي معين، وأنه لا بد من أن يكون المستهلك والبضائع المعمرة المصنوعة في أميركا جـــزءاً مـــن نمط الحياة المرغوب به، فهما مكملان أساسيان لما يعرف بالحلم الأميركي الذي يتجسد من خلال المنتجات التي تروج لها بمنتهى الـــبراعة أفلام هوليوود. في المخيلة الجماعية للشعوب الأوروبية الغربية التي لجأت إلى دور السينما هرباً من ذكريات الحرب، أصبحت أميركا أرض الحلـــيب والعـــسل، والقـــارة التي يقطنها نجوم السينما، وحيث تـــتحول الأحلام إلى حقيقة. غير أن الولايات المتحدة كانت أكثر من حلـــم، ولم يكن يفصلهم عن هذا العالم المثالي الذي في الوسع شراؤه سوى المحيط الأطلسي، وكانت أعمال إعادة إعمار دول أوروبا الغربية مـــن خلال خطة مارشال تلك قد زودت المستهلكين بالوسائل المالية لـــشراء نصيب من هذا الحلم، فمن خلال إنعاش اقتصاد ما بعد الحرب عمـــرت الخطة جيوبهم بالمال، ومكّنتهم بذلك من شراء المنتجات التي تحمل ختم *صنع في أميركا*.

أمـــا الـــيوم فقـــد أصبح من الواضح لكل ذي عينين أن الحلم الأميركـــي لم يعد كونه جزءاً من خطة تسويقية ذكية، ففي خمسينيات

القرن الماضي عندما كانت الولايات المتحدة واقعة في قبضة المكارثية(*) كانت مثل هذه الإعلانات قناعاً يختبئ تحته الواقع الأليم للمجتمع المكبوت الذي ابتلي بالتوترات والتمييز العنصري. مع ذلك فقد كانت أكثر المنتجات إغراء تلك المحاطة بالأوهام، وفي حين أنعش بعضها النمو الاقتصادي كما في حالة *الحلم الأميركي*، كان بعضها الآخر يشل عجلة الحياة في المجتمع كما سنرى في حالة سقوط جدار برلين.

لقد ساعدت خطة مارشال على ظهور نظام سياسي جديد ازدهر خلال الحرب الباردة وأدى إلى إغلاق نافذة الغرب في وجه دول التكتل السوفياتي. يمكن اعتبار هذا النظام الجديد التيار المعاكس إلى حدٍّ ما للعولمة، فقد حبس الغرب داخل نظام اقتصادي تحكمه التنظيمات والتشريعات إلى أقصى الحدود. وأما الخطة التي وضع أسسها عدد من أبرز الاقتصاديين ومن بينهم جون ماينارد كينيز[2]، فقد كانت تجسيداً للمذهب الجديد الذي شدّد على الدور الحاسم الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد، وعلى تفوق الدولة الأقوى. لقد كان نجاح الخطة في أثناء الحرب الباردة معتمداً على قدرة واشنطن على التحكم بالقوى الاقتصادية التي أوجدت السوق الأوروبية الجديدة وغيرها من الأسواق، وحافظت عليها من جهة، كما حافظت على قدرتها على التلاعب بهذه القوى من جهة أخرى بما فيه مصلحة الولايات المتحدة الأميركية وشركائها التجاريين[3].

لم يكن هناك من ينازع أميركا على تفوقها خلال الحرب الباردة، لقد استفادت دول أوروبا الغربية من هذا التفوق إلى حدٍّ كبير، حيث

(*) نسبة إلى السيناتور الأميركي جوزيف مكارثي الذي أطلق في العام 1950 رؤيته الراديكالية في مواجهة الخطر والتهديد الشيوعي، ثم تحولت الكلمة إلى مصطلح سياسي لإدانة المتعاطفين مع الشيوعية. المترجمة.

ارتفع النمو الاقتصادي وخاصة في الفترة الواقعة بين خمسينيات وستينيات القرن العشرين بشكل ملموس. حتى في خضم أزمتي النفط الأولى (1973-1974) والثانية (1979-1980) حافظت القيادة الأميركية على هيمنتها على الاقتصاد، وعملت على التخفيف من أثر الأزمة عن طريق البدء بتدوير دولارات النفط؛ وهو المشروع الذي سيّر الفائض الموجود لدى الدول المنتجة للنفط نحو الاستثمار الأوروبي.

على النقيض من ذلك، فإنه عندما تحقق هدف الحرب الباردة الأخير ألا وهو رفع الستار الحديدي، تحلل النظام السائد بعد الحرب العالمية الثانية، وخسرت الدولة سيطرتها على السوق، وفقدت السياسة بالتالي هيمنتها على الاقتصاد. في هذه المرحلة لم يعد الاقتصاد في خدمة المدنيين، وتحوّل إلى قوة ضارية لا هم لها إلا الثراء السريع على حساب المستهلكين. هكذا حملت الأحداث التي ترمز إلى بداية ونهاية الحرب الباردة وخطة مارشال وسقوط جدار برلين بين طياتها العلاقة المعقدة بين السياسة والاقتصاد، وفسّرت بكل وضوح النقلة نحو الاقتصاديات المشبوهة.

جدار الجنس

يعرف طريق إي 55 الذي يمر بمحاذاة الحدود الألمانية - التشيكية بطريق الحب لأنه يستضيف أكبر بؤرة للدعارة في أوروبا حيث تقف النسوة القادمات من دول التكتل السوفياتي السابق على طرفيه عارضات أجسادهن بأبخس الأثمان: نصف ساعة مقابل 35 يورو، و45 يورو مقابل ممارسة الجنس من دون استخدام وسائل الحماية. ومع ذلك فإن الطريق إي 55 لا يحمل هذه الوصمة منفرداً، بل يتشاطرها مع أماكن أخرى مثل الحاجز الحدودي بين أوروبا الشرقية والغربية والذي

تكتظ جنباته بمستلزمات هذه التجارة التي هي عبارة عن تجمع من أسواق الجنس وبيوت الدعارة والأكشاك مسدلة الستائر والتي تقف بديلاً عن الستار الحديدي التخيلي.

لقد تكاثرت دور الدعارة في تسعينيات القرن الماضي في الطرقات المؤدية إلى الحدود مع الدول الغربية في رمزية مؤلمة إلى أن "الحدود المفتوحة تضفي على العمل في ممارسة الجنس صبغة دولية وخاصة في المناطق الحدودية الغربية حيث تتلاقى الأمم، ومن هناك يتم تصدير العمل في ممارسة الجنس إلى دول أوروبا الغربية"(4).

إن بعض النسوة العاملات على الحدود لا يمتهنّ الدعارة، وإنما هن من رقيق الجنس اللواتي تم شراؤهن من الأسواق المتخصصة الواقعة بجوار الفاصل القديم بين الشرق والغرب. من هذه الأسواق مثلاً هناك سوق أريزونا ذائعة الصيت بين عصبة القوادين الدوليين، وقد أطلق عليها هذا الاسم لأنها تشبه إحدى البلدات الأميركية التي أصابتها حمى الذهب في القرن التاسع عشر، وهي تقع إلى شمال غربي صربيا، وتختبئ خلف امتداد طريق يلقب بطريق أريزونا الذي يمتد بمحاذاة الحدود الكرواتية. وتضم لائحة ألقاب السوق الأخرى اسم وال مارت صربيا لأنها أُقيمت بدعم من القوات الأميركية عند نهاية حرب البلقان الأهلية...(5).

تلعب المافيا الروسية أهم الأدوار في مجال الدعارة والمتاجرة بالنساء السلافيات، فيما ينحدر العديد من القوادين الروس من الشيشان. وتكشف إيفا والتي ساعد أحد الزبائن على تحريرها من العمل في الدعارة عما جرى لها قائلة: "لقد تاجر بي رجال إحدى جماعات المافيا الشيشانية، فقد جاؤوا إلى أوديسة متظاهرين بأنهم رجال أعمال أثرياء جاؤوا ليمضوا فترة الإجازة في المنطقة، وعرضوا عليّ

فرصة عمل كبائعة في أحد متاجرهم في موسكو وأروني صورة للمتجر. كنت قد سمعت الكثير من القصص عن النسوة الأوكرانيات اللواتي أجبرتهن العصابات الروسية على العمل في الدعارة، ولكنني فكّرت في أن ذلك لن يحصل لي، لأن هؤلاء الأشخاص جاؤوا من الشيشان... وقد تم شرائي وبيعي عدة مرات في سوق أريزونا على يد العديد من التجار الروس والأوروبيين وغيرهم، لقد تحولت إلى سلعة، أجل، هذا ما كنا عليه، منتجات تعرض في القرية العالمية"(6).

إن طريق إي 55 وسوق أريزونا ما هما إلا أحدث مركزي تسوّقٍ تضخ فيهما صناعة الدعارة العالمية الجديدة مفرزاهًا. إنهما يمثلان مشروعاً يجمع بين أقدم مهنتين على هذه الأرض ألا وهما الدعارة والتجارة الدولية، فلما يزيد على 15 عاماً كانت بنات الهوى ورقيق الجنس المستقدمات من دول التكتل السوفياتي السابق أشهر منتجات هذا المشروع. لا يعد جدار الجنس المباح والذي يمتد اليوم على طول الفاصل القديم بين الشرق والغرب أحد المنتجات الثانوية لسقوط جدار برلين وحسب، وإنما هو أيضاً من أوائل تجليات عودة الاقتصاديات المشبوهة الضارية التي أطلقها من عقالها أكبر التحولات الاقتصادية في القرن العشرين متمثلاً في تحلل الشيوعية، ونهوض العولمة.

لقد كادت الدعارة تختفي نظرياً من الدول الشيوعية قبل سقوط جدار برلين، بالرغم من أنه لم يتم حظر ممارستها بصورة رسمية، إلا أن الحكومات عادة ما كانت تعمل على تهميش أقدم مهنة في العالم. لقد قل الطلب حينها نتيجة ترك حبل العادات الجنسية على غاربها، كما كانت وسائل منع الحمل والإجهاض متاحة لكل من ترغب، وبالتالي لم يعد الرجال بحاجة إلى اللجوء إلى بائعات الهوى. كما انخفض العرض هو الآخر بعد أن ضمنت الوظائف المتاحة بدوام كامل الحصول على

راتب في آخر الشهر مما قلّص إلى حدٍّ كبير من أعداد النسوة الراغبات بالتعيش من بيع أجسادهن. كانت البغايا في العهد الشيوعي يلبين رغبات الأجانب الذين كان معظمهم من رجال الأعمال الذين يديرون مشاريع على طرفي الفاصل بين الشرق والغرب، ففي مطلع ثمانينيات القرن الماضي على سبيل المثال، لم يكن في وسع الرجال في بودابست ملاقاة البغايا إلا في ملهيين اثنين حظر كلاهما الهنغاريين والزوار القادمين من دول التكتل السوفياتي ارتيادهما. أما في موسكو فقد كانت أولئك النسوة يعرضن خدماتهن على الزبائن خارج أبواب الفنادق التي كان يداوم عليها الأجانب. وعلى النقيض من زميلات المهنة العاملات في دول أوروبا الغربية كانت البغايا الشيوعيات يُدِرن أرباحهن بأنفسهن حيث كانت القوادة تعتبر من الجنايات الخطيرة.

عاودت شبكات الدعارة ازدهارها إثر انحلال الشيوعية التي أغرقت سكان دول التكتل السوفياتي السابق وخاصة النساء في فقر مدقع، وبلغت نسبة البطالة بحلول منتصف تسعينيات القرن الماضي بين النساء الروسيات 80 بالمئة مسجلة ارتفاعاً مروعاً عن نسبة صفر بالمئة التي كانتها في العهد السوفياتي. كانت النسوة يشكلن 80 بالمئة كذلك من مجموع أولياء الأمور العازبين والعائلات ذات الدخل المفرد[7]. بحلول العام 1998 كان ما يربو على نصف الأطفال الروسيين تحت سن السادسة يعيشون تحت خط الفقر، وكان معظمهم في عهدة أولياء أمورهم العازبين/العازبات، وعلى خلفية هذا الانحدار، عملت العديد من النسوة في مجال الدعارة، ليتمكنّ من إطعام أولادهن، فبالنسبة إليهن، كان الخيار بين العوز أو النوم مع العدو، وهما خياران أحلاهما مرّ.

ثمة رابط قوي بين عدد البغايا السلافيات والبطالة النسائية، ويكاد النموذج الجغرافي لكل منهما يتطابق مع الآخر. كانت البطالة في الدول

الشيوعية السابقة توزع وفقاً للبنية الصناعية والإقليمية للاقتصاد السائد، ففي روسيا على سبيل المثال، كانت النسوة يشكلن نسبة 83 بالمئة من القـوة العاملة في قطاع النسيج الذي تركزت صناعته في مناطق محددة مـثل إيفانوفو أوبلاست شمال شرق موسكو وفي شيبوكساري وجمهورية شـوفاش ووسـط روسـيا، وعرفت هذه المناطق في العهد السوفياتي بالمـناطق النـسائية[8]. إلا أن الفترة الواقعة بين عامي 1990 و1994 شهدت تردياً ملحوظاً بنسبة 67 بالمئة في إنتاج النسيج، ووجدت أعداد كبيرة من النساء أنفسهن يستجدين الصدقة في تلك المناطق التي جعلها القـوادون وتجـار الـرقيق هدفاً لأعمالهم القذرة، فباتت تعرف اليوم للأسف بمناطق بنات الهوى.

كـان مطلـع العـام 1991 قد شهد تدفق أعداد هائلة من النساء السلافيات إلى السوق الغربية، ويستذكر ستيفن - وهو قواد ألماني بدين في العقـد السادس من العمر معروف في أوساط الرذيلة بلقب الأمير — قائلاً: "كانـت معظـم الفتيات العاملات في الدعارة في ألمانيا قبل سقوط جدار بـرلين مـن الألمانيات، وأما اليوم فقد اختلف الوضع وتوسعت السوق وأصـبحت دولية مع مجيء نساء من بولندا وروسيا. كانت كلهن يتكلمن اللغـة الألمانية لأننا كنا نريد ذلك، فلم تعد رغبة الزبون اليوم مقتصرة على الجـنس فقـط، بل يريد فتاة في وسعها أن تتكلم معه وتحاوره وتحدث له جـواً حمـيماً وممتعاً"[9]. كان ستيفن هذا قد بدأ العمل في تجارة الجنس الألمانـية منذ أربعين عاماً مضت، وتحت إمرته بضع فتيات يجبن الشوارع، ومع أنه يعتبر اليوم من أهم رجال الأعمال في هذه الصناعة في برلين، لكنه رفض الإفصاح عن عدد الملاهي التي يمتلكها.

أصـبح تواجد النسوة القادمات من روسيا ودول أوروبا الشرقية من الحاصلات على تعليم عالٍ ظاهرة نادرة في فترة التسعينيات، وكان

علـــى القـــوادين إحضار الفتيات من المجتمعات غير المتعلمة على غرار الفتيات الآسيويات الفقيرات، واستمر ذلك حتى توافُد النسوة السلافيات. أصـــبح من الواضح أن النسوة المثقفات يتقاضين سعراً أعلى، مما يعني أرباحاً أكبر، وجاء فيلم **Memoir of a Geisha/ذكريات فتاة الجيشا** الهوليوودي ليؤكد على أن فتيات الهوى اللواتي يتمتّعن بالذكاء والثقافة هـــن مـــن يحـــصلن على أعلى الأسعار. من جديد أتاحت بنية النظام الـــسوفياتي الاقتصادية الخاصة للقوادين إمكانية جني المزيد من المال عن طـــريق الترويج للنسوة السلافيات الحاصلات على تعليم عالٍ، وكانت الوظائف المتاحة للنساء في روسيا على سبيل المثال تتركز بالإضافة إلى قطاع المنسوجات في مجالات الطب والتعليم والعلم والتخطيط والمحاسبة الـــتي تلقت جميعها ضربة قاصمة جراء الأزمة الاقتصادية التي عصفت بفترة التسعينيات.

لقـــد ارتفـــع الطلب على النسوة السلافيات حينها متجاوزاً كل الـــتوقعات، وكما يستذكر مايكل القواد الألماني الثلاثيني الذي يمتلك عـــدة نـــوادٍ في بـــرلين كـــيف انتعشت أعماله، وازدهرت في مطلع تسعينيات القرن الماضي[10]، ويقول: "كان الرجال يتهافتون على هؤلاء النسوة، وكان في وسع المرء أن يجني ثروة من تجارة الجنس حينها، فقد كـــنت أجني حوالى 3,000 يورو يومياً مما أوصلني إلى الثراء بعد فترة قصيرة"[11].

يتجاوب العمل في الدعارة، مثله في ذلك مثل أي من الصناعات الأخرى، مع القوانين الاقتصادية وخاصة العرض والطلب. بالرغم من أن هـــزيمة *إمبراطورية الشر* كما يسميها رونالد ريغان أجبرت ملايين النـــسوة السلافيات على العمل في سوق الجنس العالمية إلا أن ذلك لم يكن كافياً لإنتاج سوق جديدة، وما كان من المسوقين والقوادين إزاء

ذلـــك إلا العمل على ملء هذه الفجوة وإنشاء سوق للحم القادم من دول أوروبـــا الـــشرقية لاســـتقطاب زبائن يقبلون على هذه البضاعة الجديـــدة. ويتذكـــر جـــاروmير جيراســـك الذي يعمل طبيباً، البلدة التشكيكية القريبة من دريدسن[12] تلك الفترة قائلاً: "كانت البداية في العام 1989 عندما كان القوادون يجوبون الطرقات مع فتاتين أو ثلاث بالسيارة، ومن ثم اشتروا بيوتاً على الطريق إي 55، وبحلول العام 1997 كان الشارع مزدحماً بصفوف طويلة من الفتيات". مع استفحال الأزمة الاقتصادية في دول التكتل السوفياتي السابق أصبح لدى مسوِّقي الجنس مـــورد لا ينضب من النسوة السلافيات الجديدات موفورات الصحة، فعـــندما تمرض إحداهن كان يتم استبدالها بكل بساطة[13]، وتضم تلك البلدة اليوم مئات من بيوت الدعارة ونوادي التعري[14].

كلهن ناتاشا

تعـــد إســـرائيل مـــن أكبر موردي البغايا السلافيات، وبحسب تقديـــرات عدة مصادر، يبلغ عدد الرجال الإسرائيليين الذين يستعينون بخـــدماتهن المليـــون رجـــل في كـــل شهر[15]. ووفقاً لما أوردته لجنة الاستيـــضاح الـــبرلماني الإسرائيلية فإنه "يتم تهريب حوالى 3,000 إلى 5,000 امرأة (من الاتحاد السوفياتي السابق) إلى إسرائيل سنوياً وبيعهن للعمـــل في مجـــال الدعارة... وتعمل هؤلاء النسوة 7 أيام في الأسبوع بمعدل يصل إلى 18 ساعة يومياً ولا يحصلن سوى على 20 شيكل (ما يعادل أربعة دولارات ونصف) من أصل مبلغ 120 شيكل (27 دولاراً) الذي يدفعه الزبون. ويتم الإتجار بهن مقابل أسعار تتراوح بين 8,000 إلى 10,000 دولار للمـــرأة الـــواحدة"[16]. ويتوضـــح حجـــم هذه الـــتجارة - حتى منذ بدايات الإتجار بالنسوة السلافيات - من خلال

الأرباح الطائلة التي يتم غسلها في إسرائيل، فقد تم في الفترة الواقعة بين عامي 1990 و1995 على سبيل المثال استثمار حوالى 4 مليارات دولار في البنوك الإسرائيلية، وتم غسل 600 مليون دولار غيرها في مجال العقارات[17].

تقف عوامل ثقافية ودينية وراء نمو الدعارة في إسرائيل، فالرجال هناك - مثل أغلب رجال العالم - يميلون إلى النساء السلافيات الطويلات والشقراوات واللواتي يطلقون عليهن من دون تمييز اسم ناتاشا، وكانوا "يأتون إلى الصالون وينادون وهم يرسمون ابتسامة بلهاء على وجوههم اسم ناتاشا وكأننا لعب روسية"، تستذكر ماريكا وهي امرأة روسية تم تهريبها إلى إسرائيل[18]. يرتفع الطلب بشكل خاص بين الرجال المنتمين إلى الطائفة الحريدية الذين يعتبرون من أكثر اليهود الأرثوذكس تشدداً، حيث إن الكثير منهم يرتادون بيوت الدعارة بانتظام، ويلقي نيسان بن - عمي - مدير مركز التوعية الذي هو عبارة عن منظمة غير حكومية متخصصة في حظر الإتجار بالنساء والدعارة في إسرائيل[19] - مزيداً من الضوء على هذه النقطة بقوله: "عندما تذهب إلى أماكن تداول البورصة أو الألماس ستجد الكثير من بائعات الهوى والكثير من الرجال المتدينين هناك، ذلك أن هؤلاء الرجال بحاجة إلى الجنس، لكن النسوة في مجتمعهم غير قادرات على منحهم إياه عندما يرغبون. وبما أنهم غير قادرين كذلك على ممارسة الاستمناء لأنه لا يجوز لهم هدر السائل المنوي، يتعين عليهم أن يمارسوا الجنس مع امرأة".

تؤكد عدة مصادر إسرائيلية أن تدفق اليهود الأرثوذكس الروس - وهي أيضاً من الظواهر الناجمة عن انحلال الاتحاد السوفياتي - أدى عكس التوقعات إلى تنشيط صناعة الدعارة المحلية. "ويرتبط

الكثيرون بصلات مع المافيا الروسية التي أحكمت قبضتها في أوائل التسعينيات على البغايا السلافيات كافة تقريباً، وأسهموا في عقد الصفقات مع القوادين المحليين"، يعترف أحد رجال الشرطة في تل أبيب. وقد أكد مايكل القواد الألماني الذي أتينا على ذكره آنفاً أن المافيا الروسية بسطت سيطرتها على الإتجار بالبضاعة الجديدة، وقال: "في التسعينيات كان الروس هم من يحضرون الفتيات الجديدات إلى برلين".

لم تتوانَ المنظمات الإجرامية المسلحة عن المشاركة في هذه الأعمال التي يبلغ حجمها عدة مليارات من الدولارات، ففي ألمانيا التي تم تشريع الدعارة فيها ثمة عدة طرائق للحصول على نصيب من العمل في الجنس. ويوضح مايكل قائلاً: "يسيطر رجال المافيا على هامبورغ وبرلين ولم يكن بالإمكان القيام بشيء حيال ذلك. وكان على المرء أن يدفع لهم لقاء الحصول على حمايتهم، فقد كانوا يظهرون في الملهى ويطلبون منك المال وإذا ما رفضت كانوا يشهرون هواتفهم النقالة في وجهك ويخبرونك أن المزيد من الرجال المسلحين برشاشات الأوزي سيقتحمون المكان في غضون نصف ساعة، فلا تجد مناصاً من أن تدفع لهم ما يطلبونه، هذا كل ما يسعني قوله. أما في كولونيا فالأمر مختلف لأن حزب العمال الكردستاني هو الذي يسيطر على الأعمال هناك، ومع أنّ أعضاءه غير منخرطين في مجال الدعارة مباشرة، لكن يتعين على بيوت الدعارة ونوادي الجنس أن تدفع لهم لقاء الحصول على حمايتهم".

من دون حدوث تغيرات جذرية في ماهية الأخلاق، فإنه من غير الممكن أن يضاهي الطلب الدولي الهائل النمو الاستثنائي الذي طرأ على المورد العالمي من البغايا ورقيق الجنس السلافيات. يدين المجتمع العولمي

المعاصر بصمت ممارسة الدعارة، وقد ذكرت صحيفة صنداي تايمز أنه "تم إكساء الدعارة ثوباً جديداً والترويج لها على أنها امتداد لصناعة التسلية والترفيه. وتظهر الدراسات أن رجلاً واحداً من أصل كل 10 رجال في بريطانيا – 2,3 مليون رجل – قد حصل على نصيبه من التسلية والترفيه"[20]. ولا أحد يريد أن يضيع فرصته في الحصول على المتعة، والجميع يرغبون بأن يكونوا جزءاً من اللعبة الجديدة التي وصلت. "وفي إحدى المرات حضر ضيف، وطلب أن تؤدي عدة فتيات عرضاً ترفيهياً أمامه، وجلس في مكانه وشاهد العرض من دون أن يلمسهن... والمضحك في الأمر أن هذا الضيف كان فاقد البصر"، يقص ستيفن قواد برلين الذي ذكرناه آنفاً.

يشير الفيلسوف روجر سكروتون إلى أنه "عندما يتحول الجنس إلى سلعة تصبح السوق محراب المثاليات الإنسانية، وهذا ما جرى في العقود القليلة الماضية وهي الحقيقة المتجذرة في ثقافة ما بعد العصور الحديثة"[21]. لقد أدى التحول الذي طرأ على الأخلاق في الغرب إلى قبول ما يمكن تعريفه على أنه دعارة الطبقة الوسطى حيث تتم المتاجرة بالجنس عن طريق وكالات خدمة المواعدة والإعلانات الشخصية على الإنترنت اللتين تعتبران من أكثر الوسائل شيوعاً لترويج المنتج الجديد بين أفراد الطبقة الوسطى وما عليك إلا أن "تطبع كلمة *مواعدة* في محرك البحث غوغل الخاص ببريطانيا حتى تطالعك 760 ألف نتيجة"[22]. تعود ملكية معظم المواقع الإلكترونية إلى شركات صغيرة ومتوسطة الحجم تأسست في تسعينيات القرن الماضي.

إذا كان تسويق فكرة جنس *للبيع* قد أدى إلى زيادة الطلب، فإن إضفاء هذا البريق على الدعارة يسهل إغراء السلافيات للعمل في صناعة الجنس، فيما تضفي أشهر أفلام هوليوود مثل **ريسكي بيزنس وبريتي**

وومن بعداً خيالياً على هذه المهنة ووفقاً لما ذكرته العديد من المنظمات غـــير الحكومية التي عملت مع السلافيات اللواتي خدعهن تجار الجنس للعمل في الدعارة، فإن الكثيرات منهن يعتقدن بمنتهى السذاجة أنه من خـــلال عملـــهن كعاهرات سيلتقين برجل أحلامهن مثلما حدث مع جوليا روبرتس في فيلمها **بريتي وومن**[23].

لا بد من إدراك أن قصص الدعارة التي تنتهي بنهايات سعيدة لا تحـــدث إلا في سيناريوهات هوليوود، لكنهم يبيعون الكتب والأفلام لأنها تجعل الطبقة الوسطى مرتاحة إزاء قبولها جنس *للبيع*. ويتوق الكثير من الناشرين وصناع الأفلام إلى تغذية شهية سكان الضواحي للروايات *المسلية* التي تدور حول الدعارة فيجنون المال على حساب تعاسة النساء وقنوطهن.

صنّاع الأوهام الاقتصادية المشبوهون

تقـــوم ثقافة جنس *للبيع* مثلها في ذلك مثل الحلم الأميركي على شبكة من الأوهام ما هي إلا سراباً تمت حياكته بذكاء، ويوجد حيثما يكـــون الطلب على الدعارة مرتفعاً كما يظهر من خلال نهم الرجال الألمـــان على النساء السلافيات، وحيثما يكون ضرورياً كما في حالة الـــيهود الإسرائيليين الأرثوذكس، وحيثما يكون مقبولاً وممتعاً إلى أبعد الحدود. في الحقيقة، يدل على أن الطلب على البغايا باقٍ على حاله منذ الأزل بـــسبب عدم قدرة الكثير من الرجال على ممارسة الجنس ما لم يـــشتروه، فتصبح البغايا بديلات عن النسوة الحقيقيات الراغبات بمنح أنفـــسهن للحـــب. قبل كل شيء الدعارة هي عمل حجمه مليارات الـــدولارات يقـــوم على الاستغلال البشع للنساء (وقد تم تقدير القيمة السنوية للدعارة العالمية عام 2006 بما يعادل 52 مليار دولار)[24]، وهو

استغلال ينجم عن طبيعة هذا العمل غير الشرعية، ففي بلاد مثل هولندا التي شرّعت الدعارة منذ عقود تتدنى درجة الاستغلال، حيث عدد القوادين أقل والبغايا يدفعن الضرائب، ويتلقين معونات طبية ومعونات الضمان الاجتماعي، وتحميهن الشرطة.

مثل مروجي الحلم الأميركي يتصرف مسوقو صناعة الدعارة العالمية وكأنهم أشخاص عظام لا يبيعونك المنتجات فقط، بل وأيضاً أسلوب حياة جديداً، فقد غيّر قوادو العولمة أخلاق الطبقة الوسطى وأصبحت الدعارة السلافية ورقيق الجنس مجرد إكسسوارات في ثقافة جديدة مجازة يمكن فيها للراشدين وحتى الأولاد بيع الجنس وشراؤه بحرية بموافقتهم، ويمكن للناس عبر موقع على شبكة الإنترنت مثلاً مشاهدة المراهقات وهن يتعرين أمام هواتف أصدقائهن النقالة. لقد قام أحد الطلاب بعرض مقطع فيديو لمراهقَين يمارسان الجنس في حمام المدرسة للبيع في موقع Baazee.com الهندي الذي تملكه إيباي. والسؤال هل يفيد هذا الوهم شاغلي سوق الجنس مثلما كان الحلم الأميركي مفيداً للأوروبيين والأميركيين؟ الجواب نجده في التناقض الصارخ بينهما حيث إن تسويق الحلم ساعد القارة القديمة على أن تنفض عنها رماد الحرب، ونشّط اقتصاد الولايات المتحدة، وكان مفيداً للباعة والشراة على حدٍّ سواء، في حين أن ازدهار صناعة الجنس العالمية هو ضد موردي البغايا وزبائنهن.

إذا ما وضعنا الأخلاق والاقتصاد جانباً، ووضعنا الأمراض المنقولة جنسياً ومعدلات الخصوبة تحت المنظار، فسنرى أنه في روسيا مثلاً كان عدد حالات الإصابة بالسفلس في العام 1994 قد بلغ 81,7 من كل 100,000 شخص، وبلغ هذا العدد في العام التالي 172 وارتفع في العام 1998 إلى 221,9[25]. مع حلول العام 2002 أصبح معدل الإصابة

بالسفلس في روسيا من أعلى عشرة معدلات في العالم أجمع واضعاً البلاد في مصافّ الدول التي ابتليت بالإيدز في جنوب صحراء إفريقيا مما يدل على انحدار المعايير الصحية إلى المستويات التي كانتها في القرن التاسع عشر عندما كانت روسيا تعاني من ارتفاع معدلات الأمراض المنقولة جنسياً. وكي نفهم فداحة الوباء الحالي، ففي العام 1997 كان واحد من كل 75 شخصاً من إستونيا مصاباً بالسفلس مقارنة بحوالى 2,5 حالة من بين كل 100,000 شخص في الولايات المتحدة[26]، وتعاني روسيا بدورها من معدلات سرعة انتشار مرض نقص المناعة المكتسب الذي ظهر حديثاً فيها مع إصابة الأفراد به في الفترة الواقعة ما بين عامي 1999 و2005[27] مع احتمال انتشاره في أرجاء العالم كافة حيث تخشى منظمة الصحة العالمية من أن تقوم النساء السلافيات بنقل العدوى إلى زبائنهن في كل مكان.

تؤثر الأمراض المنقولة جنسياً في معدلات الخصوبة التي تعد في روسيا من أدنى المعدلات في العالم[28]. في حين لا توجد علاقة إحصائية متينة بين انهيار معدلات الخصوبة والانحدار الكبير في معدلات المواليد في روسيا وظهور صناعة الدعارة العالمية، إلا أن التغييرات الجذرية التي سببتها ثقافة جنس *للبيع* قد أثرت من دون شك في مواقف النساء الروسيات إزاء الحياة. "لقد أظهرت دراسة تمت في العام 1997 على فتيات المدارس *الروسيات* بعمر الخامسة عشرة أن 70 بالمئة منهن أعربن عن رغبتهن بأن يصبحن مومسات في حين أن الفتيات قبل عشر سنوات مضت كن يرغبن بأن يصبحن رائدات فضاء وطبيبات ومعلمات"[29]، كما ازداد عدد النساء الروسيات العازفات عن تكوين عائلة وإنجاب أطفال، فقد كان عليهن العثور على طرائق للبقاء على قيد الحياة وكان العمل في الدعارة يبدو كخيار جيد. حسبما يقول

الكاتب الروسي فيكتور إروفييف إن "انهيار الشيوعية في مطلع التسعينيات لم يؤدِّ إلا إلى جعل الناس أكثر أنانية، وبالتالي إلى حلول أزمة أخلاقية مروعة استمرت حتى يومنا هذا"[30].

لم يكن ثمة من رابح في ثقافة جنس *للبيع* إلا مسوقو الجنس وقوادو العولمة من صناع الأوهام الاقتصادية المشبوهة البارعين، فقد وضع رجال العصابات الإجرامية والساسة الفاسدون في روسيا والبلقان مليارات الدولارات في جيوبهم، ورسّخوا مكانتهم في الاقتصاد العولمي عن طريق المتاجرة بالنساء السلافيات. منذ مطلع العام 1998 وحتى منتصف العام 1999 على سبيل المثال، كان سيمون موغيليفيتش وهو رئيس عصابة أوكراني المولد يعمل في تهريب المخدرات والدعارة والاحتيالات الاستثمارية، وقام بغسل 10 مليارات دولار من خلال بنك نيويورك[31].

تؤكد العلاقة بين سقوط جدار برلين وازدهار صناعة الدعارة في الغرب مخاطر الاستخفاف بتبعات التحولات الاقتصادية الكبرى، فقد أدى دخول دول التكتل السوفياتي السابق في الرأسمالية العولمية إلى تفكك النظام السياسي مع افتقار بديله إلى خطة واضحة، وهكذا فقد غرقت أمم بأكملها في فقر مدقع وفوضى سياسية ازدهرت فيها أعمال المفترسين الاقتصاديين مثل قوادي العولمة وغيرهم.

كما سيتبين في المقطع التالي، فقد برزت روسيا *الديمقراطية* عبر الاقتصاديات المشبوهة بدور الوحش الذي صنعه فرانكشتاين، ذلك أن عملية فرض الديمقراطية التي روّج لها الغرب شجّعت القوى الاقتصادية غير الديمقراطية والتي سيرت التحول في البلاد من الشيوعية إلى الرأسمالية العالمية، وهي ظاهرة توضحت للعيان من خلال الروابط الصادمة بين مسابقات ملكات الجمال وحفلات موسيقى البوب وحالة الاقتصاد الروسي.

ملكات الجمال والروبلات القابلة للتحويل

الخصخصة في روسيا هي الترجمة الاقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي البيريسترويكا الذي قدّمه ميخائيل غورباتشوف، والذي تم اعتباره تذكرة دخول دول التكتل في الرأسمالية العولمية الوليدة، وأصبحت الثمن الذي يجب دفعه للحصول على عضوية نادي الدول الديمقراطية. لقد أصبح البيريسترويكا بتشجيع من المستشارين الغربيين مثل جيفري سانشز وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبدعم من الساسة الغربيين رديفاً للتغير الاقتصادي السريع. احتلت الإصلاحات الاقتصادية الأولوية مقارنة بالتحول السياسي، ويتفق العديد من الاقتصاديين اليوم على أن غياب تشريعات مخصصة تنفذها طبقة سياسية أفلتت لجام عدد من القوى الاقتصادية المشبوهة، ويعلق ميكلوس مارشال المدير الإقليمي لمنظمة الشفافية الدولية في أوروبا وآسيا الوسطى على ذلك بقوله: "لقد حررت الاقتصاد من دون تأسيس المؤسسات التي يفترض بها التحكم بالتحول وتوجيهه إلى اقتصاد السوق".

سيراً على نهج رئيسة الوزراء البريطانية مارغرت تاتشر عمد ميخائيل غورباتشوف ما بين عامي 1987 و1988 إلى إطلاق برنامج طموح للخصخصة، وكانت العقبة الرئيسية التي واجهته هي الطبيعة غير النقدية للاقتصاد السوفياتي، فمن الناحية الرسمية كان ثمة عملتان هما الروبل والبيزناليتشني ولم يكن يتم تداول الروبلات إلا داخل اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية ولا يستخدمها سوى شعوب هذه الدول في حين أن المعاملات التجارية المحلية والخاصة بمجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة مثل التي تتم بين أعضاء دول التكتل السوفياتي، فتتم مقاصتها بالبيزناليتشني التي لم تكن سوى وحدة محاسبية لا تتعدى

كــونها ورقــة مالية. كان هناك الكثير من هذه العملة بالنظر إلى أنها تتكون من ترخيص الدولة بالبيع والشراء. كان الاقتصاد السوفياتي ذو التخطيط المركزي يدار خارج قواعد السوق، فقد ثبتت الدولة أسعار البــضائع لأنها امتلكت كل وسائل الإنتاج بما فيها المعامل والمناجم وما شــابه بالإضــافة إلى المنــتجات كافة، وبقيت الدولة صاحبة العمل الوحــيدة، وبالمقابل كان العمال من الشعب الروسي يمتلكون الدولة، ولم يكن أحد بحاجة إلى مال حقيقي ضمن مثل هذا النظام لأن الدولة كانت تقوم بوظيفتي البيع والشراء.

غــير أن المال النقدي (الكاش) في هيئة روبلات كان يحمل قيمة نقديــة حقيقــية ويعــود ذلــك بالمقــام الأول إلى تداول الروبلات واستخدامها في السوق السوداء لبيع وشراء العملات الصعبة وشراء أي نــوع مــن المنتجات أو الخدمات التي لا يمكن العثور عليها في السوق الــرسمية. كانــت الاقتصادات الشيوعية تعاني باستمرار من نقص في المنــتجات لأن التخطيط أثبت عجزه ليس عن تقليد السوق وحسب، بــل أيــضاً عن معايرة ما يجري فيه حتى، ومن الناحية الرسمية كانت الحكومات الشيوعية تعتبر السوق السوداء غير شرعية لكن القادة غضوا النظر عنها لأنها أدت مهام ثمينة (وغالباً ما عمرت جيوبهم) وبالتالي فقد أدت الــسوق السوداء والاقتصاد غير الرسمي وظيفتيهما وفقاً لقوانين الــسوق، لكنهما كانا حافلين بالنصَّابين الصغار والمسؤولين وموظفي الحزب الفاسدين.

لم يكن بالإمكان تحويل البيزناليتشني إلى روبلات نقدية لأن البنك المركــزي لا يقبل تداولها، غير أن ذلك كان ممكناً في السوق السوداء حــيث تقــل قيمــتها كثيراً عن قيمة الروبل الذي كان يساوي 10 بيزناليتشنيّات وفق المعدل الرسمي.

في مطلـــع العـــام 1987 أصـــبح واضحاً أن الشركات التي تمت خصخـــصتها حديثاً والتي أرادت المتاجرة في الخارج كانت بحاجة إلى الـــروبل و لم يكـــن في وســـعها الحصول على مورد ثابت للسيولة من الـــسوق الـــسوداء، عـــدا عن أن المال النقدي كان ضرورياً لإعداد مخططـــات فعالـــة للتمويل الذاتي الذي يعد عصب الحياة بالنسبة إلى الشركات الخاصة الصغيرة. وبالرغم من أن الحكومة كانت قادرة على تخصيص كمية وافرة من البيزناليتشني لهذه الشركات، إلا أنه لم يكن ثمة مكـــان لـــتداولها في حين كان القيام بذلك عن طريق السوق السوداء باهظاً للغاية، وكان البنك المركزي مفتقراً إلى المال النقدي و لم يكن في وســـع الخزينة الروسية غير الموجودة أن تصدر سندات حكومية لجمع الأرصدة من أجل عمليات التحويل.

علـــى النقيض من ذلك وفي نهاية العام 1987 سمح غورباتشوف لتنظيم الشبيبة الشيوعي الكومسومول بتحويل البيزناليتشني إلى الروبل، وبالـــتالي حول أعضاء التنظيم إلى الخزينة الروسية على أمل أن يخرجوا بتـــرتيبات لإجـــراء الـــتحويل من دون إشراف الدولة. وسرعان ما أصـــبحت النـــشاطات العلمـــية التي تضمنت تنظيم مسابقات جمالية وحفلات موسيقية مؤهلة لإجراء التحويل جزءاً من الخطط الذكية التي مكّنت الشباب الروسي الجامح من جمع ثروات طائلة، وكان من بينهم ميخائـــيل خودوركوفسكي الذي أصبح في ما بعد رئيس نادي شبيبة الكومسومول في جامعة موسكو.

قام خودوركوفسكي في العام 1987 بتحويل جماعته الشبابية إلى مركـــز الـــشباب للإبداع التقني العلمي، وأصبح عمله الرئيسي تنظيم مـــسابقات ملكـــات الجمال وحفلات موسيقى الروك. كانت خطة خودوركوفـــسكي بسيطة للغاية، فهي تقضي بأن يقبل الدفعات بعملة

البيزناليتشني من الناس الراغبين بحضور المسابقات والحفلات، ومن ثم يحولها إلى الروبل أو إلى عملة صعبة عن طريق تداولها مع شركات التصدير (شركات الأخشاب بالأساس) التي تملك الكثير من القطع الأجنبية. تم استخدام العملات الصعبة لاستيراد الحواسب من الدول الغربية والتي كانت تبيع لروسيا في ذلك الحين بالبيزناليتشني مما وفر لخودوركوفسكي صافي ربح يقدر بستة أضعاف لكل روبل[32]، ومن ثم يتم تحويل البيزناليتشني إلى روبلات أو عملة صعبة باستخدام الحيلة نفسها. كان خودوركوفسكي يحصد الربح من كل عملية، علماً أنه كان يقوم بمئات العمليات في الوقت نفسه ويقول: "لقد ابتكرت عدة طرائق تمويلية تم استخدامها على نطاق موسع، وأتاحت لي في أفضل الأيام إجراء ما يصل إلى 500 عقد للبحوث العلمية في آن معاً، وكان خمسة آلاف شخص يعملون هناك"[33]. لو أن الخزينة أو البنك المركزي تولى زمام عمليات التحويل، لأنعشت الأرباح التي جناها خودوركوفسكي مكاسب الحكومة، وباعتبار أن ذلك لم يحصل، فقد شكّلت هذه الأرباح أساس ثروته.

أتاحت مسابقات الجمال فرصة ممتازة لتأسيس قاعدة متينة للدعارة، وحسبما يقر مصرفيٌّ سابق عمل خلال سنوات التحول لصالح البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتطوير، فإنه "في ذلك الوقت كان الجميع في روسيا يعرفون ما الذي كانت تنويه المافيا، فمسابقات الجمال كانت القاعدة المثالية لتوظيف الفتيات كبغايا ورقيق جنس، حيث كان يتم خداعهن وإيهامهن بأنهن سيكن نجمات التلفاز والسينما لينتهين في ما بعد في مواخير العالم. كل ما قام به أناس مثل خودوركوفسكي هو تسليم البضاعة إلى المافيا على طبق من ذهب وهو عالم بأن مسابقات الجمال التي يقيمها ليست سوى سوق للحم

يتهافت عليها القوادون وتجار الرقيق بحثاً عن الضحايا. كانت الفتيات آخـــر همه طالما يعرف أيضاً أن ما يفعله قانوني وأنه يعود عليه بثروات طائلة كان يحتاج إليها لتنفيذ خطته التالية"[34].

بالـــرغم من أن خودوركوفسكي أتاح الفرص للمافيا، إلا أنه لم يكن متورطاً بشكل مباشر في أعمال الدعارة، ذلك أنه كان يضع عينه على هدف أكبر ألا وهو مصادر الطاقة الكبيرة في روسيا. السؤال المهم الـــذي يطـــرح نفسه هنا هو ما إذا كان صندوق النقد الدولي والبنك الـــدولي اللـــذان أشـــرفا على خصخصة الأصول الروسية يعرفان بأن البيريسترويكا والخصخصة قد حوّلتا مجموعة من الأقلية (الأوليغاركية) متحجـــرة الفؤاد إلى *الخزينة الروسية* مما أتاح للمافيا الربح من الأعمال المشبوهة الجديدة مثل الدعارة. أما إذا كانا لا يعرفان ذلك، فهذا يعني أنهما غير مؤهلين لقيادة تحول الاقتصاد الشيوعي إلى الرأسمالية المعولمة، وكمـــا يقـــر بـــارت ستيفنـــز الرئيس السابق للاتصالات في البنك الأوروبـــــي لإعـــادة التعمير والتطوير قائلاً: "لا يوجد من هو مؤهل لذلك أيضاً... فلم يكن من سابقة لهذه العملية... عدا عن أنه في ذلك الوقت كان هدف الغرب الأساسي هو القيام بالخصخصة بأسرع وقت ممكن كي تجعل التحويل نهائياً"[35].

أخذت الخصخصة منحى رئيسياً في العام 1992 مع إعلان الرئيس بورس يلتسن أن روسيا على وشك أن تصبح مجتمع حَمَلة الأسهم حيث يـــتم تقسيم ثروة الأمة مثل الكعكة إلى ثلاثة أقسام، الأول يذهب إلى الدولـــة التي تحتفظ بحصة مسيطرة في الشركات التي تمت خصخصتها حديـــثاً، وآخـــر يذهب إلى المستثمرين الأجانب، بينما يذهب القسم المتبقي من هذه الكعكة إلى الشعب. في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 1992 وهبت الدولة كل مواطن قسائم تساوي 10,000 روبل (حوالى

60 دولاراً وهـو متوسـط الراتب الشهري) يمكن استبدالها بأسهم في شـركات الدولـة السابقة أو توفيرها أو بيعها أو شراؤها، غير أن قلة قليلة فقط من الروسيين كانوا يعرفون ماذا يفعلون بهذه القسائم.

في الفتـرة الواقعة بين عامي 1992 و1994 عانت روسيا من وطأة أزمة اقتصادية كبيرة حيث انحدرت نسبة تداول الروبل مقابل الدولار من 230 إلى 3,500، وصَـاحَبَ تخفـيضَ قيمة العملة تضخمٌ عشري أطاح بمدخـرات الشعب، فوقع ما يربو على ثلث السكان تحت خط الفقر[36]. ومـن غير المفاجئ أن تظهر إحصائيات الأمم المتحدة ظهور الذروة الأولى في توريد النساء السلافيات ورقيق الجنس إلى أوروبا الغربية في العام 1992.

لقد كان الناس محبطين وقرروا أن يبيعوا كل ما يمتلكونه بما في ذلك القـسائم مـن أجل إطعام عائلاتهم، فيما حصل خودوركوفسكي وبقية الأوليغاركـيين علـى 90 بالمئة من هذه القسائم عن طريق أكشاك يمكن للـناس صـرف قـسائمهم فيها مقابل جزء ضئيل من قيمتها الحقيقية. وحـسب الاستطلاع الذي أجرته صحيفة إيسفيستيا الروسية، فإنه بحلول نهاية التسعينيات قام 8 بالمئة فقط من الروس باستبدال قسائمهم بأسهم في الشركات التي عملوا لديها، استخدم الأوليغاركيون القسائم ليصبحوا حملة الأسهم الأقلية في الشركات الروسية التي تمت خصخصتها حديثاً.

بحلول العام 1995 أدرك الروس أن الرأسمالية زادتهم فقراً على فقر وأشـارت الإحـصائيات الاقتصادية الروسية الرسمية إلى انحدار الناتج القومي المحلي بحوالى 50 بالمئة، وكانت الدولة مفلسة ولم يعد بإمكانها دفـع الرواتب أو مرتبات التقاعد. ومع تزايد حنين الشعب إلى العهد الـشيوعي السابق، واجه يلتسن احتمال هزيمته في انتخابات العام 1996، وكي يضمن فوزه فيها، قام بعقد صفقة مع الأوليغاركيين حيث تُوافِقُ الدولـة علـى بيع حصصها المسيطرة في الشركات الحكومية التي تمت

خصخصتها بالمزاد مقابل قروض لدفع الأجور والرواتب. هكذا ولدت خطـــة القروض لقاء الأسهم، ومكنت الرشاوى يلتسن من الترشح من جديـــد للانتخابات. "وبما أن الحكومة الفاسدة كانت بحاجة ملحة إلى الحـــصول علـــى المال النقدي، فقد قامت البنوك المزعومة التي يملكها الأوليغاركـــيون بعقـــد صـــفقة معها، فالحكومة تحتاج إلى المال لدفع مـــرتبات الـــتقاعد وما إلى ذلك، فاستخدمت أسهمها في الشركات الحكومية كضمانة للحصول على قروض من مصارف الأوليغاركيين. كمـــا كـــان متوقعاً، فلم تتمكن الحكومة من سداد القروض المتوجبة علـــيها، فذهبت الأسهم تلقائياً إلى تلك البنوك وكان كل شيء قانونياً كالعادة إلى أبعد الحدود"[37].

بعد إعادة انتخاب يلتسن تلقى الأوليغاركيون مكافأتهم الموعودة نظـــير دعمهم له، فقد أصبح خودوركوفسكي مثلاً المزايد الوحيد في يوكوس وهي ثالث أكبر شركة نفطية في روسيا واشتراها مقابل 300 ملـــيون دولار الذي بالكاد يمثل شعرة من قيمتها الحقيقية. لم تنكشف فداحـــة هذه الصفقة إلا في العام 2003 حينما جمد المدّعون العامون في روســـيا 44 بالمئة من أصول شركة يوكوس أي ما يعادل 10 مليارات دولار.

قطاع الطرقات الجوالون ضد قطاع الطرقات المتمركزين

كـــان الاقتـــصاديّ الأميركـــي الراحل مانكور أولسون ليصف الأوليغاركـــيين الروس وقوادي العولمة بأنهم "قطاع طرقات جوالون، يأخـــذون كـــل ما يمكنهم حمله طالما أنهم لا يهتمون لشأن ضحاياهم ويـــتوقعون أن يسلبوا غيرهم في الغد"[38]. أصبح الأوليغاركيون الذين

سلبوا الأصول المالية والقوادون الذين سلبوا أجساد النساء وأرواحهن سادة سارقي الثروة الروسية التي لم يعودوا لاستثمارها في روسيا بل في الدول الغربية، ويؤكد ذلك جوزيف ستيغليتز كبير الاقتصاديين السابق لدى البنك الدولي ومؤلف أكثر الكتب مبيعاً حول اقتصاديات العولمة بقوله: "لقد تصاحبت العولمة بانفتاح الأسواق الرأسمالية وهو أمر لم يؤدِّ إلى الثراء ولكن إلى تجريد البلاد من أصولها المالية"[39].

بحلول العام 1998 الذي شهد انهيار الروبل وتقديم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبلغاً بقيمة 22 مليار دولار لإنقاذه كان الأوليغاركيون في المكان المناسب تماماً لتسريب الأرصدة المالية الجديدة إلى الخارج عن طريق الشبكات التي أحسنوا تأسيسها، وهو ما يوضحه ميكلوس مارشال من منظمة الشفافية الدولية بقوله: "في اليوم ذاته الذي تم فيه تحويل القروض قام الأوليغاركيون الذين يملكون الكثير من الروبلات التي جمعوها عن طريق تحويل البيزناليتشني بشراء الدولارات كافة بسعر منخفض للغاية من البنك المركزي، وكانت الحكومة سعيدة ببيعهم إياها لأنها كانت بحاجة إلى الروبلات لتسدد دفعات الرواتب ومرتبات التقاعد. وفي غضون ساعات أودع الأوليغاركيون الدولارات في حسابات في الخارج مثل جزر كايمان قبرص وصنعوا ثروة من المال الذي كان يفترض استخدامه للدفاع عن نسبة تداول الروبل مما أدى إلى إضعاف العملة الروسية وانحطاط الحالة الاقتصادية.

لقد أبدع الأوليغاركيون في سلب الثروة الوطنية الروسية وهيأوا في أثناء ذلك الظروف المثالية لانقضاض القوادين ورجال المافيات الروس على النساء الروسيات، فبعد أزمة العام 1998 سجلت المنظمات غير الحكومية ذروة أخرى لعدد النساء السلافيات العاملات في صناعة الجنس العالمية حتى وإن "لم يكن ثمة ما هو غير شرعي في أعمال

الأوليغاركيين بالنظر إلى انفتاح السوق"، كما يقر ميكلوس مارشال، ففي السوق المفتوحة كانت كل سلوكياتهم تبدو منطقية "والأوليغاركي الذي استخدم نفوذه السياسي لجمع أصول تساوي المليارات من دون أن يدفع مقابلها سوى حفنة من المال، كان يرغب بالحصول على أمواله خارج البلاد لأن إبقاء المال في روسيا كان يعني الاستثمار في بلد يسوده الكساد، والمخاطرة ليست فقط بالحصول على عوائد ضئيلة وحسب، بل أيضاً باستيلاء الحكومة التالية على تلك الأصول متذرعة من دون أدنى شك - ومعها كل الحق في ذلك - "بعدم شرعية" عملية الخصخصة"[40].

لم يكن لإخفاق دخول روسيا إلى نادي الدول الديمقراطية وفشلها في تحقيق ازدهار اقتصادي أثر يذكر في نفوس قراء كتابات الاقتصاديين التقليديين الذين حذروا الساسة من وحوش الأسواق الجموحة، فمنذ ما يزيد على قرنين من الزمن عند مستهل الثورة الصناعية كتب آدم سميث في كتابه **The Wealth of Nations/ثروات الأمم:**

"نادراً ما يمكن للتجارة والصناعة الازدهار طويلاً في أي دولة تخلو من إدارة قضائية منتظمة، ولا يشعر شعبها بالأمان في منازلهم، ولا يوجد قانون يدعم العقود العقارية، وحيث لا يفترض تسخير السلطات الحكومية بشكل منتظم لتحصيل أقساط الديون من القادرين على الدفع. باختصار نادراً ما يمكن للتجارة والصناعة الازدهار في أي دولة لا تتمتع بدرجة معينة من الثقة بعدالة الحكومة"[41].

قد يحاجج البعض في ظل الظروف الحالية بأن حياة الروس كانت أفضل تحت النظام الشيوعي حتى عندما كان الحكم في يد جوزيف ستالين الذي وصفه أولسن بقاطع الطريق المتمركز. "ويجب على قطاع الطرقات المتمركزين، أي الذين يحتكرون الجريمة في منطقة معينة، إعادة

النظـــر في ما إذا كان الطمع الجائر اليوم سيؤدي إلى إحباط هذا الجشع في الغد ولديهم حافز لتعديل شهيتهم الإجرامية كي يتيحوا لضحاياهم قدراً ضئيلاً من الازدهار الضروري للمتاجرة ومراكمة الثروة، وهكذا، فإن قطاع الطرقات المتمركزين في منطقة ما لهم مصلحة في رفاه أولئك الذين يعيشون في تلك المنطقة وسيتعين عليهم حتى تقديم سلع عمومية لتوليد الثروة من أهمها النظام العام الذي يحد من أعمال تثبيط الاستثمار التي يقوم بها قطاع الطرقات الجوالون"[42].

يـــتفق معظم المحللين اليوم على أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يطابـــق مواصـــفات قاطـــع الطريق المتمركز بمحاولاته الحالية لتجريد الأوليغاركيين من أصولهم المالية. لقد ثبت أن الخصخصة لم تكن سوى ومـــضة خاطفـــة في تـــاريخ روسيا، ولم تؤدِّ إلى الديمقراطية ولا إلى الازدهار الاقتصادي بل كان جل ما نجم عنها جيل من قطاع الطرقات الجـــوالين، وها هو بوتين بعد مرور 15 سنة على سقوط جدار برلين ماضٍ في طريقه لإعادة إحياء قوة الاتحاد السوفياتي.

في مقابـــل هذا السيناريو يبرز السؤال المؤرق عما إذا وجب حل الاتحاد السوفياتي ضمن إطار العولمة الجديد طالما أن حصيلة هذا الفعل اليوم ليست إلا بديلاً أقسى للعهد القديم؟ إلا أنه من المرجح أن تجيب العديد من النسوة الروسيات اللواتي وقعن ضحايا تجربة ما بعد الحرب الباردة في ظل العولمة بالنفي، ذلك أنه مع حلول الاقتصاديات المشبوهة أصبحت أولئك النسوة سلعاً جنسية تُباع وتُشترى.

تكـــشف المقارنة بين خطة مارشال وسقوط جدار برلين مشاكل العـــولمة في عـــالم تحكمه الاقتصاديات المشبوهة، ففي الاقتصاد العولمي تلاقـــي الـــسياسة صـــعوبات متزايدة في تنظيم السوق ذلك أنه يمكن للإجـــراءات المـــتخذة في دولة ما بما فيها التغييرات السياسية أن تطلق

سلسلة من ردود الأفعال تجر عواقب عالمية وخيمة على عدة دول غيرها. ومن ذا الذي كان ليتوقع تفكك الاتحاد السوفياتي من دون قتال؟ ومن ذا الذي كان في وسعه أن يتوقّع أن سقوط جدار برلين سينشط صناعة الجنس العالمية وأن خصخصة الاقتصاد الروسي ستفتح البوابة أمام نهب موارد البلاد وتنجب جيلاً من الأوليغاركيين؟

الناس غير مدركين كذلك مدى تداخل الاقتصاديات المشبوهة واعتمادها على بعضها بعضاً، فأولئك الذين احتشدوا على طرفي جدار برلين الشرقي والغربي ليسقطوه بأيديهم العارية، كانت تحدوهم الرغبة بوضع نهاية لحقبة الانفصال المؤلمة وأن يرأبوا الفاصل الذي جثم على روح القارة معذباً إياها ومهدداً وجودها، ومع ذلك، فإن سقوط الجدار لم يكن سوى بداية كابوس مخيف سيطر على الملايين من نساء روسيا وأوروبا الشرقية.

وفي غمرة الفرح بتلك اللحظة الحاسمة لم يكن في وسع أحد ولا حتى الاقتصاديين المخضرمين رؤية أن الجدار لم يكن إلا رمزاً، وأن إسقاطه لم يكن أكثر من بريق تاريخي يغطي بلمعانه نظاماً اقتصادياً معقداً ومفترساً غذاه التزمُّت السياسي الذي وصم الحرب الباردة، و لم يكن في وسع أحد ولا حتى مقوضي النظام السوفياتي السيطرة على هذا النظام الذي هو بحاجة ماسة إلى أسواق جديدة. وفي ظل الخواء السياسي الذي نجم عن إسقاط الجدار قامت الاقتصاديات المشبوهة بتحويل العولمة التي كانت وليدة السياسة الاقتصادية الريغانية والنموذج التاتشري والموجة التحديثية إلى مسخ اقتصادي.

أتاح سقوط جدار برلين في نهاية الحرب الباردة، كما خطة مارشال في بدايتها، إنتاج أسواق جديدة أكبر للاقتصاديات الغربية، وذلك من خلال تسخير الأرصدة المالية لإعادة صياغة البلدان الأقل

تقـــدماً، وقد فشل إسقاط الجدار في تحقيق ذلك لأن السوق كسرت سلاســـل السياسة وأصبحت الاقتصاديات قوى مشبوهة كانت، كما سنرى في الفصول التالية، على أتم الاستعداد لإعادة تشكيل الكوكب.

الفصل الثاني

الاقتصاديات المشبوهة عصية على السيطرة

"أضـــع الاقتصاد في طليعة الفضائل، وهو أكثـــرها أهمـــية، وأرى أن الدَّين العام هو أكبر الأخطار، والخشية منه واجبة".

توماس جيفرسون

أعرفكم بالسيدة والسيد جونـــز ابنَي الحلم الأميركي بعد الحرب العالمـــية الثانـــية، لكن كونهما يعيشان في إحدى ضواحي بلدة تقع في الغـــرب الأوسط هو كل ما تحقق من ذاك الحلم. كان السيد جونـــز الذي يعمل نجاراً قد قام خلال الكساد الذي حل في أواخر التسعينيات بمقايـــضة الإعانـــات التي تحق له من أجل الاحتفاظ بوظيفته في إحدى شـــركات الإنـــشاءات المحلية، وأما زوجته التي خرج وزنها عن حدود المقـــبول، وأرهقهـــا العمـــل كممرضة في مستشفى قريب، فلم تكن بأحـــسن مـــنه حالاً وكانت تساعد في أوقات فراغها جيرانها الذين لا يملكـــون تأميـــناً صحياً. كان المال الإضافي غير الخاضع للضريبة الذي يجنـــيانه أحياناً ضرورياً ليتمكنا من الوفاء بمتطلبات الحياة، ذلك أنه في العـــام 2006 وصل دخل العائلة إلى 46,326 دولاراً، وهو أقل بألفي دولار ممـــا كان يبلغ في العام 2001 الذي شهد نهاية الكساد السابق. يملك الزوجان في البنك مبلغ 3,800 دولار ويدينان بمبلغ 8,000 دولار على بطاقتهما الائتمانية[1] ولا يملكان أسهماً أو سندات فيما تبلغ قيمة المنـــزل الذي يقيمان فيه 160,000 دولار ولا يزال عليهما دفع مبلغ

90,000 دولار باقية في ذمتهما لفك رهنه[2]. وهما يتسوقان من متجر وال مارت، ويأكلان شطائر ماكدونالد، ويشتريان بطاقات اليانصيب بصورة منتظمة أملاً بأن يرفعهما الفوز بإحداها إلى الطبقة الوسطى. هذا هو الحلم الجديد الذي يستحوذ على أهالي وسط أميركا.

لقد تحول الحلم الأميركي في غضون خمسين عاماً، أي ما يقل عن عمر جيل واحد، إلى كابوس تحت وطأة ركود الأجور والإفلاس وتفاوت الدخول، إلا أن الأمر الذي لم يكن ليطرح على طاولة النقاش هو أن إفقار الطبقة الوسطى في أميركا قد تسارع في السنوات الخمس عشرة الماضية، وأن سقوط جدار برلين هو محفزه، وأن حلول الاقتصاد العولمي هو الذي مهد له الطريق. من المثير للسخرية أن الانتصارين الساحقين السياسي والاقتصادي اللذين حققتهما الحرب الباردة، ألقيا بشعوب دول التكتل السوفياتي المهزوم في شباك الفقر، وأرسيا أساسات الانحدار الاجتماعي الاقتصادي في وسط أميركا التي تعد دعامة الولايات المتحدة المنتصرة.

اللعنة الشيوعية

بدأت إثر انحلال التكتل السوفياتي الحقبة الانكماشية العالمية مع هبوط الأسعار في كل مكان على غرار الرواتب في العالم الصناعي إبان تدفق العمالة الشيوعية سابقاً إلى الاقتصاد العولمي. في حين كان العالم يهلل للعائلات التي عبرت الستار الحديدي، واتجهت غرباً نحو الحرية والازدهار، فإن الاقتصاديات الصناعية لم تكن مهيئة لاستيعاب الدفق الجديد من الأيدي العاملة التي لم يكن ثمة ما يكفي من رأس المال لتوظيفها. يوافق ألان غرينسبان الرئيس السابق للبنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والذي استمر في منصبه ثلاث فترات متوالية على

أن نهايـــة الشيوعية "جلبت كماً هائلاً من العمالة الرخيصة إلى المشهد الـــدولي الذي كان انكماشياً إلى أبعد الحدود"[3]. ويعود ذلك في المقام الأول إلى أن العمـــال الروس والقادمين من أوروبا الشرقية قبلوا بأجور أدنى بكثير من المعايير الغربية من أجل الحصول على وظائف مما أحدث الموجة الأولى من تخفيض الرواتب الأوروبية. لم تسلم أميركا من رذاذ هـــذه الموجة، ففي الفترة الواقعة بين العام 1989 ومنتصف التسعينيات تـــراجع متوسط الدخل الحقيقي أي أجور أولئك المحشورين بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة إلى حدٍّ كبير.

لم يكـــن تدفـــق العمالة من دول التكتل السوفياتي السابق سوى بدايـــة لارتفاع استثنائي دام طويلاً في عدد الأيدي العاملة عالمياً، ذلك أنـــه خـــلال الـــسنوات الخمسين الماضية لم يقتصر الأمر على العمال القـــادمين مـــن روسيا ودول أوروبا الشرقية وحسب، بل أيضاً تدفّق العمـــال مـــن الصين والهند بعد أن أتيح للذين كانوا يعملون في ظل اقتصاديات مغلقة، بل محكمة الإغلاق، الدخول إلى الاقتصاد الدولي مما أدى في المحـــصلة إلى مضاعفة أعداد العمالة العالمية في مطلع التسعينيات بحسب تقديرات ريتشارد فريمان خبير اقتصاد العمالة في هارفارد[4].

مـــع ســـقوط جـــدار برلين أصبح على آل جونـــز ونظرائهما الأوروبـــيين التنافس مع القادمين الجدد على الوظائف، وكانت منافسة حـــادة شرسة بالنظر إلى أن الشركات بدأت بتوظيف هذا الكم الهائل مـــن العمالـــة الأجنبـــية الرخيـــصة بنجاح، وقامت كذلك بعملياتها الإنتاجـــية، وإســـناد الوظائف إلى عمال في الخارج من أجل تخفيض التكالـــيف. يلخص أحد نقابيي التجارة الإيطالية الوضع بقوله: "لقد اختفت الوظائف تحت سمع العمال الغربيين وأبصارهم". وبلغت ضراوة المنافـــسة حداً دفع العمال في البلدان الصناعية إلى التخلي عن إعاناتهم،

ففـــي ألمانـــيا الموحدة على سبيل المثال، وافقت النقابات على تخفيض الـــرواتب وزيادة عدد ساعات العمل لمنع الشركات من نقل عملياتها الإنتاجـــية إلى أوروبا الشرقية، ونتيجة غياب العقود الاجتماعية العالمية والتشريعات الملزمة التي تنظم الأجور الدنيا وإعانات العمال دولياً، فقد خسر العمال الغربيون قدرتهم على المساومة إلى حدٍّ كبير[5].

في الطبقة الوسطى الصناعية لا يأكل المرَّ سوى أناس من أمثال آل جونـــز، ففي حين تمت تشفية الإعانات الاجتماعية الأميركية حتى العظم، فقد استمر الأوروبيون في الحصول على *أجور اجتماعية* مرتفعة مـــثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان مما تقدمه الدولة أو تسهم في تقديمه. لم يكن ثمة ما يبشر بأن حظوظ الأجيال القادمة ستكون أفضل، ذلك أنه طالما يبقى الإنتاج في الخارج أرخص مما هو في السوق المحلية، فستستمر الأجور في العالم الصناعي في الانحدار وقد يستمر إفقار الطبقة الوسطى لعقود طويلة إلى أن تلحق الرواتب في الدول النامية بالدخل في الغرب. "ويقدّر ريتشارد فريمان أنه إذا ما تضاعفت الأجور الصينية في كل عقد من الزمن كما حدث في التسعينيات، فستصل إلى مستويات الأجـــور في الـــدول المـــتقدمة اليوم في حوالى ثلاثين عاماً في حين أن اســـتيعاب الطاقات العمالية لبلدان أخرى قد يستغرق وقتاً أطول، وإن كـــان ذلـــك ممكناً في غضون 40 إلى 50 عاماً، حينها ستبدأ الأجور الغـــربية بالارتفـــاع مجدداً وسيتحقّق التوازن من جديد بين رأس المال والعمالـــة"[6]. من سخرية الأقدار أن يكون زوال الشيوعية لا ظهورها اللعنة التي حاقت بالعمالة الغربية.

إن التعلـــيم العالي لن يحمي أجيال الغربيين المستقبلية من مصيرهـم المحـــتوم ألا وهـــو أن يكونوا طبقة البروليتاريا الجديدة في ظل العولمة، "فإندونيسيا والصين والهند... ضاعفت من توظيف الطلاب الجامعيين

في الثمانينيات والتسعينيات... وبحلول العام 2010 سيفوق عدد خريجي جامعات الصين من حملة الدكتوراه في العلوم والهندسة عددهم في أميركا"[7] ويصبحون جزءاً من المورد العالمي للعمالة على كل المستويات. في حين يقتصر تأثير الصدمة الأولى لمضاعفة عدد العمالة على العمال غير المهرة، إلا أن العمالة الماهرة قد بدأت في الوقوع فريسة الإنتاج واستقطاب العمالة من الخارج، "وفي الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير 2001 حتى كانون الثاني/يناير 2006 تراجع معدل التوظيف في الولايات المتحدة على سبيل المثال في قطاع المعلومات بحوالى 17 بالمئة، وتقلصت الوظائف في مجال المحاسبة ومسك الدفاتر بحوالى 4 بالمئة، وفي أنظمة الحاسوب 9 بالمئة"[8] فيما أسس ما يزيد على 750 شركة متعددة الجنسيات منشآت لعمليات البحث والتطوير في الصين التي أصبحت وجهة أيضاً لأعمال المحاسبة والتشخيصات الطبية وتقنية المعلومات إلى درجة جعلت الاقتصاديات الصناعية تخسر احتكارها لمجالات البحوث والابتكار والتقنية.

لم يقدر الاقتصاديون تبعات نقل الإنتاج إلى الخارج حق قدرها وخاصة في ما يتعلق بتأثيرها المدمر في البلدان الصناعية والذي لم يكن سوى غيض من فيض الخراب الذي ستجلبه عليها على حدّ تعبير ألان بليندر نائب الرئيس السابق للبنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي[9]. لقد أخطأ الاقتصاديون الظن بأن نقل عمليات الإنتاج إلى الخارج سيعود بالنفع على التجارة الحرة التي تعد من العوامل الأساسية في تنشيط التبادل الدولي للبضائع في حقبة العولمة، وفصلاً آخر في نظرية الميزة المقارنة لواضعها ديفيد ريكاردو الذي يرى أن الأمم تملك الحافز للإتجار مع بعضها بعضاً عن طريق التخصص في تصنيع السلع الأقل تكلفة والتخلي عن إنتاج السلع المكلفة مقارنة بالبلدان الأخرى. لقد

طـــرح ريكـــاردو مثالاً على ذلك إنكلترا والبرتغال حيث تقوم كلتا الأمتين بتصنيع الصوف والشراب، لكن إنتاج الشراب أرخص كلفة في البرتغال، في حين أن صناعة الصوف أقل كلفة في إنكلترا، وعن طريق تخـــصص إحـــداهما في تـــصنيع الشراب والأخرى في تصنيع الصوف والإتجار بهما، فقد أصبحت كل من البرتغال وإنكلترا أفضل حالاً على هذا الصعيد.

في حـــين تعـــد الميـــزة المقارنة أساس التجارة الدولية، فإن نقل عملـــيات الإنتاج والتوظيف في الخارج يسحقها (في الفترة الواقعة بين عامـــي 1989 و2006 تقلصت التجارة الخارجية بالبضائع والخدمات لـــدى الولايات المتحدة بنسبة 12 بالمئة). "يعد نقل الإنتاج إلى الخارج مثالاً على الشركات التي تجني الفائدة المطلقة عن طريق الجمع بين رأس المـــال التقني وأيدي العمال الرخيصة"، وهي المعادلة التي كانت الصين رائـــدتها حسبما أورد بول كريغ روبرتس الذي شغل منصب مساعد وزيـــر الخـــزانة في إدارة الرئيس ريغان[10]، ذلك أن الميزة التي تملكها الـــصين ولا ينافـــسها فيها أحد هي المورد الذي لا ينضب من العمالة الرخيصة والذي بلغ من التأثير حداً جرد معه الصناعيات الاقتصادية من ميـــزتها المقارنـــة، فالطبيعة الشاذة لهذه الظاهرة غيرت سلفاً العلاقات الـــتجارية بين الصين والولايات المتحدة التي تعد أكبر متلقٍّ للصادرات الصينية، ولكنها عوضاً عن أنها تتاجر ببضائعها هي الأخرى في الصين، فإنها تقوم بتصدير ديونها.

النظام في غاية السهولة حيث يتدفق نهر من الدولارات الأميركية إلى الـــصين لينتج فائضاً يغلب عليه الدولار في ميزان التجارة الصيني، ولمعادلـــة هذا الفائض التجاري تدير الصين عجزاً في الحساب الرأسمالي مـــع أميركـــا بمعـــنى أنها تشتري سندات الخزينة الأميركية، وتزيد من

الاحتياطي الذي يغلب عليه الدولار[11]. في وسع المرء أن يتخيل تدفق نهرين متطابقين من الدولارات عبر المحيط الهادئ أحدهما يتجه غرباً لشراء السلع الصينية، والآخر شرقاً لشراء سندات الخزينة الأميركية.

مما يثير السخرية هنا هو أن الصين، تلك الدولة الشيوعية، كانت تمول التجارة والعجز في ميزانية الولايات المتحدة كليهما لتفادي إعادة تقييم عملتها، وهو إجراء من شأنه أن يفقد منتجاتها ميزتها التنافسية في الولايات المتحدة التي رحبت بمثل هذه الاستراتيجية "كي تحافظ على سعادة المستهلكين والناخبين من جهة، وتعويم الاقتصاد من جهة أخرى"[12]. لقد قامت إعادة تدوير الدولارات النفطية في فترة السبعينيات على خدعة مشابهة وذلك عندما تمت مضاهاة الاختلال الحاصل في الميزان التجاري للدول المنتجة والدول المستوردة للنفط برساميل معاكسة، ومع ذلك فقد أفاد الاقتصاد العالمي من تلك العملية لأنه خفف من وقع صدمتي النفط الأوليين. قد يلحق هذا الاتكال المتبادل بين أميركا والصين الضرر بالتجارة العالمية، فحتى الآن كانت الميزة المقارنة لدى الصين ألا وهي سلعها الرخيصة تضاهي الميزة المقارنة لدى أميركا ألا وهي الاستهلاك. لا يقتصر هذا الإنفاق النهم على الاستهلاك المرَضي لدى الطبقة الوسطى في أميركا، بل يتعداها إلى العجز الحكومي الصاعق عن تمويل *الحرب العالمية على الإرهاب* التي شنّها الرئيس جورج بوش، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما الذي سيجري عندما تتمكن السوق المحلية في الصين من استيعاب جل منتجاتها، وهل ستختفي عندها الميزة المقارنة بين البلدين؟ يزعم ريكاردو أن الأمر الذي يفوق الميزة المقارنة اليوم هو علاقة أميركا الاقتصادية الثنائية بالصين، إن صح هذا التحليل، فقد يتسبب تطور السوق المحلية الصينية بأزمة اقتصادية كبيرة في الولايات المتحدة وباقي العالم.

أميركا في طريقها إلى الإفلاس

يمكـــن مقارنة انفراط عقد الشيوعية بذوبان الغطاء الجليدي عن القطب الشمالي من حيث طوفان العمالة الرخيصة الذي أغرق السوق العالمـــية، وأعـــاد صياغة اقتصاد قارات بأكملها. إلا أن أكثر العواقب وخامـــة تتمـــثل في حلول الاقتصاديات المشبوهة المتوكلة على بعضها تبادلياً، ذلك أن سقوط جدار برلين هز الدعائم الاقتصادية إلى درجة لم يكبح معها الركود الحاصل في الأجور الغربية لجام الاستهلاك، بل على النقـــيض مـــن ذلك ارتفع الإنفاق الاستهلاكي في أوروبا والولايات المـــتحدة اعتـــباراً من العام 1989 إلى مستويات تاريخية وذلك بفضل تهـــاوي معـــدلات الفائدة التي تظهر في أحد المخططات البيانية لفترة التسعينيات وكأنها منحدر تزلج لشدة انحدارها[13].

بعـــد معدلات الفائدة العشرية والتردي الاقتصادي الذي طرأ في فتـــرة الثمانينـــيات، ولّد رخص الائتمان انفراجاً عالمياً دفع جوزيف ستيغليتز لأن يسمي تلك الفترة *بالتسعينيات المجلجلة*، وشجّعت صناعة الائـــتمان النـــشطة العالم على الإنفاق يمنة ويسرة بعد أن وضعت في متـــناول الجميع الوسائل التي لم تقتصر على بطاقات الائتمان وحسب، بل تعدتها إلى الرهون والقروض بشروط ميسرة لم يسبق لها مثيل. لقد حصل جون عامل البناء القادم من جنوب لندن على 11 بطاقة ائتمانية، ويقـــول: "كانت عروض البطاقات الجديدة تصلني عبر البريد وكل ما عليّ فعله هو تعبئة الاستمارة، وإرسالها إلى الشركة، فأتلقى بعد أسبوع بطاقـــة ائتمانية جديدة"[14]. عندما تستنفد إحدى البطاقات رصيدها المحدد لا يكون من جون إلا الانتقال لاستعمال بطاقة أخرى.

لقد شجّعت سهولة الحصول على رصيد ائتماني الناس على إنفاق أموال لا يمتلكونها، وكانت المحصلة ارتفاع دين المستهلك بما فيه دفعات

بطاقـــات الائـــتمان والقـــروض المصرفية وأقساط تمويل السيارات في الـــولايات المتحدة في الفترة الواقعة بين 1993 و2004 من 800 مليون دولار إلى تـــريليوني دولار بما يعادل حوالى 3 بالمئة من اقتصاد العالم، وبحلـــول العام 2006 بلغ الدين المستحق المترتب على الأميركيين ثلاثة أضـــعاف الناتج القومي الإجمالي GDP لبلادهم. لقد لجأ الناس الذين أرهقـــتهم دفعات سداد الائتمان مثل جونسيس إلى الحسابات الدوارة حيث يقومون بسداد الديون المستحقة على بطاقاتهم الائتمانية مع الزمن لقاء معدلات فائدة تفوق تلك التي تتقاضاها البنوك (بحلول العام 2006 كان ما يربو على نصف عدد سكان أميركا من الراشدين - أي 115 مليون أميركي - مرتبطين بحسابات دوارة)[15].

لم تـــسمح البنوك لشركات بطاقات الائتمان بالتفوق عليها، فراحت تمنح القروض بسخاء لكل من يريد، وفي التسعينيات قامت أميركـــا وبـــريطانيا بتمهـــيد الطريق أمام تسهيل الرهون العقارية الرخيصة بدعم من السياسات النقدية[16]، فمنذ سقوط جدار برلين قـــام البنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض معدلات الفائدة بصورة منهجية لتحاشي الأزمات المرتبطة بعولمة الاقتصاد الأميركي، وكان لهذه السياسة أبلغ الأثر في الديون العقارية وإنفاق المستهلكين حيث بلغـــت قـــيمة قروض الرهون مثلاً بحلول العام 2006 في الولايات المتحدة 7 تريليونات دولار أي ما يعادل 10 بالمئة من اقتصاد العالم. يوضـــح جـــورج ميغنوس المستشار الاقتصادي الأول في شركة يو بـــي أس للخدمات المالية ذلك بقوله: "نحن نعيش اليوم على الإرث الذي خلفته مثل هذه السياسات بما في ذلك فقاعة الرساميل العالمية وفقاعـــة الأســـواق العقارية الأميركية، وإن الفقاعة الأميركية على وشك الانفجار الآن"[17].

يعمد الناس إلى الاقتراض من دون أن تكون لديهم أصول كافية تدعم وضعهم المالي، ففي العام 2005 على سبيل المثال كانت 40 بالمئة من الرهون الأميركية معفاة من الدفعة الأولى. يقول جيه. رونالد ترويليغر رئيس مجلس شركة تراميل كرو ريزيدنشال التي شيدت ما يربو على 200 ألف منزل عبر أميركا في ذلك: "كانت تلك المرة الوحيدة في حياتي التي أشهد فيها عدم احتياج المرء إلى سداد دفعة أولى لشراء منزل، بل إن كل ما تحتاج إليه لذلك هو أن تكون على رأس عملك"[18]. غير أن هذه المعاملات تنطوي على قدر كبير من المخاطرة كما أثبت الارتفاع الحاد في أعداد الذين أشهروا إفلاسهم في الغرب[19]، ففي العام 2006 ارتفعت حالات الإفلاس الفردية في بريطانيا بمعدل 55 بالمئة، وعمدت البنوك البريطانية في النصف الأول من ذلك العام وحده إلى شطب 3,3 مليارات جنيه من الديون المعدومة[20]، غير أن مشكلة العجز عن وفاء الديون تتنامى في أميركا بالذات بسرعة لا مثيل لها بين بلدان العالم الأخرى حيث كان معدل نمو الإفلاس في العام 2006 أعلى بنسبة 1.5 بالمئة من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي[21]، ونحن هنا لا نذيع سراً بقولنا إن أميركا في طريقها نحو الإفلاس.

من المثير للسخرية في هذا الأمر أن قطاع صناعة الائتمان آخذ بالازدهار بفضل موجة العجز عن وفاء الديون، وهو ما يعتبر من العواقب الوخيمة لسياسة البنك الفيدرالي طويلة الأمد بتخفيض معدلات الفائدة حيث تظهر البيانات أنه في الولايات المتحدة "في العام 2005 قامت الشركات المتخصصة بتحصيل الديون بشراء 66 مليار دولار بصورة حسابات بطاقات ائتمانية متأخرة السداد. في حين يعتبر هذا المبلغ فرصة ذهبية بالنسبة إلى شركات تحصيل الديون، فإن الأمر

مختلف تماماً بالنسبة إلى مستخدمي تلك البطاقات الائتمانية الذين يقدر عـــددهم بحـــوالى 8 ملايين شخص والذين لم يكونوا هدفاً للمكالمات الهاتفية المتكررة ورسائل التذكير اللحوحة وحسب، بل وكانوا عرضة أيـــضاً للـــدعاوى القضائية والحجز على قسم من رواتبهم وأملاكهم وصولاً إلى إلقاء القبض عليهم نتيجة دين بطاقاقم الائتمانية"[22].

تكمن صناعة الرهون وراء ارتفاع أعداد حالات إشهار الإفلاس الـــذي يعـــد حـــبس الرهن السكني أكثر أشكاله شيوعاً وخاصة في كولـــورادو التي سجلت أعلى المعدلات في الولايات المتحدة. في العام 1996 خـــسر سبعمئة شخص من أهالي دنفر منازلهم لأنهم لم يتمكنوا مـــن سداد أقساط الرهون، وارتفع هذا العدد في العام 2006 إلى أربعة آلاف شخص مما أقنع السلطات بوجود علاقة وثيقة بين حبس الرهون السكنية وإتاحة الحصول على القروض في الولاية[23].

في خضم هذه الموجة انضم عدد من سماسرة الرهون العقارية إلى صـــفوف المشبوهين في ظل العولمة، و"حتى حلول العام 2006 لم يكن سماســـرة الرهون العقارية يلقون بالاً إلى أقساط القرض لأنهم حصلوا على حصتهم منه - والتي هي عبارة عن نسبة مئوية من قيمة الرهن - عند شراء العقار"، حسبما يوضح أحد الوكلاء العقاريين في مونتانا قبل أن يـــضيف: "والبنوك بدورها لا تنشغل بهذا الأمر لأنها قادرة لا على امتلاك العقار بسرعة من جديد وحسب، بل أيضاً على جني الربح منه إذا ما ارتفعت أسعار المساكن بصورة ملموسة، وكان الطلب شديداً". غالـــباً ما ينبه مدراء البنوك المطورين والشراة من عملائهم إلى حالات حبس الرهن الوشيكة كي يتمكنوا من مخاطبة المالك وشراء العقار منه قبل أن يعرضه البنك في المزاد، لقد اتبع غلاسيير بنك في مدينة كاليسبل مونتانا على سبيل المثال هذه الاستراتيجية في ما يتعلق بالعقارات الواقعة

في ضاحية وايت فيش الراقية القريبة منه، وغالباً ما يقوم المشتري الجديد بشراء العقار المرهون من البنك الذي يقوم بحبس الرهن والذي يجني ربحه من الفائدة التي يتم دفعها على الدين المستحق قبل مبلغ الدين الأساسي.

إذا كانت القروض الرخيصة الجاهزة حافزاً قوياً لشراء المنازل الباهظة، فلا شك في أن الشعور الجيد الناجم عن امتلاك منزل غالباً ما يكون عاملاً هاماً في اقتراض مبلغ يفوق طاقة المرء على السداد، توضح جاكي موراليس فيراند مديرة الإسكان في مكتب دنفر للتطوير الاقتصادي هذه النقطة بقولها: "نحن الأميركيون نروّج لملكية المنازل وكأنها الحل لكل مشاكلنا، وهذا ما ينتج قدراً كبيراً من عدم الاستقرار"[24]. ويزداد عامل *الشعور الجيد* هذا الناجم عن امتلاك العقار قوة بشكل خاص لدى العائلات التي لديها أولاد، ذلك أن الأبوين يرغبان بترك بعض الأصول لأولادهما. لقد صالت شركات الائتمان وجالت في سوق العقار وروجت للرهون السكنية على أنها مكون أساسي لدى العائلة المثالية المنتمية إلى الطبقة الوسطى.

لكن على النقيض من ذلك ينبغي على العائلات الأميركية التي لديها أولاد والمنتمية إلى الطبقة الوسطى الامتناع عن الاقتراض، لأن فرص تعرضها للإفلاس أكبر بمرتين من أي قطاع سكاني آخر في الولايات المتحدة[25]. لا يبدو أن المستقبل سيكون أفضل حالاً، وتحذرنا إليزابيث وارن التي تشغل منصب بروفسور في كلية هارفارد للحقوق من أنه بحلول نهاية العقد الحالي سيقوم ما يزيد على 5 ملايين عائلة لديها أولاد بإشهار إفلاسها، "ما يعني أن عائلة واحدة من أصل سبع عائلات لديها أولاد في أنحاء البلاد ستشهر إفلاسها الكامل وتكون الطرف الخاسر في لعبة الاقتصاد الأميركي العظيم"[26].

شبكة الأوهام الاقتصادية

كانت العائلة المنتمية إلى الطبقة الوسطى في صميم الحلم الأميركي ما بعد الحرب، وكان ثمة شرنقة من القيم الأميركية قد نسجتها عائلات الطبقة الوسطى في رمزية واضحة إلى تفوق الطريقة الأميركية بعد أن ضموا بين أياديهم العناصر الأساسية كافة التي يتكون منها الحلم والتي لا تقتصر على الاستقرار المالي والمعنويات المرتفعة والسعادة والتقدم وحسب، بل والأهم من ذلك كله التجانس. لقد كان هذا الحلم ذروة الرؤية التي وضعها *الآباء المؤسسون* للدولة الجديدة ونصها: "نحن شعب الولايات المتحدة، رغبة منا بتشكيل اتحاد مثالي، وترسيخ أركان العدالة، وضمان الاستقرار الداخلي، ودعم الدفاع المشترك، ونشر الرفاه العام، وتأمين بركات الحرية لأنفسنا ورعيتنا، وعليه فقد أمرنا بتأسيس دستور الولايات المتحدة الأميركية".

غير أن الحلم الأميركي لم يكن سوى حلم، وأن يقود شخص لديه مصدر وحيد للدخل سيارة فورد لماعة إلى العمل، وتتمتع زوجته الجميلة بمحاسن الأدوات المنزلية الكهربائية، ويركب ابناهما الذكيان دراجتيهما إلى المدرسة عبر الضاحية الأنيقة، كل هذه الصور البراقة لم تكن سوى أوهام نسجها مسوّقو الحلم، وأضافت عليها المخيلة الجماعية بعد الحرب بعداً واقعياً إلى حدٍّ كبير. لما يقرب من ستين عاماً مكن الازدهار الاقتصادي الأميركيين من التمسك بهذا الوهم الجميل، وترك بقية العالم يتوهم بأن الطبقة الوسطى تملك المفتاح إلى أرض الفرص. ثم جاء إعصار كاترينا ليحطم هذا الوهم الكبير، ويكشف الأمة على طبيعتها الحقيقية وأنها ليست سوى أرض من غير بنية تحتية ملائمة تنقذ ساكنيها من الإعصار، وأنها ليست سوى بلد تمكن منها الفقر وسادها عدم المساواة، واستمع العالم غير مصدق إلى هؤلاء الناس

وهم يصفون محنتهم السريالية، وأن الفقر بلغ منهم مبلغاً لا يتمكنون معه من استئجار سيارة أو شراء الوقود للهرب من المدينة، وللمرة الأولى في تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية غاب آل جونز عن الصورة بعد أن رزحت الطبقة الوسطى في نيو أورليانز تحت وطأة الدين، وغاصت عميقاً في غياهب الفقر المدقع.

لا يملك المرء سوى أن يتساءل كيف فات مراقبي الدمار الذي خلفه إعصار كاترينا من الأميركيين والأجانب أن يلاحظوا أن التردي الاقتصادي الذي يعاني منه *المنتصرون في الحرب الباردة* قد بدأ منذ أكثر من عقد مضى؟ وكيف فاتهم أن يلاحظوا أن سقوط جدار برلين قد أفلت عقال عدد من القوى الاقتصادية المشبوهة ما انفكت تنخر في ثروة وسط أميركا، وتضع العصي في عجلات الحراك الاجتماعي؟ نعم يا سادة، إن الاقتصاديات وليست الأحوال الجوية هي من جرّدت الحلم من بهرجته، وكشفت النقاب عن زيفه وتناقضاته. لا يعي وسط أميركا اليوم ولا العالم كذلك أن الاقتصاديات المشبوهة، وليست السياسات المحافظة الجديدة، هي التي تقبع وراء كابوسها ولا تذيقها مرارة الفقر والإفلاس وحسب، بل وفوق ذلك كله، يهدد تفاوت الدخول وجود عائلات الطبقة الوسطى.

في البيئة الاقتصادية الجديدة التي تهيمن على وسط أميركا لم يعد وجود مصدرين للدخل كافياً في أغلب الأحوال لتوفير متطلبات العائلة، ويجد الأبوان نفسيهما عالقين في ما تسميه إليزابيث وارن *فخ الدخلَين* إذ يلهثان في مواجهة تكاليف المعيشة الآخذة بالارتفاع بعد أن اختفت أجورهما الاجتماعية التي يقصد بها الإعانات. يذهب قسم كبير من دخل أي عائلة لتسديد أقساط رهن المنازل الباهظة التي تقع في عدد متناقص من الأحياء التي تضم مدارس جيدة، فيما يغطي قسم آخر من

هـــذا الدخل دفعات التأمين الصحي والادخار لنفقات التعليم الجامعي مستقبلاً والتي ارتفعت بنسبة 78 بالمئة خلال العقد الماضي[27]، ناهيك عـــن أن الـــزوجين اللـــذين لديهما أولاد يحتاجان إلى خدمات رعاية الأولاد وإلى المساعدة عندما يمرض أولادهما وكذلك إلى سيارة أخرى.

ففـــي العام 2006 قامت كايسا كوب على سبيل المثال، وهي تنفيذية في إحدى شركات الإعلان في ميامي ولديها ولدان، بإنفاق مـــبلغ 520 دولاراً شهرياً لقاء رعاية ابنتها الرضيعة، و340 دولاراً لقسط سيارتها و400 دولار لقسط التأمين الصحي العائلي[28]، غير أن الـــزوجين كـــوب كانـــا يتخلفان في كل شهر عن سداد هذه الـــدفعات الهامـــة لأنهما بالكاد يتدبران معيشتهما علماً أن السيدة كـــوب كسبت في العام نفسه مبلغ 39,000 دولار وحصل زوجها علـــى مرتب قدره 21,000 دولار من عمله كمساعد أمين مكتبة، وفـــاق مجموع دخليهما معاً بذلك متوسط دخل العائلة لعام 2006 والـــبالغ 46,326 دولاراً علماً أن السيد كوب حصل على وظيفة أخـــرى كمضيف وعامل صيانة في إحدى دور السينما لقاء 5,45 دولاراً في الـــساعة (وهو أعلى بقليل من الحدّ الأدنى للأجور البالغ 5,15 دولاراً)، وعملت السيدة كوب كبائعة في أحد المتاجر الكبيرة في إجازات نهاية الأسبوع[29].

لقـــد شاع الجمع بين وظيفتين في أميركا منذ العام 2001، ووفقاً لـــوزارة العمـــل الأميركية، فإنه في العام 2006 شغل 7 إلى 8 ملايين شخص – حوالى 5 بالمئة من عدد الموظفين، أو واحداً من بين كل 17 أميركـــياً – أكثـــر مـــن وظيفة واحدة[30]، وغالبية هؤلاء الأشخاص متـــزوجون ومعظمهم في أواخر العقد الثالث أو مطلع العقد الرابع من العمر ولديهم أولاد. يبلغ عدد الأشخاص الذين يشغلون عدة وظائف

أعلى معدلاته في الولايات الغرب أوسطية؛ حيث يقيم الزوجان جونز اللذان تكلمنا عنهما سابقاً.

يُعدُّ تجاهل العالم الذي نعيش فيه من نتاج شبكة الأوهام الاقتصادية التي تحيط بنا، وتجعلنا نعيش في متاهة تغير الواقع، وتمنعنا من استقراء الأحداث التي تمر بنا، فقد كان أهالي نيو أورليانز على سبيل المثال وقبل أن يجرّ إعصار كاترينا التردي الاقتصادي على الولاية يربطونها بمهرجان ماردي غراس، وينظرون إليها على أنها مرتع للكبار يضاهي فيينا ولاس فيغاس. يبدو أن البيئات المتخيلة تتسع في أوقات الشظف لأن الانحطاط الاقتصادي ينخر في المجتمع المدني، ويغير نظرة الناس إلى ما يحيط بهم، ومنذ العام 1989 أخذت الاقتصاديات المشبوهة بتمويه الواقع وتشكيل بيئة غير واقعية في أميركا وباقي العالم.

لقد وضع توماس مان يده على هذا الجرح في قصته القصيرة **Disorder and Early Sorrow/الفوضى والآلام المبكرة** التي تروي أحداث يوم في حياة الدكتور آبل كورنيليوس بروفسور التاريخ في عهد جمهورية ويمار عندما عصفت بألمانيا موجة من التضخم المتفاقم. ويعزو مان انحلال السلطة في العالم الذي يصوره في قصته إلى جنون جمهورية ويمار بالمال، "فالتضخم لم يُذرِ في جيوب الناس شروى نقير ويغير الطريقة التي ينظرون بها إلى العالم حتى يضعف في نهاية المطاف إحساسهم بالواقع. باختصار يقترح مان إيجاد صلة وصل بين التضخم المتفاقم وما يدعى عادة بالواقعية المتفاقمة"[31].

إن وسط أميركا اليوم عالق في قبضة الدين المتفاقم وهي ظاهرة تفرز تأثيرات مشابهة لتأثيرات التضخم المتفاقم حيث ينخر الدين الدخل بالطريقة نفسها التي يقلص بها التضخم من قيمة العملة الورقية، ويرغم الناس على تخفيض معاييرهم الحياتية. يصور مان الطريقة التي "يعيش بها

كورنيليوس وعائلته في عالم لم يعودوا يستطيعون فيه تناول الحلوى، وإنما يتناولون بديلاً اصطناعياً عنها بعد أن أجبرهم التضخم على الاقتصاد في مصروفاتهم ولم يعد بإمكانهم شراء الحلويات الحقيقية"[(32)].

الطبقة الوسطى في أميركا، وقعت هي الأخرى ضحية المحاولات المستمرة لجعل العالم أرخص، فأقلعت عن شراء اللحم، وانتقلت إلى تناول قطع الهامبرغر، وعندما لا يكون بمقدروها شراء هذه القطع طازجة تكتفي بشراء المجمدة وهكذا دواليك تهبط سلم النوعية والجودة درجة درجة بحثاً عن البديل الأرخص.

إذ يغير التضخم الطريقة التي يفكّر بها الناس كذلك لأنه يجبرهم على عيش اللحظة الراهنة، فإن التأثيرات التي يفرزها الدين المتفاقم لا تقل عنها ضرراً، فليس باستطاعة عائلات الطبقة الوسطى الأميركية التخطيط لإجازاتهم ولا لحفلات ذكرى الميلاد ولا حتى لمستقبل أبنائهم لأنهم لا يعرفون إن كانوا سيبقون في منازلهم في الغد أم لا، وأصبحت الخشية من الإفلاس هاجساً، وأصبح على الناس أن يكرسوا طاقاتهم لجني كفاف العيش. السيدة كوب تجد يومياً ما يذكرها بضائقتها الاقتصادية عندما تذهب لإحضار زوجها وأولادها، "فالأحاديث في الشارع لا تدور إلا عن كيفية جعل الحياة أفضل مثل: كيف يمكن تقليص النفقات؟ وهل يحسن بزوج فلانة الانتساب إلى الجامعة الحكومية؟ وأنّى يمكن لهذه العائلة تحمل نفقات العيش؟"[(33)].

يصف توماس مان منزل كورنيليوس بأنه مبعثر المفروشات وأن كل شيء فيه يحتاج إلى إصلاح، فالحوض على سبيل المثال مكسور منذ عامين، فالتضخم المتفاقم جعل أعمال التصليحات وقطع الغيار تندثر بعد أن أصبح من المستحيل مضاهاة الأسعار الآخذة بالارتفاع في حين

أن الدين المتفاقم يمنع الأميركيين من الطبقة الوسطى من إصلاح منازلهم لأنهم لا يملكون المال النقدي.

إذ تمزق قسوة الأحوال الاقتصادية المجتمع إلى أشلاء يقع الناس في غيبوبة وجودية وتختلط عليهم الأمور. لقد أخبرت السيدة كوب مراسل صحيفة واشنطن بوست أنها "تتساءل أحياناً إذا ما كانت حياتها طبيعية"، لكن وسائل الإعلام تقدم للعامة عالماً إيجابياً واهماً حيث يمكن لهم اللجوء إليه وصنع الآمال الزائفة على غرار معدل النمو المرتفع في الاقتصاد الأميركي الذي يلقى الكثير من الترويج على نطاق موسع. لكن تبقى هناك أوهام مجردة، فحسبما يظهر العمل الإبداعي الذي أنتجه عالما الاقتصاد الأميركيان إيان ديو - بيكر وروبرت غوردون، فإنه في الفترة الممتدة بين 1997 و2001 أثرى النمو المدراء التنفيذيين المؤسسين بمن فيهم من الأعضاء السابقين في مجلس إدارة شركة إنرون للطاقة والنجوم من الممثلين والرياضيين والوجوه الإعلامية والمشاهير المزعومين[34].

"لقد أحس مان بوجود صلة بين العالم المبتلى بالتضخم والعالم الذي تصوره وسائل الإعلام المعاصرة، فالحكومة تنسج الوهم بالثروة عن طريق التلاعب بوسائل الإعلام التي يثق بها الناس، وتسهم وسائل الإعلام والاتصالات بدورها في انتاج عالم من الحكايات الخرافية، وقد أدرك مان الذي مارس الكتابة في عشرينيات القرن الماضي كيف تتيح التقنية الحديثة والوساطة التي أخذت تغزو الحياة المعاصرة بشكل متزايد فرصاً جديدة لممارسة الخداع"[35]. تقود وسائل الإعلام المجتمع للغوص في أغوار الأوهام الخيالية المصطنعة كي يجابه عالم الأنقاض الذي يوجد فيه، فعلى العكس مما أشارت إليه كل الاحتمالات صدّق الأميركيون وعود الرئيس جورج دبليو بوش بأن تخفيض الضرائب التي تؤخذ من

الأغنـــياء ســـيعود بالـــنفع على الفقراء، وصدّقت النساء السلافيات المخدوعات بأفلام هيوليوود أن عملهن في الدعارة سيضع في طريقهن رجل أحلامهن كما حدث في فيلم **بريتي وومن**.

مع تراجع الإحساس بالواقع أفل كذلك نجم القيم القديمة، وأصبح الحـــصول على شهادة تعليمية ووظيفة وعائلة مجرد صدى لقدر الطبقة الوسطى التي لم يعد لديها ما تطمح إلى كسبه، وأصبح الناس بدلاً عن ذلـــك مهووســـين بالمـــشاهير الذين أغرقتنا الصحف والبرامج المتلفزة بقـــصص عن حياهم لا تقدم شيئاً يذكر للفكر والمعرفة، لكن صورهم الـــتي تغرق واجهات المتاجر وأغلفة المجلات لم تترك للناظرين والقراء خـــياراً ســـوى الحلم بالانضمام إليهم، وأن يكونوا مثلهم في الجمال والرشاقة والابتسامة الخلابة. وإذ يحلم الفتى بطل قصة **Disorder and Early Sorrow/الفوضى والآلام المبكرة** بأن يصبح ممثلاً مشهوراً، يحلـــم فتـــيان اليوم بالفوز في مسابقة **بيغ براذر** أو خوض المنافسة في برنامج **أميركان آيدول** *المشهور*.

تـــشجّع بـــرامج الواقع المشاهدين على الغرق في أحلام اليقظة وإنكـــار واقعهم ناهيك عن واقع الآخرين في بلدان أخرى ممن نادراً ما تحظى حياهم بأي اعتبار في تصنيفات نيلسن. علاوة على ذلك، لم يعد هـــناك مـــن حاجة إلى أن يدفع المرء للممثلين الآن بعد أن انضموا هم أنفسهم إلى صفوف الباحثين عن الخيال.

إن تـــأثير الـــدين المتفاقم يطابق تأثير التضخم المتفاقم من حيث تغييره لمضمون الواقع وإرغام الناس على اعتناق الأوهام من أجل مجاهة التـــردي الاقتصادي الاجتماعي. ويبقى بصيص من أمل بأن يقف ما يختـــبره وســـط أميركا في وجه الجنون المطبق، فنتجنب ما حدث عند الهـــيار جمهـــورية ويمـــار أخيراً حيث كانت الواقعية المتفاقمة مفصلية

لنهوض الرايخ الثالث، فيما عجز الناس عن إدراك أهوال النازية بعد أن فقدوا القدرة على تمييز الخيال من الواقع.

عودة العصر الذهبي

كي نتمكن من رؤية التردي الاقتصادي في أميركا على حقيقته لا بـد لـنا مـن تمزيق شبكة الأوهام الاقتصادية التي يحيطنا بها الساسة ووسائل الإعلام خاصة وأن المقاييس التقليدية لأداء الاقتصاد الأميركي لطالما كانت واعدة، ففي العام 2006 بلغ نمو الناتج القومي المحلي 3,1 بالمئة، وبلغت نسبة البطالة 4,5 بالمئة، وكان التضخم وقتها لا يزال عند 2,4 بالمئة. غير أن تفاوت الدخول في أميركا قد بلغ مستويات لم يسبق لهـا مثيل منذ عشرينيات القرن الماضي، وذلك عندما بلغت الهوة بين الأغنياء والفقراء ذروتها وأصبح درب الحراك الاجتماعي منحدراً يوصل إلى الفقـر وما ذلك إلا لأن الحصة الكبرى من كعكة الاقتصاد تذهب إلى بطون الأغنياء وذوي الثراء الفاحش.

يتنامـى معدل تفاوت الدخول اليوم بسرعة لم يسبق لها مثيل منذ العـصور الوسـطى عـندما كانت الاقتصاديات عالقة ضمن النظام الإقطاعـي و"كـان مطـران سلزبورغ يملك ثلث الناتج الاجتماعي الإجمـالي في المنطقة التي كان يعيش فيها"[36]. كي نتمكن من تصور حجم الهوة بين الطبقة الوسطى وذوي الثراء الفاحش سنستعين بالأداة التي قدّمها الاقتصادي الألماني جان بين ألا وهي استعراض الدخل[37]، لنتخيل أن ثمة استعراضاً وطنياً حيث تم ترتيب أماكن المشاركين فيه من الـسكان بحـسب الطول وفقاً لدخولهم، فسيكون طول أولئك الذين يحصلون على متوسط دخل 1,70 متر في حين بالكاد يبلغ طول أولئك الحاصـلين على دخل أقل المتر الواحد والذي يمثل خط الفقر وكل من

تحته هم المبتلون بفقر مدقع ويبدأ الاستعراض بهم. عندما يباشر المشاركون المشي ستزداد المستويات لكن ببطء بالغ، ولن نلاحظ سوى عند نهاية الاستعراض ووصول ما نسبته 1 بالمئة من المشاركين ذلك الفارق الهائل في الارتفاع، إذ سيبلغ طول مدراء لعبة كرة القدم مثل السير أليكس فيرغنسون الذي يكسب 6 ملايين دولار ما يقارب 300 متر والذي يعد قصيراً نسبياً مقارنة باللاعب المشهور ديفيد بيكهام الذي سيبلغ طوله 3 كلم وينتهي الاستعراض بالعمالقة الذين يبلغ طولهم عدة كيلومترات مثل ستيفن شوارتزمان المدير التنفيذي والشريك المؤسس لمجموعة بلاكستون وهي أكبر شركة أسهم خاصة في العالم، والذي بلغ ربحه في العام 2006 ما يعادل 2,5 مليار دولار.

يعد التسارع في تفاوت الدخول أحد التبعات الصورية للاقتصاديات المشبوهة، فالسياسة لم تعجز عن منع اتساع الهوة بين ذوي الثراء الفاحش وباقي الناس وحسب، بل قامت أيضاً بتسهيل حصول ذلك فعلياً، لقد فضلت السياسة المالية على سبيل المثال وهي إحدى الأدوات التقليدية لتوزيع ثروة الأغنياء على الفقراء وفي الفترة الممتدة بين عامي 1980 و2004 ارتفع دخل النخبة البالغة نسبتهم 1 بالمئة من سكان الولايات المتحدة وذلك قبل اقتطاع الضرائب من 8 إلى 16 بالمئة، بينما بقيت حصة دخل أغلبية السكان الذين تتراوح نسبتهم بين 90 و95 بالمئة قبل اقتطاع الضرائب على حالها عند 12 بالمئة[38]. تعني هذه الأرقام أن الضريبة أصبحت تنازلية أي أنه كلما انخفض الدخل، كلما ارتفعت حصة الضرائب.

لا يقتصر الأمر على أميركا وحدها، فتفاوت الدخول يتنامى بسرعة في أوروبا كذلك، وتوجد أوسع هوة بين الأغنياء والفقراء في بريطانيا حيث دلت الأرقام على أنه ما بين عامي 2004 و2007 ارتفع

عـــدد الفقراء فيها من 12,1 إلى 12,7 ملايين شخص في حين سجلت أربـــاح الشركات البريطانية في العام 2006 أعلى مستوياتها وذلك منذ العـــام 1965 مـــن دون أن تتم مراعاة التساوي عند توزيعها كما في الـــسابق، ولم يمنع ارتفاع رواتب مدراء الشركات الرائدة في النصف الأول من العام 2006 بنسبة 28 بالمئة تعديل وسطي الأجور الأسبوعية بفعل التضخم لتتراجع بنسبة 0,4 بالمئة.

وفقـــاً لما أورده بنك غولدمان ساكس، فقد كانت هوامش ربح المؤســـسات ترتفع بوتيرة ثابتة منذ العام 1989 وبلغت أعلى ارتفاع لها علـــى الإطلاق في العام 2006 بفضل انحدار حصة العمالة من الدخل القومـــي. وتـــرتبط هذه الظاهرة بالارتفاع الاستثنائي الحاصل بأعداد العمـــال عالمياً، وكما يوضح جورج ميغانوس فإنه "حسبما يدل قانون العـــرض والطلـــب، عـــندما تتخطى العمالة رأس المال تتراجع أجور العمال، حيث إن عوائد عملهم (أي الأجور الحقيقية) تتردى، في حين أن رأس المـــال (الأربـــاح) يرتفع". ما لم يتم سن سياسات خاصة لمنع تفـــاوت الدخـــول، فسيـــستمر تراكم الثروة لدى مدراء المؤسسات والمـــصرفيين الاستثماريين والمشاهير بشكل خاص ويستمر الأمر على هذا الحال خلال الخمسين سنة المقبلة على الأقل إلى أن تضاهي الأجور في الدول النامية مثيلاتها في الغرب.

قد يصدم المرء لمعرفة أن زيادة الرواتب وليست عوائد الاستثمار هـــي الـــتي تزيد من غنى ذوي الثراء الفاحش في ظل العولمة، ذلك أن ثرواتهم لا تزداد جراء القفزات المفاجئة في أسعار الأسهم التي يملكونها في محافظهم الاستثمارية، وإنما من جراء ارتفاع الأجور التي يتلقونها لقاء ما يقومون به من عمل، ذلك أن "نمو المؤسسات والأسواق العالمية يتيح للـــنجوم ســـواء في مجـــال الأعمال، والتمويل، والرياضة، والقانون،

والترفيه، أن يطبقوا مواهبهم عبر قاعدة أوسع بكثير وزيادة العائد الاقتصادي لمهاراتهم"[39]. هذه الظاهرة غير مقتصرة على الإطلاق على المدراء التنفيذيين المؤسسين إذ يعتبر أليكس رودريغز لاعب البيسبول الأميركي في فريق نيويورك يانكيز اللاعب الأغلى في التاريخ حيث كسب في العام 2006 مبلغاً قدره 22 مليون دولار "أي أربعة أضعاف ما كسبه اللاعب المشهور بوبي بونيلا في العام 1993... وما يفوق بمقدار 44 مرة معدل أجور لاعبي البيسبول المحترفين، بينما لم يتعدَّ كسب السيد بونيلا معدل أجور نظرائه إلا بمقدار 14 مرة"[40]. وبالرغم من أن بعض خبراء لعبة البيسبول قد يحتجون بشأن مقارنة أليكس رودريغز ببوبي بونيلا على اعتبار أن أليكس رودريغز هو نجم بالفعل، في حين لم يكن بونيلا هكذا أبداً، فإن معظم الناس يوافقون على أن الرواتب في الرياضات الاحترافية والبيسبول بشكل خاص قد تخطت نطاق المعقول.

بدا الأمر وكأن الاشتهار العالمي والقوى الخفية للتغيير التقني تبرر تخصيص نسبة متزايدة من ريع تذاكر كرة القدم أو دور السينما التي يتم شراؤها الآن لتمويل رواتب النجوم التي تتراوح ما بين بضعة ملايين إلى عشرات ملايين الدولارات، "والعولمة توسع السوق التي يمكن فيها للشخص الموهوب استعراض مهاراته، فيما تجيز التقنية للشركات النمو بدرجة أكبر من ذي قبل"[41]. أما على الطرف الثاني من طيف الكسب، هناك الأشخاص الذين يعملون في مثل هذه المجالات بشكل يومي بمن فيهم أولئك الذين يجزون عشب ملاعب كرة القدم وصولاً إلى مدراء صالات عرض الأفلام، وهم الموظفون الذين يجتهدون ليخرج العرض إلى المشاهدين بصورته النهائية، وهم الذين تأخذ رواتبهم بالتآكل بفعل احتدام المنافسة العالمية، وهم الذين يكسبون أقل وفقاً

للمعايير الحقيقية اليوم مقارنة بكسبهم منذ عقود مضت. يجد أصحاب الدخل المتوسط أنفسهم مضطرين إلى العمل عدداً أكبر من الساعات في اليوم من أجل تأمين متطلبات الحياة الأساسية مقارنة بعدد ساعات العمل منذ خمسة أو عشرة أو خمسة عشر عاماً مضت. لقد كسرت العولمة ذلك الرابط بين الإنتاجية والكسب الحقيقي على المستوى المحلي وأفلتت اتكالية اقتصادية جديدة من عقالها.

اليوم يجب على من يشعر بالحنين إلى الحلم الأميركي أن ينظر إلى دول شمال أوروبا حيث لا تزال الطبقة الوسطى موجودة وحيث كبحت سياسات متخصصة جماح تفاوت الدخول، ولا نجد نمط الحراك الاجتماعي الذي يعكس القوة الكامنة في مقولة *أميركا هي أرض الفرص* إلا لدى الدول الاسكندنافية. في حين من المرجح أن يبقى أولاد العائلات الفقيرة والغنية في الولايات المتحدة وبريطانيا على حال أهلهم، فإن فرص الأولاد بالنجاح في دول الشمال تبدو مماثلة.

تحذّر دراسة نشرها المكتب القومي للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة من أن تفاوت الدخول في أميركا في طريقه للعودة إلى النقطة التي وقف عندها منذ قرن مضى خلال تسعينيات القرن التاسع عشر التي أطلق عليها لقب العصر الذهبي عندما بلغ الفاصل بين الأغنياء والفقراء ذروته. في العام 1899 قام الاقتصادي الأميركي ثورستين فيبلين، الذي كان شخصاً غريب الأطوار متشبثاً بآرائه إزاء تردي المجتمع الأميركي في أيامه، بإطلاق لقب *الطبقة المرفهة* على ذوي الثراء الفاحش في العصر الذهبي، وأظهر مدى انغماسهم في *الاستهلاك المسرف*[42]، وكان يرى أن المجتمع الأميركي قد تجاوز نطاق العهد الصناعي، وأصبح منساقاً وراء المتعة والاستهلاك. كانت الطبقة

المرفهة هذه تتكون من أناس ضيعوا مبادئ العمل الجاد التي كانت تميز العصر الفكتوري ولم يؤثر فيهم الفساد.

لم تكن الحرب العالمية الثانية سوى فاصل بالنسبة إلى الطبقة المرفهة والتي عاودت بمجرد انتهاء النزاع عاداتها الاستهلاكية القديمة. لقد أجاد أف. سكوت فيتزجيرالد تصوير هذا العالم الذي انعدمت فيه الأخلاق، وساده الجري وراء اللذة العابرة في قصته **The Great Gatsby/ غاتسبي العظيم** التي تروي حكاية الجشع وحب منحوس في عصر الجاز أيام *العشرينيات الصاخبة*[43] حيث كان غاتسبي ومن يشاطرونه حياته البراقة من نصابين وسماسرة في سوق الأسهم ونجوم سينمائيين ورياضيين مشهورين - ما يكافئ مشاهير اليوم - "يعيشون في مجتمع مائع دائب الحركة"، وكانوا يهتمون كثيراً للاستهلاكية التي أنشبت أظافرها في المثاليات الأميركية إلى حدّ أصبحت معه *الحرية والسعي لتحقيق السعادة* اللذان أقرهما الآباء المؤسسون مجموعة من الخيارات المتعلقة بأمكنة لعب الغولف أو أي الأزياء على المرء أن يشتري. كما يشير فيبلين، فإن امتلاك وسائل الإنتاج ليس ما يشغل بال الطبقة المرفهة كما قال كارل ماركس وإنما امتلاك وسائل الاستهلاك.

لقد ظهرت اليوم طبقة جديدة من المشاهير والمليونيرات لا تختلط بعامة الناس، وتحصد ثمار الاقتصاد العولمي، حيث إن تشكيل الرأسمالية الانتقالية المدفوع بالتمويل والتخمين يثبت أقدام الطبقة المرفهة الجديدة التي نشأت في ظل العولمة عن طريق اختلاس حصة الطبقة الوسطى من الثروة الجديدة. ويحذرنا التاريخ من أن التفاوت المتطرف في الدخل قد تكون له آثار مدمرة، لقد أظهر البروفسور توني أتكينسون الخبير الرائد في مجال توزيع الدخل كيف ازداد هذا التفاوت في بريطانيا في ثمانينيات

القـــرن الماضي أكثر من أي دولة أوروبية أخرى وكيف أدى ذلك في نهايـــة المطاف إلى تعميق الكساد البريطاني في مطلع التسعينيات الذي شـــهد أخطر تباطؤ في النمو الاقتصادي في بلد أوروبـــي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية على الإطلاق[44].

لقد انتهى العصر الذهبـــي الذي أدى إلى نشوب الحرب العالمية الثانـــية وفترة العشرينيات الصاخبة بانهيار العام 1929 الذي أطلق أزمة *الكـــساد الكـــبير*، وتسود البطالة الضارية على مدى عقد من الزمان مظهـــرة الوجه الأسود لسيطرة الأقلية على ثروات الأمم. ومن حسن الحـــظ أن الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينيز أتى لينقذ الناس من هذه الأزمة مقترحاً أن تقوم الحكومة إلى جانب تدخلها الكبير في سوق العمالـــة بتقديم سياسات جديدة لإعادة توزيع الثروة، وتشجيع الملكية المـــشتركة بين السكان، إلا أن مثل هذه التدابير لن تكون كافية اليوم لترويض الاقتصاديات المشبوهة بطبيعتها الغاشمة.

عودة غاتسبـــي العظيم

يحتجـــز التردي الاجتماعي الطبقة الوسطى في شبكة من الأوهام فـــيما يعـــيش أفرادها في سجن من الخيال غير مدركين أسباب انحدار معـــاييرهم المعيشية، فهناك طريقة وحيدة للنجاة من هذه المحنة ألا وهي إطلاق العنان للخيال. لقد عاش الشاب غاتسبـــي في بيئة مشابهة محاطاً بأعباء اقتصادية واجتماعية جمة عزلته عن عالم الثراء الفاحش، فما كان مـــنه ســـوى اللجـــوء إلى عالم الأحلام. ترمز جزيرتا الشرق والغرب الـــشبيهتان ببيـــضتين وضواحي الأغنياء والفقراء في حقبة العشرينيات الـــصاخبة الـــتي تكلم عنها فيتزجيرالد في قصته إلى الفاصل بين حياة غاتسبـــي البائسة ورغبته وتصميمه على أن يصبح ثرياً، فهو لا يدرك

ماذا يعني توزيع الدخل ولا حقيقة أن الثروة الكبيرة التي تمتلكها البيضة الشرقية هي سبب الفقر الذي تعاني منه البيضة الغربية، كما أنه لا يبالي بالإصلاحات الاجتماعية التي كانت تعتبر في ذلك الزمان أحد مفاهيم المديـــنة الفاضـــلة. يرمز النهر في الرواية إلى الهوة الفاصلة بين الأغنياء والفقـــراء، والتي لا يمكن ردمها إلا بمعجزة أو ضربة حظ، أو كما في حالة غاتسبـــي بعزيمة لا تعرف الكلل، وتأبى أن يعيقها شيء حتى ولو كان الثمن ارتكاب جريمة.

تـــستحوذ مشاعر مشابهة على الزوجين جونـــز عندما يشاهدان بـــرامج المشاهير على التلفاز، وترمز المسافة القصيرة التي تفصلهما عن شاشـــته إلى المـــسافة الهائلة التي تفصل بين غرفة الجلوس والعالم الذي يقطـــنه ذوو الثراء الفاحش. وهما على غرار غاتسبـــي لا يريدان تغيير العـــالم الـــذي يعيـــشان فيه، بل جل ما يريدانه هو الهرب منه والقفز بأعجوبة ما ليصبحا في عداد نخبة النخبة، لكن ماركس سيقول إن كلاً مـــن غاتسبـــي والزوجين جونـــز غير مدركين لظروفهم وأما توماس مـــان سـيقول إنهم كانوا مشوشين في ما يتعلق بهويتهم وما يجري من حـــولهم، لكن كلاً من غاتسبـــي والزوجين جونز سيتفقون على أن الجهل هو العدو الذي يجب عليهم محاربته.

الجهـــل هو الذي يجعل غاتسبـــي يعتقد بشكل غير صحيح أن الثـــروة هي السعادة، وبالتالي، فإن سعيه للحصول على المال يبرر كل شيء بما في ذلك خرقه القانون، لقد وقع وسط أميركا والطبقات الوسطى في العـــالم الـــصناعي اليوم ضحية الوعكة نفسها. وتقول فرانشيسكا كومينتسيني مخرجة فيلم **A Casa Nostra** الذي يروي كيف تحولت إيطالـــيا إلى بلد يسوده الفساد وانعدام الأخلاق: "المال هو محور الثقافة الإيطالـــية المعاصرة والناس يعتقدون أن هذا الأمر طبيعي"، فقد سحق

السعي وراء المال النوازع الأخلاقية والمعنوية، وسهل على الاقتصاديات المشبوهة الانتشار. إلا أن أحداً لم يكن يعي هذا الواقع ولم يدرك الإيطاليون أنهم قد ضيعوا بوصلتهم الأخلاقية على حدّ تعبير كومينتسيني التي تعيد في فيلمها **A Casa Nostra** طرح تحليل فيبلين عن أن السبب وراء همجية الحياة هو ظهور الطبقة المرفهة وما يصاحب ذلك من خطر يهدّد القيم التي إن اندثرت، فلن يعود بالإمكان استرجاعها(45). يعد الفيلم المذكور لوحة من القصص التي تتركز حول محاولات إحدى شركات التمويل الإيطالية الكبيرة الاستيلاء على أحد البنوك، وتدور أحداثه في ميلان وهي العاصمة المالية لإيطاليا، لكن لربما تم تصوير مشاهده في لندن؛ العاصمة المالية العالمية. ولندن هي المدينة التي يتطلع إليها غاتسبي عبر المياه، خاصة وأن ضواحي تشيلسي وهامبستيد وبيلغرافيا حيث يقيم أثرى أثرياء العالم هي بيضات الشرق المعاصرة.

المال الذي يملكه *محدثو النعمة* هو بمثابة عصب الحياة في عاصمة الحزب العمالي الجديد بزعامة توني بلير وغوردون براون، وهو مال جمعوه بشكل أساسي من خلال الآليات الخبيثة التي تتبعها الاقتصاديات المشبوهة في إفقار الطبقة الوسطى في الغرب لتتخم جيوب النخبة الأقلية. وتلقي النكهة الأوروبية في لندن على ضواحيها الغنية غشاء من الأناقة والرقي يماثل ذاك الذي كان يضفيه الثراء العريق على البيضة الشرقية، غير أن غاتسبي المعاصر لن يكون شاذاً في ضاحية تشيلسي المعروفة بكونها غيتو محدثي النعمة من أصحاب الملايين، والتي وصلت فيها إيجارات المنازل في العام 2006 إلى 1,893 جنيهاً في اليوم(46)، بل إنه سيشعر بالراحة وهو يتجول في شوارعها الفسيحة ويعيش بين سكانها الذين هم من طينته نفسها وإن تنوعت جنسياتهم وأعمالهم بين

أوليغاركيين روس أو لاعبي كرة أوروبيين أو رجال أعمال صينيين وهنود أو ممثلين أو نجوم سينمائيين أو ممولين أو غيرهم ممن استطاعوا خلال السنوات الخمسين الماضية أن يحصلوا لأنفسهم على حصة كبيرة من الثروة الجديدة، فيتوجوا بذلك سادة الحقبة العولمية بلا منازع.

لقد انتقلت *الطبقة المرفهة* الجديدة بعد العام 1989 إلى لندن كي لا تُضيّع على نفسها فرصة الاستفادة من أحد القوانين الفكتورية القديمة، وهو قانون يوضح ماهيته غرانت وودز المدير السابق لبنك كوتس الذي تودع فيه الملكة وأبناء الطبقة الأرستقراطية البريطانية أموالهم بأنه قد "تم سنه بهدف حماية أرباح أصحاب المصانع البريطانيين في أصقاع الإمبراطورية كافة التي لا تقتصر على منطقة غرب الإنديز بل تشمل إفريقيا والهند أيضاً، حيث يمكن لهؤلاء الاحتفاظ بإقامتهم البريطانية ونقل مكان سكناهم، أي إقامتهم الضريبية، إلى حيث مقر أعمالهم، وبالتالي فلا يتم احتساب ضريبة إلا على الدخل الذي يجلبونه إلى إنكلترا في حين يعفى ما سوى ذلك منها"(47). يتم اليوم تطبيق مبدأ مماثل على المليارديرات الجدد المقيمين في لندن، ذلك أن الطبيعة الشاذة للنظام المالي البريطاني تمكن أولئك الذين حصلوا لأنفسهم على حصة الأسد من الثروة العالمية من تجنب أن تطالهم الضرائب في منازلهم، ويقول وودز: "عندما كنت أعمل في كوتس قمت شخصياً بهيكلة المحافظ الاستثمارية لعدد من الأوليغاركيين الروس بحيث يستفيدون من هذا التشريع إلى أقصى حدّ ممكن، فالحصول على إقامة بريطانية أمر في غاية السهولة إذ يكفي إيداع مبلغ كبير من المال في أحد البنوك البريطانية وتركه على حاله". المال ليس بعائق بالنسبة إلى محدثي النعمة الذين صنعوا ثروتهم في ظل العولمة خاصة وأن انتقالهم إلى بريطانيا سيمكنهم من تفادي الضرائب التي تفرضها بلادهم على مليارات الدولارات. غير أن

الأميركيين وحدهم لا يستفيدون من هذا القانون لأن الولايات المتحدة تقتطع الضرائب من مواطنيها على الدخل الذي يكسبونه.

مما يثير الهُزء، فإن أحداث 11 أيلول/سبتمبر شجّعت المليارديرات العالميين على الانتقال إلى لندن، وكما يقول وودز: "إن التشريعات المالية الصارمة التي سنتها الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر انتهت بفرض عقوبات على المنشآت الكاريبية التي تقع خارج البلاد، وبالتالي لا بد من أن يضيف المرء أن السلطات النقدية الأميركية تقوم بمراقبة التعاملات التي تتم بالدولار على نطاق عالمي مما زاد من جاذبية الجنيه واليورو فجأة كعملتين يمكن الاستثمار بهما، وهو ما يوضح لماذا أصبحتا العملتين المفضلتين في صناديق التحوط".

في أيامنا هذه في وسع غاتسبي - الشخصية التي كتب عنها فيتزجيرالد - أن يصنع ثروته إما من إدارة صندوق تحوط، أو من أسهم خاصة بطريقة ملتوية تماثل تلك التي اتبعها بطل فيلم **A Casa Nostra** الذي تكلمنا عنه آنفاً. وسيراً على نهج المتربحين من فترة حظر المشروبات في الولايات المتحدة، فقد انضمت جماعات عدوانية فاسدة من أصحاب الصناديق التحوطية إلى صفوف أقوى المشبوهين في ظل العولمة، فأصبحوا حيتان التمويل الذين يستغلون أحجام محافظهم الاستثمارية ليسحقوا الصناعات ويراوغوا التشريعات. وكما تصور كومينتسيني في فيلمها، فإن الحياة البراقة التي تعيشها الطبقة الثرية في ميلان تخفي تحتها قوة عاتية يُحكِم المستثمرون الفاسدون سيطرتهم عليها، مما يجعل تعقب الفساد بين أصحاب الصناديق التحوطية أمراً بالغ الصعوبة بالنظر إلى عدم وجود تشريعات تنظمها وهو ما يُعدّ من أعتى صنائع الحقبة العولمية، إذ يُمكّنهم من جمع مبالغ طائلة من المال، وتجنب السلطات النقدية والمالية القومية[48].

إن حجـــم الصناديق التحوطية، وغياب التشريعات يُمكّنان هذه الصناديق من إعادة صياغة السوق المالية العالمية بما يخدم مصالحها مثلما حدث في سوق المشتقات، فهذه السوق - أو سوق العقود المستقبلية - كانـــت تهـــدف في الأســـاس إلى حماية المتداولين بالسلع من تقلبات معـــدلات التداول[49] حيث كانت هذه العقود ضمانة ضد الخطر. أما اليوم فقد استقلّت هذه العقود بذاتها، وأصبحت تستخدم كحيلة مالية ومحاســـبية لتجنب الضرائب، وتغطية أخطاء الإدارة الفاسدة، وتجاوز التشريعات، وتغيير الميزانيات والمضاربة، ولعل شركة إنرون من أفضل الأمـــثلة علـــى ذلك بعد أن استعملت المشتقات لتخفي التزوير الذي كانت ترتكبه يومياً.

يـــرتبط انتقال أصحاب الصناديق التحوطية إلى سوق المشتقات مبدئـــياً بعـــولمة الاقتصاد، ففي الفترة الممتدة بين عامي 2005 و2006 على سبيل المثال، أدت النهضة الاقتصادية في الصين إلى إنتاج طفرة غير مسبوقة في السلع لتصبح الصين التي كانت تنظر إليها الولايات المتحدة في الماضـــي علـــى أنها مستعمرة صناعية سهلة الانقياد أكبر مستهلك للفـــولاذ والـــنحاس والقصدير في العالم، وثاني أكبر مستورد للبترول، مـــسهمة بذلك في رفع أسعار هذه المواد إلى مستويات قياسية، مما دفع صناديق التحوط إلى المضاربة في أسواق السلع بكثافة ورفع أسعارها إلى مستويات أعلى من السابق.

تستهدف صناديق التحوط في الآونة الأخيرة سوق الأسهم حيث ابتكـــرت نـــوعاً جديداً هو الأسهم الخاصة التي يمكن وصفها على أنها رافعـــة شـــرائية للـــشركات العمومية للانتقال بها من سوق الأسهم ووضـــعها في أيـــدي الخاصـــة، وبالتالي تقليص درجة الإشراف على أعمالها. كما يتم في أغلب الأحيان شراء الشركات العمومية لتفكيك

أوصالها ومن ثم بيع كل قسم على حدة لمن يقدم أعلى سعر، ويتم طرد الموظفين وتجريد الأصول. ويبقي صندوق النقد الدولي وخبراء الاقتصاد المحنكون أعينهم مفتوحة مخافة الصدمات المحتملة التي تزيد في إعتام النظام بصورة متزايدة بسبب ممارسات الأسهم الخاصة هذه.

يعد مدراء صناديق التحوط والأسهم الخاصة آخر معاقل الرأسمالية العولمية، فهم يستخدمون المال لتوليد المال عن طريق كمٍّ مضاعف من المال النقدي الذي لا يولد ثروة جديدة، وإنما تتبع الآلية قاعدة "2 و20". وقد جمع غاتسبي ثروته باتباع نموذج مشابه في وقت كادت تجف فيها أميركا من الاستثمارات، ويحصل مدير الصندوق على 2 بالمئة من كل 1000 دولار يتم استثماره، وفي حال كان الصندوق مربحاً يحصل على 20 بالمئة من المبلغ في كل عام، بينما يذهب باقي المال إلى حساب هامشي لدى شركة مقاصة[50]، أو إلى شركة سمسرة لتحصيل الفائدة ويكون جاهزاً للخوض في مغامرة أخرى لتحصيل المال. ولا يحصل الاستثمار في البضائع المحددة، ولا تحقيق أي تقدم في أداء الصناعة، ولا يتلو ذلك نمو اقتصادي حقيقي، وكل ذلك لأن المال النقدي لا يذهب إلى استثمار حقيقي[51]. في حين ينشغل العملاء بتوافه الحياة، يجني مدراء الصناديق التحوطية ثرواتهم منها، لكن في الوقت الذي تعد فيه أعمال غاتسبي غير قانونية، فإن سلوك صناديق التحوط ليس من الأخلاق بشيء.

لقد كتب ثورستين فيبلين في سياق تحليله للطفرة المالية التي ميزت العصر الذهبي، أن رجال الأعمال كانوا يمثلون أحدث تجسيد للطبقة المرفهة لأنهم لم ينتجوا البضائع والخدمات، وإنما قاموا بتداولها وجني الأرباح منها بهذه الطريقة. ويقول قائل إن صناديق التحوط والأسهم الخاصة تعيق دخول مبالغ مالية طائلة في استثمار حقيقي مما يؤدي إلى

دوام حالة خلل التوازن بين مورد العمالة العالمي ورأس المال. لقد عمد فيبلين إلى مقارنة رجال الأعمال بالبرابرة، حيث إن كليهما استعانا بالقوة والمهارات التنافسية لجني المال من الآخرين ثم عاشا على غنائم فتوحاتهما بدلاً من إنتاج البضائع بنفسيهما.

تقوم الطبقة المرفهة في القرن الواحد والعشرين من خلال انغماسها بالاستهلاك المسرف بتحويل الرساميل الغربية إلى مراكز تسوق حصرية عملاقة، وفي حين يتم استهلاك الثروة الجديدة التي تملكها الأمم الصناعية بشكل متزايد بدلاً من أن يتم استثمارها، نجد الهند والصين والأسواق النامية كافة تعمل على توسيع رأس المال والعمالة لتنشيط قطاعاتها الصناعية في عزم لا يلين على اللحاق بالغرب، وستقوم قريباً بتوريد معظم المنتجات المباعة في مراكز التسوق الجديدة التي تقيمها الطبقة المرفهة المعاصرة. ستستمر هذه العملية إلى أن تتمكن الأسواق النامية من استيعاب معظم منتجاتها بنفسها، وعندها سيخسر الاستهلاك الغربي ميزته المقارنة، وتضعف التجارة إلى أن تتلاشى، وتصبح العمالة الغربية بروليتاريا العالم، وتعي الاقتصاديات الغربية أخيراً مدى انحدارها. أما إذا كانت الطبقة الوسطى التي تتعرض للإفقار في الغرب غير مدركة لهذا السيناريو لأنها عالقة داخل منظومة السوق - شبكة الأوهام الاقتصادية التي تغير الواقع - فإن الطبقة المرفهة معمية عنه بجريها الدؤوب وراء اللذة العابرة.

لقد كان عصر الجاز الذي عاش فيه غاتسبي ملعب المشبوهين في تلك الحقبة من ذوي الثراء الفاحش والمحتالين الكبار، فقد صب تشريع حظر المشروبات في الولايات المتحدة في صالح الجريمة المنظمة التي اشترت لنفسها بفضل الأرباح الطائلة التي جنتها من تهريب المشروبات مقعداً في مكاتب السياسة. مع استفحال مشكلة تفاوت

الدخـــول وتفـــشي الفقـــر، لم تكن الطبقة المرفهة تتوقع انتهاء العصر الذهبـــي، لأنها كانت تثق بقدرتها على السيطرة على الاقتصاد، إلا أن أحداث العام 1929 أطاحت بهذا الوهم. بالرغم من أنه لا يمكن المقارنة بـــين عـــصابات آل كابوني ومستثمري الأموال العتاة الذين يسيطرون اليوم على شركات التمويل الكبرى، ولا المقارنة بين الفرص التي أتاحها حظـــر المـــشروبات ونقل عمليات الإنتاج والوظائف إلى الخارج، فإنه يمكـــن إجـــراء مقارنـــة اليوم بين قوادي العولمة والأوليغاركيين الذين يضخون أرباحهم القذرة في شركات التمويل الكبرى، ذلك أن هؤلاء يعتقدون بأنهم فوق القانون وأنهم سادة الاقتصاد. لكن التاريخ سيثبت خطأ اعتقادهم هذا، ويبدو أن طيف التبدلات في الرأسمالية منذ سقوط جدار برلين يؤكد على أنه لا أحد، ولا حتى شركات التمويل الكبرى وعـــصابات الجـــريمة المـــنظمة، قادر على السيطرة على الاقتصاديات المشبوهة.

الفصل الثالث

نهاية السياسة

"الإنسان سياسي بالفطرة".

أنطونيو غرامسكي

في أحد الأيام المغبرة من خريف العام 2003، احتشدت سيارات شـــرطة الجمارك الإيطالية في مرفأ جيويا تاورو في كالابريا والذي يقع على شاطئ رملي نادر بمحاذاة الشطآن الصخرية في جنوبـــي غربـــي إيطالـــيا، ويتوغل عميقاً في المنطقة التي تسيطر عليها منظمة الندرانغيتا الإجرامية. يُعد مرفأ جيويا تاورو الذي ترسو فيه 3,000 سفينة ويتسع لحوالى 3 ملايين حاوية سنوياً؛ ثالث أكبر مرفأ في أوروبا، ويحتل المرتبة الثامنة عشرة من حيث الضخامة في العالم، وأما عمله، فهو المسافنة أي نقـــل الحمـــولات من السفن الكبيرة (50,000 طن) إلى سفن أصغر حجمـــاً. غير أن سيارات الشرطة لم تكن متجهة في ذلك الصباح إلى الأحـــواض الدولية، لكنها اتجهت مباشرة إلى المرفأ المحلي حيث استولى رجال الشرطة على مركب كان قد وصل للتو من أميركا الجنوبية حين كان الطاقم يتأهب لتفريغ حمولته من مكعبات الرخام.

غـــير أن أفـــراد الطاقم وقفوا مشدوهين وهم يشاهدون رجال الشرطة يقومون بثقب بعض المكعبات واستخراج حاويات غامضة من داخلها محشوة بمادة أشبه ما تكون بنوع من الجبن الأبيض، وعند إلقاء نظرة عن كثب تبين أنها أكياس محكمة الإغلاق مملوءة بالكوكايين زنة كل واحد منها 1 كيلوغرام ويبلغ مجموعها 5,500 كيس. لقد كشفت

الوثائق التي كانت بحوزة الربان أن السفينة مشحونة لصالح ميغيل دياز وهـي شركة استيراد وتصدير تعمل كواجهة أسسها كارتل المخدرات الكولومبـي، وأن الحمولة ستذهب إلى لافورمارمو ومارمو إيميف وهما شركتا رخام مقرهما بلدة فيبو فالينـزيا في كالابريا والقريبة من جيويا تـاورو. لقد كان من المفروض أن يتم تسليم المكعبات إلى منجَم محليّ يملكه فينسينـزو باربييري وفرانسيسكو فينتريتش وكلاهما عضوان في ندريـنا المانكوسـو إحدى عائلات الندرانغيتا المحلية. لم تكن شركة الشحن دانيش مايرسك لاين تملك أدنى فكرة عن حقيقة هذه الحمولة، وكذلك الطاقم والربان.

لقـد تم التوصـل إلى اكتشاف شحنة الكوكايين هذه عند نهاية العملـية التي دامت ثلاث سنوات تحت اسم ديسولو (الإقلاع) والتي تمت على يد ريبارتو أوبيراتيفو سبيسياليه (فرع القوات الخاصة) التابع للكارابينـيري وشرطة الجمارك وبمساعدة فرق مكافحة المخدرات من عدة بلدان. لكن نجاح العملية يعود إلى الإخباريات التي تعد من الفرص النادرة عند التعامل مع الندرانغيتا، فقد كشف المخبر عن كيفية تسليم الكوكايين والمكان والزمان.

لقـد كانت مجريات ذلك اليوم الاستثناء من القاعدة ذلك أنه في إيطالـيا، كمـا في أي مكان آخر، مقابل كل حمولة غير قانونية يتم الكشف عنها، تدخل مئات الحمولات المماثلة في الخفاء. في مرفأ جيويا تـاورو لا يـتم مسح سوى جزء بسيط من الحاويات القادمة بسبب عاملَـي الوقت والكلفة الباهظة اللذين يقفان حائلاً دون ذلك. غير أن لـب المشكلة ليس في عدم كفاية عمليات التفتيش الروتينية في المرفأ، وإنمـا يرتبط بهيكلية الندرانغيتا التي لا تقتصر على كونها عصبة للجريمة المـنظمة في المـنطقة، بل تتعدى هذا الدور لتقدم *خدمات كاملة* إلى

منظمات إجرامية متنوعة. "يعد جيويا تاورو عصب الحياة للندرانغيتا الجديدة التي تمد عصابات الجريمة الدولية ببنية تحتية عالمية للإفلات من العقوبة"، كما يقر أحد العملاء المتخفين المشتركين في عملية ديسولو. "لو تم تسليم حمولة الرخام حسبما كان مخططاً، لقامت الندرانغيتا ببيع الكوكايين عبر شبكتها الكبيرة في أوروبا وربما في دول التكتل السوفياتي السابق أيضاً، كما تقوم هذه الشبكة بغسيل الأموال واستثمارها في أعمال شرعية وتحتفظ المنظمة بالمقابل بثلاثين بالمئة من قيمة كل البضاعة التي تتولى أمرها حيث يعد هذا المبلغ هامش ربحها. وليس ثمة جماعة إجرامية أخرى تقدم هذا النوع من الخدمات، ذلك أن أعمال الندرانغيتا لا تقتصر على الجريمة وحسب، بل توسعت لتحاصر السوق العولمية من حيث تأمين بنية تحتية غير شرعية، حيث إن الخدمات التي تقدمها لعملائها لا تتوقف عند التهريب عبر المحيط، بل وتقدم لهم خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية أيضاً"[1].

جريمة عولمية، خدمات كاملة[2]

أصول عائلة الندرانغيتا المتحدرة من كوسا نوسترا مغرقة في القدم وتعود إلى أيام توحيد إيطاليا حيث قامت بتأسيسها في العام 1860 جماعة البيتشيوتي، وهم أعضاء في المافيا الصقلية ممن طردهم الحكام الشماليون الجدد من جزيرتهم الأم فعبروا مضيق ميسينا واستقروا في إقليم كالابريا. لفظة ندرانغيتا مشتقة من الكلمة اليونانية أندراغاثيا التي تعني الوفاء والشجاعة، وهما سمتان ساعدتا مؤسسي العائلة على تقوية نفوذها.

لقد حرصت المنظمة على أن تحيط أعضاءها بشبكة علاقات محكمة، وشجعتهم على التزاوج في ما بينهم للحفاظ على تماسكها،

واستمرت على هذا النهج حتى أواخر الثمانينيات التي شهدت نمو الندرانغيتا وانتشارها ضمن الحدود الإيطالية. على عكس الكوسا نوسترا، لم تكن لتنظر في الماضي إلى ما وراء الأطلسي، وعملت بدلاً من ذلك على تقوية مكانتها في إيطاليا، وصنعت شبكة الندرين التي امتدت على طول شبه الجزيرة الإيطالية، وأثبتت من جديد أن هويتها الجغرافية لطالما كانت أقوى ميزاتها. لقد انخرطت الندرين في أعمال الفساد وتخويف الناس، ولكن في الخفاء، وتمكنت بهذا الأسلوب من أن تشق طريقها إلى المؤسسات الإيطالية التي لا تقتصر على البنوك والشركات الصناعية والسلطات المحلية وحسب، بل حجزت لنفسها أيضاً مقعداً في المشاريع الحكومية. في سبعينيات القرن الماضي تمكنت الندرين بفضل نجاحها في الانضمام إلى المنظمة الماسونية من تأسيس قنوات مباشرة مع الأحزاب السياسية والسلطات القضائية، وقد كشف جياكومو لاورو وهو أحد القلائل المرتدين عن المنظمة، كيف أصبح عدد من رؤسائها ماسونيين ليضمنوا حضورها الدائم داخل مؤسسات الدولة.

هذا ليس كل شيء، فالندرانغيتا تختلف عن أسلافها من حيث بنيتها الداخلية أيضاً، ومن حيث إن تركيبتها على العكس من الكوسا نوسترا ليست هرمية، وإنما يمكن وصفها باتحاد *الندرين المستقلين في منطقتهم*[3]، وهم اليوم موجودون في أرجاء العالم كافة على أنهم كينونة جمعية لا تزال مرتبطة بأرضها الأم لكن من دون حلقة داخلية وظيفية على غرار الكوسا نوسترا، وذلك كي لا يتمكن أحد من الداخل بقطع دابر المنظمة أو تحديها، فالحلقة الداخلية بالنسبة إلى الندرانغيتا ليست سوى مفهوم أو فكرة تم اقتلاعها من جذورها منذ أن باشرت الندرين أعمالها اليومية.

يجتمع كبراء العائلات مرة في العام لمناقشة الأعمال ووضع المخططات، ومن ثمّ يقوم الرؤساء بتنفيذ القرارات كل في منطقته الخاصة، وتعتقد السلطات الإيطالية اليوم أن الندرانغيتا تتكون من 160 عائلة و6,000 شخص في إيطاليا وحدها، بينما يصل عدد أعضائها في أنحاء العالم إلى 10,000 عضو تغطي نشاطاتهم المناطق الممتدة من سيدني حتى كالي ومن بروسلز إلى ميامي. وتحافظ الزيجات بين عائلات الأعضاء على تماسك المنظمة وتناغمها مما يمنع النزاعات الداخلية بين الندرين ويضمن ولاءهم.

على مر التاريخ، دأبت المنظمة على ممارسة أعمالها في الخفاء وتحت جنح الظلام، وتفادت السير على نهج المافيا الصقلية التي كانت ترتكب جرائمها في وضح النهار كنوع من الدعاية، ولجأت بدلاً من ذلك إلى تنفيذ عمليات الإعدام والاغتيالات في السر كما حدث في آب/أغسطس 1991 عندما قتلت القاضي أنونيو سكوبيليتي نيابة عن الكوسا نوسترا، فالسرية هي القاعدة الذهبية لدى الندرانغيتا، وهي التي أدت إلى إنتاج مجتمع سري ضمنها يعرف باسم *السانتا*[4]. حتى وسائل الإعلام لم تتمكن سوى من تغطية جزء يسير من نشاطاتها بشكل متقطع وسطحي، لكن هذا المجتمع السري لا يزال قائماً حتى يومنا هذا، "فالندرانغيتا أشبه ما تكون بالوجه الخفي للقمر"، على حدّ تعبير خوليو تينغوول المدعي العام في ولاية فلوريدا، وذلك في معرض إشارته إلى تكاثر أعضاء شبكة الندرين في الولايات المتحدة والتي يقول عنها "إنها خفية"[5].

بالرغم من اختلاف تكتيكاتهما وأساليبهما، فإن قواعد السلوك لدى الندرانغيتا تحاكي مثيلتها الخاصة بالكوسا نوسترا، حيث تعتمد الأولى العنف، وتحتفي بأساليب أعضائها في الحياة، وترفع شعارات

مـــثل: *الدم ينادي الدم، وادفع بالتي هي أحسن*[6]، وأما أولئك الذين يـــتحدون المـــنظمة أو يأبـــون الخضوع لسلطتها، فلا يدفعون حياتهم وحـــسب ثمـــناً لهذا التمرد، بل وحياة أحبائهم أيضاً، فالخيانة تتطلب الاقتصاص من العائلة برمتها وإعدامهم بأساليب وحشية. يقوم إخلاص الشبكة العالمية وتماسكها على ما يصفه العالم الاجتماعي الفرنسي إيميل دركهايم *بالتضامن الميكانيكي*[7] الذي هو عبارة عن ضمير جمعي يقويه التشابه والتماثل في سلوكيات أعضاء الشبكة.

كـــان أول ظهـــور لرابطات المافيا من خلال الإدراك المتبادل *بالتشابهات المؤسسية، بما في ذلك السمات المتوازية في النمط والثقافة التنظيمـــية والقواعد المعيارية*[8]، فالكوسا نوسترا على سبيل المثال كانت تمثل رد الفلاحين الصقليين القبلي في القرن التاسع عشر على غزوات غاريبالدي العسكرية لجزيرتهم. والتضامن يبرز بشكل خاص في المجـــتمعات البدائـــية بينما يشحب وجوده في المجتمعات الحديثة المعاصـــرة، وتوفر قاعدة الزواج داخل شبكة الندرين التي تم التقيد الصارم بها لما يربو على قرن من الزمن، تلك الهوية القبلية القوية التي تميـــز عائلـــة كبيرة تحمل طابعاً عرقياً معيناً وحسبما جاء في أحد التقارير الحكومية الإيطالية فإن "الرابط العائلي لم يكن درعاً لحماية أســـرار العائلة وتعزيز أمنها وحسب، بل ساعد كذلك في الحفاظ علـــى هويتها في منطقتها الأم وصياغة نفسها من جديد في المناطق التي هاجرت إليها العائلة"[9].

علـــى النقـــيض من المافيا الصقلية لم تحاول الندرانغيتا مطلقاً أن تـــصبح قـــوة سياسية، فهدفها الرئيسي كان دوماً التحكم بالاقتصاد المحلـــي، فكانت تفرض على سبيل المثال رسم حماية شهرياً يسمى *آل بيـــزو* على كل مكان عمل - بما في ذلك دور العبادة - ضمن المنطقة

التي تقع تحت سيطرتهم. كما سنتناول في المقاطع التالية، فإن التركيز القوي على الاقتصاديات مقابل السياسات كان مفصلياً في تحول الندرانغيتا إلى منظمة تقدم خدمات كاملة للعصابات الإجرامية في أنحاء العالم كافة.

تحدي الجريمة العولمية

في مطلع التسعينيات من القرن الماضي أدى انحلال النظام الشيوعي إلى اندلاع حروب مدنية في يوغوسلافيا سابقاً، فحلت الفوضى محل السياسة وهي ظاهرة أثرت إلى حدٍّ كبير في الأعمال القانونية وغير القانونية على حدٍّ سواء. فالنزاعات العرقية الداخلية التي نشبت على طول الحدود السابقة للبلاد على سبيل المثال سدت طرقات التهريب التقليدية عبر البلقان، ورأت الندرانغيتا في هذا الوضع الاستثنائي فرصاً جديدة لا بد من استغلالها، فأقنعت المهربين الألبان والبلغار والأتراك بتحويل طريقهم إلى كالابريا عبر البحر الأدرياتيكي لتوسيع نطاق أعمالهم، فكان يتم تهريب المنتجات والناس من تركيا وألبانيا إلى سواحل كالابريا التي سرعان ما أصبحت نقطة دخول غير قانونية إلى أوروبا، وبحلول نهاية الحرب في البلقان، راجت هذه الأعمال ولم تفتح الطرقات القديمة بعد ذلك أبداً. وهكذا، فإن الأعمال الدولية الجديدة التي انخرطت فيها الندرانغيتا لم تكن سوى واحدة من التبعات الوخيمة التي نجمت عن غير قصد عن سقوط جدار برلين.

إن قدرة الندرين على قولبة شبكتهم بما يتلاءم مع المشهد الاقتصادي والسياسي الجديد بعد الحرب الباردة واستغلالهم الفرص التي أتاحها زوال الشيوعية إلى أقصى مدى، سهلت التبدلات التي طرأت على طابع الجريمة المنظمة في كالابريا، فعلى عكس الكوسا نوسترا التي

لطالما اتسمت بطابع سياسي، أحجمت الندرانغيتا عن قتال القادمين الجدد إلى منطقتها، بل شجعتهم على جلب أعمالهم المشبوهة إلى داخل المقاطعات الإيطالية، وتأقلمت بهذه الطريقة مع الظروف الاستثنائية الجديدة. وفي مطلع التسعينيات على سبيل المثال بدأت المنظمة بتأسيس صلات وثيقة مع الكارتلات الكولومبية للتربح من التحول الجذري الحاصل في مجال المخدرات في الدول الغربية، وذلك لأن انتشار مرض الإيدز، وتعاطي الهيروين تراجع تراجعاً ملحوظاً في حين كان الطلب على الكوكايين يتزايد في أوروبا.

لم تقتصر الأعمال المشتركة المربحة التي انخرطت فيها الندرانغيتا في التسعينيات على المهربين البلقان وحسب، بل تعدتها إلى كارتلات المخدرات في أميركا اللاتينية، حيث سخّرت خبرتها وموقعها الحيوي داخل البنية التحتية الاقتصادية في إيطاليا لمساعدة شركائها على اختراق السوق الأوروبية والربح منها. الصفة الإقليمية هي الأساس بالنسبة إلى الجريمة المنظمة التي تتسع مساحة انتشارها في اقتصاد معولم باضطراد، وتجد منظمات الجريمة المحلية نفسها أمام فرص دولية جديدة بوتيرة يومية تقريباً كما يتضح من خلال التحول الحديث الذي طرأ على الكامورا وهي منظمة ظهرت في مدينة نابولي الإيطالية، واكتسبت أعمالها القذرة بعداً دولياً جراء انخراطها في أعمال مشتركة مع المثلثات الصينية Chinese Triads الموجودة في إيطاليا. مع أن المنافسة التي تبديها المنظمات الإجرامية المحلية تمنع تشكيل شبكة مركزية دولية شبيهة بالاحتكار الإجرامي الذي أنشأته الكوسا نوسترا في القرن العشرين عبر الأطلسي، لكنها تشجع أيضاً على قيام التحالفات الاقتصادية، فكان النمط الجديد للجريمة المنظمة المعولمة يتمحور بالتالي حول الأعمال المشتركة بين العصابات الإجرامية المحلية والأجنبية وهو النموذج الذي اتبعته الندرانغيتا.

"يظهر أحد التقارير البرلمانية في العام 2000 حول نشاطات الندرانغيتا في ألمانيا وأوروبا الشرقية وأستراليا أن الندرانغيتا عوضاً عن أن تطمح إلى إحكام سيطرتها على المنطقة، فإنها تستثمر عوائد نشاطاتها اللاقانونية في الخارج لتخدم عملائها"[10]. خلال تسعينيات القرن الماضي انتقل أعضاء شبكة الندرين إلى الخارج لتأسيس مراكز يمكنهم عبرها الإشراف على عمليات التهريب وتأسيس مراكز لغسيل الأموال من أجل عملائهم، وسرعان ما توسعت نشاطاتهم جراء الطلب المتزايد على خدماتهم إلى خارج أوروبا. لقد عمدت المنظمة إلى مضاعفة حجم شبكتها التي نجحت في إيطاليا، وتوسعت داخل مجتمع مهاجري كالابريا الذين انتقلوا إليها، واستقروا فيها في صحوة الحرب العالمية الثانية، وعملت في الوقت نفسه على تدويل كوادرها، فقد "انتسب أولاد رؤساء المنظمة إلى الجامعات الأوروبية والأميركية للحصول على درجات علمية في مجالات القانون والمحاسبة والتمويل، وانتهى الحال بمعظمهم بالاستقرار في موناكو ولكسمبورغ وسويسرا وغيرها من المدن التي تتميز بتسهيلاتها الضريبية المغرية، وأطلقوا منها مشاريعهم المعقدة لغسيل الأموال"، كما يقول الصحافي التحري الإيطالي فينسينزو سبانولو[11]. في العام 2000 على سبيل المثال كشفت السلطات الإيطالية الغطاء عن عملية ضخمة ممتدة من إيطاليا إلى سويسرا وألمانيا، وفيها عدة بنوك متورطة من بينها دويتشه بنك في ميلان، قامت الندرينا التابعة لغيوسيبه مورابيتو المعروفة أيضاً باسم تيرادريتو (إلى الأمام) بأعمال غسيل الأموال، والتزوير المصرفي، واستنساخ السندات (إصدار سندات مزيفة) في كل من روسيا وبولندا ومالطا وإسبانيا وليتوانيا.

إن القدرة على استغلال العوامل الخارجية المفاجئة – مثل الظروف الاقتصادية الجديدة الناجمة عن تفكك التكتل السوفياتي – وما

صاحبها من ضعف مستمر في الجهات الحكومية، كل ذلك مهد الطريق أمام تحول الندرانغيتا، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن المافيات تظهر في "المجتمعات طور التحديث والتي تشهد توسعاً اقتصادياً ولكنها تعاني من ضعف في البنية القانونية التي تحمي حقوق الملكية أو تفصل في نزاعات العمل"[12]، وهو تفسير مقنع في حالة احتكار الندرانغيتا لأنشطة غسيل الأموال في أوروبا. إن إصدار عملة اليورو لم يصاحبه تشريع مضاد لغسيل الأموال في القارة، وكما يبين المقطع التالي، فإنه على النقيض من ذلك، وضعت حرب جورج دبليو بوش على الإرهاب الندرانغيتا في صميم الجريمة العولمية عن طريق نقل المركز الأساسي لغسيل الأموال من الولايات المتحدة إلى أوروبا.

أوروبا هي غسالة العالم

إلى أن وقعت أحداث 9/11 كان حوالى 1,5 تريليون دولار تجنيها الاقتصاديات الإرهابية والإجرامية وغير الشرعية، يتم غسلها في الولايات المتحدة وبالدولارات الأميركية[13]، وذلك لأن 80 بالمئة من هذا الاقتصاد يتم غسله بالمال النقدي (الكاش) كي يدخل إلى الولايات المتحدة، الأمر الذي كان يتم بشكل رئيسي عبر منشآت خارجية وبنوك مقرها الإنديز الغربية. في تشرين الأول/أكتوبر 2001 صادق الكونغرس الأميركي على القانون الوطني وهو تشريع يقيد الحريات المدنية إلى حدٍّ كبير في أميركا، ويحدّ القسم المالي منه عمليات غسل الأموال داخل الولايات المتحدة وبالدولارات إلى درجة كبيرة، وعلى سبيل المثال لم يعد في وسع البنوك الأميركية والبنوك الأميركية المسجلة التعامل مع بنوك في الخارج. عدا عن ذلك فقد منح القانون الوطني للسلطات النقدية الأميركية حق مراقبة التعاملات التي تتم بالدولار في

أنحـــاء العالم، واليوم يعد من الجنايات ألا يقوم أحد البنوك الأميركية أو البـــنوك الأجنبـــية المسجلة في أميركا بإبلاغ السلطات عن التعاملات المشبوهة التي تتم بالدولار في أي مكان في العالم.

لقد نجح القانون الوطني في سدّ مدخل الأموال القذرة والإرهابية إلى الـــولايات المـــتحدة، لكن بما أنه لا يسري إلا في الولايات المتحدة حـــصراً، ولا يطبق إلا على التعاملات التي تتم بالدولارات الأميركية وحـــسب، فإنـــه لم يكبح تمويل الإرهاب والأعمال الإجرامية وغسيل الأموال في الخارج، لأن هذه الأعمال القذرة انتقلت إلى أوروبا حيث وفـــرت العملة الأوروبية الموحدة الجديدة للمنظمات العاملة في غسيل الأموال مثل الندرانغيتا فرصاً غير متوقعة للنمو. "إن استغلال قوة اليورو قد سهل نقل المال النقدي (الكاش) وتداوله ضمن الاتحاد الأوروبـــي، ومـــنع السلطات القانونية من تحديد المنبع الجغرافي لهذه العمليات غير القانونـــية"، كما يعترف مصدر من الشرطة الأوروبية طلب أن يبقى اسمـــه مجهـــولاً. تظهر البيانات التي أوردتها وحدة غارديا دي فينانـــزا العسكرية أنه في الفترة الممتدة بين عامي 2001 و2004 ازدادت أعمال غـــسيل الأموال في إيطاليا بنسبة 70 بالمئة، ناهيك عن أن طرح عملة اليورو قلص تكلفة غسيل الأموال، فكما يوضح الكولونيل سيزار نوتا ســـيرازي، فإنـــه "في الماضي كانت الندرانغيتا تستخدم منافذ التداول المخصصة للسياح[14] كي تغسل أرباحها القذرة بعدة عملات، غير أن هـــذه المـــنافذ كانت باهظة لأنها تكلف 50 ليرة لكل دولار، عدا عن الوقت الطويل الذي تستهلكه العملية".

اليوم يتم غسيل الأموال عن طريق نقل المال النقدي من دولة إلى أخرى بأسعار زهيدة، حيث إن غياب تشريع أوروبـــي بالتبليغ عـــن تـــنقلات المـــال النقدي دخولاً أو خروجاً من دول الاتحاد

الأوروبـــي يـــسهل هذه الشحنات الكبيرة[15] التي "تتيح للجريمة المـــنظمة تحديد المناطق الجغرافية الخصبة التي يكون فيها حقن المال النقدي في النظام المصرفي القانوني أكثر سهولة، حيث تكون السوق الأوروبـــية الـــتي لم يتم تنظيمها أشبه بلائحة تسوق تتضمن أفضل العـــروض لتجنب انكشاف هذه العمليات"، على حدّ تعبير المصدر نفـــسه في الشرطة الأوروبية. وتظهر بيانات حديثة أعدها الشرطة الأوروبية أنه منذ العام 2001 كان ثمة ارتفاع عام في تحركات المال النقدي ضمن المنطقة.

في العـــام 2005 خـــلال **عملية تشَب** اعترضت دائرة الجمارك والـــضرائب الـــبريطانية في دفنر شاحنة تبريد متجهة من بريطانيا إلى أوروبـــا الجنوبية وعثرت على حوالى 3,5 ملايين جنيه داخلها، حيث كـــان يراد لهذا المال الذي تعتقد الدائرة أن مصدره الإتجار بالمخدرات أن يـــتم اســـتثماره في قطاع العقارات لدى دول مثل إسبانيا وإيطاليا والـــيونان. يؤكد الوكلاء العقاريون في دول أوروبا الشمالية أيضاً أنهم غالباً ما يتلقون عروضاً من مشترين مشبوهين على استعداد لسداد ثمن العقـــار نقـــداً، كمـــا كشفت العملية ديسولو أن الندرانغيتا خططت لاســـتخدام أربـــاح مبيعات الكوكايين الكولومبـــي في إسبانيا لشراء عقارات في بلجيكا وهولندا لصالح الكارتل الكولومبي[16]. كما يوضح المـــصدر الـــسابق نفـــسه، فـــإن "ضعف كفاءة نظام غسيل الأموال الأوروبـــي واضح بشكل خاص في قطاع العقارات بسبب عدم تطوير قـــوانين العقارات المحلية لتواكب معايير مكافحة غسيل الأموال العالمية، بالإضافة إلى أن دوائر تسجيل الأراضي المحلية غير قادرة على التواصل مع بعضها عبر الحدود، فيستحيل بالتالي التحقق مما إذا كان أحدهم قد اشترى عقارات في مناطق قضائية مختلفة"[17].

لقــد حفّــز القانون الوطني كارتل المخدرات الكولومبــي على إيجــاد طــرقات تهــريب جديدة لأنه كان يخشى من مراقبة تعاملات الــدولار، لا في الولايات المتحدة وحسب، بل على نطاق دولي، ولم تكن المشكلة الرئيسية في كيفية غسل الأرباح القذرة، بل أصبحت في كيفــية نقل المال النقدي الذي تم تصريفه إلى الدولارات من دولة إلى أخرى. لم يعرف الكارتل كيف يستثمر الدولارات الأميركية من دون أن يلفت انتباه السلطات النقدية الأميركية، واستمر الحال إلى أن ظهر الحــل لمــشاكل الكارتــل كافة على يد أحد المهاجرين الصقليين في كولومبيا وهو سلفاتور مانكوسو رئيس منظمة أيه. يو. سي. الإرهابية الكولومبية المنظمة تنظيماً عسكرياً والذي عرّف الكارتل إلى الندرانغيتا و"أصبح مانكوسو صلة الوصل بين المنظمتين"، كما يوضح فينسينــزو ســبانولو[18]. لقد عرضت الندرانغيتا على بارونات المخدرات خدمة كاملــة داخــل أوروبا لا تقتصر على تهريب المخدرات وحسب، بل تــشمل كــذلك غسل الأموال، وتشريع الاستثمارات باليورو، وهي خدمات لم يتمكن أحد من تقديمها من قبل.

إن غــياب تــشريع مماثل للقانون الوطني الأميركي في أوروبا إلى جانب وجود عدة منشآت خارجية، صب في مصلحة أعمال الندرانغيتا غــير القانونــية الجديدة، "إذ يمكن تحويل أرباح الاستثمارات العقارية بالــيورو في بلجــيكا على سبيل المثال إلى بوغوتا من دون أن تخضع للتفتــيش"، حــسبما أورد مصدرنا في الشرطة الأوروبية. هكذا فإن القانون الوطني لم يؤدِّ إلى كبح غسيل الأموال وحسب، بل شجّع أيضاً كارتل المخدرات الكولومبــي على توسيع أعمال التهريب في أوروبا، ومــنح الندرانغيتا القدرة على ترسيخ وجودها كمزود خدمات شاملة إلى عصابات الجريمة العولمية.

نهاية الحرية

تقــبع قاعدة الزواج من الداخل في صميم ما تطلق عليه المفكرة الألمانية حنا أرندت *الطبيعة اللاسياسية* للندرانغيتا، فالانتماء إلى جماعة هــو ظاهرة طبيعية كما تقول المفكرة في كتاباتها لأن "الناس جزء منها بالولادة دوماً"[19]، غير أن إنشاء جماعة أمر في غاية الاختلاف عن أن يولد المرء ليكون مسلماً أو يهودياً أو عضواً في عائلة مافيا[20]. السياسة تــتطلب علاقة تتجاوز الصِّلات الشخصية، وتغتني بالمصالح المشتركة ومركــزية الحرية المختارة، ولا يتضمن ذلك وجود أي حاجات وراثية وإنما هي متطلبات عالمية لدى الجميع بالنظر إلى أن البشر هم مخلوقات سياســية، والحرية هي سبب عيشهم مع بعضهم في منظمات سياسية كما تستنتج أرندت. ومن دون هذه الحرية ستفقد السياسة معناها[21]، فالسياسة تنتهي حيث تموت الحرية ويولد العنف.

داخل المناطق التي تفرض الندرانغيتا سيطرتها عليها لم تكن حرية الخــيار موجودة ولا حتى بين أعضاء الندرين أنفسهم، فهذه الأراضي القبلــية لم تعرف السياسة وكانت تدار بالعنف وكانت أشبه ما تكون بالصحارى على حدّ تعبير أرندت التي تقول: "تتكون الصحراء من كل الأشياء في العالم التي يمكنها أن تضعف الروح البائسة من نــزاع ويأس وآلاف البــشر والمــصائر... والخطر يكمن في أن المرء يعتاد في نهاية المطــاف للأسف على الصحراء وينتهي به الحال في التأقلم معها حتى يــشعر وكأنــه في بيته"[22]. الإنسان كائن قابل للتكيف مع طبيعته، والــتاريخ حافــل بالأمثلة عن كيفية تمكن الإنسان من البقاء من دون حــرية الخيار إلى حدّ أصبح معه غير مدرك لمعنى الحرية، وهي خصلة تظهــر بــشكل واضح لدى أعضاء الندرانغيتا الذين لا يعرفون ماهية الحياة خارج الصحراء السياسية التي يعيشون فيها. كانت أرندت لتقول

إنهم يبقون على إنكارهم لوجود العالم وجهلهم المطبق بوجود عالم سياسي يحيط بهم، ذلك أن مولدهم وتنشئتهم كانا ضمن شبكة الندرين المصابة برهاب الاحتجاز الاجتماعي، وكانوا مجبرين على الزواج من بعضهم حصراً، وكانت الحياة الوحيدة التي يعرفونها بالتالي هي تلك التي فرضتها عليهم عائلتهم.

غير أن غياب السياسة لم يمنع الندرين من القيام بأعمالهم، فالاقتصاد على النقيض من السياسة لا يتطلب حرية الاختيار، وعندما تقرع الفرصة الباب يقوم الناس بالتعامل والعمل مع بعضهم *من دون طرح أسئلة* لأن الجميع يسعون وراء مصلحتهم التي هي تحسين حالتهم الاقتصادية وجمع الثروة وامتلاك الثروة والنفوذ سواء في عهد الديمقراطية أو الاستبداد. الربح هو المحرك الوحيد للاقتصاديات، والأعمال تزدهر في الحكومات الفاشلة على غرار روسيا يلتسن التي تشهد عليها ثروة الأوليغاركيين وصحراء حنا أرندت كذلك، فهذه الأنظمة الاقتصادية بطبيعتها انتهازية إلى أقصى الحدود.

تبقى السياسة مثل حرية الخيار هي القوة الوحيدة القادرة على منع الظلم الاقتصادي والاجتماعي، وها هو السبب الذي جعل أرندت في نقدها لماركس تعارض تسخير السياسة لصالح الإنتاج[23]، فالاقتصاديات كما تراها هذه المفكرة السياسية الألمانية ليست سوى أداة لتحسين السياسة وأوضاع الناس، فهي تشجع التقدم والتطور مثلما يحسن الطب الحديث الصحة الجسدية، وتسهل التقنية الاتصالات. وبالتالي، إنّ مهمة الاقتصاديات محدودة وأي تغير يطرأ على ذلك يحولها إلى قوة مشبوهة، ومسخ انتهازي متسلط.

تستند رؤية أرندت للعلاقة بين السياسة والاقتصاديات إلى مراقبة ظهور القوة النازية في ألمانيا، بعد أن شهدت تفسخ جمهورية ويمار تحت

وطأة الدعاية الساحقة لهتلر وأتباعه ممن تلاعبوا بأزمة الاقتصاد في ألمانيا وحولــوها إلى أداة قــوية نالت من المؤسسات الديمقراطية، وسحقت المعارضـــة بكـــل وحـــشية لتتحول الاقتصاديات في يد النازية إلى قوة مشؤومة لا يقف في وجهها شيء.

لقـــد حدثت تحولات اقتصادية أخرى لا تقل عنها مأساوية مثل العولمة الاقتصادية وزوال الشيوعية مما تسبب بانفلات القوى الاقتصادية المـــشبوهة مـــن جديد. كانت هذه النقلة ممكنة بسبب فشل المشاركة السياسية في السيطرة على مثل هذه التغييرات، وكانت أرندت لتحذرنا مـــن أن "العولمة التجارية لا بد من أن يصاحبها فرض سيطرة سياسية وقانونية على التجارة، ولا يكون ذلك بيد الهيئات المختارة مثل منظمة الـــتجارة العالمـــية أو المنتدى الاقتصادي العالمي وحسب، بل كذلك بالمـــساحة المتاحة للمواطنين للتفاوض وصياغة الممارسات التجارية التي تؤثـــر في حـــياتهم إلى حدٍّ ما"[24]. يطلب المواطنون إتاحة الفرص لهم للإعـــراب عن مخاوفهم والتعبير عن آرائهم، ولا بد للقادة من جانبهم من أن يستمعوا إليهم، ويتصرفوا بناء على ذلك إذ لا يمكن للسياسة أن تحـــيا إلا برغبة الأمة والتي تتجسد بصوت واضح وعالٍ يمحو همسات قوى الضغط والسادة المؤسسين والمتعصبين دينياً.

كانت المهمة الرئيسية للدولة القومية التي ظهرت في أوروبا وشمال أميركـــا في القرنين التاسع عشر والعشرين أن تعمل على تنفيذ رغبات الشعب من دون انتقاص[25]، فقد تم إنشاؤها للاهتمام بمصالح الأمة من خـــلال السعي لتوزيع الموارد بين السكان بالتساوي، فتكون الحكومة القومـــية بذلك دعامة السياسات المعاصرة. ولربما احتجت حنا أرندت بأنـــه عـــند تفـــسُّخ مثل هذه الحكومة، وتأصُّل الفوضى في الحكومة المركزية، واختفاء السياسة، سيفقد المواطنون حريتهم ويحل العنف محل

السلطة، لكن ماذا عن الاقتصاديات؟ فهل ستكون في عداد الضحايا كذلك؟ ليس بالضرورة، لأن في وسعها كما يعرف الجميع أن تنتعش في مملكة الصحراء السياسية، إذ بعد سقوط جدار برلين على سبيل المثال تربحت المنظمات القبلية اللاسياسية مثل الندرانغيتا من انتشار الاقتصاديات المشبوهة داخل دول التكتل السوفياتي السابق.

الموترا: القاسم المشترك بين المصارعين ورجال المافيا

إن ثلاثة عوامل رئيسية ألا وهي البنية والسرعة والسرية لعبت معاً دوراً محورياً في التحول الذي طرأ على الندرانغيتا، فخلال عقد واحد، أثبتت المنظمة قدرتها على تصدير الشبكة التي أسستها واختبرتها وقوتها داخل إيطاليا منذ ما يربو على قرن من الزمن إلى الخارج، وهي ظاهرة حدثت تحت سمع وأبصار الشرطة الأجنبية وهيئات مكافحة التهريب التي لم تكن مدركة لحجم نفوذ المنظمة. لم تتمكن وحدة غارديا دي فينانزا على سبيل المثال من إقناع السلطات الألمانية بالتعاون معها في عملية ديسولو إلا بعد ظهور شحنة من الأسلحة الصغيرة في طريقها إلى الولايات المتحدة في مرفأ جيويا تاورو، ويوضح الكولونيل سيزار نوتا سيرازي بلسان الوحدة قائلاً: "انضم الألمان إلينا بعدما أثبتنا أن الندرانغيتا تُهرّب الأسلحة لعملائها الكولومبيين، وكانوا يعتقدون قبلها أنها منظمة كولومبية حصرية"[26]. لقد حدث هذا التحول في منظمة الندرانغيتا بشكل أساسي بسبب الازدراع الجغرافي الناجح لشبكة الندرين وما صاحب ذلك من ضعف في الأجهزة الحكومية في المناطق التي استهدفتها المنظمة وعملاؤها، وبكلمات أخرى فإن "عجز الحكومة عن السيطرة على التحولات الكبيرة التي تطرأ على

الاقتـــصاد... يمكن أن يؤدي إلى زيادة المافيا قوة على قوة"[27]. تظهر فـــرص كـــبيرة للجريمة عندما تفشل السياسة بالسيطرة على التغيرات الاقتـــصادية كمـــا حدث في أثناء تفكك التكتل السوفياتي، فالسوق الـــسوداء لا تـــنمو وتزدهر إلا في أزمان الفوضى شرط أن تكون هذه السوق حسنة التنظيم.

إن التحول من اقتصاديات الحرب الباردة إلى اقتصاديات السوق يتـــرك مـــناطق كـــبيرة من العالم بلا حول ولا قوة، وفي هذا الفراغ الـــسياسي - الـــصحراء المجازيـــة التي ابتكرتها أرندت - يسهل على المـــنظمات ذات الشبكات الجغرافية القوية حصد منافع اقتصاد السوق المعـــولمة مـــن خـــلال إعادة إنتاج شبكاتها أو توسيعها خارج حدود القانون. وغالباً ما تملأ هذه المنظمات الفراغ الذي سببه غياب السلطة الحكومية عن طريق عرض حمايتها على الأطراف الفاعلة القانونية وغير القانونية المتنوعة، وهي إذ تفعل ذلك تضمن استمرارية الاقتصاد الذي يـــصبح لا محالة قوة مشبوهة[28]. يمكننا رؤية هذه العملية بوضوح في عملـــيات تجـــريم النخـــبة البلغارية ممن كانوا أهم الأعضاء في الحزب الشيوعي.

يمكن اعتبار مثال بلغاريا نموذجاً على التحول السياسي الذي طرأ علـــى التكتل السوفياتي السابق، فما حدث في بلغاريا حدث أيضاً في العديد من الدول الاشتراكية الأخرى بما فيها جمهوريات آسيا الوسطى حـــيث كانت عمليات تجريم النخبة خطوة ضرورية لإحكام السيطرة على الاقتصاد، وفي سياق ذلك استمرارية دول بأكملها. على النقيض مـــن الاعتقاد السائد، فإن سقوط جدار برلين لم يفاجئ هذه النخبة، ذلـــك أنه في العام 1979 وإثر تدخل القوات العسكرية السوفياتية في أفغانـــستان، توقـــع جهاز المخابرات السوفياتي كيه. جي. بـــي. بأن

النظام الشيوعي سينهار خلال العقد التالي. "ولم يكن أمام النخبة إياها سوى عشر سنوات لتنظيم نفسها والاستفادة من النقلة المحتومة باتجاه الرأسمالية. في العام 1982 بدأ أعضاء من النخبة الحاكمة في بلغاريا بتطوير مشاريع مشتركة مع المقاولين الحكوميين البلغار وشركات أجنبية وهمية في الخارج، واقترضوا المال من البنوك الحكومية البلغارية من أجل تمويل هذه الشراكات، فانتقلت كل تلك المبالغ إلى الخارج"، يبوح أحد الأعضاء السابقين في المافيا البلغارية، ويتابع قائلاً: "تسارعت هذه العملية مع نهاية الشيوعية، وبين عامي 1987 و1988 ابتلعت هذه المشاريع الوهمية ما يقارب 10 مليارات دولار من أموال الحكومة البلغارية، ومع حلول العام 1989 عند سقوط جدار برلين كانت النخبة قد نقلت مبالغ طائلة من الأموال البلغارية وأمنتها في حسابات في الخارج"[29].

خلال العقد التالي استخدم المال الناجم عن تجريد الحكومة البلغارية من ثروتها في تمويل تحول النخبة إلى منظمة إجرامية قامت برعاية المافيا المحلية قبل أن تندمج معها في نهاية المطاف. لقد ساعد المال المسروق من الدولة على تحويل شبكات الشيوعية القديمة بما فيها المخابرات السرية وفرق الرياضة إلى شبكات إجرامية جديدة وفرت البنية التحتية الضرورية للسيطرة على الاقتصاد المحلي. لقد حوّلت المافيا البلغارية الصاعدة على سبيل المثال فرق الرياضة إلى حراس شخصيين وأتباع لهم حيث سهلت البنية *الشيوعية* لمثل هذه الشبكات حدوث هذا التحول. خلال الحرب الباردة كانت أشهر مناطق النزاعات بين الجبهتين غالباً ما تكون على الألعاب الأولمبية وبطولات العالم، ذلك أن الرياضة فاقمت الصدام بين إيديولوجيتين مختلفتين هما الشيوعية والرأسمالية، وكان العالم السوفياتي يبجل الرياضيين الناجحين كما نفعل

مـــع مـــشاهير وقتنا الحالي، وكان الملاكمون والمصارعون على وجه الخـــصوص يتمتعون بشعبية كبيرة لأنهم كانوا رمزاً للتفوق الجسماني الذكـــوري للشيوعية مقابل الرأسمالية الآخذة بالتردي والانحدار. كان هـــؤلاء يحظـــون برعاية الحكومة التي منحتهم امتيازات فريدة كونهم مفخـــرة الاشـــتراكية، وتم تدريبهم في أكاديميات أعدت خصيصاً لهذا الغرض حيث نشأوا واستقروا فيها. لقد نال هؤلاء الأبطال الرياضيون "تعلـــيماً بدائـــياً بالنظـــر إلى أنهم أمضوا حياتهم في الصالات والمراكز الرياضية، وتم تقسيمهم بحسب الرياضات إلى مصارعين ورافعي أثقال ومجذفي زوارق... وهيأت لهم الرياضة جمعاً من الأصدقاء وهوية ترتكز إلى طائفـــة القـــوة"[30]. بالرغم من أن هؤلاء الرياضيين يتحدّرون من خلفيات اجتماعية وعرقية مختلفة، إلا أنهم يتمتعون بحس قوي بالانتماء إلى جماعـــتهم والإخلاص لها، وعكست هويتهم دورهم المحدد ضمن تفرعات الحرب الباردة وحددها وذلك من خلال مواجهاتهم الجسمانية مـــع الرياضـــيين الغـــربيين. لقد تميزت هذه العصبية القبلية بالتضامن الميكانيكـــي أو الضمير الجمعي نفسه الذي تكلمنا عنه سابقاً وقلنا إنه يرتكز على التشابه والتماثل لشبكة الندرين.

مـــع ســـقوط جـــدار برلين فقدت الصالات الرياضية الشيوعية الـــتمويل الحكومي، وفقد الرياضيون وضعهم الخاص وأماكن عيشهم وأدوارهـــم الموكلة إليهم، غير أن نهاية الشيوعية لم تنل من إخلاصهم للمجمـــوعة "فبعد تفكك البنية الاجتماعية، وتحلل المجتمع والملاكمين والمـــصارعين ورافعي الأثقال وغيرهم، بقي الأشخاص الذين ينحدرون مـــن فئات اجتماعية أدنى في بلغاريا متحدين ويتعهدون بعضهم بعضاً بالـــرعاية، وحافظ التضامن في ما بينهم على قوته ومتانته"[31]. غير أن حالة البطالة التي كان يعاني منها هؤلاء الرياضيون، وعدم انخراطهم في

مهن يمكن تسويقها من جهة، والتماسك القوي الذي يربطهم من جهة ثانــية، جعلــت مــنهم فريسة سهلة للمافيات المحلية الصاعدة والتي استخدمتهم لبناء شبكة دعم حيوية مترابطة ومخلصة.

في بلغاريــا كانت المافيا تغدق الأموال على أعضائها الأبطال السابقين، وتضع تحت تصرفهم السيارات السريعة والنساء، وتمنحهم وضعاً اجتماعياً جديداً، وأصبحت أدوارهم في عهد ما بعد الشيوعية تعني تخويف السكان والتأكد من أن الناس يفهمون من الذي يحكم الــبلاد، "وفي صوفيا في وسع المرء أن يميزهم بسهولة، فهم ضخام الجــثة، ومعظمهــم بشعون، ويغلب على ملابسهم السواد، ودائماً يــضعون الــنظارات الشمسية"، هكذا تصفهم زويا ديميتروفا وهي صــحافية تحرية بلغارية[32]. إلا أن هؤلاء الرياضيين الذين يعرفون بلقب *الموترا* أو ذوي *الوجوه البشعة* يتم توظيفهم ليصبحوا من أتباع المافــيا. لم يكونوا فريدين من نوعهم في بلغاريا، فقد تبدت ظاهرة مشابهة في روسيا حيث عمدت المافيا المحلية بالإضافة إلى الرياضيين إلى توظيف المحاربين المناهضين للسوفيات والذين يطلق عليهم اسم الأفغانــــزيين ممــن يتــصفون إلى جانب قوتهم الجسمانية الكبيرة بمعرفتهم الواسعة بالسلاح.

عمليات تجريم النخبة الحاكمة البلغارية

"في بلغاريــا وسمــت الفتــرة الممتدة بين عامي 1990 و1995 بالفوضــى والــتجارة غــير القانونية والحكومة العاجزة"، تقول زويا ديميتــروفا[33]، وعلــى خلفية هذه الأوضاع أصبح الابتزاز وخاصة في قطاعــي النقل العام والخاص مجال العمل المربح بالدرجة الأولى بالنسبة إلى المافيا الصاعدة حيث أمّن الموترا بنية الدعم الأساسية لهذا النشاط.

بعد العام 1991 أصبح بالإمكان تهريب المركبات بسهولة من الغرب إلى بلغاريا والمتاجرة بها في هذه الدولة التي تعاني منذ سنوات من نقص حاد في وسائل المواصلات. مع تزايد تهريب السيارات إلى مستويات غير مسبوقة، فقد جارتها في ذلك عمليات سرقة السيارات، فالمافيا لم تكن تتقاضى أجوراً من عمليات التهريب وحسب، بل سخرت أيضاً الموترا لبيع *تأمين مزور للسيارات* وهو أحد أشكال الابتزاز لحماية الناس من السرقة[34]. "كان الناس مرغمين على الاشتراك في هذا التأمين، فلو رفضت أن تدفع التأمين، فسيأخذ الموترا سيارتك أو يحرقونها، وكانوا يرغمون الناس على دفع رسم الحماية على أي شيء بما فيه التأمين للحصول على التعويض في حال سرق أحد ما سيارتك. لقد كان القادة الشيوعيون هم السبّاقين في هذه الأعمال، وكانوا يتربعون على رأس الهرم، ومعظمهم سبق لهم العمل مع جهاز المخابرات السرية البلغاري ولديهم صلات وثيقة مع جهاز كيه. جي. بي"[35].

سرعان ما توسعت أعمال تهريب السيارات، وكانت الخطوة التالية تأسيس احتكار للمهرَّبات في البلدان المجاورة عن طريق السيطرة على وسائل النقل التجارية ووسائل نقل الركاب، وبالفعل "فرضت المافيا سيطرتها على وسائل النقل كافة، وتم استبدال الناقل المحلي الوحيد في فترة التسعينيات (سومات) بمجموعة من شركات النقل الأصغر حجماً بإدارة رجال العصابات"[36].

غير أن التهريب أفاد في تلبية حاجة ضرورية بينما كان يستغل فرصة عمل حقيقية، ذلك أن سقوط جدار برلين تسبب بحدوث نقص حاد في أنواع السلع كافة التي لم تكن مقتصرة على الحاجيات الاستهلاكية وحسب، بل تعدى ذلك ليشمل النقص في المواد الصناعية. حتى حلول العام 1989 كانت 85 بالمئة من التجارة البلغارية

تتم مع دول التكتل السوفياتي، والتي انتهت مع انهيار الاتحاد السوفياتي، ووضعت الاقتصاد المحلي على شفير الهاوية، ومع انفتاح الحدود على مصراعيها وغياب حكومة فاعلة غياباً مطلقاً، فقد حلت التجارة غير القانونية محل عمليات الاستيراد والتصدير، وأصبحت الشكل الوحيد لكسب القوت. هكذا تولت النخبة الحاكمة والمافيا أمر المهام الاقتصادية التي تضطلع بها الحكومة، واستبدلاها بأعمالهما الإجرامية.

بحلول مطلع العام 1990 أصبح طريق التهريب التركي أنسب الطرقات التجارية وأكثرها ربحاً، وقد يصدم المرء لمعرفة أن النساء المعوزات هن اللواتي سهّلن هذه التجارة المحظورة، ففي العام 1989 أدى تهجير الأقليات التركية في بلغاريا إلى ظاهرة فريدة من نوعها سميت *فوداتشيكا* أو المرشدات.

بعد طرد هؤلاء النسوة البائسات من بلغاريا لم يجدن سبيلاً لكسب عيشهن وعيش عائلاتهن إلا عن طريق تسهيل التهريب بين البلد التي تحدرت منها أصولهن وهي تركيا والبلد التي ولدن فيها وهي بلغاريا، وعملن كمترجمات للمهربين و لم يتورعن عن الخوض في أي نوع من أنواع الفساد بما في ذلك تأدية خدمات جنسية لقاء تسهيل دخول السلع المهربة إلى بلغاريا.

كانت تتم مقايضة المهربات علانية في أسواق ضخمة لبيع الجملة، وكان من أهمها سوق إيليانتزي في صوفيا والتي ظهرت في مطلع التسعينيات حيث كان التجار والمهربون القادمون من الصرب ومونتينيغرو ومقدونيا والبوسنة وألبانيا يعرضون تجارتهم. لقد فرضت المافيا البلغارية التي كانت قد بدأت في ذلك الوقت بتطوير قاعدة أعمال التأمين سيطرتها على السوق ووفرت الحماية *للفوداتشيكا*

والـــتجار الـــذين غالباً ما كانت تسطو عليهم العصابات المحلية على الطرقات السريعة المؤدية إلى صوفيا[37].

لقد تمكنت المافيا من زرع بذور الفساد لدى الشركة والسلطات الحدوديـــة، ويقـــول أحد رجال الشرطة البلغار سابقاً: "كنت أعمل كشرطي في منتصف التسعينيات، لكنني تركت العمل بعد أن شهدت كل هذا الفساد، فقد كنا نعتقل الكثير من الناس، لكنهم كانوا يدفعون المال لرؤسائي ويستعيدون حريتهم من جديد. 60 بالمئة من زملائي في الـــشرطة انقلبوا إلى الجانب الآخر، وهم يعملون الآن لصالح المنظمات المـــبهمة، والسبب هو أن معاش الشرطي كان يبلغ 350 ليفا أو 175 يورو بينما رئيس المافيا يعطي حراسه 1000 ليفا (500 يورو) شهرياً. وقـــد عرض عليّ مثل هذا المعاش لكنني رفضت، ولهذا السبب غادرت لأصبح سائق سيارة أجرة"[38].

بيد أنه بحلول الوقت الذي فرضت فيه الأمم المتحدة الحصار على الـــبلقان - والمسمى حصار يوغو (1992-1995) - لعزل المناطق التي مـــزقتها الحرب، كانت المافيا البلغارية قد أحكمت قبضتها على معظم طـــرقات التهريب إلى الغرب من البلقان وكانت مستعدة لحصد الربح من الحصار. "كان حصار يوغو لمنع تهريب النفط والأسلحة في المنطقة مصدراً أساسياً للربح بالنسبة إلى المافيا البلغارية، ذلك أنها قامت خلال هذا الحصار بتقوية نفوذها المالي، واغتنت جراء تهريب النفط القادم من البحر الأسود والأسلحة القادمة من التكتل السوفياتي السابق"، حسبما يوضـــح تـــيهومير بيسلوف خبير الجريمة العامل لدى مركز الدراسات الديمقراطية في صوفيا؛ بلغاريا[39].

علـــى النقيض من ذلك فقد حافظ ازدهار عمليات تهريب النفط والأســـلحة في تلـــك الفترة على تعويم البنية التحتية النقدية لبلغاريا،

ويوضح كوليو باراموف رئيس قسم التدقيق لدى المصرف المركزي البلغاري كيف "جاءت معظم الأرباح من مبيعات الأسلحة بشكلها الورقي إلى بلغاريا من الصرب عبر مقدونيا[40]، فالصربيون لم يستعينوا بالبنوك المقدونية لأنهم لم يكونوا يثقون بها، مما رجع على البنوك الصربية مثل بنك فيرست إيست الدولي وإليت بنك بمبالغ طائلة جراء هذه النشاطات وكذلك من تصدير العملة الصربية إلى البنوك السويسرية. كانوا يحملون المال في حقائب عسكرية قماشية، وفي إحدى المرات تم تحميل 16 مليون ديم - ما يعادل 8 ملايين دولار - في طائرات على أنها رزم قيمة، وكان يتم إخراج حوالى 10 إلى 12 مليون دولار بشكلها الورقي من البلاد يومياً في حين أنه خلال العهد الشيوعي لم يكن ثمة وجود نظرياً لعمليات تهريب الأموال"، كما وجدت مبالغ طائلة من المال في بيوت خارج الدولة. "وفي الفترة ما بين عامي 1993 و1994 تم تحويل حوالى مليار دولار إلى الخارج، ومن دون هذه الأموال ما كان في وسع المافيات البلغارية والصربية أن تصبح ثرية وقوية. كان يتم فتح حسابات مصرفية وإغلاقها طوال الوقت، وكان يتم تسجيل شركات تعمل ليوم أو اثنين ثم يتم إغلاقها وتأسيس شركات جديدة مكانها، ولم يكن باستطاعة أحد اتخاذ إجراءات قانونية ضد هؤلاء الأشخاص لأنهم كانوا يسيطرون على الشرطة والسلطات القضائية وكان رجال السياسة خواتم في أصابعهم"[41].

تستعرض عمليات تجريم النخبة الحاكمة البلغارية السمات الرئيسية كافة للتحول الذي طرأ على الندرانغيتا، فهي عبارة عن شبكة تتميز بتضامنها الميكانيكي القوي الذي يظهر تماسكاً قبلياً متيناً وقيادة متنورة تفهم الحاجة إلى إنهاء الشيوعية ونشوب حرب في البلقان، كما أن كلتا الشبكتين تمتلكان أيضاً القدرة على استغلال حلول اقتصاد

سوق عولمية والرغبة بذلك. وإن الضعف المستفحل في الحكوميين عن السيطرة على التغييرات الاقتصادية سهّل مهمة هذه الشبكات، والتي حدث تحولها على خلفية أعمال العنف التي استمرت مطولاً وبسببها. بالفعل، إن العنف جعل استغلال الفرص الجديدة ممكناً، وحافظ على تعويم الاقتصاد، وهو ما أثبتته حقيقة أن تهريب السلاح والنفط في البلقان غذّى المورد المالي البلغاري. علاوة على ذلك فقد حل العنف محل السياسة، وفي حالة بلغاريا كان الموترا يرهبون السكان إلى درجة محا معها العنف في نهاية المطاف معنى السياسة - أي حرية الخيار - من أذهان الناس، وهكذا وجد الشرطي البلغاري الشريف نفسه مدفوعاً للتخلي عن مهنته والعمل كسائق سيارة أجرة، ولربما كانت حنا أرندت لتقول إن الناس يكبرون معتادين على الحياة في الصحراء.

نهاية السياسة

إن ظهور الندرانغيتا في عالم الجريمة العولمية الضبابي يؤكد العواقب المفاجئة للانتصارات السياسية الرئيسية مثل نهاية الحرب الباردة والسياسات على غرار القانون الوطني في عالم تتم فيه عولمة الاقتصاديات باضطراد فيما تبقى السياسة مسحوقة داخل الحدود القومية. في أثناء التحولات الكبيرة، يمكن أن تحل الشركات غير القانونية والتي تتحكم بشبكات خدمية ضخمة محل الاقتصاديات القومية، بينما يتم تسخير سياسات الحكومات القوية لتقوية الجريمة المنظمة، ولا يسعنا على خلفية هذا السيناريو تفادي السؤال الذي يفرض نفسه ألا وهو: هل ماتت السياسة؟

الجواب وفقاً لحنا أرندت هو كلاّ، لم تمت السياسة بعد، فهي ترى أنه حتى في قلب الصحراء ثمة واحات، وأنه حتى "لو دمرت

العواصف الرملية أو عالم ما هذه الواحات، فلا تزال هناك آبار مياه تبقي المرء متمالكاً نفسه"، وستقوم الواحات في نهاية المطاف بترميم نفسها مستعينة بالمياه الباطنية. إن هزيمة النازية تؤكد هذا التفاؤل، وأمل أرندت الراسخ ينبع من اعتقادها بأن السياسة بُعدٌ طبيعي للإنسان، فنحن مفطورون على السعي وراء الحرية، و"الواحة توجد حرة من العلاقات السياسية"، ولا يمكن لفشل نظام سياسي واحد أن يدمرها. وعندما تجبر أمتنا على العيش في صحراء، فإن "ما يحيد عن الصواب هو سياسة وجودنا الجمعي، وليس ما يمكننا فعله أو إيجاده كأفراد، ومن ذلك عزلة العالم والفنان والعلاقات الجوهرية بين الناس كما توجد في الحب وفي بعض الحالات في الصداقة. فعندما يتوق قلب إلى التواصل مع قلب آخر مثلما يحدث في الصداقة، أو عندما يلتهب العالم من حولهما كما في الحب. وإن لم نحافظ على الواحات، فلن نعرف أبداً كيف نحيا"[42]. وأرندت تتشبث برأيها في أن الإنسان كائن سياسي يملك في ذاته القوة العاطفية والمادية، وأيضاً الذكاء الذي يمكنه من كسب الحرية مرة بعد مرة.

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم مختلف عن العالم الذي كانت تراقبه تلك المفكرة السياسية الألمانية عن كثب، إذ يكاد يستحيل علينا في عالمنا المعولم أن نخطّ حدوداً للسياسة، بل إن محاولات من هذا النوع قد ترتد وبالاً على من يقوم بها كما حدث في حالة القانون الوطني الذي أنزل الضرر بأهم حلفاء أميركا وهو الاتحاد الأوروبي من خلال نقل المركز الرئيسي لغسل المال من الولايات المتحدة إلى أوروبا. وفي عالم معولم يتماهى الفاصل بين الإيجابي والسلبي باضطراد، فتردي سجل الصين المتعلق بحقوق الإنسان لم يمنعها من الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، وأضيفت إلى

الـــدول الصناعية السبع G7 واحدة أخرى لتصبح G8 في حين سرق الأوليغاركيون ثروة الأمة من شعبهم. والسياسة المعولمة لا تقف عند مثالـــيات الأمم الرفيعة، بل تتجاوزها إلى حدٍّ تتحول معه إلى معركة ضـــارية لا يمكـــن توقع نتائجها للاستحواذ على القوة الاقتصادية، ويتمركـــز تحلـــيل أرندت على الدولة القومية بصفتها الصيغة المثالية للحكـــومة، غـــير أنـــه ومنذ سقوط جدار برلين دأبت الاتكاليات الاقتـــصادية المشبوهة على تقويض هذه الدولة، ومنعت السياسة من تحقيق أهدافها. هذه العاقبة لم تكن في الحسبان ذلك أن أولئك الذين كرســـوا جهـــودهم لتقويض الشيوعية - ساسة من جانبـــي الستار الحديـــدي - لم يتصوروا أن قرارامم سترتد عليهم إلى حدّ أن تقوم القوى الاقتصادية المشبوهة باستعباد شعوب بأكملها، والرئيس رونالد ريغان لم يخطط لأن تصبح أميركا الوسطى فقيرة بسبب الانتصار على إمـــبراطورية الـــشر وتدفق اليد العاملة الرخيصة لتغرق سوق العمالة العولمية[43]، غير أن هذا هو ما جرى بالضبط.

علـــى النقـــيض من ذلك، فإن الحدود القومية للسياسة في العالم المعـــولم والتي تضمن حرية الخيار للمواطنين هي العقبة الكبرى في وجه نجاح السياسات المحلية، وجورج بوش وتيار المحافظين الجدد صدّقا بكل سذاجة أن *القانون الوطني* هو أفضل رادع للإرهاب وأموال الجريمة و لم يـــدركا أن مراقبة تعاملات الدولار على صعيد عالمي لن يكبح غسيل الأمـــوال، لأنـــه في الاقتـــصاد المعولم، ثمة عملات أخرى موجودة، ومنـــشآت خارجـــية أخرى فاعلة، وهيئات مالية أخرى مفتوحة أمام الأعمـــال القـــذرة داخل وخارج القنوات الطبيعية. في حين لا تزال السياسة مطوقة داخل الأمة، فقد توسعت نشاطات الاقتصاديات على صـــعيد عولمي، وكسرت في سياق ذلك قيود السياسات المحلية كافة.

على خلفية هذا السيناريو، لا بد من إعادة النظر في العلاقة بين السياسة والمواطنين وتحديدها بما يتوافق مع المعادلة الاقتصادية والسياسية الجديدة.

إن أي عقد اجتماعي جديد اليوم لا بد من أن يكون نتيجة ثورة كبيرة أشعلت العولمة أوارها، إلا أن مدى إعادة التنظيم العولمي يظهر أن الأرباح التي ولدتها الاقتصاديات المشبوهة لا تأتي دوماً من الشبكات المستقلة العاملة خارج نطاق القانون. في الحقيقة يمكن للأنظمة السياسية التي تتشابه إلى حدٍّ كبير مع مثل هذه الشبكات أن تشاركها منافع الاقتصاديات المشبوهة كما ثبت من خلال ظهور الصين الشيوعية كعملاق رأسمالي عولمي. تمثل هذه الأنظمة الجديدة تغييراً في حال الهيئات السياسية لدولة السوق والتي هجرت دورها التقليدي بحماية المواطنين لتلعب دور *المقاول*؛ بحسب تعبير فيليب بوبيت مؤرخ الاستراتيجية النووية الذي كان يعمل لدى البيت الأبيض ومجلس الشيوخ، وكذلك مجلس الأمن القومي، ذلك أنه "في حين تسند الدولة القومية شرعيتها إلى وعد قطعته للأمة بتأمين حالة مادية أفضل، تعد دولة السوق بمضاعفة الفرصة لكل من المواطنين"[(44)]. هكذا تأقلمت بعض الدول القومية مع المناخ الاقتصادي الجديد، وعدلت بهذه الطريقة العلاقة بين السياسة والفرد.

منذ نهاية الحرب الباردة اتسم الانتقال من الدولة القومية إلى دولة السوق بالصراع بين السياسة والاقتصاديات المشبوهة من أجل التفوق، ولم تحسم نتيجة الصراع بعد، لكن إذا كانت حنا أرندت محقة، فإن الناس يملكون القوة للفوز بهذه المعركة وإنقاذ حياة السياسة، ووضع العقد الاجتماعي على طاولة التفاوض من جديد.

لكـــن عليهم من أجل القيام بذلك أن يصبحوا مدركين لعيشهم في الــصحراء، ويـــبدأوا بريها بأفكار جديدة، والخطوة الأولى تتطلب الــتخلص من شبكة الأوهام الاقتصادية التي نسجتها الاقتصاديات المــشبوهة، وعـــندها فقط سيكونون قادرين على ممارسة خياراتهم ومناقشة شروط لعبهم دوراً في السياسة.

الفصل الرابع

أرض الفرص

"دعوا الصين تنلم".

نابوليون بونابرت

يتميز التاريخ الغربي بأنه تاريخ مثالي، وثقافته تستند إلى الصياغة النظرية للنمط. في كتابه **الجمهورية** يستخلص أفلاطون ما يعتبره الشكل المثالي للحكومة باستخدام الأساطير والصور الخيالية التي لا تمت إلى الواقع بصلة، وحالما يتم إنتاج مثل هذه الحكومة سيتم تطبيق النمط المثالي في أنحاء العالم. سيراً على خطى أفلاطون، فإن الفلاسفة الغربيين كافة بمن فيهم حنا أرندت يحاججون أنه طالما يمكن صياغة مفهوم ما فكرياً، إذاً، إنه موجود في العالم الواقعي، ويمكن بالتالي تنفيذه، وتعرف عملية التنفيذ هذه باسم *التنميط*.

السياسة هي المنتج المباشر للتنميط الذي يتطلب صياغة فكرية لأفضل نمط، أو الشكل المثالي للحكومة على رأي أفلاطون، ومن ثم تنفيذه بمعنى الرغبة لإحلاله في العالم الواقعي. يشكل التنميط جذور الدولة القومية والدولة الدستورية، وكلتاهما من منتجات عصر التنوير الذي شهد مولد الشغف المعدي بالأنظمة السياسية الكاملة، والدساتير عبارة عن مجموعة من القواعد المثالية الناظمة لوظائف الدولة والأعراف التي ينبغي على المواطنين احترامها، وغالباً ما يتطلب تنفيذ النمط المثالي استخدام القوة التي تصل أحياناً إلى انتفاضات شاملة كما رأينا في حالة الثورة الفرنسية[1]، لقد ثبتت كذلك أهمية التنميط في إيجاد دولة السوق

إذ يمكن اعتبار هذه الدولة المؤتلفة حديثاً بمثابة التأقلم السياسي "للاقتصاديات الموردة" حيث تم تجريد الدول من دورها السياسي نهائياً.

يلاقي التنميط مشاكل خطيرة في المواقف التي لا يمكن فهمها تماماً بالعقل أو المنطق، ويحدث ذلك عند العجز عن صياغة نماذج رياضية، وبالتالي يسقط التفكير الغربي في قبضة الفوضى. لعل الحرب هي المجال الذي تكون فيه هذه المحدودية أشد وضوحاً كما يؤكد فون كلاوسوتز الذي كتب أن الثقافة الأوروبية عاجزة عن التفكير في ما يتعلق بالحرب[2]. وأما الثقافة الصينية كما سنرى لاحقاً، فتنتعش وتزدهر في أزمنة الفوضى.

الأزمة فرصة للمخاطرة

غالباً ما يكون النصر في المعركة رهناً بالظروف وليس بالاستراتيجية، كما يذكرنا تولستوي في روايته الشهيرة ***الحرب والسلام***، التي كتب فيها يخبرنا عن أمسية معركة أوسترليتز حين جلس الجنرالات النمساويون والروس يراجعون خطتهم الحربية التي اعتبروها استراتيجية عسكرية مثالية، وكانوا واثقين من أن نابوليون سيمنى بالهزيمة لأن جيشه كان بعيداً عن قواعده العسكرية وأصغر من جيش التحالف النمساوي الروسي، ولأنه كان يتراجع منذ عدة أيام وسيخوض الحرب من موقع سيئ. غير أن نابوليون لم يُبدِ أي بادرة قلق حول المعركة إلى حدّ أنه لم يضع خطة قتالية، فقد كان واقعاً في الحب – كما يبوح لنا تولستوي – ويملأه تفاؤل العشاق الشباب بعودة الحب. في الوقت الذي بدأت فيه قوات العدو بشن مناورة صعبة لتحاصر جيش نابوليون، خيم فجأة ضباب كثيف أعاق الرؤية، وضاع

الجنود والضباط والجنرالات النمساويون والروس في غياهبه، ولم يتمكنوا من تطبيق خطتهم المعقدة لأنهم عاجزون عن رؤية موقع أقدامهم، فدخل جيش التحالف في فوضى عمياء. هكذا، فإن تدخل ظروف مفاجئة - الضباب - هو الذي قلب الموازين وأتاح الفرصة أمام نابوليون للارتجال والاستفادة من الموقف ليهاجم العدو الذي أعماه الضباب، ويدمر دفاعاته، وينتصر في المعركة.

لعل سن تزو الكاتب الصيني الذي وضع كتاب ***فن الحرب*** سيقول إن نابوليون تصرف مثل جنرال صيني باستغلاله الموقف القائم وتعديل استراتيجيته بما يتوافق معه لتصبح الأزمة، وهي الضباب هنا، فرصة للمخاطرة وكسب المعركة. في الثقافة الصينية لا مغزى من التنميط، لأنه يتطلب ظروفاً مثالية لا علاقة لها بالواقع، وبدلاً من ذلك يحدث النصر من البحث عن العوامل المؤاتية التي يمكن الاستفادة منها وتكييفها بما فيه المصلحة كما حدث في معركة أوسترليتز.

يوضح كتاب ***فن الحرب*** الذي وضعه تزو في القرن السادس قبل الميلاد الأسس الفلسفية للثقافة الصينية التي تناقض التنميط الأوروبي، ففي الوقت الذي تسعى فيه الفلسفة الغربية لتكييف الواقع مع المثالية، فإن الأنماط المفاهيمية غير موجودة في الثقافة الصينية. ويبرز الواقع على أنه نتاج الظروف، وبالتالي يتغير باستمرار ليصبح الضباب في معركة أوسترليتز الورقة التي أدت إلى الانتصار، وليس الحدث الاستثنائي الذي يؤدي إلى الهزيمة. نستنتج من ذلك أن لا شيءَ دائمٌ في الثقافة الصينية، ولا يقتصر ذلك على المباني التي تنتصب من مواد قابلة للفناء وبحاجة مستمرة إلى إعادة بنائها - كما في حالة المدينة المحرمة - بل وتطال عقود العمل كذلك، ويقول تيم كليسولد في كتابه **Mr. China/السيدة الصين** الذي يروي فيه حكاية فشله في العمل في الصين كيف أن

"العقد بالنسبة إلى الغربي ما هو إلا عقداً لكنه في الصين جزء من مجموعة من الترتيبات والتدابير التي تحدث في آن معاً"(3).

تميل الحضارة الصينية إلى مجموعة من الأحداث التي يمكن الاستفادة منها، وتؤدي هذه الفلسفة إلى تلاشي الحواجز بين ما تعتبره الثقافة الغربية شرعياً وما تعتبره غير شرعي. ففي العام 2004 عندما انفتحت شهية الصين على الفولاذ، بدأت أغطية فتحات الدخول إلى منظومات المجاري بالاختفاء في كل أنحاء العالم، "وظهرت آثار الانزياح أول ما ظهرت في تايوان... ثم في البلاد المجاورة مثل منغوليا كيريستان... واختفى ما يزيد على 150 غطاء في شهر واحد من شيكاغو، بينما اختفى ما يربو على مئة غطاء في اسكوتلندا في غضون أيام قليلة. وفي مونريال وغلوسستر وكوالالمبور كان المشاة الغافلون يقعون في الحفر المكشوفة"(4). كان التجار الصينيون يشترون تلك الأغطية من اللصوص المحليين ثم يقصونها ويشحنونها إلى الصين، ولم يُلقِ المشترون بالاً لعبارة *مدينة شيكاغو* المنقوشة على قطع الفولاذ، فالتجار والمشترون بحاجة إلى الفولاذ، وثمة من يوفره لهم بأسعار مغرية، وكان جل ما يهمهم في هذه التعاملات الأرباح التي يدرها عليهم.

إن الظروف لا الأخلاق هي التي قادت الحكيم الصيني الذي سيسيّر تفكيره في سياق العملية العولمية كما جاء في النص الصيني الكلاسيكي *آي تشينغ*، والظروف هي أيضاً التي تقود الجنرال والاستراتيجي اللذين سيفكران في المواجهة لحماية شعبيهما، وسيعمل كلاهما وفقاً للأحداث الحالية وضمن القيود المفروضة عليهما مدركين أن الحياة ليست سوى عملية مكانية زائلة تمليها الظروف والفوضى، وأن التاريخ إذ لا يحمل أي معانٍ سامية، فهو ليس إلا مجموعة من اللحظات الفريدة.

يكـــرر التاريخ الغربـــي نفسه لسبب في غاية البساطة ما هو إلا تـــوق الـــناس جيلاً بعد جيل إلى المثاليات نفسها، وقد أقحم المجتمع الغربـــــي الاقتصاديات المشبوهة في حمضه الوراثي الاجتماعي لنفس الدافـــع لـــتعود وتطفو على السطح في أوقات التحولات الكبرى لأن الحكومات الغربية تبرمج السياسة على تحقيق مثل هذه الأهداف المثالية الفاضـــلة ولا شـــيء ســـواها، وفي كل مرة تفشل فيها السياسة تعود الاقتصاديات المشبوهة لتستلم زمام الأمور.

كمـــا تناولـــنا في الفصول السابقة من هذا الكتاب، فإن سقوط جـــدار برلين ترك الحبل للفوضى السياسية، وأثبتت السياسات الغربية عجـــزها عن تحقيق الهدف النهائي لنصر الحرب الباردة ألا وهو إحلال الديمقـــراطية في التكتل السوفياتي السابق. لقد فشل التنميط، وولدت الاقتـــصاديات المشبوهة من الظروف الاقتصادية المتعثرة المفاجئة الناجمة عـــن تفكـــك الشيوعية، والفائزون هم المشبوهون والقوادون في ظل العـــولمة والأوليغاركيون الروس والندرانغيتا والنخبة البلغارية ممن كيفوا أنفـــسهم وشبكاتهم مع الظروف الاستثنائية المفاجئة الجديدة، وطبقوا مبادئ سن تزو من دون أن يكونوا عارفين بها.

لكـــن هـــل اندثر التنميط السياسي الغربـــي في العالم المعولم الذي تحكمـــه الاقتصاديات المشبوهة. وإن حدث ذلك فعلاً، فهل يكون النمط الـــصيني أنسب لظروف هذا العالم؟ لعل الإجابة عن هذين السؤالين كامنة في الظهور الغامض لقوة دولة السوق العظمى الصين الشيوعية.

التفكير الجانبي الصيني

الـــصين لغز يحيّر العديد من الغربيين بسبب تفردها الثقافي، حيث إن عـــزلتها الجغرافية أثرت إلى حدٍّ كبير في أصالتها والتنوع الفكري

فـــيها. بالرغم من أن القوى الأجنبية على مر التاريخ – مثل المنغوليين والمانـــشو – اســـتهدفت الصين بغزواتها، فإن حضارة الصين المتفوقة مكنـــتها مـــن استيعاب هذه القوى بنجاح[5]. على مدى 25 قرناً من الزمن اتبعت الصين نهجاً حضارياً فريداً وقوياً وبنت لنفسها إمبراطورية واقتـــصاداً راســـخاً، حتى العام 1820 كانت الصين والهند تعدان أكبر اقتصاديات العالم وتنتجان ما يصل إلى 80 بالمئة من الناتج القومي المحلي للعالم. غير أن الثورة الصناعية البريطانية أنهت تفوّقهما[6]، فالصين بنت حضارتها بسبب العزلة بما يطلق عليه الغرب *التفكير الجانبـــي* وهو ما يفسر عدم مطابقة الصين لأيٍّ من المعايير الفكرية الغربية لأنها ازدهرت خارج أطر تلك المعايير كلياً.

لم تجـــد الـــصين نفسها مضطرة إلى مواجهة ثقافة توازيها تطوراً والتفاعل معها إلا على أعتاب نهاية القرن التاسع عشر ألا وهي الثقافة الأوروبـــية، فـــبعد أن انجرّت إلى مواجهة عنيفة مع القوى الأوروبية وجـــب على الصين قبول الأنماط الثقافية الأوروبية (من لغات وفلسفة وعلـــوم وتـــاريخ) والتي شكلت قوى تقدمية وأداة سياسية عند قيام الـــثورة. وخـــضعت الـــصين للمرة الأولى لحضارة توازيها تطوراً بل وتفوقها في العديد من المجالات، وتركت تلك التجربة المريرة أثراً عميقاً لا يمحى بسهولة.

تحول رد الصين على الهيمنة الغربية إلى مسيرة طويلة نحو السلطة بقيادة ماو، وكانت أبلغ تعبير عن التفكير الجانبـــي الصيني، ففي هذا الـــبلد الـــذي هزه الاحتلال الثقافي الأوروبـــي حتى العظم، طبّق ماو الـــنمط الـــسياسي الغربـــي كي يحرر شعبه، ويولع الثورة مقاتلاً بهذه الطـــريقة القوى الأوروبية بأدوات استوردها من حضاراتها. لقد اعتنق ماو الثورة البلشفية والنمط الماركسي، وعدّلهما بما يتلاءم مع الظروف

الصينية، وطبّق بشكل أساسي نمطاً صناعياً على مجتمع زراعي، واستمد الكثير من النظرية الماركسية واحتفى بمفهوم الصراع الطبقي في بلد غير صناعي ليس لديه مفهوم ولا حتى فهم للوعي الطبقي، وبهذه الطريقة أعاد ماو هيكلة الصين.

لقد نجح التحول من الماركسية إلى الماوية، أي النسخة الصينية من النمط الغربي، لأن ماو لم يفقد صلته بروح الصين مطلقاً، فالحضارة الصينية التي ترتكز أساساً على المجتمع الزراعي لا تزال مشوبة بالعادات الإقطاعية حيث تفوقت القومية على الماركسية كقوة دافعة، وأتاحت هذه الخلفية لماو تشكيل تحالف مع تشيانغ كاي - شيك (شخصية صينية عسكرية قومية) لهزيمة الجيش الياباني في الحرب العالمية الثانية، وعلى العكس من حلفائه المؤتمنين قادة الحزب الشيوعي الصيني الذين زاروا أوروبا، ودرسوا فيها، لم يغادر ماو بلده الأم مطلقاً وبقي بالتالي "منيعاً" إلى الأبد من التأثر بالغرب. لقد رفض ماو كما فعل أسلافه التنميط، لكنه استخدم أدوات سياسية غربية للمناورة بحسب ما تتكشف عنه الأحداث، وهكذا، فقد أتاح له تحالفه مع تشيانغ كاي - شيك الظهور بمظهر المنتصر في عيون الشعب وتأسيس سلطة تتمتع بمصداقية فريدة.

الإشكالية الأولى للثورة الثقافية

ما إن تولى ماو السلطة حتى باشر عملية طموحة لصياغة الهوية الصينية الجديدة والتي أصبحت أساس الصين الحديثة، وكانت هذه المهمة تتطلب إيجاد سياق ثقافي متجانس صيني في صميمه لكن تم تنظيفه ليس من العادات والتقاليد القديمة البالية وحسب، بل ومن التأثير الأجنبي كذلك.

لقد استخدم ماو أداة الثورة الثقافية[7]، مما أوقع الصين في فوضى مطبقة لعقد كامل من الزمن. لم يحدث ذلك صدفة، فقد هيّأ ماو الظروف التي احتاج إليها والتي كان يعرف أنها الأفضل لإنجاز المهمة، فهو "يحب الانتفاضات العظيمة" كما أقر في صيف العام 1966 عندما أشعل فتيل الثورة الثقافية بإغلاق المدارس والجامعات، وبطرد ملايين الناس، وبإهانتهم على الملأ، وباضطهاد الأقليات العرقية. "توفي ما بين 400,000 ومليون شخص نتيجة العنف المتولد عن هذه الانتفاضة، و لم تعد الحكومة فاعلة في معظم تلك الفترة، وبدت الصين لعين العالم الخارجي بمظهر الدولة التي فقدت قواها العقلية تماماً"[8]. لكن على خلفية هذه الفوضى المطبّقة شمّر ماو وعصبة الأربع عن سواعدهم[9]، وقاموا بتطهير الحزب، وصياغة هوية الأمة، ورسم حدود الصين الجغرافية المعاصرة، وحدود الصين الإمبراطورية، لقد قاموا في الحقيقة بتشييد واقع جغرافي وتاريخي للصين يتميز بالتفرد والحصرية.

كما ذكر سن تزو في كتابه منذ 25 قرناً، فقد سلك ماو مسلك الجنرال الحربي على أرض المعركة، وحوّل الاحتلال الأوروبي لمصلحته، وأصبحت الرأسمالية مبرر *الحرب* لتحقيق ما عجزت أجيال عديدة من سادة الحرب الصينيين عن تحقيقه ألا وهو استعادة حدود الإمبراطورية القديمة. لتحقيق مثل هذا الهدف الطموح، كان على ماو أن يبعث صيت الصين التاريخي، ويعيد كتابة حكايات الحروب بين أرجائها، ويمحو حكايات التشظي الجغرافي داخل حدود الإمبراطورية القديمة، لقد أنجز ماو ذلك بقبضة من حديد لأنه كان ينظر إلى التاريخ على أنه مرض خبيث لم يتردد بأن "يقضي عليه بأقوى العلاجات المتوفرة" على حدّ تعبير جون لويس غاديس أحد الباحثين في الحرب الباردة[10].

لم يكـــن التاريخ بالنسبة إلى ماو تلك القوة التقدمية السامية التي تعتـــرف بها الثقافة الأوروبية، بل كان ينظر إليه كسلسلة من أحداث مكانية زائلة منفصلة، وبالتالي، فإن القرون التي تفصل بين الإمبراطورية القديمـــة وحلـــول الماويـــة "تم محوها من أجل تغيير منظور الناس إلى الـــتاريخ"[11]، لقـــد كان ذلك أشبه بعملية جراحية أفضت إلى وصل ماضي الصين الإمبراطوري السحيق بحاضرها بإحكام.

ومن خلال القيام "بإعادة تدوير التاريخ" أصبحت الماوية التطور الطبيعـــي للصين من العهد الإمبراطوري إلى صبغتها المعاصرة. يستذكر بـــورلي وانـــغ وهو باحث صيني في إقليم غوانغدونغ كيف أنه "عندما كـــان يافعـــاً في أوائـــل الثمانينيات، اعتاد الاستماع عبر الراديو إلى الروايات الصينية الكلاسيكية العظيمة التي تحكي عن الأساطير التاريخية للـــسلالات الحاكمة مثل تشانغ - زو، وهان، والأمم الثلاث، وتانغ، وسونغ، ومينغ، وكينغ. لقد جعلته هذه الحكايات يدرك عظمة الصين وشـــعبها، فقد رسخت في نفوس الصينيين الشباب حساً بالتفوق على باقـــي العالم"[12]. غير أن أبناء الصين لم يعرفوا وقتها أن بلادهم تقارع القـــوى الأوروبـــية في آســـيا الوسطى، وعندما سئل بورلي عن *اللعبة الكـــبرى* - وهو الصراع المرير الذي نشب في القرن التاسع عشر بين الـــصين وروســـيا وبـــريطانيا للسيطرة على الموارد الطبيعية في آسيا الوســـطى - أقـــر بأنه لم يسمع أبداً عن هذا الصراع حتى انتسابه إلى معهد ماساتشوستس التقني.

كانـــت الثورة الثقافية تجربة مريرة إلى أبعد الحدود، فقد غيرت الماضي، وعدّلت الحاضر، وصاغت المستقبل، وكل ذلك من أجل بعث قـــوة الصين الإمبراطورية من جديد، وكان ذلك باختصار الإشكالية الأولى للـــثورة الثقافـــية التي كانت عبارة عن غارة وحشية عنيفة على

تاريخ الصين في محاولة لإعادة إنتاج الظروف التي جعلت من البلاد قوة عالمـــية. علاوة على ذلك، فإن قيام ماو بإعادة تدوير التاريخ، لم يؤخذ كحادثـــة فريدة في الصين، بل إن هذه العملية على النقيض من ذلك، كانت جزءاً لا يتجزأ من حضارة الصين منذ عهد الإمبراطور كين شي هوانغ الذي وحّد البلاد عام 221 ق.م، وتتالت على الصين منذ ذلك الحـــين أزمـــات سياسية عدة، وشهدت العنف الجماعي والتضحيات والتنظـــيف الـــثقافي، وكرر التاريخ الصيني نفسه عدة مرات على هذا المنوال.

لإرجـــاع الصين إلى تناغمها الإمبراطوري، لم يكن على ماو أن يعيد كتابة الماضي وحسب، بل أن ينتج المستقبل الماوي أيضاً، ويأتي في نص أحد شعارات الثورة الثقافية الشهيرة ما معناه: "حطّم العالم القديم. أسّـــس عالمـــاً جديداً"، ويصور الملصق أحد شبان الحرس الأحمر بيده مطرقة يحطم بها النصوص الصينية القديمة وتمثال بوذا والصليب[13]. تعبّر هذه الصورة أصدق تعبير عن الطبيعة الحقيقية للثورة، وتستدعي إجراء تغـــيير ثقافي شامل، فالثورة الثقافية في الواقع "نادت بهجوم شامل على *العناصـــر الأربعـــة القديمة* ضمن المجتمع الصيني وهي العادات القديمة، والأعـــراف القديمة، والثقافة القديمة، والتفكير القديم"[14]. وسرعان ما خـــرجت ثورات الغضب التدميرية عن السيطرة، وأثرت في التعبيرات الفنـــية كافة بما في ذلك الأعمال اليدوية، "وكان هناك صانع فخار في بكـــين اغتيلت عائلته لأنّ صنع الفخار كان يعتبر من الفنون التقليدية، ولا بد من القضاء عليه"، كما يخبرنا تشي فينغ كونغ وهو طالب صيني في لندن[15].

استهدفت الثورة الثقافية كذلك "كل حاصل على تعليم غربـــي، أو كلّ مَن يتعامل مع رجال أعمال أو مبعوثين غربيين، وكل المفكرين

الـــذين يمكن اتهامهم بأنهم يحملون أنماط تفكير *إقطاعية* أو رجعية"[16].

هكـــذا تمكن ماو من محو الغزو الأوروبـــي للصين من ذاكرة الناس، وصـــفّى أولـــئك الذين عرفوا الصين ما قبل ثورة 1949، الأمر الذي أضـــفى الشرعية على نظام حكمه، ذلك أن التخلص من أي متعلقات بما كان قبل الماوية وبعد الإمبراطورية يدل على أن ذلك النظام كان في سدة الحكم دائماً، وأصبحت الماوية طابع الصين القديمة والجديدة.

بمـــا أن الشباب تولوا أمر تحطيم العالم القديم، فقد كانت الثورة الثقافية تمثل كذلك صراعاً عاماً، "ولم يكن الشباب بحاجة إلا إلى دفعة خفـــيفة من ماو حتى يثوروا على آبائهم ومعلميهم والمسنّين، وينفذوا أفعـــالاً لا تحصى من السادية المحسوبة، فعلى مدى سنوات كان يطلب إلـــيهم عـــيش حياة ملؤها التضحية الثورية، والكبت، والخضوع التام للدولـــة، وكـــل ذلك تحت إشراف دائم، وكانوا مكبوتين وغاضبين ومدركين لعجزهم وقلة حيلتهم"[17].

بعـــد أن أصبح للشباب يد في تحديد مستقبلهم، تحولوا إلى جيش يدمـــر الماضـــي، ويعيد تدوير التاريخ، والصين الحديثة اليوم أقرب مما نعـــتقد إلى صـــين الـــثورة الثقافية، لأن أولئك الذين أشعلوا نار تلك الانتفاضة، هم الذين يحكمون البلاد الآن. ويفسر الماضي الثوري لهؤلاء الحكـــام لماذا "يظنّ أصحاب السلطة أن الصين ككل لم تتغير أو تتقدم مـــنذ العهد الماوي، فهم يعتقدون أن انتقاد الثورة الثقافية سيهز النظام، ويرون أن البيئة والظروف المؤسسية التي أنتجت الثورة الثقافية غير قابلة للتغـــيير ولا يمكـــن انتقادها"، كما يوضح زو يويو الباحث في معهد الفلسفة التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية[18].

لقد وصمت الثورة الثقافية الروح الصينية بالعنف السياسي، ذلك أن الـــسياسة بالنسبة إلى الحكام المعاصرين المنحدرين من جيل الحرس

الأحمر في فترة الستينيات تعني العنف. في العام 1989 بات واضحاً من الأساليب الوحشية التي تم بها إخماد التظاهرات الطلابية في ساحة تيانانمين مدى استفحال عنف الثورة الثقافية في السياسة الصينية. والمشاركة السياسية مفهوم غريب لا عن الثقافة الصينية وحسب، بل كان غريباً كذلك عن الصين الإمبراطورية القديمة والصين الشيوعية، إذ لا يمكن الوصول إلى السلطة والحفاظ عليها إلا من خلال العنف واستعمال القوة، وهي حقيقة كشفت النقاب عنها مؤخراً مجزرة دونغشو[19].

ففي إحدى أمسيات كانون الأول/ديسمبر 2005 طوق آلاف من قوات الأمن الصينية قرية دونغشو البسيطة القريبة من هونغ كونغ، وروعوا سكانها المتجمعين في الساحة الرئيسية للاحتجاج باستخدام قنابل الغاز المسيل للدموع، وعند حوالى الساعة الثامنة من ذلك المساء، حلت الذخيرة الحية محل الغاز، ومزقت أجساد القرويين إلى أشلاء. وحادثة دونغشو هي الأحدث في سلسلة الاحتجاجات التي سرت في الأرياف وخاصة في أقاليم غوانغدونغ وزيجيانغ وجيانسو الشرقية التي تعتمد على الصناعة بشكل خاص، وكان جل ما يريده السكان هو الاحتجاج السلمي على مصادرة أراضيهم جبرياً لبناء مصنع طاقة يعمل على الفحم، وأعربوا عن قلقهم بشأن التلوث الذي سيتسبب به المصنع غير أنهم قوبلوا بعمليات قمع عنيفة، لم تشارك فيها القوات الشرعية وحسب، بل حتى العصابات الإجرامية أيضاً. لقد كشف القرويون لاحقاً لمراسل صحيفة إنترناشيونال هيرالد تريبيون أن السلطات استعانت بالإضافة إلى قوات الأمن بقطاع طرقات من عصابات الجريمة المنظمة المحلية لسحق الاحتجاج، وأنهم "كانوا مسلحين بالهروات والمدى"[20].

إن مجـــزرة دونغشو ما هي إلا واحدة من الكثير من الإجراءات القمعية التي مارستها الحكومة الصينية لإخماد رغبة الشعب بالمشاركة في القـــرارات الاقتـــصادية الرئيسية التي تؤثر في حيواتهم، إذ إن الحكومة الـــصينية، وبالتماشـــي مع دورها كدولة قومية، ترى نفسها حصراً كمـــصدر للفرص الفردية لا حامية للمواطنين مما يبرر بالتالي مصادرة الأراضـــي الجـــبرية وعـــدم الاهتمام بمسألة التلوث المتزايد. والطبيعة *الانتهازية* لدولة السوق متوافقة مع طريقة التفكير الصيني، لأن الظروف ولـــيس التنمـــيط هي التي تملي عليها أفعالها، ففي دونغشو مثلاً كانت المـــنطقة الـــصناعية بحاجة إلى الطاقة كي تزيد الإنتاجية، وكان الفحم متوافـــراً فيها، فقامت الحكومة بالتالي بتوفير البنية التحتية لبناء مصنع الطاقـــة، ولمـــا كان احتجاج الناس يقف عائقاً في وجه تشييد المصنع، كان لا بد بالتالي من سحقها بلا هوادة.

الإمبراطور الجديد بالأحمر

أصـــبحت سياســـة العـــنف منصة بنى ماو عليها عقيدة الإمبراطور الجديـــدة مرسلاً الملايين من طلابه إلى الأرياف لنشرها بين صفوف الأمة عـــن طريق العنف، وفرض قراءة مختلفة للتاريخ، وإعادة تدوير الحقيقة. إن رواية ماو الجغرافية في الحقيقة تطالب بابتكار تواريخ خيالية لصياغة ذاكرة جمعـــية، وتشييد تاريخ رسمي للدولة، وتقديمه على حساب الحقيقة، وهي عملية هيأت الظروف المؤاتية لعقيدة تقدير الشخصيات إلى أقصى الحدود التي أسسها ماو، والتي تحولت في تناقض صارخ مع مجريات الثورة البلشفية لتصبح النسخة الحديثة من عقيدة تقدير الإمبراطور إلى أقصى الحدود.

لقـــد طهرت الثورة الثقافية الحزب السياسي الذي كان مؤسسة غـــربية في صميمه، وحوّلت السلطات السياسية كافة إلى جهاز إداري

في يـــد ماو شبيه بإدارة الأباطرة الصينيين، وتمكن ماو في سياق إنتاج هـــذه الأوضاع من منع تسرب مفهوم غربـــي هام إلى الثقافة الصينية وهـــو مفهـــوم المشاركة السياسية، وحال دون تحول الصين إلى دولة قومـــية، وسهّل بدلاً من ذلك تغيرها إلى دولة قومية ديكتاتورية؛ كما سنرى لاحقاً.

لا تـــزال الـــثقافة الـــصينية حتى اليوم مفتقرة إلى تعريف ماهية السياسة، ذلك أنه حسبما يوضح بورلي "لم تعرف كلمة سياسة إلا في القـــرن التاســـع عشر على لسان الأوروبيين، وتم اقتراض حروفها في الصينية من اللغة اليابانية لكن مع غموض في المعنى، لأن الكلمة تعني في مـــا تعـــني دور الإدارة. ولا يسعني أن أضع لها تعريفاً مما تعلمته لكن يـــسعني القـــول إنه يجب النظر إلى السياسة على أنها فعالية بحاجة إلى اشتراك المجتمع في القيام بها لتستمر، وذلك بالرغم من تفضيلي استخدام كلمـــة إدارة بدلاً من مجتمع، لأن السياسة ليست شيئاً ملموساً بل هي نموذج من نوع ما". في ما يتعلق بالشعب الصيني، فإن مفهوم الشيوعية يـــوازي مفهـــوم السياسة في الغموض، وكما يقر بورلي: "علمونا منذ المدرســـة الابتدائية أنه وفقاً لنظرية كارل ماركس الشيوعية هي التطور الطبيعي للمجتمع وصدقنا نحن ذلك، وأنا أيضاً بالرغم من جهلي التام بهذا الأمر".

لقـــد روجـــت الثورة الثقافية لرواية جديدة تبرر فيها الأساطير القديمـــة حـــال ماو الإمبراطوري، حيث إنه استخدم الخرافات الصينية التقلـــيدية، وفسّرها بطريقته الخاصة ليضفي الشرعية على أفعال العنف التي يقوم بها. وغالباً ما كان ماو يلقب بماو وانسوي، حيث تعني كلمة *وانـــسوي العـــيش إلى الأبـــد* أو *عـــشرة آلاف سنة* حسب الترجمة الحـــرفية[21]. كان ماو الإمبراطور الجديد، "وكان 80 بالمئة من الصين

عبارة عن مجتمع فلاّحي، ولم يكن لدى الفلاحين أي فكرة عن ماهية السياسة، فهي من اختصاص الإمبراطور، وهو رجل لم يره أحد من قبل، ولم يخرج أبداً من المدينة المحرمة"، كما يقول جونغلو لاي أحد الطلاب الصينيين في لندن[22]. كان الإمبراطور يجسد فكرة، ومفهوماً، وقد وحّد الحالة العقلية في أرجاء الصين كلها، وكان الشعب الصيني يتخيله على هواه وحيثما يريد، وعلى غرار الندرانغيتا التي أسبغت بعداً مفاهيمياً على حلقتها الداخلية، رسخت الحالة الرمزية غير *الملموسة* للإمبراطور قبول النظام ضمن شبكة جغرافية واسعة.

لقد أدت الحالة السياسية غير المألوفة إلى جانب طبيعتها العنيفة إلى ترسيخ تابو السياسة (تحريمها) في عيون الشعب الصيني، فأصبحت *محرمة* مثل المكان الذي وجدت فيه وهو مقر الإمبراطور.

صِرِ ثرياً

أجازت الصين في أوائل تسعينيات القرن الماضي بيع الدم، وأقيمت مراكز للاستعمال التجاري في كل مكان، وقررت السلطات المحلية في إقليم هينان[23] إطلاق حملة لشراء الدم من السكان البالغ عددهم 90 مليون نسمة من أجل بيعه للشركات العاملة في مجال التقنية الحيوية. كان لهذه الإجازة هدفان، أولهما استقطاب الرساميل الأجنبية، وثانيهما بيع الدم محلياً وفي الخارج، ووقعت هيئة الصحة اتفاقية مع الصليب الأحمر الإقليمي، ورتبت إحدى الشركات المحلية شؤون التصدير إلى كوريا الجنوبية.

وسرعان ما تبين أن بيع الدم من الأعمال الناجحة بالنظر إلى إقبال الفلاحين على بيع دمهم لأنهم كانوا يحصلون على 50 يواناً مقابل 400 سنتمتر مكعب من الدم، وهو ما يعد مبلغاً محترماً في هذه المنطقة

التي ضربها الفقر إذ يعادل معاش شهر كامل تقريباً. كان الطلب على البلازما بالذات كثيفاً، ويتم الحصول عليها باستخدام أداة نابذة لفصلها عن خلايا الدم البيضاء والحمراء وكذلك عن صفيحات الدم.

في غياب أي تشريع صحي أو إشراف من الحكومة المركزية، ازدهر العمل في بيع الدماء الصينية، فكان يتم استخدام المحاقن على سبيل المثال عدة مرات من دون تعقيم. ولم تشرف بكين على هذه الأعمال أو حتى تتدخل لجعل هذا القطاع أكثر أمناً، بل إنه وتماشياً مع مقاييس دولة السوق لم يبدر من الحكومة الصينية إلا الضوء الأخضر مؤذنة لهذه الأعمال بالاستمرار قدماً. هكذا أتاحت الأموال التي يدرها بيع الدماء فرصاً جديدة، لكن مع غياب الإشراف الحكومي وغلبة الجهل العملي، سرعان ما تحولت هذه الأعمال إلى مسبب لانتشار مرض الإيدز انتشاراً وبائياً، وحدث ذلك عندما قررت شركات جمع الدم حقن المتبرعين من جديد "ببقايا الدم الناجم عن فصل البلازما" بتكلفة 5 يوانات، فتم خلط بقايا دماء مئات المتبرعين في عملية النبذ قبل حقنهم بها من جديد، ولو أن أحد المتبرعين كان مصاباً بمرض ما، فستنتقل العدوى إلى الجميع. وبحلول العام 1994 انتشر الوباء ليشمل المنطقة بأكملها، وأمرت الحكومة المركزية بعد أن وصلتها عدة تقارير من أطباء محليين بإغلاق مراكز الدم في هينان غير أن السلطات الحكومية تجاهلت هذا الأمر. ولم تضغط الحكومة المركزية على تلك السلطات إلا في العام 1995 عندما ظهرت أول حالة من مرض الإيدز في بكين، غير أن المرض بحلول ذلك الوقت كان قد بدأ مسيرة الموت في الصين كلها.

لقد ظهر مرض الإيدز الوبائي كنتيجة مباشرة لشعار *صِر ثرياً* الذي رفعه دنغ زياوبينغ والذي يمثل العقيدة الراسخة لدى دولة السوق

الديكتاتورية في الصين. كان قد تم رفع هذا الشعار للمرة الأولى في العام 1992 خلال الجولة التاريخية التي قام بها دنغ إلى المناطق الجنوبية من البلاد، وأصبح السعي وراء الثراء جواب الصين عن أحداث ساحة تيانانمين التي تكلمنا عنها آنفاً. وفهم دنغ أن إبقاء السلطة في يد الحزب يعتمد على نمو الصين اقتصادياً، فقام بتحرير الاقتصاد من قيوده، وشجّع الناس والمؤسسات على استقطاب الرساميل الأجنبية، لكنه أقام حداً فاصلاً بين السماح لهم بأن يصبحوا أغنياء وبين تحدي سلطة الحزب. هكذا استطاع دنغ من جديد ومن خلال فتح المسارب الاقتصادية الحفاظ على المحرمات (التابوهات) الثقافية الصينية المتعلقة بالسياسة.

عمد دنغ مثل سلفه ماو إلى تطبيق طريقة التفكير الجانبي الصينية ببراعة وحذق، ومثلما قام ماو بإعادة تدوير التاريخ من خلال الثورة الثقافية، قام دنغ بإعادة تدوير ماو من خلال تحرير الاقتصاد، وصرّح في العام 1978 أن "ماو كان على صواب طوال 70 بالمئة وعلى خطأ طوال 30 بالمئة من الوقت"، أصبح هذا القول مذهب الحزب. من بين الأمور التي *أصاب* ماو بفعلها هي إعادة إحياء الصين كقوة عظمى، واحتكار الحزب الشيوعي للسلطة السياسية، وتأسيس علاقات مع الولايات المتحدة لمحاصرة الاتحاد السوفياتي، في حين أنه *أخطأ* بتبني اقتصاد موجه بإدارة كارثية.

لقد تمكن دنغ من خلال وضع أفعال ماو بصيغة نِسَب مئوية من أن يشق لنفسه طريقاً مختلفاً[24] "يقتضي إجراء التجارب على الأسواق محلياً وإقليمياً، يعلن بعدها دنغ عن أفضلها توافقاً مع المبادئ الماركسية - اللينينية"[25]، حيث تتدرج الإجازة بجمع الدم والإتجار بالبلازما على سبيل المثال تحت خانة هذه التجارب. لقد أصبح

الاقتـــصاد مفـــتوحاً من خلال عملية التكيف والتغيير هذه أمام رجل الأعمـــال الـــصغير الذي يمكنه الآن الدخول في مشاريع مع شركات أجنبـــية من دون الحاجة إلى الحصول على إذن بذلك أولاً، وفي وسعه أيـــضاً أن يـــنفّذ هـــذه المشاريع أو لا ينفّذها بحسب رغبته، ذلك أن التـــشريعات الناظمة للسوق غابت كليًّا مع انتشار حمى "السعي وراء الثروة".

لم يكـــن انتقال الصين من الماوية إلى دولة قومية في عهد دنغ يعـــني أكثـــر من غياب التشريعات الناظمة للاقتصاد بالنظر إلى أن الصين لم تكن يوماً دولة قومية علاوة على أن الحكومة المركزية لم تقـــم يوماً بحماية مواطنيها، وإنما بقمعهم واضطهادهم. تقول إنجي جونغلو لاي في ذلك: "لم يكن الصينيون يتوقعون شيئاً من الدولة، وكانوا سعداء بمجرد حصولهم على فرصة لكسب المال"، والحكومة المركزية التي أرساها دنغ في الصين الجديدة تعتبر من ضروب التقدم، وخطـــوة إلى الأمـــام من العهد الماوي لأنها وفرت فرصاً اقتصادية للأفراد.

كانـــت إصلاحات دنغ تعني قيام دولة السوق الدكتاتورية بتوفير الفرصـــة للأفراد لكسب ما يكفي من المال لتحرير أنفسهم من عبودية الفقـــر، وأبـــرمت بهذه الطريقة مع السكان عقداً اجتماعياً جديداً هو الأول مـــن نـــوعه في الـــصين، ومفاده أن تتولى الدولة فتح المسارب الاقتـــصادية، وأن يحجم الناس عن التدخل في السياسة. كانت حماسة الـــصينيين لكـــسب المال قد محت كل الذكريات الأليمة التي خلفتها أحـــداث ســـاحة تيانانمين إلى درجة أنه حتى الناشطون أنفسهم الذين اشـــتركوا في حركة تيانانمين الديمقراطية ينكرون اليوم أنه تمّ استخدام العنف حينها لإخماد تظاهراتهم[26].

كان العقد الاجتماعي الذي قدّمه دنغ بسيطاً وواضحاً، فهو يعني *أعطيك لتعطي*، ولا يتضمن تشريعات صناعية أو عمالية بتاتاً، حيث إن المصنعين الغربيين العاملين في الصين هم عادة الذين يفرضون تشريعات العمل الغربية مثل وجود حدّ أدنى للأجور، وساعات عمل أسبوعية على العمال الصينيين الذين ينظر معظمهم إلى هذه المعايير على أنها عقبة في وجه الأهداف التي وضعها دنغ، ولا عجب بالتالي من أن يكون العمال الصينيون أول من يخرق قواعد العمل الغربية تلك. يقول رون تشانغ تايواني الجنسية الذي يشغل منصب مدير عام شركة شوتاون فوتوير التي تمون شركة نايكي ويعمل لديها 15,000 عامل في كينغيوان، غوانغدونغ أنه يخسر بانتظام موظفيه المهرة بانتقالهم إلى المصانع المنافسة التي تكسر القواعد التي يفرضها المصنعون الغربيون، "إذ يريد العمال العمل لساعات أطول مما يتيحه هو، وذلك بغض النظر عما إذا كانوا يتقاضون أجوراً عن العمل الإضافي"[27].

لقد احتدمت المنافسة في ظل غياب تشريعات حكومية صارمة، ومثلما حدث في بلغاريا خلال التسعينيات أصبحت الصين اليوم مرتعاً للمشبوهين في ظل العولمة، فالعمال الصينيون لا يقيمون وزناً للاستغلال كما يفعل العمال الغربيون. قد يبدو هذا الظرف متناقضاً في بلد شيوعي، غير أن الصين لم تكن يوماً ماركسية بل طغت عليها النسخة الصينية وهي الماوية. إن الوعي الطبقي ينتمي إلى نظام صناعي يتغلب على الفقر المدقع، لكن بما أن درب الوصول إلى هذا الهدف لا يزال طويلاً أمام الصين، يمكن بالتالي تفسير مأساة هينان في ضوء الفقر المدقع الذي دفع الناس إلى بيع دمهم، وكان أيضاً سبب انتقال عدوى الإيدز إليهم.

الاقتــصاد مفــتوحاً من خلال عملية التكيف والتغيير هذه أمام رجل الأعمــال الــصغير الذي يمكنه الآن الدخول في مشاريع مع شركات أجنبــية من دون الحاجة إلى الحصول على إذن بذلك أولاً، وفي وسعه أيــضاً أن يــنفّذ هــذه المشاريع أو لا ينفّذها بحسب رغبته، ذلك أن التــشريعات الناظمة للسوق غابت كليًّا مع انتشار حمى "السعي وراء الثروة".

لم يكــن انتقال الصين من الماوية إلى دولة قومية في عهد دنغ يعــني أكثــر من غياب التشريعات الناظمة للاقتصاد بالنظر إلى أن الصين لم تكن يوماً دولة قومية علاوة على أن الحكومة المركزية لم تقــم يوماً بحماية مواطنيها، وإنما بقمعهم واضطهادهم. تقول إنجي جونغلو لاي في ذلك: "لم يكن الصينيون يتوقعون شيئاً من الدولة، وكانوا سعداء بمجرد حصولهم على فرصة لكسب المال"، والحكومة المركزية التي أرساها دنغ في الصين الجديدة تعتبر من ضروب التقدم، وخطــوة إلى الأمــام من العهد الماوي لأنها وفرت فرصاً اقتصادية للأفراد.

كانــت إصلاحات دنغ تعني قيام دولة السوق الدكتاتورية بتوفير الفرصــة للأفراد لكسب ما يكفي من المال لتحرير أنفسهم من عبودية الفقــر، وأبــرمت بهذه الطريقة مع السكان عقداً اجتماعياً جديداً هو الأول مــن نــوعه في الــصين، ومفاده أن تتولى الدولة فتح المسارب الاقتــصادية، وأن يحجم الناس عن التدخل في السياسة. كانت حماسة الــصينيين لكــسب المال قد محت كل الذكريات الأليمة التي خلفتها أحــداث ســاحة تيانانمين إلى درجة أنه حتى الناشطون أنفسهم الذين اشــتركوا في حركة تيانانمين الديمقراطية ينكرون اليوم أنه تمّ استخدام العنف حينها لإخماد تظاهراتهم[26].

كان العقد الاجتماعي الذي قدّمه دنغ بسيطاً وواضحاً، فهو يعني *أعطيك لتعطي*، ولا يتضمن تشريعات صناعية أو عمالية بتاتاً، حيث إن المصنعين الغربيين العاملين في الصين هم عادة الذين يفرضون تشريعات العمل الغربية مثل وجود حدّ أدنى للأجور، وساعات عمل أسبوعية على العمال الصينيين الذين ينظر معظمهم إلى هذه المعايير على أنها عقبة في وجه الأهداف التي وضعها دنغ، ولا عجب بالتالي من أن يكون العمال الصينيون أول من يخرق قواعد العمل الغربية تلك. يقول رون تشانغ تايواني الجنسية الذي يشغل منصب مدير عام شركة شوتاون فوتوير التي تموّن شركة نايكي ويعمل لديها 15,000 عامل في كينغيوان، غوانغدونغ أنه يخسر بانتظام موظفيه المهرة بانتقالهم إلى المصانع المنافسة التي تكسر القواعد التي يفرضها المصنعون الغربيون، "إذ يريد العمال العمل لساعات أطول مما يتيحه هو، وذلك بغض النظر عما إذا كانوا يتقاضون أجوراً عن العمل الإضافي"[27].

لقد احتدمت المنافسة في ظل غياب تشريعات حكومية صارمة، ومثلما حدث في بلغاريا خلال التسعينيات أصبحت الصين اليوم مرتعاً للمشبوهين في ظل العولمة، فالعمال الصينيون لا يقيمون وزناً للاستغلال كما يفعل العمال الغربيون. قد يبدو هذا الظرف متناقضاً في بلد شيوعي، غير أن الصين لم تكن يوماً ماركسية بل طغت عليها النسخة الصينية وهي الماوية. إن الوعي الطبقي ينتمي إلى نظام صناعي يتغلب على الفقر المدقع، لكن بما أن درب الوصول إلى هذا الهدف لا يزال طويلاً أمام الصين، يمكن بالتالي تفسير مأساة هينان في ضوء الفقر المدقع الذي دفع الناس إلى بيع دمهم، وكان أيضاً سبب انتقال عدوى الإيدز إليهم.

علاوة على ما تقدم، فإن الفقر يكمن في صميم ممارسات العمالة الصينية الرخيصة والاستغلال، إذ إن الشغل الشاغل لدى الصينيين هو كسب قوت عائلاتهم. وحسبما يقول بيار هاسكي نائب تحرير صحيفة ليبراسيون الفرنسية: "خلف خط الساحل الصناعي المتألق ثمة صفوف عديدة من الفلاحين الصينيين الفقراء الذين ينتظرون أن يحين دورهم للالتحاق بركب العولمة، وسيكدون في العمل لقاء ما يبدو وكأنه فلوس زهيدة، مقابل ما نعتبره نحن *رواتب مستغَلة* لكنها بالنسبة إليهم طريق الثراء الذي صوره لهم دنغ"[28].

لا تلخص عبارة *الكد في العمل إلى أقصى ما يمكن وهو ما يبرع به الصينيون*[29] أخلاقيات العمل الاستثنائية لديهم وحسب، بل تقترح أيضاً مقاربة معقولة لنسيان أهوال الثورة الثقافية، فالشعوب غالباً ما تضفي على تجاربها المأساوية صفة ذاتية عن طريق ربطها بالسياسة التي تصبح بذلك من المحرمات. وخير مثال على ذلك ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث إن "المعلقين والساسة في ألمانيا الغربية كانوا غالباً ما ينظرون إلى ماضي النازية على أنه عبء لا مهرب منه، ولكن يمكن تقييده بواسطة قوة التابو الغامضة"[30]. الصين بدورها كانت غارقة في حالة من الإنكار التاريخي، وإلا بماذا تعلل سبب كتابة معظم الوثائق التاريخية الجغرافية غير الحكومية المتعلقة بالصين في القرن العشرين على يد مؤلفين أوروبيين وأميركيين؟ كما ثبت أن هذه كانت حالة الجغرافيا التاريخية لدى ألمانيا لسنين عدة بعد الحرب العالمية الثانية.

تحدث عملية *التغلب* على صدمة المأساة على مستوى اقتصادي من خلال الكد بالعمل، لقد أصبح تحقيق ثروة مادية من العمل الشاق تجربة شافية خلّصت الناس من أشباح الماضي. وفي حين أصبحت النازية عقبة في وجه الثقافة السياسية الألمانية، تمكنت الأمة من تنظيف

نفسها من آثار الكابوس النازي من خلال الكدح في العمل بصورة لم يسبق لها مثيل. وفي العام 1950 بلغ معدل نمو الناتج الصناعي في ألمانيا 25 بالمئة محققة بذلك توسعاً اقتصادياً، ومتفوقة على كل الدول الأوروبية الأخرى التي مزقتها الحرب. بحلول ذلك الوقت أيضاً كان اقتصاد ألمانيا قد أصبح أضخم من اقتصاد بريطانيا حيث ترسخ موروث التركيز على العمل الجاد، وإنكار الذات في نفوس الألمانيين حينها[31].

لقد وفرت هذه الحالة من إنكار الذات والعمل الجاد التهيئة النفسية الضرورية للتوسع الاقتصادي الملحوظ الذي شهدته الصين في العقود التالية للثورة الاقتصادية، وهو تطور دفع عجلة النمو الاقتصادي في الصين إلى ما يوازي نظيرتها لدى القوى الكبرى.

في الفترة الممتدة بين عامي 1978 و1994 تضاعف دخل الفرد في الصين ثلاث مرات عما كان سابقاً، وتضاعف الناتج الإجمالي المحلي أربع مرات، وازدادت الصادرات عشرات المرات. وبحلول العام 1997 الذي توفي فيه دنغ أصبح اقتصاد الصين من أكبر الاقتصادات في العالم إلى درجة قد تصيب المرء بالصدمة إذا ما قارنه بالاقتصاد السوفياتي السابق، فبالرغم من أسعار النفط المرتفعة، فإن دول التكتل السوفياتي لم تحقق نمواً على الإطلاق في فترة السبعينيات، بل تراجع نموها في الثمانينيات، ودخلت في كساد حادّ في التسعينيات لم يتمكن القادة السوفيات من الخروج منه مطلقاً. لقد علّق ميخائيل غورباتشوف على هذا الوضع بأسى قائلاً: "أصبحت الصين اليوم في النهاية قادرة على إطعام شعبها الذي يزيد عدد سكانه على المليار"[32]، وذلك بكل أسف لم يكن حال روسيا.

لقد شجّع دنغ زياوبينغ الصين على تطهير نفسها من أشباح الماضي عن طريق تحقيق الثروة المادية، وهو ما تم تنفيذه في أثناء محاكمة

عصبة الأربع في طقس حاسم أعاد تكرار التاريخ مرة أخرى. ذلك أنه عن طريق التضحية بعصبة الأربع لم يحافظ دنغ على أسطورة ماو وحسب بل حافظ كذلك على هوية الصين[33].

فالموروث التاريخي والعاطفي لدى الصين بما فيه نقلتها الكبيرة على طريق التقدم وخطة ماو الاقتصادية والاجتماعية الفاشلة بزيادة الإنتاج الاقتصادي والزراعي، بالإضافة إلى أهوال الثورة الثقافية، كل ذلك أصبح بمثابة الين واليانغ للسلوكيات الصينية المتعلقة بالسياسة والاقتصاد. ذلك أنه في الوقت الذي أصبح هذا الموروث عقبة سياسية، كان السعي وراء الثروة محفزاً اقتصادياً، وتحول ميل الصين إلى الرأسمالية العالمية إلى قوة مضادة للذكريات الأليمة التي خلفتها الثورة الثقافية.

القبلية الماوية

في العام 1968 غادر ما بو، وهو طالب في جامعة بكين، إلى منغوليا لينضم إلى ملايين الطلاب الشباب الذين اعتنقوا آراء ماو الداعية إلى اكتساح الأرياف، وتدمير الماضي، وبناء مستقبل جديد. "في العام 1968 اندفع حشد غاضب من الشباب البريء الثائر إلى الأرياف والجبال والبراري، ولم تكن تلك إحدى الحملات الصليبية إلى الشرق، بل كانت تسطيراً للتاريخ، فما بدا وكأنه هجرة جماعية لم يكن سوى النتيجة المرة لتهجير عشرات الآلاف من الأسر، وتلك الجحافل الهائجة لم تكن سوى جيش من المتطوعين في مسيرة نحو الهدف الأسمى"[34]، هذا ما كتبه ما بو في افتتاحية كتابه **Blood Red Sunset/ الغروب الدموي**.

لقد أثبتت نجاة الصين من تبعات زوال الشيوعية السوفياتية أنه ما من ثورة قادرة على النجاح "ما لم تصاحبها ثورة في عقول

الشعب"[35]، غير أن هذا الهدف يعتمد على قدرة الدولة على السيطرة علـــى حريات الأمة وهو ما جعل أناساً مثل ما بو يضطرون إلى حمل الرسالة الثورية إلى أقاصي البلاد. في ما يخص العهد الاستبدادي المولود من الثورة، فإن الاستبداد يأتي في المقام الأول تماماً كما هو بالنسبة إلى الجـــريمة المـــنظمة، وكذلك بالنسبة إلى الصين الإمبراطورية. ذلك أن الدولـــة العاجـــزة عن ترسيخ حضورها الجغرافي في منطقة أو أكثر من أراضيها الشاسعة، لا بد من أن تواجه احتمال نشوب مقاومة[36].

لقـــد فهـــم ما بو أن قوة الصين لم تكن يوماً إلا مسألة مساحة، فالحجم أهم من التاريخ، وكان لا بد للثورة الثقافية بالتالي من المطالبة بالحـــدود الإمبراطورية، ولهذا جعل من نسيان التاريخ قاعدة لإطلاق غزوته العنيفة الرامية إلى فرض الهيمنة على الأراضي الصينية الشاسعة. و"لم تُـــشنّ محـــاولات مـــسعورة لقطـــع كل الصِّلات بالماضي نهائياً وحـــسب، بل حدث تفاعل جغرافي أيضاً على صعيد لا يتماشى على الأرجح مع التاريخ الصيني الحديث"[37].

لقـــد أصبحت الصفة الإقليمية عدوة الماوية اللدودة مثلما كانت للإمـــبراطورية الـــصينية من قبل، إذ غالباً ما نمت المقاومة من المناطق الـــريفية الـــتي تكون حكوماتها المحلية ضعيفة، فيسهل استبدالها بسادة الحرب الأقوياء. لقد واجه ماو هذه المشكلة عن طريق تسخيره الجيش الأحمر والطلاب من مثل ما بو الذين نشروا إيديولوجية الثورة الثقافية بـــين الجماعـــات الإقليمية، وربطوا هذه الإيديولوجية بلجنة الحزب المركزية في بكين.

" لم يـــسمح ماو للحكم الإقليمي الذاتي بالنمو إلا لحدٍّ معين، ثم جاءت الثورة الثقافية لتحطم تلك الممالك شبه المستقلة"[38]. والإقليمية رمـــت بتناقض محتمل في وجه ماو حيث إنه في الوقت الذي يحتاج فيه

إلى قـــدر ضئيل من الحكم الذاتي الإقليمي كي يضمن بقاء إيديولوجية الحـــزب في عقـــول الشعب منفصلة عن مراكز القوة، فإن هذا الحكم الذاتي لم ينمُ إلى درجة يهدد معها شرعية الدولة. كان التوازن من جهة أخرى يعتمد على زوال الحاجز بين الريف والمدنية، "فلفترة طويلة من الـــزمن والصينيون منقسمون إلى جماعتين، تلك التي تعيش في المدينة، وتلـــك الـــتي تعيش في المناطق الريفية"، حسبما يوضح بورلي، إلا أن الثورة الثقافية قلّصت المسافة الثقافية بين الجماعتين.

يثـــبت *الطـــريق الصيني* الذي شقه ماو أهمية إشراك الناس والمساحة بالكامل في عملية بناء مجتمع مختلف خارج السياق السياسي، لا من خلال إعـــادة تدويـــر الـــتاريخ وحسب، بل عن طريق ممارسة العنف كذلك. "وكانـــت العملية في البداية متعددة الأبعاد... وتقتضي الإنتاج في مساحة مـــن الـــسلع المتنوعة، وكذلك إنتاج مساحة بالمجمل، وهو ما يتم بشكل متخصص أكثر فعالية"(39)، هكذا، فإن الثورة الثقافية لم تكن مجرد ممارسة اجتماعـــية، بـــل كانت ممارسة جغرافية في المقام الأول. ووحدة المساحة تـــوازي الـــوحدة الاجتماعـــية في الأهمـــية، لقد أصبح تفوق الوحدتين الاجتماعـــية والجغـــرافية للإمبراطورية الصينية على الهوية التاريخية هو الإشكالية الثانية التي تنطوي عليها الثورة الثقافية، حيث إن هذا العامل الحيوي يعزز تطور هوية الصين الجغرافية أكثر من هويتها الثقافية.

لهـــذه الأســـباب تُرسّخ الهوية الصينية الحديثة جذورها عميقاً في المساحة الجغرافية التي يقطنها الشعب الصيني، وعندما سُئِل بورلي عما يعنيه أن يكون المرء صينياً، قدّم بادئ ذي بدء تفسيراً جغرافياً لتحديد الفارق بين الصيني وغيره قائلاً: "الصيني هو من يعيش في مجتمع صيني. ويمكن تصنيف البر الصيني ومنطقة تايوان في مجموعة، وتصنيف أولئك الـــذين يقطنون هونغ كونغ وماكاو وجميع الأحياء الصينية في العالم في

مجموعة ثانية، ويمكن وصف أناس المجموعة الأولى بأهم مسالمون ومجتهدون وكرماء (حتى لو اضطروا إلى التظاهر بذلك أحياناً) ويسعون للحكمة (على الأقل يعتقدون أهم كذلك) ويتوافقون بسهولة مع البيئة ويهتمون لسمعتهم". ويمكن للمرء المقارنة بينهم وبين الهوية الجمعية لشبكة الندرين الموزعة في أرجاء العالم، إذ يبدو أن الصينيين يشاطروهم الحس الجغرافي القوي نفسه، ولهذا السبب، فإن الاستصلاح الناجح لحدود الصين الجغرافية الإمبراطورية - وليس تاريخها وعاداتها وثقافتها - هو ما يمد الحضارة الصينية بالاستمرارية. ويلخص بورلي وانغ كل هذا بقوله: "عندما انتسبت في العام 1980 إلى المدرسة الابتدائية، تعلمنا كم أن الصين عظيمة، وأنها واحدة من الحضارات العريقة العظيمة الأربع في العالم جنباً إلى جنب مع الهند ومصر وبابل. لكن في الوقت الذي فقدت تلك الحضارات عظمتها، فإن الصين لا تزال الديك الأحمر العظيم الذي يقف شامخاً في شرق العالم".

لقد ضمنت الثورة الثقافية من خلال تقويض الإقليمية وإعادة تكرير التاريخ تطور المجتمع تطوراً موحداً عبر أراضي الأمة كلها، لكن من أجل القيام بذلك لا يمكن للفردية أن تتعدى على الهوية الصينية الجمعية والمتناغمة التي تركّز في المقام الأول على القضية المشتركة حيث أصبحت الماوية الأساس المشترك للمجتمع الجديد، وكان الشعب يهلل لماو مطلقاً عليه لقب *القبطان العظيم والشمس الأكثر احمراراً في قلوبنا*[40]. يمكن للمرء أن يقول إن ثمة ما يشبه *التضامن الميكانيكي*[41] أو الضمير الجمعي القائم على التشابه والتماثل كان قيد التطوير داخل الصين الماوية، فقد فرضت الثورة الثقافية على الشعب التشابهات المؤسساتية بما فيها السمات المتوازية للنمط والثقافة التنظيمية، وكذلك القواعد المعيارية والسمات المشابهة لمنظمات المافيا مثل الندرانغيتا.

لقــد جــرت هذه العملية في إطار خلفية اجتماعية جديدة تتميز بــسمات قبلية واضحة، ذلك أن ماو وأفراد عصبته الشيوعية تمكنوا في ســياق محاولاتهم لإرساء مجتمع متجانس من وضع الصين على طريق الهوية القبلية، فارتدى الناس في أنحاء البلاد كافة أزياء موحدة، وحملوا كتاباً أحمر صغيراً يضم أقوال ماو. بهذه الطريقة ظهرت طقوس جديدة، "فكــل يــوم - في حياة الحرس الأحمر - يبدأ بما يسمى *رقصة الوفاء* حــيث يضع الشخص يده على رأسه ثم على قلبه، ويؤدي رقصة الجيغ الــتي تتميز بخطواتها السريعة ليظهر أن قلبه وعقله يطفحان بحب كبير للرئيس ماو"[(42)].

لقــد تشرّب الأولاد مذهب الولاء القبلي للماوية، ويقول بورلي في ذلــك: "عــندما كــنت صغيراً انضممت إلى مجموعة رواد الصين الــشباب، وبعمــر الــرابعة عــشرة التحقت بمجموعة شباب الصين الــشيوعية، وتعتبر هاتان المجموعتان بمثابة سلم الموارد البشرية للحزب الشيوعي الصيني". لقد كان دور المعلمين أساسياً في بث القبلية الماوية في نفــوس طلابهم، ويقول بورلي: "أذكر أن معلمي الأول في المدرسة الابتدائــية أخبرنا بأن هناك ثلاثة أشياء رئيسية في حياتنا هي الانضمام إلى مجمــوعة رواد الــصين الشباب ونحن صغار، وإلى مجموعة شباب الصين الشيوعية عندما نكبر حتى ننال في النهاية شرف عضوية الحزب الشيوعي الصيني".

يصف نيل ستيفنسون مؤلف رواية الخيال العلمي **The Diamond Age/عــصر الألمــاس** الــصين علــى أنها دولة غلبت الجغرافيا فيها الــتاريخ[(43)] الــذي لم يعــد أكثر من مصدر ثقافي تمت صياغته وفقاً لاحتياجات جماعة معينة، كما أنه بمثابة الغراء الاجتماعي لقبلية ما بعد الحداثــة التي يتم تحديدها بالأرض التي تقطنها القبيلة. يوجد في الصين

حسبما جاء في الرواية قبيلتان أولاهما الفيكتوريون الذين يقطنون خط الساحل فاحش الثراء، وثانيهما المملكة السلستية الفقيرة المحتجزة داخل اليابسة. وقد ورد في الرواية أيضاً أن الصين لا تتطور تاريخياً كأمة – على حدِّ الوصف الذي تطلقه الثقافة الغربية على الحضارات كافة – بل تتطور كنظام ثقافي عضوي يتمحور حول منطقة محددة، وهذا ما يجعل الصين تجسيداً للهوية المكانية المطلقة[44].

في رواية ***عصر الألماس*** يعلق التاريخ في دوامة لا تنتهي من التدوير المتكرر في محاولة لتكييف الذكريات مع احتياجات القبيلة، فيكون بذلك رهينة الجغرافيا الثقافية التي تعد *الهوية الصينية* الجغرافية الأكثر استقراراً على الإطلاق. على أرض الواقع، إن إعادة تدوير التاريخ كتابع للجغرافيا يغذي القبلية الماوية، تلك القبلية التي تشكل صلة هامة بالصين الإمبراطورية لأنها تسمح بالمحافظة على انتقائية *إكسسوارات* الماضي التي تسهم في تحديد *الصينية* الحديثة، عدا عن أن القبلية أوجدت في الوقت ذاته حاجزاً جغرافياً وفكرياً منيعاً بين الصين وباقي العالم مما يوضح سبب إقبال شباب منطقة مو زن لياو في بكين في العام 2003 على ارتداء اللباس الصيني *التقليدي والكلاسيكي*، والذي هو عبارة عن أثواب كان يرتديها الصينيون في عهد الإمبراطورية عند الخروج من الدار، بدلاً من أحدث الأزياء الغربية كما قد يتوقع المرء[45].

في سياق شغف الصين الغريب بالعولمة، تحتفظ القبلية بتأثيرها في الثقافات الأجنبية، ذلك أن "تطبيع الشباب بالثقافة الغربية هو أكبر صدام ثقافي تعيشه الصين"، حسبما تقول إنجي جونغلو لاي شاكية. والقبلية تزيد من حدة العداوة مع الثقافة الغربية، وتغذي اعتقاد الصينيين بأن الغرب يريد احتلال بلادهم من جديد، وتقول إنجي: "لقد كرهت كتاب **Wild Swans/البجع البري** لمحاباته الغربيين"، في إشارة

إلى أن مؤلف هذا الكتاب الشهير الذي يسجل مجريات الثورة الصينية وصين ماو أساء عمداً لصورة بلادها[46].

إن نجـــاح الصين في الارتقاء إلى مصافّ الرأسمالية العالمية يكشف الـــنقاب عـــن ثلاث سمات أساسية تعيد إلى الذاكرة الشبكات القبلية الـــتابعة للنخـــبة البلغارية الحاكمة والندرنغيتا. أولى هذه السمات هي خلفية من العنف المستديم التي تُهيِّئ المناخ الملائم، وتصوغ إدراك الناس لأدوارهم المحدودة في المجتمع، وتمنع المشاركة السياسية، وتحوّل السياسة إلى تابـــو، وثانيها قيادة متنورة توجه الشبكة إلى حصد منافع التغيّرات الكـــبيرة كـــتلاعب ماو بالهيمنة الأوروبية مما أدى إلى نشوب الثورة الثقافـــية، واعتـــناق دنغ الانتهازي للرأسمالية، وإيجاد دولة السوق في الـــصين، وثالـــث هـــذه السمات وحدة مكانية قوية - وليس وحدة تاريخـــية - تـــرقد في صميم هوية الشبكات القبلية وتسخر الجغرافيا للحفاظ على تماسكها. في الوقت الذي جرى تحول الندرانغيتا وانغماس النخبة البلغارية في العمليات الإجرامية وسط فشل ممثلي الدولة الذريع في الـــسيطرة على التغير الاقتصادي، انسحبت حكومة دنغ عمداً من الحلـــبة السياسية، وحررت الاقتصاد من قيود السياسة، وهو قرار سمح للصين بقطف ثمار العولمة والازدهار في ظل الاقتصاديات المشبوهة.

يعكس مبدأ *عدم التدخل* الاقتصادي الذي تبناه دنغ مقاربة الصين الفـــريدة مـــن نـــوعها تجاه السياسة، ذلك أنها بصفتها لم تكن عبدة التنمـــيط، فقـــد كانت تترك طوعاً أمر صياغتها للظروف؛ وفي الآونة الأخـــيرة للاقتصاديات المشبوهة. يبدو أن قصة نجاح الصين المذهلة في خـــضم العولمة تأكيد على أن الاقتصاديات المشبوهة هي التي تحكم العالم، وأن الـــسياسة ليست أكثر من عنصر مكمل - إكسسوار - للأعمال وأيضاً للانتهازية الاقتصادية التي حلت محل أخلاق الدولة القومية.

الفصل الخامس

تصنّعي

"إذا لم يكن لديك ما تريدينه، فتصنّعي. أنتِ قصيرة القامة؟ إذاً، انتعلي حذاء بكعب عالٍ، لكن لا تنسي أن تتمرني على المشي به".

فيكتوريا بيكهام

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2005 صادرت الشرطة 16,000 قارورة عطر مقلّدة تحمل علامة شانيل رقم 5 بعد أن حطت الشحنة على أرض أنتورب؛ بلجيكا قادمة من الصين. كان المستورد الصيني قد دفع مبلغ 10,000 يورو مقابل الشحنة التي أطلق عليها ضباط الجمارك اسم "شانيل رقم 5"[(1)] في حين أن قيمتها الحقيقية وفقاً لشركة شانيل الأصلية كانت تساوي 1,2 مليون يورو، وهو فارق شاسع مرده إلى تكتيكات التسويق المكثفة التي يمارسها كارتل العطور الدولي للمحافظة على ارتفاع الأسعار المصطنع كما هو الحال مع انتشار صناعة التخفيضات.

في ربيع العام 2006 استدعت سلطات مكافحة الاحتكار الفرنسية عدة شركات لمستحضرات التجميل بما فيها لوريال، وشانيل، وكريستيان ديور، وإيف سان لوران، وإيستيه لودور، وكلينيك إلى المحكمة "بسبب التواطؤ على إبقاء الأسعار مرتفعة وهو ما فيه غبن للمستهلك"[(2)]، وغرّمت السلطات الفرنسية كلاً من هذه الشركات بما مجموعه 64 مليون دولار لخرقها قوانين الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاحتكار. يتضمن تكتيك تثبيت الأسعار - المسمى التسعير التنظيمي

police pricing – قيام الكارتل بفرض أسعار تجزئة مرتفعة متطابقة في المتاجر التي تبيع عطورها كافة، وكي ينجح ذلك، يقوم الكارتل أيضاً بتثبيت قيمة الحسومات، وإذا ما قام المتجر بمنح عملائه حسومات تزيد على ما حدده، فلن يمده بتلك المنتجات. تؤكد فاليري البائعة في أحد متاجر مستحضرات التجميل الباريسية أن عدداً من العلامات التجارية يرسل مَن يطوف على المتاجر ويتحقق من أنها لا تقدم حسومات على منتجاتها، والحد الأقصى المسموح للتخفيض هو 10 بالمئة فقط لا غير[3].

عدا عن ذلك تقوم العلامات التجارية المشهورة باصطناع الندرة لتحافظ على ارتفاع أسعار منتجاتها، ومن ذلك حقائب كلويه بادينغتون التي يتعين على الراغب باقتنائها تسجيل اسمه في لائحة الانتظار في متجر كلويه في باريس ليشتري الحقيبة التي يصل سعرها إلى 900 يورو. في حين تعد هذه الممارسة استراتيجية تسويقية مشروعة، إلا أن هذه التكتيكات وأمثالها تشجّع صناعة التقليد، لقد اعترف الباعة في ذاك المتجر أن المشترين الذين سجلوا أسماءهم في لائحة الانتظار يبتاعون حقائب بادينغتون مقلدة من موقع إيباي مقابل ثلث قيمة الحقيبة الأصلية.

مما يدعو إلى السخرية أن استراتيجيات التسويق الصارمة التي تعتمدها الشركات الغربية تعود بالنفع على صناعة السلع المقلدة، ذلك أن ارتفاع أسعار منتجات العلامات الفاخرة مرده إلى الطلب الكبير على منتجاتها المقلدة.

إعادة تدوير التاريخ

الصين هي بمثابة عصب الحياة لصناعة المنتجات المقلدة العالمية، وتقدر السلطات الإيطالية أن واحداً من كل اثنين من المنتجات المقلدة المباعة عالمياً قادم من الصين، ذلك أن ميل الصين الجارف إلى

التخفيضات مرده إلى استفحال إعادة تدوير التاريخ، وليس كما يعتقد الكثيرون إلى انتشار الاقتصاد غير المشروع.

تميـــز العناصر التاريخية والجغرافية السلع المقلدة عن الأصلية في أن الأولى متوفـــرة في كل مكان، بينما تبقى الأخيرة نادرة الوجود. علاوة علـــى ذلك، فإن السلع الأصلية ذات تاريخ، ولا ينطبق ذلك على كل لوحة أو تمثال أو نصب تاريخي وحسب، بل حتى فساتين دار شانيل لها مـــاضٍ يميزها عن سواها. يتكون هذا الماضي من العملية الإبداعية التي أدت إلى ظهـــوره، ونحـــن عـــندما نعجب بقطعة معينة أو نلمسها أو نرتديها نبقى مدركين لنوعيتها الخاصة لأن حياة القطعة الأصلية مشفرة في تاريخها؛ مثل بنية حجر الألماس، وهو ما نشير إليه أحياناً *بهالة* المنتج الـــذي يتمـــتع بتألّق خاص "كامن في نسيج التقاليد"[4]. تجد المفاهيم الغـــربية المتعلقة بالملكية الفكرية ما يبررها فلسفياً في تفرد الهالة التي لا يمكن استبدالها أو سرقتها لأنها تمثل روح الأصل.

لقد أدى ظهور السوق الجماعية mass market إلى إنتاج طلب عالمي على السلع المقلدة، ذلك أن الملايين من الناس غير القادرين على دفـــع ثمن السلعة الأصلية يسعدون بالحصول على شبيهتها المقلدة. وفي حين أن "دافع الحصول على سلعة مشابهة عن طريق إعادة الإنتاج يزداد قوة يوماً بعد آخر"، إن العولمة في الوقت نفسه قلصت العالم، وأجّجت "رغـــبة الجماهير بأن تجعل الأشياء أقرب مكانياً وإنسانياً"[5]، وأرضت التقنـــية الحديثة هذا التوق الاستهلاكي الاستثنائي إلى السلع المقلدة في أوقـــات قياسية حيث أصبحت عملية إعادة الإنتاج أرخص وأسهل ومـــتاحة بـــصورة لم يسبق لها مثيل من قبل. السلع المقلدة متوفرة وليست باهظة الثمن كما أنها مصنعة بما يرضي هوس اليوم بالحصول عليها مباشرة.

بيد أن تلك النسخ المقلدة التي لا ترقى إلى كمال السلع الأصلية مجردة من تلك الهالة الخاصة، والتي يتم إعادة تدويرها باستمرار خلال عملية إعادة الإنتاج. على العكس من السلعة الأصلية، فإن مثيلتها الأقل سعراً متوفرة على نطاق واسع وفي متناول الجماهير، وهو ما يمثل المقايضة بين الأصل ونسخه المقلدة.

إن إعادة تدوير *الهالة* يضاعف من توفر السلع الأصلية على صعيد عالمي، بل وحتى الثقافة أيضاً لم تنجُ من هذا الاتجاه العولمي، وهذا ما يوضحه النجاح الساحق لرواية **The Davinci Code/شيفرة دافنشي** الشهيرة على سبيل المثال والذي يبين نهم الجماهير على فن التاريخ والديانة المعاد تدويره والمتوفر لهم. على صعيد مشابه، فإن الروايات التاريخية تشبع رغبة القارئ باستهلاك فضلات التاريخ والثقافة بسرعة كنوع من آليات الهروب، حيث تحولت الثقافة إلى منتج تجاري في حين جعلت التقنية الحديثة النسخة القصصية منها رخيصة وفي متناول الجماهير في كل مكان من دون أن يقتصر ذلك على مكتبات المطارات ومراكز التسوق وحسب، بل ومن خلال المواقع الإلكترونية ودور السينما كذلك.

لقد أصبحت الأصالة أشبه ما تكون باللاجئ لأنها مشفرة في الزمان لا في المكان، وفي حين أن المنتجات الأصلية فريدة من نوعها ومحصورة مكانياً، فإن السلع المقلدة تتكاثر وتباع على نطاق عالمي. يمكننا من هذه الخلفية أن نبدأ بفهم السبب وراء نسبة التبرير الثقافي للقرصنة إلى صين ما بعد الحداثة، ذلك أنه كان قد تم سنّ تشريعات حقوق الملكية وبراءات الاختراع في الأساس في دول أجنبية بناء على مفاهيم غريبة كلياً عن الشعب الصيني ولا يسعهم ثقافياً استيعابها. وتبقى القرصنة في الصين طريقة حياة اقتصادية وطيدة الصلة بقرون من

إعـــادة التدويـــر التاريخية، فما إن يكتب التاريخ، وتعاد كتابته ليلائم احتـــياجات مَن يتسلم زمام السلطة حينها، حتى يتبخر الواقع، وتختفي معـــه قـــيمة إكسسواراته بما فيها الأعمال الفنية والموسيقى والأعمال الأدبـــية والموضة؛ بما فيها *هالة* الأصل، ويتم استبدال الأفكار والأشياء الفريدة بسهولة بأكوام وأكوام من النسخ المقلدة الرخيصة. ليس غريباً أن يخلـــط الصينيون القطع الأصلية بنسخها المقلدة، فكما يقول رئيس رابطة تشانغشا للمستهلكين في إقليم هونان: "يشتري الناس اليوم شراباً مقلّـــداً بنقود مزورة ثم يأتون إلينا ليشتكوا". "لقد برزت ظاهرة مماثلة خلال الثورة الثقافية، حيث أدان الثوريون المزيفون الثوريين المصطنعين الـــذين التمـــسوا لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي أن تتم إعادة تأهـــيلهم. ومع أن الأمور تبدو مختلفة اليوم إلا أن القصة ذاتها ما فتئت تعـــيد نفسها مرة تلو الأخرى، فالصين مبتلاة بالمنتجات المقلّدة، وهو مرضنا الاجتماعي الذي بدأ قبل الثورة الثقافية"[(6)].

عندما صرّح دنغ زياوبينغ بشعاره الشهير ***صر ثريًا*** أطلق ثورة اقتصادية أعادت تدوير المنتجات والأفكار بصورة دائمة، فعلى سبيل المـــثال تم تقـــديم المهـــرجانات المزيفة - التي ألبست لباس التقاليد العريقة - كطريقة لاستقطاب الرساميل الأجنبية. وجاء *الإيرستاز* - أو الـــبديل - ليفتح المجال على مصراعيه أمام المنتجات الاستهلاكية المقرصنة المصنوعة في الصين، فقد تعرضت الأفلام الأجنبية للقرصنة المحظورة، وعرضت في دور السينما الصينية من دون أن يعرف الناس أو حـــتى يهـــتموا بأنهم لا يشاهدون الفيلم الأصلي. والنوعية هي الـــضحية الأساسية عندما يتم إعادة إنتاج كل ما أعيد إنتاجه بما في ذلك الواقع، لكن من يهتم للنوعية طالما يبقى المنتج النهائي رخيصاً ومتوفراً لكل من يرغب؟

إن شـــعار دنغ لم يترك في السياسة التي بقيت في يد الحزب أثراً بالغـــاً، لأن الـــتطور التقني أثرى صناعة التقليد، والتي تعد أحد فروع الاقتـــصاديات المشبوهة. فبدلاً من أن تعزز اتجاهات التحديث والتطور الاقتـــصادي إضفاء صبغة الديمقراطية على المجتمع، هيأت البيئة المناسبة للـــرأسمالية المتفـــشية، بحـــيث يمكن للمرء أن يقارن ذلك بثورة القرن الـــواحد والعـــشرين التقنية عندما حوّلت الفاشية والنازية الابتكار إلى طرائق لاستدامة النـــزاعات التوسعية بدلاً من تسخيرها لتحسين حياة الناس، إلى حدّ وصفت معه الحركة المستقبلية التي ولدت في إيطاليا هذه الظاهرة بأنها من جماليات الحرب(7).

لقد أصبحت البضائع المقلدة وكل ما يحيط بها من أسواق الجملة الـــضخمة في جـــنوب الـــصين ومتاجر الدولار الواحد في أميركا من جماليات الاقتصاديات المشبوهة التي يتم الاحتفاء بها في الصين والغرب على حدٍّ سواء. عندما سأل سانغ يي مؤلف كتاب **China Candid/ الصين الخفية** عما إذا كانت القرصنة غير مشروعة، أجاب أحد أشهر مقدمي البرامج في **Thieves Alley/زقاق اللصوص** في بكين التي تعدّ وادي ســـيلكون الـــصين: "القرصنة ليست بالأمر السيئ، فقد حصل التنانين الأربعة (هونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة) على الثـــروة والازدهار بفضل القرصنة"(8)، فمَن منا لم يسبق له أن اشترى ساعة أو حقيبة من علامة مشهورة مقلدة صنعت في هونغ كونغ؟ وقد صـــدق الـــناس الذين تأثروا بهذه الدعاية المعسولة أنهم سيتمكنون من تحـــسين حـــياتهم إذا ما تقبلوا البضائع الغربية التي تتم إعادة تدويرها تجارياً.

على هذا المنوال يستنـــزف الصين اليوم دافع التدمير وإعادة بناء معالم الماضي كما فعلت الثورة الثقافية منذ عقود مضت بمسحها المعالم

التاريخية، ويتم دك ضواحٍ بأكملها يومياً ليتم بناؤها من جديد بعد فترة زمنية قصيرة، ويعجز سائقو سيارات الأجرة في بكين عن تذكر الشوارع، ويتعين عليهم الخوض في طرقات جديدة والتعرف إلى مبانٍ جديدة تم بناؤها بين ليلة وضحاها. ويرى الصينيون أن الجديد *أفضل*، ولا أحد ينكر ذلك بحق الحداثة والتطوير، غير أن التصميم والنوعية لا يزالان من الرداءة بمكان[9].

لقد أثبتت الأحداث حتى الآن أن الصينيين يتمتعون بحظ أوفر من الإيطاليين والألمان في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، بيد أن التطور الاقتصادي الصيني يعاني هو الآخر من تفاوت الدخول، والاستغلال، وانتشار الفساد، وتزايد معدلات الجريمة، وارتفاع مستويات الدعارة، واستفحال الإيدز، وتلوث الهواء، إلى حدّ أنه في كل مرة "تطالع فيها جريدة اليوم تجد أنها طافحة بأخبار الفضائح والجرائم والاغتيالات، فمعدل الجريمة في الصين يتزايد طرداً مع النمو الاقتصادي وربما أسرع"، حسبما أدلى به مخرج فيلم **Lost in Beijing/ضائع في بكين** - الذي يدور حول الحياة اليومية في الصين - لصحيفة فاينانشال تايمز[10].

قد يدل حلول الاقتصاديات المشبوهة والدور الحيوي الذي لعبته الصين على سقوط المجتمع العولمي في الفخ نفسه الذي حول التقنية في فترة الثلاثينيات إلى قوة شريرة، حيث "قاد المجتمع البشرية إلى متاهة من الأخاديد بدلاً من تصريف مياه الفيضانات، وأمطر المدن بالقنابل المحرقة بدلاً من أن ينثر البذور من الطائرات"[11]. غير أن سيناريوهات مظلمة مثل هذه تبقى دون طور النضوج، وكما يناقش ملحق هذا الكتاب، قد تقوم الصين بدلاً من ذلك بتطوير قدرتها على تقديم عقد اجتماعي جديد إلى العالم يروض مشبوهي العولمة، لكن قبل وقوع هذه النتيجة غير العادية يجب على الصين وشعبها الخوض في آلام الاقتصاديات المشبوهة ومهالكها.

المافيا الصينية

تزدهر الجريمة المنظمة الآن على أطراف صناعة التقليد الصينية، إذ لا يشترك الثالوث والمافيا الصينية في شحن المنتجات المقلدة من الصين وحسب، بل في تهريب العمالة الصينية الرخيصة كذلك. ولهذه الصناعة المتنامية صلات مباشرة بتكاثر الورشات الصينية في الغرب، وتُعدُّ باريس على سبيل المثال إحدى الوجهات الأوروبية التي تستهدفها صناعة التقليد الصينية، وتستضيف أكبر عدد من المهاجرين الصينيين غير الشرعيين بين باقي دول الاتحاد الأوروبي. يقدر تقرير نشرته منظمة العمل الدولية في العام 2006 عدد هؤلاء المهاجرين في فرنسا بنحو 50,000 مهاجر، يعيش 70 بالمئة منهم في باريس بينما يتوزع الباقون في شرقي فرنسا وشمالها، ويصبح تدفق المهاجرين الصينيين غير الشرعيين مصدر قلق متزايداً في أنحاء أوروبا كافة، فقد كان عدد المهاجرين الصينيين في إيطاليا في العام 1980 يبلغ 730 مهاجراً – شرعي وغير شرعي – ليصل العدد بحلول العام 2004 إلى 100,000 مهاجر حسب تقديرات منظمة كاريتاس الإيطالية غير الحكومية. ووفقاً ليوروبول فقد أصبح المهاجرون الصينيون من أسرع الجماعات العرقية نمواً في أوروبا وأرخصها كأيدٍ عاملة.

تؤكد منظمة العمل الدولية انتقال وجهة المهاجرين الصينيين الأولى من الولايات المتحدة إلى أوروبا لا لسبب غير ارتفاع كلفة تهريب المهاجرين الصينيين إلى الولايات المتحدة بمقدار الضعف مقارنة بتكلفته إلى أوروبا. أضف إلى ذلك أن المتقدمين بطلبات اللجوء يتلقون معاملة أفضل في البلدان الأوروبية[12].

بما أنه يكاد يستحيل على المهاجرين الصينيين الحصول على تأشيرة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، فهم يعتمدون بشكل رئيسي على

شبكات تهريب البشر التي تعمل بالخفاء والتي تتقاضى من 10,000 إلى 20,000 يــورو للشخص الواحد لقاء الرحلة، وغالباً ما يرتبط أولئك الذين هاجروا إلى أوروبا بطريقة غير شرعية بعقود عبودية تتراوح بين عامين إلى عشرة أعوام لسداد ديونهم. وبحسب تقديرات منظمة العمل الدولــية يــدين 75 بالمئة من المهاجرين الصينيين الذين دخلوا فرنسا بطــريقة غــير شــرعية بمبالغ تتراوح بين 12,000 و20,000 يورو لمهربيهم.

يأخذ المهربون حصة من معاشات المهاجرين من أصحاب العمل مباشــرة، وكــي يــتم ذلك، يستحوذ المهربون على بطاقات تعريف المهاجــرين وجوازات سفرهم عند بداية الرحلة ويسلمونها لاحقاً إلى أصــحاب عملهم في أوروبا، ويلقي غاو يون الذي يعمل محامياً لدى مــنظمة العمــل الدولــية بعض الضوء على هذا الواقع قائلاً: "أكثر الــسيناريوهات شــيوعاً أن يقــوم المهرب باحتجاز وثائق الشخص التعــريفية ويسلمها إلى صاحب عمله الذي يقوم بدفع أجر العامل إلى المهــرب ليستوفي الدين، فيجد هذا الشخص نفسه بين فكي الكماشة لأن سداد الدين سيستغرق منه فترة زمنية تتراوح بين عامين إلى عشرة أعوام، ومنذ تلك اللحظة يدخل المهاجر شبكة اقتصادية عرقية تعمل في الخفــاء، ويصعب تحديدها حيث يجعل أعضاء هذه الشبكة من أنفسهم غير مرئيين خشية إلقاء القبض عليهم"[(13)].

في كــل عام تهرّب المنظمات الإجرامية الصينية عشرات الآلاف من العمال الصينيين إلى أوروبا، وتظهر لنا حياتهم وكأنها نسخة القرن الــواحد والعــشرين الآسيوية من شخصيات تشارلز ديكنــز رجالاً ونــساءً وأطفالاً يكافحون لتدبر أمور معيشتهم خلال الثورة الثقافية، وغالباً ما تقوم العصابات الإجرامية بالاشتراك مع المصنعين الصينيين في

أوروبا بإغراء المهاجرين للذهاب إليها، ففي مطلع العام 2006 كشفت دراســـة مفصلة أجرتها وحدة مكافحة المخدرات الإيطالية عن طرائق تهـــريب البشر من الصين من خلال نظام ثنائي المراحل، حيث تشرف المنظمات التي مقرها في الصين على عمليات شحن البشر عبر القارات، في حين تقوم مجموعات صينية محلية بإدارة نقاط عبور *البضاعة البشرية* إلى الـــبلد الـــوجهة، وتعـــد كل من موسكو ومالطا اليوم أشهر هذه النقاط.

ويكـــون الدخول إلى إحدى الدول الأوروبية مشروعاً في بعض الأحيان، حيث تمنح الحكومات الأوروبية أذون عمل للعمال الصينيين بـــناء علـــى الطلبات المشروعة التي يتقدم بها أصحاب العمل، غير أن هـــؤلاء المهاجرين قد يطردون بعد عدة أسابيع ويجبرون على العمل - غالـــباً لـــصالح صاحب العمل نفسه - في السوق السوداء. في حالات أخـــرى يـــصل هؤلاء إلى أوروبا بجوازات سفرهم النظامية وتأشيرات الـــزيارة الـــسياحية والتي يصادرها المهربون عند الحدود ويرسلونها إلى الـــصين مـــن جديد ليبدو الأمر وكأن أولئك "السياح" قد رجعوا إلى وطنهم، ويتعين على المهاجرين بعد أن فقدوا وثائقهم الرسمية العمل في السوق السوداء ليتمكنوا من الاستمرار على قيد الحياة.

ينتهـــي الحال بمعظم المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا بالعمل في صناعة الملبوسات التي تساوي 80 مليار دولار، والتي أصبحت كل من إيطالـــيا وإســـبانيا وباريس من وجهاتها الرئيسية. السيد لي على سبيل المثال يعيش مع زوجته وابنته في غرفة لا تتعدى مساحتها العشرة أمتار مربعة على أطراف باريس، وبما أنه الحلقة الأخيرة في سلسلة التعاقدات الفـــرعية، يقـــوم بجمع الملبوسات التي تم قصها ليخيط أجزاءها معاً في منـــــزله بواسطة آلات الخياطة التي يعكف عليها مع زوجته ليلَ نهارَ.

وتـــراه يحتفظ دائماً ببضع زجاجات من الشراب يعطيها أحياناً لجيرانه عـــندما يـــشتكون من الأصوات المزعجة التي تصدرها الآلات التي لا تكفّ عن الحركة طيلة الليل.

تستفيد الشركات الصينية من العمالة الصينية الرخيصة محلياً، وفي الخـــارج وداخل الأسواق نفسها التي يريدون غزوها بمنتجاتهم المقلدة. وتؤكد وحدة مكافحة المافيا الإيطالية أن المنافسة الشديدة المحتدمة بين الـــشركات الصينية في أوروبا ترتبط مباشرة بالعمالة الصينية الرخيصة الـــتي يـــتم توظيفها في السوق السوداء. وتتضمن هذه الممارسة تنامي العمل في رموز العلامات التجارية المقلدة، ذلك أنه يتم تهريب البضائع الـــصينية المقلّـــدة إلى أوروبا حيث يتم إضفاء اللمسات الأخيرة بما في ذلك خياطة رموز العلامات التجارية المقلدة، ولا تنحصر هذه المنتجات في الملابـــس الـــتي تحمـــل توقيع المصممين وحسب، بل تشمل أيضاً الألعاب وإكسسوارات الحمامات.

ممـــا يدعـــو للـــسخرية أنه في الوقت الذي جاء فيه المهاجرون الـــصينيون إلى أوروبا سعياً وراء حياة أفضل، فإن المستفيد الوحيد من عملهم الشاق كان وطنهم الأم، وذلك لأن الشركات الصينية تميل إلى تجـــنب النظام المصرفي الرسمي، وبالتالي تبقى معظم العوائد في هيئة مال نقـــدي، وبالتالي لا يتم احتساب الضريبة عليها. وقد قدرت السلطات الإيطالـــية أن 34 بالمـــئة على الأقل من الثروات السريعة التي جمعتها الشركات الصينية في إيطاليا معفاة من الضرائب، وترجع إلى الصين في هيـــئة مال نقدي عن طريق شركات النقل. وثمة طرائق أخرى لإعادة المال إلى الصين بما فيها الاستعانة بنظام مصرفي غير رسمي شبيه *بالحوالة* الـــتي تم ابـــتداعها في القـــرن العاشر لحماية التجار العرب من قطاع الطرقات في أثناء سفرهم على طريق الحرير إلى الصين.

القرصنة البيولوجية

تستخدم الشركات الغربية مفهوم الملكية الفكرية لمقارعة أولئك الذين يقلّدون منتجاهّا، وتجد في الغرب نظاماً معقداً لبراءات الاختراع والعلامات التجارية لحماية الأفكار الأصلية وضمان بقاء حق الاستفادة منها تجارياً في يد مبتكريها. أما في عالم تحكمه الاقتصاديات المشبوهة، يصبح نظام براءات الاختراع سلاحاً ذا حدين وهو ما يبرهن عنه تكاثر "القرصنة البيولوجية".

يشنّ القراصنة البيولوجيون - وهم النسخة المعاصرة من الصيادين الانتهازيين البيض - غاراهم على إفريقيا طمعاً بالمتعضيات البيولوجية المربحة التي تحفل بها القارة، ونجد آثاراً لهذه المتعضيات في ملابسنا ومستحضرات التجميل وحتى في المنظفات التي نستخدمها. لقد أخذت شركة جينينكور إنترناشيونال الأميركية على سبيل المثال من بحيرات ريفت فالي في كينيا متعضيات بكتيرية مجهرية لاستخدامها في إنتاج الجينز الأزرق، وذلك بخلط هذه المتعضيات بمسحوق الغسيل فتعمل على تبهيت لون القماش المستخدم في صنع سراويل الجينز الباهظة تلك[14]. ويظهر تقرير أجري في العام 2006 بتفويض من المركز الإفريقي للسلامة الحيوية أن جينينكور كسبت 3,4 مليارات دولار من استغلال بكتيريا ريفت فالي من دون أن تدفع ضرائب للإدارة المحلية، وقد استنكرت نيروبي موقف الشركة هذا، وطالبتها بدفع تعويض لكن من دون طائل[15].

تغذي القرصنة البيولوجية العديد من الصناعات التي تمد المستهلكين الغربيين بالسلع، إذ تستخدم شركة بروكتر آند غامبل متعضيات مجهرية تستخرجها من بحيرة ناكوتيري لإنتاج المنظفات، وحصلت سيغينتا - عملاق التقنية البيولوجية السويسري - على امتياز

مسجل في أوروبا وأميركا الشمالية من أجل نبتة من أوسامبالا، تنزانيا، إلى الجنوب الشرقي من كيليمنجارو، تعرف باسم إمبيشنس يوسامبارينسيس، وتحتل هذه النبتة الشهيرة المركز الثالث بين النباتات الأكثر مبيعاً في الولايات المتحدة بعد أن وصلت المبيعات السنوية منها إلى ما يقارب 148 مليون دولار.

وغالباً ما تجري عمليات القرصنة البيولوجية تلك من دون أن يلاحظها أحد لأنها تتم من خلال نظام براءات الاختراع والامتيازات المسجلة المعقد، إذ يمكن للشركات أن تحصل على مثل هذه الامتيازات لأي شيء وفي أي مكان وتمتلك العلامة التجارية مباشرة بغض النظر عن أصل الشيء الخاضع للامتياز المسجل. في العام 2004 حصلت الشركة الألمانية سويل آند كروب أمبروفمنتس على براءة اختراع دقيق التف **Teff** المصنع من حبوب أثيوبية المنشأ بالإضافة إلى جميع مشتقات هذا الدقيق، وحبوب التف هي الغذاء الرئيسي لثمانين مليون نسمة من الإثيوبيين.

لقد نجحت الشركات متعددة الجنسيات المتخصصة بمستحضرات التجميل في تسجيل العديد من الأنزيمات والمتعضيات المجهرية الإفريقية بصفتها منتجات تجميل خاصة بها، وحصلت شركة يونيجين الأميركية على سبيل المثال على امتياز مسجل لنبتة الألوي فيروكس القادمة من جنوب إفريقيا، وهي نبتة يستخدمها فرع الشركة في كوريا الجنوبية لإنتاج الكريم المبيض المسمى ألوي وايت.

غير أن أكثر ممتلكات القرصنة البيولوجية إثارة للرعب هي جيناتنا، ذلك أن "خُمس الجينات في أجسامنا هي ملك شخصي" حسبما كتب مايكل كريشتون في افتتاحية صحيفة إنترناشيونال هيرالد تريبيون عام 2007، والجينات المرضية المرتبطة بأمراض رئيسية والتي تعد

أساسية لتطوير العلاجات هي أيضاً ملك خاص مثل حالة الأنفلونـــزا والـــناعور (نـــزف الدم الوراثي). ويقوم الناس - والشركات أيضاً - بتـــسجيل الجينات بأسمائهم كعلامات مسجلة ويتقاضون رسماً في كل مـــرة يتم فيها استخدام الجين بما في ذلك الأبحاث الطبية، وتزيد رسوم براءات الاختراع والامتيازات المسجلة بالتالي من تكلفة الأبحاث الطبية وتؤدي إلى تضخم تكلفة العلاج، "فترتفع تكلفة اختبار سرطان الثدي الـــذي كـــان يمكن إجراؤه بتكلفة 1,000 دولار لتصبح اليوم 3,000 دولار" كمـــا كتب مايكل كريشتون[16]. ويقوم أصحاب الامتيازات المسجلة غالباً بمنع إجراء الاختبارات الأقل تكلفة، ويرفضون منح الإذن باستخدام الجين، وهو وضع غير طبيعي ناجم عن سوء تفسير قرارات المحكمـــة العليا التابعة لمكتب البراءات والامتيازات الأميركي. مع ذلك يـــستمر أصحاب الامتيازات المسجلة في أنحاء العالم، مثل مالك جين مرض التهاب الكبد (هيباتايتس سي)، بتلقي مبالغ طائلة تقدر بالملايين من مختبرات الأبحاث حول العالم.

تتسم صناعة البراءات والامتيازات بكونها بالغة التعقيد، وتتطلب مهـــارات خاصة، فهي ترتكز كما قلنا سابقاً على فكرة غربية، ويظهر كما لو أن النظام منحاز للمفاهيم الغربية عن الملكية الفكرية والتجارية. في تـــشرين الأول/أكتوبـــر مـــن العام 2006 رفض مكتب البراءات والعلامـــات الـــتجارية الأميركي اثنين من أصل ثلاث من حبوب البن الإثيوبـــية أرادت أديـــس أبابـــا تسجيلها كعلامة تجارية في الولايات المـــتحدة، وقـــد أشـــعل قرار المكتب فتيل نـــزاع بين سلسلة مقاهي ســـتاربكس - عـــضو رابطـــة القهوة القومية في الولايات المتحدة - وأوكسفام المؤسسة الخيرية البريطانية التي دعمت قرار تسجيل حبوب البن كعلامة تجارية لأن من شأن ذلك أن يعود على المزارعين الإثيوبيين

بما قيمته 88 مليون دولار بالقطع الأجنبـي. في حقيقة الأمر في وسع أي شـركة تـرغب باستخدام الحبوب الإثيوبية الأصلية الحصول على رخـصة، وبذلك تمنح المنتجين الأصول التجارية التي لا يملكونها اليوم. في الوقت الذي تدرّ فيه حبوب البن الإثيوبية دريهمات معدودة تتراوح بين 5 إلى 10 سنتات، يمكن للعلامات المتخصصة أن تدرّ ما يصل إلى 45 سـنتاً للـرطل الـواحد. ووفقاً لما أوردته أوكسفام فقد "كسب المـزارعون الإثيوبيون الذين باعوا محاصيلهم لستاربكس ما يتراوح بين 55 سـنتاً إلى 1,60 سنتاً للرطل الواحد من حبوب البن والذي كانت تبيعه الأخيرة بسعر 26 دولاراً للرطل الواحد "(17)، وقد أفردت المنظمة صـفحة إعلانية كاملة في صحيفة نيويورك تايمز وفي جريدتين تصدران في سياتل - مقر ستاربكس - شجّبت بها هذا التمايز السعري الهائل.

إجراءات السلامة في الملاحة الجوية

في أوائـل تـسعينيات القـرن الماضي، رحبت الشركات بتحرير الاقتـصاد من التشريعات الناظمة من دون أن تستوعب تماماً مضامين هذا الإجراء واسع النطاق، وقلة قليلة فقط من الناس كان لديهم من بعد النظر مـا مكـنهم من رؤية أن هذه العملية التي درت أرباحاً طائلة نظرياً على الـشركات هي نفسها ما أضعف التشريعات التي حمت العلامات التجارية والامتـيازات المـسجلة والملكيات الفكرية. ولم يرَ أحد - اللهم إلا في ما نـدر - أن إجـراءات السلامة في وسائل الملاحة الجوية العامة ستتردى كحـصيلة لانتـشار قرصنة قطع غيار الطائرات عبر أرجاء العالم ملحقة الضرر بهذه الصناعة التي كانت قد بقيت حتى ذلك الوقت خارج نطاقها.

شـهد العام 1989 حادث تحطم طائرة كونف إير النرويجية 589 الـذي ذهب ضحيته جميع ركابها البالغ عددهم 55 شخصاً، وكشف

التحقيق أن المأساة مردها رداءة نوعية قطع غيار أساسية في الطائرة. تخضع أجزاء الطائرة لبروتوكول صارم حيث يقوم المصنّع بتوثيق تاريخها بشكل كامل ومن ثم يقوم المشتري بذلك، "فهي تملك مثل الأشخاص بطاقة تعريف وتاريخ حياة"، كما يوضح أحد المهندسين العاملين لدى شركة بوينغ[18]، غير أن ازدهار سوق القطع المقلدة وغير المعتمدة وتكاثر القائمين على هذه السوق حوّلا قراصنة الملاحة الجوية إلى باعة مهرة.

أما انفجار طائرة كونكورد النفاثة في تموز/يوليو 2000 في أثناء إقلاعها من باريس، فيعزى بشكل غير مباشر إلى قطعة غيار مقلّدة، وهي عبارة عن شريط معدني طوله 20 سنتيمتراً انفصل عن طائرة أميركية من طراز دي سي 10 كانت قد أقلعت قبل الكونكورد، وبما أن هذا الشريط الرقيق أخف وزناً بكثير من المواصفات المطلوبة، فقد طار مباشرة إلى منظومة عجلات طائرة الكونكورد الميكانيكية وتسبب بوقوع المأساة[19].

إن الإتجار بقطع الطائرات المقلدة هو تطور مثير للقلق بالنظر إلى أن "عدد الناس الذين يقضون حتفهم في حوادث تحطم الطائرات التي تسببها قطع الغيار المعيبة، يفوق عدد ضحايا الاعتداءات الإرهابية، ومع ذلك يعمد الساسة إلى تجاهل الإتجار بالقطع غير المشروعة"، كما يقر مصدر أميركي أراد أن يُبقي اسمه طي الكتمان[20]. وتعود جذور هذه العمليات إلى العام 1978 عندما أقرت إدارة كارتر قانون تحرير خطوط الطيران من التشريعات الناظمة، والذي تبنته بعد ذلك بفترة قصيرة إدارة ريغان، وقد كسر تحرير وسائل الملاحة الجوية - الذي يعد من أوائل الخطوات الواهنة التي تقدمت بها العولمة - المقاييس الصارمة التي كانت قد نظمت تلك الصناعة حتى ذلك الوقت، حيث تم تخفيض

أسعار تذاكر الطيران وقطع الغيار وظهر الوسطاء وباشر بعضهم خلال فتـــرة زمنـــية قصيرة للغاية الإتجار بالمعدات المستعملة بأسعار مخفضة، وأصبح استجلاب القطع من بلاد أخرى شائعاً إلى أبعد الحدود.

يمـــارس قراصنة وسائل الملاحة الجوية أعمالهم ضمن شبكة عالمية شـــبيهة بصناعة التقليد الصينية، فهم يديرون ورشات لإنتاج قطع غيار رديئة النوعية بتكلفة منخفضة، ويتعاملون مع العصابات الإجرامية كلما تطلـــب الأمر. في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام 1995 تحطمت طائـــرة تابعة للخطوط الأميركية كانت متوجهة من بوغوتا، كولومبيا إلى ميامي على جبل سان جوزيه، فما كان من العصابات المحلية إلا أن استحوذت على الحطام فوراً، وجردت الطائرة من كل شيء، ولوحظ في الأســـبوع الـــتالي ازدياد في حركة توريد قطع الطائرات في السوق الفرعية في ميامي. ومع أن الخطوط الجوية الأميركية نشرت لائحة بكل القطع المسروقة أملاً بمنع بيعها، إلا أن جهودها باءت بالفشل.

ثمة تداخل بين القرصنة وصناعة التخفيضات التي انتعشت بفضل الخصخـــصة وتحرير الصناعات من القيود والأنظمة في أوائل تسعينيات القـــرن الماضـــي، ذلـــك أن الخصخـــصة التي صاغتها البنوك الغربية والمستثمرون كانت تتطلب تخفيض الحواجز المالية والاقتصادية لتسهيل الاســـتثمار الغربـــــي، وهذا ما حدث فعلاً حيث أصبحت الرساميل الغـــربية المـــستفيدة الأولى كمـــا يتوضـــح على سبيل المثال من بيع تيلـــيماكس؛ شركة الهواتف المكسيكية. لقد أقر البنك الدولي في العام 1992 أن المـــستهلكين هـــم أكـــبر الخاســـرين في هذه العملية، لأن خصخـــصة تيليماكس تسببت بفرض الضرائب عليهم من خلال زيادة كلفـــة الخدمـــة وتوزيع المكاسب بين حملة الأسهم الأجانب وموظفي تيلـــيماكس والحكومة. بحلول العام 1992 كان المكسيكيون قد دفعوا

92 تـــريليون بيزوس (ما يعادل 33 مليار دولار) ليتمكنوا من الحصول علـــى خطوط الهاتف واستعمالها، و"كسبت الحكومة 16,43 تريليون بيزوس، وكسب المساهمون المحليون والموظفون 23,5 تريليونات بيزوس في حـــين كان أكبر الرابحين من العملية هم المستثمرين الأجانب الذين كسبوا 67 تريليون بيزوس"[(21)].

لم تكـــن الشركات الغربية أفضل حالاً من غيرها بعد أن سقطت هي الأخرى ضحية الاقتصاديات المشبوهة، ودخلت في حرب مستمرة مع مشبوهي العولمة الذين يقلّدون منتجاتها ويبيعوها في شتى أنحاء العالم بأســـعار زهيدة للغاية، وكل ذلك بفضل سياسات الخصخصة والتحرر مـــن الأنظمـــة التي سُنّت في التسعينيات. على خلفية هذا السيناريو لم يلعب نظام براءات الاختراع والعلامات المسجلة إلا دوراً ضئيلاً في لجم صـــناعة البضائع المقلّدة، لأنه لم يتمكن من مجابهة التحديات الهائلة التي كانـــت تمثلها عوامل جغرافية وحواجز ثقافية عدة تحول دون تنفيذه. لكـــن في حين أن مشبوهي العولمة يقلّدون العلامات الغربية ويبيعوها بجزء من قيمتها الأصلية، إلا أن هذا السعر الزهيد يعتبر مرتفعاً نسبة إلى تكلفة التصنيع التي تعزى إلى استراتيجيات التسويق الصارمة التي تتبعها الـــشركات والكارتلات والتي أثبتتها شحنة عطور شانيل رقم 5 التي تكلمنا عنها في بداية الفصل. غير أن تنظيم أسعار عطر شانيل رقم 5 لا يـــؤدي إلى تـــضخم ســـعر العطر الأصلي وحسب، بل والعطر المقلّد كذلك.

إن صـــناعة البـــضائع المقلّدة هي في صميم منظومة السوق التي ســـنتكلم عـــنها بمزيد من التفصيل في الفصل التالي والتي تحمل فيروس الاقتـــصاديات المـــشبوهة إلى منازلنا مباشرة. إن منظومة السوق هي حصيلة الاتحاد الفريد بين الاقتصاد العولمي الذي يتنامى بسرعة، وظله

المتمــثل في الــدول القومــية غــير الشرعية والتي يغلب عليها الطابع الإجرامــي، والــتي تزداد ضعفاً على ضعف. في حين تغذي المنظومة النــــزعة الاستهلاكية غربية الطابع، وتغدق على المستهلكين شعوراً بالراحة والكفاءة والأسعار الأقل والسلع الجاهزة، فإنها في الوقت نفسه تخفــي الطبــيعة الحقيقية لما نستهلكه، وما نصدّقه، وتعمل على تماهي الحواجز بين الحقيقة والخيال، حيث يقبع خلف شبكة الأوهام التجارية هــذه واقــع مغاير صاغه المشبوهون في ظل العولمة، ويعزز المقاولون المــشبوهون المــنظومة وينتجون اضطراباً اقتصادياً على هامش مجتمع المــستهلكين في قواعد الرأسمالية الحديثة التي انطلقت منها الاقتصاديات المــشبوهة مــنذ بدايات التسعينيات وازدهرت. لكنّ كشف النقاب عنهم، وفضح المخاطر التي تنطوي عليها سيطرة واقع الرأسمالية الجديد على العالم يستلزم منا جميعاً فهم منظومة السوق التي ولدوا منها.

الفصل السادس

منظومة السوق

"لعل الملح يقتل من الناس أكثر مما يقتل التبغ".

د. جيمس جيه. كيني؛ مدير قسم بحوث التغذية، وهو تربوي في مركز ومنتجع بريتيكين لونغيفيتي.

في مطلع شهر تموز/يوليو 2005 سحبت السلطات البريطانية من السوق 120,000 علبة من عقار ليبيتور المعروف، والذي يتعاطاه ملايين المواطنين البريطانيين لتخفيض نسبة الكولستيرول. إذ ظهر بعد تحقيق مطول أن شركة بفايزر عملاقة المستحضرات الدوائية التي تملك حقوق الإنتاج لم تكن هي التي تصنع العلب التي تم توزيعها في بريطانيا بل أتى العقار من شحنة من مادة ليبيتور مقلدة كانت قد وصلت بريطانيا بطريقة غامضة.

ووفقاً لما أدلت به منظمة الصحة العالمية، فإن واحدة من بين كل عشر حبوب تكون مقلدة، وتباع على أنها أصلية، وتدر العقاقير المقلدة أرباحاً بقيمة 32 مليار دولار، وتقتل حوالى نصف مليون إنسان كل عام[1]، وثمة توقعات بأن تتنامى هذه السوق لتصل إلى 75 مليار دولار وتتسبب بمقتل ما يربو على مليون شخص بحلول العام 2010[2]. وأغلب الضحايا هم من البلدان النامية حيث يتم استهلاك الأدوية المقلدة بانتظام، ففي نيجيريا يبلغ عدد الحبوب المقلدة ثمانيَ من أصل

عشر حبوب، حسبما أقر موظف في منظمة الصحة العالمية. تنمو لائحة الفضائح بوتيرة يومية لتعكس الوضع الذي يفوق بقتامته ما سجله فيلم جـــون لوكاريه الشهير بعنوان **The Constant Gardner/البستاني المخلص** حول قيام شركات المستحضرات الدوائية باختبار منتجات جديـــدة في إفـــريقيا، ففـــي العام 1995 على سبيل المثال تسببت لقاحـــات مقلّدة ضد مرض التهاب السحايا تم بيعها على أنها منتج غلاكـــسوسميث كلايـــن الأصلي بمقتل 2,500 طفل إفريقي. كما أعلـــنت مجلـــة لانـــسيت الطبـــية الموثوقة مؤخراً أن 70 بالمئة من العلاجـــات المضادة للملاريا في إفريقيا تخلو من المكونات المطلوبة، وتعطـــى كعلاجات تمويهية لا تقدم ولا تؤخر في حالات المصابين بالملاريا.

غير أن أشهر الحبوب المقلدة وأكثرها تداولاً في الغرب هي تلك المخصـــصة لعـــلاج مـــشاكل الانتصاب لدى الرجال، مثل الفياغرا والـــسياليس والليفيتـــرا وما شابه حيث تباع معظم هذه العقاقير عبر الإنترنت من دون قيد أو إشراف حكومي. وهي تجارة مربحة إلى أبعد الحـــدود، ذلـــك أنه وفقاً لما أوردته شركة إيلي ليلي التي تنتج عقار الـــبروزاك، فإنه مقابل كل 1,000 دولار يتم استثمارها في المنظمات الإجـــرامية، تدر العملات المقلدة 3,300 دولار، ومبيعات الهيروين 20,000 دولار، وتهريب السجائر 43,000 دولار، والبرامج المقرصنة بـــين 40 و100,000 دولار، والعقـــاقير مـــثل الفياغرا والسياليس 500,000 دولار[(3)]. إن مبـــيعات حبوب الانتصاب المقلدة تدر صافي ربح يفوق ما يدره الإتجار بالهيروين، وهي حقيقة مؤلمة تفسر انكباب آلاف المـــصانع مـــن الصين إلى تشيلي ومن جنوب إفريقيا إلى إنتاج حبوب الفياغرا المقلدة.

لقطة لمنظومة السوق

تتهم معظم الحكومات الصين - التي تعد المورد الأول للأدوية المقلدة - بعجزها عن تنظيم صناعة المستحضرات الصيدلانية المقلدة ضمن حدودها، وبأنها غير راغبة بذلك. وقد ثبت بالفعل أن قوانين مكافحة المخدرات في الصين غير مؤهلة للتعامل مع صناعة التقليد الهائلة، فالحكومة الصينية تواجه صعوبات جمة في مواكبة الطلب العالمي المتنامي على المنتجات الصينية. غير أنه في العام 2006 وبعد وقوع عدة وفيات في باناما، أجبرت بكين على التحقيق في كمية من الدايثيلين غليكول المصدّر إلى أميركا اللاتينية على أنه غليسيرين نقي وتم بيعه على أنه مادة مُحلية لأدوية السعال وغيرها من المسكنات التي لا يحتاج الحصول عليها إلى وصفة طبية. والدايثيلين غليكول عبارة عن مذيب صناعي يستخدم في مستحضرات مقاومة الجليد ويشبه طعمه طعم مادة الغليسيرين تماماً وهو أرخص كلفة بكثير، لكنه من ناحية أخرى سمّ زعاف. وبعد إجراء التحقيقات اتضح أن موردي الغليسيرين المقلّد لم يخرقوا أياً من القوانين الصينية، وهو اكتشاف وإن كان صادماً، لا ينبغي أن يشكل مفاجأة، فالتشريعات الصارمة بخصوص المستحضرات الصيدلانية وغيرها من المنتجات التي يحتمل أن تكون مميتة لا تصدر دوماً إلا بعد المآسي الكبيرة. في الولايات المتحدة على سبيل المثال لم يتم تأسيس إدارة الأغذية والعقاقير الحديثة والتشريعات الصارمة بخصوص المستحضرات الدوائية إلا منذ سبعين عاماً فقط إثر وفاة مئة شخص من تعاطي أدوية تحتوي على مادة الدايثيلين غليكول، بينما أدت فضيحة ليبيتور Lipitor في العام 2006 إلى تأسيس نظام توزيع يخضع لضوابط في منتهى الصرامة داخل بريطانيا. إلا أن انتشار مرض الإيدز الوبائي في هينان يذكرنا بأنه في الوقت الحالي من غير المرجح أن

تؤدي الضغوط الاجتماعية الناجمة عن أعداد الوفيات الهائلة المترتبة على تعاطي الأدوية المشبوهة إلى سنّ تشريع في الصين مشابه لذاك الذي تم سنّه في الولايات المتحدة.

بيد أنه في السوق العولمية ثمة الكثير من الضوابط إلى جانب تلك الـــتي فرضتها إدارة الأغذية والعقاقير الدولية والقادرة على منع الأدوية المقلـــدة من الوصول إلى رفوف الصيدليات. وشحنة الدايثيلين غليكول القادمـــة من الصين والتي قتلت الكثيرين في باناما على سبيل المثال، قد خـــرقت عـــدة قوانين في أثناء شحنها عبر ممر تجاري يمتد عبر قارات ثـــلاث، وقد تتبعت صحيفة نيويورك تايمز هذا الممر من ميناء كولون البانامي عبر الشركات التجارية في برشلونة وبكين حتى بدايته بالقرب مـــن دلتا يوانتزي في مكان يدعوه السكان المحليون *البلد الكيماوي*[4]. وكانت ثلاث شركات تجارية كبيرة قد تعاملت مع السائل المميت من دون اختباره، وتم تزوير فواتير الشحن وجواز المرور التجاري التي تقوم ســـلطات الميناء والجمارك بتفحّصها بصفة روتينية طوال الطريق عدة مـــرات لتمويه المصدر الحقيقي للشحنة إياها، ومع ذلك، فلم تتمكن ســـلطات الميناء أو الجمارك من ملاحظة التزوير أو الإبلاغ عنه. لو أن هذه المعلومة كانت معروفة، لاكتشف التجار الذين تعاملوا بالشحنة أن المـــصنّع الـــصيني لا يمتلك الاعتماد الذي يؤهله لإنتاج مستحضرات دوائية.

توضح حالة مادة الدايثيلين غليكول الصينية مخاطر منظومة السوق الـــتي تنسج شبكة عولمية من الأوهام، فكما يحدث في فيلم الماتريكس الشهير **The Matrix/الرحم**، يتغير الواقع، ويصوغه من جديد أولئك الـــذين يعيـــشون داخله، بمعنى أننا كمنتجين ومستهلكين في السوق العولمية نصبح نحن المنظومة. ونحن نشير بإصبع الاتهام إلى الصين، لكن

ذلك لا يعدو كونه وهماً نصبه الساسة الغربيون، وابتلعه بسرعة المستهلكون، فلو تمكنا ولو لبضع ثوانٍ من تجميد حركة التجارة الحثيثة التي تشكل نبض السوق العولمية، والتقطنا صورة لما يجري داخل منظومة السوق، لرأينا المسؤوليات الجمعية التي تعود إلى أولئك المشتركين في إنتاج عالم الأوهام التجارية والاعتقاد به. ستكون الحكومات الغربية التي قبلت اقتراح الولايات المتحدة بإدخال الصين إلى منظمة التجارة العالمية في مركز الصورة، حيث إن هذا القرار كان قد تم اتخاذه في وقت كانت منظمات حقوق الإنسان الكبرى تشجب سجل حقوق الإنسان المشين لدى حكومة بكين. غير أن مسؤولية الحكومات الغربية لا تقف عند هذا الحدّ، ذلك أنه بالرغم من اتهام وسائل الإعلام الصين وروسيا بتوريد الأدوية المقلدة، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراءات تأديبية أو تفرض الأمم المتحدة عقوبات على أي منهما حتى تاريخه. وبفضل تشريع حماية الامتيازات المسجلة الهزيل تقوم روسيا بتوريد حوالى 30 بالمئة من العقاقير المقلّدة، حول العالم. تعد الهند والبرازيل كذلك من بين أكبر المنتجين في العالم للعقاقير المقلّدة، ومع ذلك لم يتم اتخاذ أي تدابير دولية بحقها.

الدول الصناعية ظلت على عدم مبالاتها بهذا النوع من الأعمال المشبوهة لأن الموت جراء دواء مقلد لا يحدث بصورة رئيسية إلا في العالم النامي، ووفقاً لما أوردته قوة مكافحة تقليد المنتجات الطبية الدولية IMPACT - وهي منظمة أنشأتها منظمة الصحة الدولية في العام 2006 - فإن معدلات انتشار الأدوية المقلدة في العالم الصناعي آخذة بالارتفاع، لكنها لا تتعدّى ما نسبته 1 بالمئة مقارنة بنسبة 70 بالمئة من العقاقير المقلدة المباعة في دول مثل نيجيريا. غير أن الدول الصناعية تصب تركيزها على منع مبيعات العقاقير المقلدة المرتبطة

بأسلوب الحياة مثل الفياغرا عبر شبكة الإنترنت وذلك ضمن حدودها وحسب، بدلاً من أن تعمل على إيقاف التجارة العالمية بالعقاقير المقلدة[5].

إذا ما التقطنا صورة عائلية لمنظومة السوق، فسنجد أن شركات المستحضرات الدوائية تقف إلى جانب البلدان النامية، فهذه الشركات تلتزم الصمت في أغلب الأحيان إزاء العقاقير المقلدة، وتتجنب التبليغ عن الشحنات المقلدة خشية إثارة الرعب بين المستهلكين، وإلحاق الأذى بسمعة علاماتها التجارية. هذا عدا عن أن التبليغ عن المنتجات المقلدة قد يكون باهظ الكلفة كما حدث في العام 2006 حين استبدلت شركة بفايزر شحنة مقلدة من الليبيتور إلى بريطانيا لتحمي سمعتها. تقوم العديد من الشركات في الوقت نفسه بتحديد المقلدات على نطاق واسع للغاية لتحمي منتجاتها الخاصة من منافسة المنتجات العامة الشرعية، "وتظهر تقارير الأعمال أن العديد من البضائع المقلّدة هي عبارة عن عقاقير عامة منخفضة السعر مرتفعة الكمية وغير لافتة للأنظار"[6]، بالتالي يتم استخدام نظام الامتيازات المسجلة لمنع دخول المصنّعين الشرعيين القادمين من العالم النامي. إن الطبيعة الاحتكارية المحابية لتثبيت الأسعار التي تتصف بها صناعة المستحضرات الدوائية العولمية هي التي تبقي الأسعار مرتفعة ارتفاعاً اصطناعياً، تماماً كما يفعل كارتل العطور الذي تكلمنا عنه في الفصل السابق. هذه الاستراتيجية توجد حوافز ربحية تدفع بصناعة المقلدات قدماً، فحسب وثيقة أصدرتها في العام 2007 مجموعة بوكو فارما الألمانية للرعاية الصحية، فإن تخفيض الأسعار وتدخل هيئات الصحة العامة من شأنهما أن يقلّصا إلى حدٍّ كبير حجم مشكلة التقليد[7].

بالعودة إلى تلك الصورة التي التقطناها لمنظومة السوق، سنرى أن الشركات التجارية والمصارف تقف عند أطراف الصورة، فهي أيضاً

تنتمي إلى منظومة السوق كما أثبتت تلك الرحلة التجارية التي قطعتها شحنة الغليسيرين المقلدة من الصين، وإذا نظرنا إلى زوايا الصورة الأربع، سنكتشف اتكاليات تجارية أخرى، ونكتشف إذا ما تمعنا فيها أكثر ظهور قطاعات أخرى لهذه المنظومة. في العديد من الحالات، يتجاوز تغيير الواقع وبناء الأوهام التجارية الإهمال أو غياب التشريعات المتخصصة، بل إن ذلك يتضمن استمرارية اقتصاديات بأكملها ولو أن هذه الأنظمة الاقتصادية مبتلاة بالاقتصاديات المشبوهة كما الوباء المستفحل، والتي تعد جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمنها.

الذهب الدموي

صحيح أن ظاهرة الألماس الدموي القادم من إفريقيا اشتهرت بعد أن أصبح موضوع أحد أهم أفلام هوليوود، غير أن احتمالات أن يقوم أحدنا بشراء إحدى هذه الألماسات الدموية أقل بكثير من احتمال شرائه حلية من الذهب الدموي الذي بالكاد يعرف أحد عنه شيئاً. يدير أحد الكارتلات الكتومة أعمال الألماس الدولية، وهو بارع في منع الألماس القادم من البلدان التي يحكمها القادة العسكريون مثل سيراليون من دخول السوق العالمية لأنه يعرف أن صناعة الألماس في سيراليون تعتمد على أولاد استعبدتهم المنظمات المسلحة، وسخرتهم للعمل في مناجم الألماس بالإضافة إلى الممولين المشبوهين الذين يتاجرون بهذه الجواهر الثمينة. أما صناعة الذهب من جهة أخرى فهي حرة تماماً من أي تشريع أو تنظيم، وتعتمد على شركات التجارة المتناثرة في أرجاء العالم، بينما تطبق مجموعة من الشركات قبضتها على عملية تنقية الذهب من دون فرض ضوابط صارمة على مصدر الذهب الذي تشتريه من التجار. كما في حالة الإتجار بالألماس الدموي لا تظهر التجارة

بالـــذهب على أجندة أعمال أي من الحكومات أو المنظمات الحكومية الدولية.

إنّ احتياطـــي الذهب لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية هو من أضـــخم الاحتياطـــيات في العـــالم، وتتركز معظم مناجمها في شرقي الكونغـــو؛ وهو إقليم سقط منذ النهاية الرسمية للحرب المدنية في أيدي القادة العسكريين والعصابات الإجرامية. لقد عمدت الأمم المتحدة في تـــسعينيات القرن الماضي من أجل منع هؤلاء من مقايضة موارد الدولة الغنية بالأسلحة والذخيرة إلى فرض حظر سلاح يُعدّ من أكثرها صرامة في العـــالم، غـــير أنها كانت تتمّ مداورة هذا الحظر بصفة دورية جراء تعاون الشركات التجارية والمصارف وتجار الذهب الأجانب معهم. في العام 2005 على سبيل المثال، أقرت شركة أنغلوغولد أشانتي - مقرها جـــنوب إفـــريقيا، وهي جزء من تجمع مناجم أنغلو - أميركي - بأنها دفعت 9,000 دولار للقادة العسكريين للحصول على امتياز العمل في المـــناجم مـــن حكـــومة الكونغـــو[8]. ومنذ تسعينيات القرن الماضي والشركات في بحث دائب عن مناجم جديدة لأن إنتاج جنوب إفريقيا من الذهب في طور التناقص.

إن الذهب القادم من الكونغو يتم بيعه في متاجر المجوهرات بفضل التعاون القائم بين شركات التجارة الأوغاندية المشبوهة، في العام 2005 اكتـــشف مفتـــشو الأمـــم المتحدة أن مصانع تنقية في جنوب إفريقيا وبـــريطانيا وسويـــسرا كانت قد اشترت الذهب الدموي من الكونغو وباعته على أنه ذهب أوغندي المنشأ من دون التأكد من أصوله[9].

يعـــرف المطلعـــون علـــى خفايا تجارة الذهب أنه حتى منتصف التـــسعينيات لم يكـــن بـــنك أوغـــندا المركزي قد قام حتى بإصدار إحصائيات بخصوص صادرات الذهب وذلك لأن أوغندا لم تكن يوماً

بلداً مصدراً. لقد تزامن انضمام البلاد إلى نادي أكبر مصدري الذهب العالميين مع تحرير التجارة في العام 1994، حيث رفعت الحكومة القيود كافة عن التصدير ليتوقف اعتباراً من اللحظة نفسها تهريب ذهب الكونغو خارج كينيا وإن عاد ليجد طريقه إلى كمبالا؛ أوغندا من جديد. في العام 2003 قامت أوغندا بتصدير ما تعادل قيمته 60 مليون دولار من الذهب.

انظر إلى خاتم زواجك، فقد يكون مشوباً بدماء الأولاد الذين اختطفهم القادة العسكريون في شرقي الكونغو واستعبدوهم. إنه واقع يمثل الحقيقة المريعة الخافية في منظومة السوق، فلو تقفينا أثر الذهب الدموي، سنكتشف اقتصاداً ضخماً ابتلي بالاقتصاديات المشبوهة، ويعتمد في الوقت ذاته تماماً عليها من أجل استمراريته.

"يبيع عمال المناجم في الكونغو الشرقية الذهب الذي يستخرجونه لـ*سماسرة*، وهم التجار الصغار المتواجدون دوماً في المناجم"، كما يوضح ريكو كاريش أحد مفتشي الأمم المتحدة في الكونغو، ويضيف: "يحضر السماسرة الذهب إلى إيتوري وهي إحدى أسواق الذهب الرئيسية الخاضعة لسيطرة القادة العسكريين في الكونغو، ومن هناك يقوم حشد من المهربين بحمل الذهب إلى أوغندا. يعمل المهربون لصالح مشروع مشترك وواسع النفوذ، الشركاء فيه هم القادة العسكريون الذين يسيطرون على الكونغو الشرقية وتجار من الكونغو ومجموعة من الشركات التجارية التي تتخذ من كمبالا مقراً لها"[(10)].

مانشاغا هي إحدى هذه الشركات التجارية التي اتهمتها الأمم المتحدة بكونها مركز نظام معقد لتجارة مشبوهة، فهي تقترف التقليد التجاري، بمعنى أنها تصدر الذهب نيابة عن القادة العسكريين في الكونغو لكن من دون أن تتضمن الدفعات تداولات أو تحويلات مالية

مـــن أي نـــوع، بل تتلقى الشركات عوضاً عن ذلك خطاً ائتمانياً في الخـــارج علـــى شكل رسالة ائتمان من الشاري. ويتم استخدام خط الائـــتمان هذا بشكل رسمي لاستيراد المنتجات من أوغندا بالنيابة عن أحد عملاء مانشاغا. في العام 2004 على سبيل المثال، اشترت مانشاغا حلويات وأحذية من شركة كين أفريك؛ التي تتخذ من نيروبـــي مقراً لها، مقابل مبيع ذهب الكونغو المهرب، وتم الشراء من خلال معاملة من حـــساب مانشاغا المصرفي في كمبالا إلى حساب كين أفريك المصرفي لدى سيتي بنك في نيروبـــي، ذلك أنه بمجرد وصول السلع يتم تهريبها إلى الكونغـــو من دون أن تملك كين أفريك وسيتي بنك أي فكرة عن هوية المستورد الحقيقي أو الوجهة النهائية للسلع المباعة. تتجاهل هاتان الجهـــتان كذلك حقيقة أن المال ناجم عن تهريب الذهب من الكونغو، فهما تثقان بشركة مانشاغا لأنه قد سبق لهما التعامل معها.

تلعب شركات كمبالا التجارية دوراً محورياً في خرق الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة، وهي لاعب أساسي في التجارة غير الشرعية التي تثـــري القـــادة العـــسكريين، غير أن النظام الاقتصادي المشبوه الذي يحافظون عليه هو في الوقت نفسه عصب حياة اقتصاد المنطقة بأكملها، فالـــذهب المهـــرب يمـــد السكان المحتجزين كافة في الكونغو الشرقية بالقوت، حسب ريكو كاريش، ومن دون مثل هذه التجارة لن يتمكن الـــسكان من البقاء على قيد الحياة. والقادة العسكريون يتصرفون كما لـــو أنهم حكومات في الإقليم، فهم يجبون الضرائب والرسوم الجمركية علـــى المنتجات التي تعبر الحدود كافة، كما يقدمون فرص العمل إلى السكان، ومن دونهم سيتضور ملايين الناس جوعاً.

على النقيض من طرح فيلم الماتريكس، فإنه لا يمكن إعادة برمجة مـــنظومة الـــسوق أو تدميرها بتلك السهولة من دون التأثير في مصدر

عيش ملايين الناس، وهو ما يشكّل التحدي الصعب المتمثل في كيفية احتواء الوباء ومقارعته وقهره في نهاية المطاف بأقل تكلفة بشرية ممكنة سواء داخل الاقتصاديات النامية الهشة أو ضمن الصناعات والأعمال التي لوثتها الاقتصاديات المشبوهة.

تحدي العبودية المعاصرة

العبودية بكل أشكالها ستجدها في ثلاجتك. فالمواد الغذائية التي لا تقتصر على الفاكهة واللحوم وحسب، بل وتشمل السكر والقهوة أيضاً، والتي وضعتها اليد العاملة المسترقة في متناولنا، فلعل تفاحة تناولتها على الفطور قام بقطفها *ميغيل* أحد العبيد المكسيكيين الذين حررهم ائتلاف عمال إيموكالي؛ وهو منظمة أميركية ترعى حقوق الإنسان. وميغيل هذا كان يقطف الفاكهة تحت الحراسة في الولايات المتحدة وكان قد سافر إلى آل نورته ليكسب مالاً يسدد به نفقات علاج ابنه ذي الأعوام الستة المصاب بالسرطان، لكن انتهى به الأمر عبداً لصاحب عمله[11].

لعل فنجان الكاكاو الذي تشربه وأنت تتصفح الجريدة أو تشاهد أخبار الصباح قد جاءك من ساحل العاج الذي يورد هذا المشروب إلى نصف أسواق العالم. يشق أولاد ومراهقون قدموا من بلدان مجاورة أشد فقراً مثل مالي طريقهم إلى مزارع الكاكاو لكسب معاش يقيم أودهم، فينتهي بهم المطاف في أغلب الأحيان بالعمل عبيداً في المزارع القصية، و"دريسا الذي يبلغ من العمر 19 عاماً هو أحد أولئك الشبان، وكان عندما تم تحريره في العام 2000 قد مر بفترة كسر *نفسية* كي يعوّده سيده على العبودية تركت على ظهره آثار جراح وندوب خلفتها السياط"[12].

يكـــاد يكون لكل منتج نستهلكه تاريخ أسود غامض لا يقتصر على العمالة المسترقة والقرصنة وحسب، بل يتعدى ذلك ليشمل التقليد والتزويـــر والسرقة وغسيل الأموال. ولا نعلم إلا أقل القليل عن هذه الأســـرار الاقتصادية لأن المستهلكين المعاصرين يعيشون داخل منظومة السوق.

لعـــل أول فكرة تخطر في البال عندما يكتشف المرء أن مشروب الـــشوكولا الـــساخنة يأتي مباشرة من العمالة المسترقة تكون مقاطعة الكاكـــاو المجلوب من ساحل العاج، غير أن هذا القرار لن يساعد على تحريـــر آلاف العبيد الشبان من أمثال دريسا، بل على النقيض من ذلك قـــد يجعـــل حياقم أسوأ بكثير، ويلحق الأذى بمزارعين شرفاء أيضاً. يلخـــص ريكـــو كاريش هذا الوضع بقوله: "إن إفريقيا أشبه ما تكون بالجـــسد الـــذي غزته الطفيليات، ويجب على المرء أن يحذر لئلا يقتل الجسد للتخلص من هذه الطفيليات". يعتمد ملايين الناس في معيشتهم على هذا الاقتصاد المشبوه الطفيلي، ولعل البديل يكون بإفقارهم أكثر مما هم عليه الآن إن لم يكن في ذلك خطر بتعريضهم للموت.

غالـــباً ما لا ينجح التدخل الغربـــي - حتى عندما يكون عامداً مـــتعمداً - بتحقـــيق إلا النـــزر القليل على هذا الصعيد، ذلك أن الـــشركات الغربية لا تملك قنوات اتصال مباشرة مع المزارعين كما في العديد من السلع الإفريقية، وتتم المتاجرة من خلال وسطاء وشركات شـــحن محلية. أما أرباح الاسترقاق فيتم جمعها عند بوابة المزرعة، وهي ممارســـة تدمجها بفعالية في سعر المنتج إذ إن الوسطاء غالباً ما لا يعرفون أو يهـــتمون بكون العمالة المسترقة طرفاً في إنتاج السلع التي يتاجرون ها. يوضح هذا الأمر لماذا لن يؤدي إيقاف الواردات القادمة من ساحل العـــاج إلى إنهاء العبودية بل يؤدي إلى فرض الفقر على آلاف المزارعين

الـــشرفاء وعـــائلاتهم. للقضاء على هذه المشكلة، لا بد لنا من معالجة المـــسببات الرئيـــسية، وهـــي مهمة لا يمكن سوى للحكومات المحلية إنجازهـــا، غير أن الحكومة الجيدة بدورها سلعة يندر وجودها في القارة الإفريقية.

قـــد نـــصدم أكثر لاكتشافنا أن العبودية ونحن في القرن الواحد والعـــشرين هـــي في طور الازدهار على صعيد عولمي، وحسب الأمم المـــتحدة، فإن العبودية تتنامى بمعدلات غير مسبوقة، وتشير التقديرات إلى اســـترقاق حـــوالى 27 ملـــيون شخص عالمياً، أي جيل من العبيد المعاصرين الذين ينتجون وفقاً لمنظمة العمل الدولية أرباحاً سنوية تقدر بحوالى 31 مليار دولار. لقد أدى الانفجار السكاني والهجرات الكبيرة المتصاحبان بالعولمة إلى تنشيط تجارة العبيد، و"ازدياد معدلات العبودية مـــرتبط بالعـــولمة"، هي الفكرة التي يؤيدها كيفن بيلز مؤلف كتاب **Ending Slavery: How We Will Free Today's Slaves/إنهاء العبودية: كيف سنحرر عبيد اليوم**، ويقول: "لكن هذا الأمر لا يتعلق بعمـــال الورشات الذين يتقاضون أجوراً مزرية، فالعبيد هـم الأشخاص الخاضـــعون لسيطرة شخص آخر بصورة تامة وعنيفة، وهم الذين يتم اســـتغلالهم اقتـــصادياً ولا يحصلون إلا على ما يسدّ رمقهم من الطعام والمـــأوى. لا تخـــتلف التجارب التي يمر بها ملايين الضحايا من حيث القـــسوة وشـــظف العيش إلا قليلاً عما كان يختبره العبيد منذ مئات السنين المنصرمة"(13).

يتـــرك ازدهار العبودية إن جاز التعبير أثراً مباشراً في كلفتها التي تـــراجعت الآن لعقـــود من الزمن، لقد استنتج كيفن أنه في حين كان وسطي سعر العبد في الثلاثة آلاف سنة الماضية يتراوح بين 20,000 إلى 80,000 دولار (بمـــا يعـــادل قـــيمة الدولار الحالية) فإنه يمكن شراء

الأشـــخاص وبيعهم الآن لقاء عُشر ذلك المبلغ، وقد شهدنا إثر الحرب العالمـــية الثانـــية ارتفاعـــاً مفاجئاً في عدد العمالة المسترقة مما أدى إلى انخفـــاض الأسعار. ومما يثير السخرية أن هذه الظاهرة بدأت كإحدى تبعات تصفية الاستعمار والتي نقلت ملكية العبيد من يد المحتلين إلى يد مواطنيهم، ولا تقوم القوى الخارجية باسترقاق عبيد اليوم بل المواطنون. وتتأثـــر العـــبودية مثلها في ذلك مثل أي سلعة أخرى بقانون العرض والطلب، ويبدو أن العرض يكثر اليوم بين الملايين الذين لا يعتاشون إلا على دولار أو اثنين يومياً.

كل هذا يحدث والمستهلكون غافلون عن هذه الحقائق، فمنظومة الـــسوق التي تشبه متاهة معقدة من المرايا والدخان تخفي طبيعة التجارة والـــتداول الانـــتهازية في حين تتكدس على رفوف الأسواق التجارية الغـــربية مـــواد أنتجها أناس في البلدان النامية ممن كسبوا جزءاً ضئيلاً للغايـــة مـــن قيمتها. لو اختار المستهلكون يوماً التفكير في هذا الشأن فلربما ستصدمهم معرفة الجهات التي تحصل على معظم الأرباح الناجمة عن شرائهم البقالة كل يوم.

ضائع في السوق التجارية

الموز هو أكثر ما يدر الربح على الأسواق التجارية البريطانية[14]، ويـــتم تقاســـم أرباح الموز على النحو الآتي: يذهب النصف تقريباً إلى الـــسوق التجارية 45 بالمئة ويحصل الموردون على 18بالمئة في ما تحصل الشركات الزراعية على 15,5 بالمئة، ويتلقى العمال 2,5 بالمئة.

مـــنذ العـــام 2002 دخلت الأسواق التجارية في بريطانيا حرباً ضـــارية لتحديد أسعار الموز، فخفضتها لتتمكن من كسب قطاع أكبر مـــن الـــسوق، لقـــد كانت سلسلتا تيسكو وآدسا للبقالة المملوكتان

للعمـــلاق الأميركي وال مارت في خضم هذه المعركة حيث تم تخفيض الأســـعار من 1,08 يورو في العام 2002 إلى 74 بنساً للكيلو في العام 2004. غير أن تخفيض الأسعار لم يؤثر في حصة الأسواق التجارية من الأربـــاح لأن تلك التخفيضات كان يقابلها تخفيض أجور العاملين في زراعة الموز.

كانت مؤسسة آكشن إيد[15] الخيرية التي تراقب ظروف العمل في الـــبلدان النامـــية قد ذكرت أن تأثير حرب أسعار الموز في بريطانيا قد ساهم في خفض أجور العمال الساعيّة إلى النصف في كوستاريكا التي تـــورد واحـــدة مـــن بين كل أربع موزات يتم استهلاكها في المملكة المـــتحدة وإيـــرلندا. ويكـــسب العمال اليوم 33 بنساً في الساعة وهم يـــرزحون تحت ضغوط كبيرة للإنتاج، بحيث لا يسعهم التوقف لأخذ استراحة عندما تقوم الطائرات برش المبيدات الحشرية على المحاصيل.

كمـــا تـــتكدس على رفوف الأسواق التجارية منتجات تملكها صـــناعة التبغ والتي استثمرت في العقدين الماضيين عوائدها الضخمة في صـــناعة الأغذيـــة. ويوجز أحد وكلاء العلاقات العامة في لندن يعمل لصالح هذه الصناعة - وطلب أن يبقى اسمه مجهولاً لأسباب واضحة - النمو الاستثنائي الذي شهدته منذ سقوط جدار برلين بقوله:

"فشلت حملات مكافحة التدخين الغربية في تقليص استهلاك التبغ العالمي، ومفهوم أن الناس اليوم يدخنون أقل مما كانوا منذ عشرين سنة مـــضت ليس إلا وهماً، بل على النقيض من ذلك فاقت شركات التبغ الغـــربية مـــتعددة الجنسيات منذ التسعينيات شركات النفط غنى لأن السجائر هي المنتج الوحيد الذي لا يمكن *للمستهلك* الاستغناء عنه. في حـــين أن استهلاك النفط وظيفي، فإن استهلاك السجائر تحدده الحاجة والرغبة ولا يمكن للمرء مقاومة ذلك.

لقـــد عقدنا مقارنات تاريخية بين النمو في الاستهلاك العالمي لكل مـــن الـــنفط والسجائر واكتشفنا أن الأخيرة تتنامى بشكل أسرع من الأولى. إن الارتفاع الاستثنائي في مبيعات مصنعي التبغ الغربيين ناجم عن دخول شركات التبغ متعددة الجنسيات إلى أسواق أوروبا الشرقية وآسيا، فسجائر وينستون على سبيل المثال هي الأكثر مبيعاً في روسيا. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الأسواق كانت بعيدة عن متناولها خلال العهـــد السوفياتي. ويعزى النمو الاستثنائي في السنوات الأخيرة بشكل خاص إلى جيل الشباب والسوق الصينية، ففي الفترة الممتدة بين عامَي 2003 و2005 علـــى ســـبيل المـــثال ارتفعت مبيعات فيليب موريس الإجمالـــية من 40 إلى 70 مليار سيجارة، وذلك بفضل سوقي أوروبا الشرقية وآسيا.

في العـــام 2005 حققت فيليب موريس التي تعد مارلبورو أكثر علاماتها التجارية مبيعاً ربحاً قدره 4,6 مليارات دولار في أميركا، و7,8 مليارات دولار على صعيد العالم، وهي مبالغ تفوق ناتج الدخل القومي لدولـــة صغيرة. ونجد تفسيراً لهذه الظاهرة لدى مبادئ الاقتصاد الكمية الأساســـية، حـــيث إن تعداد السكان الآسيويين يفوق تعداد السكان الغـــربيين إلى درجة أن تراجع استهلاك السجائر في الغرب بنسبة 30 بالمـــئة يمكـــن تعويـــضه بـــزيادة بسيطة لا تتجاوز 2 بالمئة في السوق الآســـيوية، وقـــد تمكن أولئك الذين أدركوا هذا المفهوم من كسب الملـــيارات، وشركة جابانيز توباكو إنترناشيونال على سبيل المثال تملك حقوق بيع عدة علامات تجارية غربية من السجائر خارج الغرب، وتعد من أسرع الشركات نمواً في العالم"[16].

منذ زوال الشيوعية في وسط وشرقي أوروبا، عمد القائمون على صـــناعة التـــبغ إلى إخفـــاء أرباحهم الطائلة الناجمة عن ارتفاع طلب

المستهلكين الغربيين على السجائر عالمياً بمنتهى الذكاء، فعلى سبيل المثال احتلت مجموعة ألتريا - وهي شركة قابضة مقرها نيويورك - في العام 2005 المرتبة العاشرة في لائحة أكثر الشركات ربحاً في أميركا، "وكانت المجموعة تدعى فيليب موريس وهو اسم لا يزال مرتبطاً باثنتين من الشركات التابعة لها وهما فيليب موريس يو أس أيه وفيليب موريس إنترناشيونال، وتملك الشركة كذلك كرافت فودز"[17].

لو أنه تم حظر السجائر حظراً تاماً في الغرب، لتمكنت الحكومات من تحريم بعض من أكثر الصناعات دراً للربح، "وهو أمر كان ليحدث بمنتهى السهولة في أواخر التسعينيات في أميركا عندما تم رفع عدد من الدعاوى القانونية، ومارست جماعات مقاومة السرطان وغيرها ضغوطاً متزايدة هددت وجود صناعة التبغ الأميركية"، هذا ما يؤكده وكيل العلاقات العامة في لندن. ويضيف الدكتور جيمس جيه. كيني - مدير قسم بحوث التغذية والتربية في مركز ومنتجع بريتيكين لونغيفيتي في فلوريدا - أنه على اعتبار قيام إدارة الأغذية والعقاقير بسن تشريعات تتعلق بالأغذية والعقاقير، عليها أيضاً أن تفعل شيئاً بخصوص التبغ المحتوي على النيكوتين، "غير أن الإدارة لم تفعل شيئاً، لماذا؟ لأنها لو أرادت تنظيم صناعة التبغ، فسيتعيّن عليها أن تحظرها"[18].

يلقي وكيل العلاقات العامة في لندن الضوء على كيفية نجاة صناعة التبغ بقوله: "في أواخر التسعينيات حدثت مفاوضات سرية على مستويات رفيعة بما يضمن التوصل إلى تسوية بين الحكومة والقائمين على هذه الصناعة، حيث وافق أولئك على عدة شروط كان من بينها دفع ما يربو على 350 مليار دولار على مدى خمس وعشرين عاماً للولايات المتحدة. كان سيتم تخصيص جزء من المبلغ لدعم الحملات المناهضة للتدخين، غير أن القائمين على صناعة التبغ كانوا يعرفون أن

هـــذه الحملات لن تؤثر في سوقهم الرئيسية في أوروبا الشرقية وآسيا، ذلـــك أنه وبغض النظر عن حجم الخط الذي طبع به *التحذير التدخين* قاتل، فسيستمر الناس في التدخين". واليوم سيموت واحد من بين كل مدخنين اثنين على المدى الطويل من سرطان الرئة أو مرض قلبـــي أو غير ذلك من الأمراض المرتبطة بالتدخين. ومع أن نسبة الوفيات الناجمة عن تعاطي جرعة زائدة من المخدرات أقل بكثير، غير أن التبغ لا يزال مشروعاً في حين تم تجريم المخدرات.

في الوقت الذي يربح فيه مصنعو التبغ من شرائنا جبنة كرافت في متجـــر الـــبقالة، فإن متاهة المرايا والدخان التي أقامتها منظومة السوق تخفي بين حناياها أسراراً أكثر بشاعة ألا وهي الأغذية القاتلة.

أوهام الغذاء

عـــندما كنت صغيرة اعتادت جدتي أن تقص عليّ حكايات عن الحـــربين العالميتين الأولى والثانية، وكانت ذكرياها جميعها تنتهي بغير قـــصد مـــنها بالخاتمـــة ذاها: "كان جوعنا أخف وطأة خلال الحرب العظمـــى (الحرب العالمية الأولى) لأننا كنا نعيش في مزرعة". لقد كان الجوع في نظر جيل جدتي واقعاً وكان الناس يموتون بسببه، لأن أمراضاً مثل السل وفقر الدم كانت تحصد أرواح أولئك الذين تعاني أجسادهم مـــن نقـــص التغذية، وكان الطعام يعد رفاهية في كل مكان في العالم، حتى بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال، لم يتم رفع تقنين السكر إلا في أوائل خمسينيات القرن الـــسابق. ويـــبدو لي اليوم أن ذكريات جدتي تبتعد آلاف السنين عن عالمـــنا، بالـــرغم مـــن أها وقعت منذ عدة أجيال وحسب. ومما يثير الـــسخرية أن الأوروبـــيين الـــيوم يواجهون مشكلة معاكسة هي أهم

يفرطون في الأكل ويموتون من مشاكل التخمة مثل أمراض القلب وداء السكر.

لا يقل الوضع في الولايات المتحدة سوءاً عما هو عليه في أوروبا مع إطاحة قاتل جديد هو السمنة بالتبغ وحمل منجله كالمسبب رقم واحد في حالات الوفاة التي يمكن منعها، حيث يتوفى في كل عام حوالى 400,000 شخص أي ما يعادل 16 بالمئة من وفيات الولايات المتحدة كافة جراء السمنة. ووفقاً لمركز الجراحة العامة الأميركي ومراكز مكافحة الأمراض، فإن حوالى ثلثي الأميركيين يعانون من الوزن الزائد طيلة حياتهم، ومما يثير السخرية أن السمنة الوبائية بدأت بالانتشار في أواخر السبعينيات عندما أصبح الأميركيون مدركين لأهمية الحفاظ على الوزن المناسب.

منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي وحتى العام 2006 ارتفعت حالات الإصابة بالسمنة من 12 إلى 25 بالمئة، وإن ربع الأميركيين اليوم هم من البدناء. لقد تميزت تلك الفترة بحدوث تغييرين هامين، أولهما استخدام سيروب الذرة عالي الفروكتوز كمُحلٍّ أساسي، وثانيهما *معركة الانتفاخ*. ومحليات الذرة أرخص ثمناً من السوكروز خاصة وأنه يتم إنتاج الذرة بكثافة وأنها تلقى دعماً كبيراً من الحكومة في الولايات المتحدة. وقد ساهم استخدام صناعة الأغذية لمحليات الذرة في تخفيض كلفة الإنتاج مما أدى بدوره إلى تخفيض سعر الغذاء، وشجع الناس على استهلاك المزيد منه.

في أواخر السبعينيات أصبحت المعركة ضد الدسم مؤشراً لظهور حميات منخفضة الدسم، حيث كان يتم انتزاعه من الأغذية واستبداله بالكربوهيدرات التي لا يرتفع فيها عدد السعرات الحرارية فحسب، بل تولد الدسم أيضاً. "وقد عرف المزارعون منذ آلاف السنين أنه

بالإمكـــان تـــسمين الحيوانات بتغذيتها بالحبوب طالما أنه لا يسمح لها بالـــركض كثيراً، وتبيّن أن ذلك ينطبق على البشر أيضاً"[19]. إن معظم الأغذيـــة منخفـــضة الدســـم التي نجدها في الأسواق التجارية مشبعة بالكـــربوهيدرات إلى درجـــة أن حـــصة السعرات الحرارية من معظم المأكـــولات منخفـــضة الدســـم تعادل حصة السعرات الحرارية لدى المنتجات المستبدلة، و"أفضل مثال على ذلك هو ظاهرة سناكويل" التي توضـــحها ماريون نسلة رئيسة قسم التغذية ودراسات الغذاء والصحة العامـــة في جامعة نيويورك[20]، وتقول: "يتم الترويج لكعك سناكويل علـــى أنه خالٍ من الدسم لكنه يحوي العدد نفسه تقريباً من السعرات الحـــرارية، في الحقيقة إذا ذهبت إلى أي متجر اليوم ونظرت إلى كعك أوريـــو ستجد أن هناك نوعاً من الأوريو منخفض الدسم أقل على ما أعـــتقد بست سعرات حرارية مما يحويه كعك الأوريو العادي. صحيح أنـــه أقـــلّ دسماً إلا أنه يحوي نسبة أعلى من الكربوهيدرات". في المرة المقـــبلة الـــتي تذهب فيها للتسوق قم بمقارنة عدد السعرات الحرارية الموجـــودة في المنتج نفسه بنوعَيه العادي ومنـــزوع الدسم وستُدهش لضآلة الفارق - اللهم إن وجد - بين العددين.

لقـــد حدث أنه في الفترة الممتدة بين الثمانينيات والتسعينيات من القـــرن الماضـــي ازداد الأميركيون بدانة *بشكل غامض* حتى مع تراجع نسبة الدسم في حمياهم من 40 إلى 34 بالمئة، لكن أصبح بالإمكان الآن تفنـــيد هذه الأسطورة وتحديد سبب زيادة الوزن بين الأميركيين بأهم يتناولون كميات أكبر من الطعام وأن حصة الكربوهيدرات في طعامهم قـــد ارتفعـــت. غير أن تبعات وهم المنتجات منخفضة الدسم خطيرة وجديـــة، "ففي فترة السبعينيات كان هناك 5 ملايين أميركي مصابون بداء السكر، في حين يربو عدد المصابين اليوم على 20 مليون شخص.

ومع أن عدد السكان لم يتضاعف تماماً خلال تلك الفترة، إلا أن عدد المـــصابين بداء السكر تضاعف بما يزيد على أربع مرات"، كما يوضح الدكتور جيمس جيه. كيني.

قد يصدم المرء أكثر لمعرفته حقيقة أن داء السكر من النمط الثاني الـــذي كان يدعى السكري الكهلي أصبح من الأمراض الشائعة لدى الأولاد الـــبدناء. والأطـــباء مقتـــنعون بأن هذا المرض مرتبط بارتفاع معدلات السمنة بين الأولاد، وتوضح فاليري نوبيلي وهي طبيبة أطفال اختـــصاصية بأمراض الكبد في مستشفى بامبين جيسو في روما[21] أنه "في الـــولايات المتحدة، نسبة انتشار زيادة الوزن والسمنة بين الأولاد الـــذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 19 عاماً بلغت 31 و16 بالمئة على الـــتوالي بين عامي 2001 و2002، وذلك مقارنة بانتشار السمنة بنسبة 5 بالمئة في العام 1965".

تـــسبب الـــسمنة ما يعتبره العديد من اختصاصيي الكبد الوباء الكـــبدي الجديد المتفشي بين الأولاد، كما تتسبب بارتفاع معدلات أمـــراض الكبد اللاكحولية الناجمة عن السمنة NAFLD إلى مستويات غـــير عادية، وتكشف نوبيلي أن هناك "صلة وثيقة بين هذه الأمراض وتزايد مؤشر كتلة الجسم لدى الصغار، وأن نسبة انتشار أمراض الكبد اللاكحولية الناجمة عن السمنة بين الأولاد تبلغ 2,6 بالمئة لكنها ترتفع بـــين الأولاد البدناء إلى 53 بالمئة". "لقد تزايدت معدلات البدانة بين الأولاد خلال العقود الأربعة الماضية تزايداً كبيراً، وإن ارتفاع معدلاتها بـــين الأولاد الذين لم يبلغوا سن الالتحاق بالمدرسة بعد مقلقة بشكل خـــاص لـــدى الأولاد الأميركيين، لكن تم التبليغ كذلك عن ارتفاع معـــدلات انتشار البدانة ارتفاعاً مشابهاً في إنكلترا وأستراليا وأوروبا. وتشير التقديرات الحالية إلى أن عدد الأولاد البدناء يزيد على 20 مليون

ولد حول العالم. وبما أن الأولاد يزدادون بدانة، فإنه من المتوقع أن تصبح أمراض الكبد اللاكحولية الناجمة عن السمنة أحد أكثر مسببات مرض الكبد المتقدم شيوعاً لدى الأولاد والشباب على حدٍّ سواء".

هذا ليس كل شيء، فالناس واقعون أيضاً تحت وهم أن أغذية معينة تندرج تحت خانة الأغذية منخفضة الدسم أو منزوعة الدسم مفيدة لهم، والشوربة (الحساء) المعلبة هي أبرز مثال على ذلك، "فإن كنت تحاول فقدان الوزن، فتناول الحساء لأنه لا يحتوي على الكثير من السعرات الحرارية أو الدسم أو السكر، غير أنها في المقابل تحتوي على الكثير من الملح، بل إن معظم الحساءات المعلبة في حقيقة الأمر تحوي من الملح ما يفوق نسبته في ماء البحر"، حسبما يقول طبيب أميركي اختصاصي في التغذية؛ طلب ألا نذكر اسمه[22]، "وإن كنت تسعى إلى رفع ضغط دمك تناول الحساء، لأنه عبارة عن ماء مملح مع بعض المعكرونة (الشعرية) المعاد تصنيعها، أو الأرز الأبيض، ومقدار رمزي من نكهة اللحم، ومقدار ضئيل للغاية من الخضار المقطعة، مما يعني أن نسبة الغذاء الصحي لا تذكر، وبالتالي لا يوجد ما يبرر تناولك لذلك الحساء".

حسب الدكتور كيني، فإن الملح والسكر والدسم ما هي إلا *عناصر منظومة* صناعة الغذاء اليوم، "فهي خطيرة على الصحة لأنها تسبب ارتفاع ضغط الدم والكولسترول ومعدل السكر وغير ذلك، لكنها تجعل نكهة الطعام ألذ وهي الأولوية رقم واحد لدى معظم الناس. لقد وجد القائمون على صناعة الأغذية طرائق لمواجهة الأبحاث التي تبيّن ضرر هذه المكونات"، فقد أسست كامبل على سبيل المثال **معهد** الملح الذي يقدم للناس النصح حول ما إذا كان الملح مضراً بهم **فعلاً**[23]، غير أن الملح مضر بالفعل ولا شك في ذلك مطلقاً، "فالملح

يقـــتل من الناس حول العالم أكثر مما يقتل التبغ، ويكاد الكل يستهلك الكـــثير منه في حين أنه ليس الجميع يدخنون. لقد أصيب 90 بالمئة من الناس في أوروبا وأميركا بارتفاع ضغط الدم في فترة معينة من حياتهم، والـــناس ليـــسوا بحاجة إلى مزيد من الملح في طعامهم، فلو نظرت إلى الحيوانات أو حتى أولئك الذين يعيشون حياة الصيد والجمع، لوجدت أنهم لا يتناولون الملح ولا يصابون بارتفاع ضغط الدم".

أضف إلى ذلك أن الناس واقعون تحت انطباع غير صحيح مفاده أن الطـــب الحـــديث قـــادر على حمايتهم من قاتل رئيسي مثل مرض القلب، و"من أحد الأمثلة هو التقويم الوعائي الذي يتم من خلاله حماية الشرايين من الانسداد"، كما يقول الدكتور كيني الذي وضّح لنا ماهية ذلـــك قائلاً: "كان التقويم الوعائي في نظر الجميع عملية رائعة، وكان يـــتم إجـــراء الملايين منها سنوياً في الولايات المتحدة، لكن بحثاً حديثاً أظهر أنه ما من فارق بين أولئك الذين أجروا العملية وأولئك الذين لم يجروها مما يعني أن احتمالات الوفاة من نوبة قلبية لا تزال قائمة بالنسبة إليهم. ومع ذلك يعمد الأطباء إلى إقناع الناس بأنهم سيشفون إثر إجراء العملـــية، وهـــم بذلك لا يقدمون إليهم سوى وهم، فهذا هو النمط الأميركـــي: اجعل الناس يمرضون بسبب الطعام الذي يحبون تناوله، ثم عالجهم بدءاً بالعقاقير وانتهاء بالجراحة. وكل ما سبق يصب في مصلحة الناتج المحلي الإجمالي لأن الكثير من الشركات تجني أموالاً طائلة".

يحفـــل عالم المستهلكين المعاصر الذي نقطنه بالكثير من الأوهام، فقد نفـــذت مـــنظومة السوق إلى حياتنا اليومية عميقاً إلى درجة أمكن معها للتخـــيلات الاقتـــصادية لا أن تسترق وتحكم فحسب، بل أن تضع حداً لحياتنا في نهاية المطاف. من طلوع الشمس حتى مغربها ونحن نتحرك ضمن عالم الواقع فيه ضئيل للغاية وكل شيء مختلف عما نظن أنه عليه.

على النقيض مما يعتقد به الكثيرون، فإن العولمة ونشأة الشركات الكبيرة ليستا السبب في ظهور منظومة السوق، ففي أغلب الأحيان تقع الشركات وأيضاً المستهلكون في فخ المنظومة كما تبين من خلال مادة الليبيتور المقلدة المباعة في بريطانيا، ذلك أن منظومة السوق نجمت عن أمر أكثر قوة وأوسع نفوذاً ما هو إلا الاقتصاديات المشبوهة.

في الوقت نفسه، فإن هذه المنظومة ليست سوى ناقل قوي فريد من نوعه للتلوث المشبوه، ولم يسبق مطلقاً أن وجدت أداة بهذه القوة في خدمة قوى الاقتصاديات الفاسدة. وكما في فيلم الماتريكس، فإن الفضاء السيبراني يوجد كذلك حيث تصبح مسؤولية المستهلكين في إنشاء منظومة السوق والحفاظ عليها واضحة للعيان. وحتى تاريخه والعوالم الاصطناعية هي أقوى مستعمرات الاقتصاديات المشبوهة وأكثرها تطوراً.

الفصل السابع

التقنية المتطورة، نعمة أم نقمة؟

بعمر يناهز الخامسة عشرة، يجلس تريبل إكس[1] لمدة تتراوح بين 10 إلى 12 ســـاعة أمـــام شاشة يقارع فيها الوحوش في إحدى ألعاب الفيديو الإلكترونية. إنه أحد مزارعي الذهب الصينيين، والنقود الذهبية هـــي حصاده الثمين، فهي وسائل التداول المستخدمة في مملكة الألعاب (أو "غـــيمدوم")، وعملة اللعب في مملكة الألعاب الإلكترونية المكتظة مثل إيفركويست وورلد أوف ووركرافت[2]. ولدخول منطقة الحرب الافتراضية يتعين على الراغبين باللعب دفع اشتراك سنوي يخول أبطالهم ومحاربـــيهم الافتراضـــيين الدخـــول في مغامرات على أرض المعركة الإلكترونية حيث يخوضون معارك غرائبية ينتقل فيها اللاعبون من جولة إلى أخرى عبر مستويات لا نهاية لها تتصاعد فيها وتيرة التحدي.

أمـــا المعـــدات اللازمة لخوض غمار هذه الحرب الافتراضية من أســـلحة ومـــدرعات وآلـــيات حـــربية ومناورات قتالية، فكلها من الضرورات التي لا غنى عنها في اللعبة، مما يجعل ما يربو على المئة مليون مشترك ممن يدخلون شهرياً إلى مملكة الألعاب بحاجة ماسة إلى العملات الذهبية إياها. غير أن كسب عملة اللعب يتطلب مقدرة وزمناً، في حين أن معظـــم اللاعبين غير مهرة ولا يملكون وفرة من الزمن، ناهيك عن الإدمـــان الذي يصيب معظم اللاعبين والذي يجعلهم لا يتورعون عن سلوك أي سبيل يُمكّنهم من الفوز في اللعبة، مما يدفع بهم للإقبال على السوق الفرعية لشراء النقود الذهبية من مزارعي الذهب. "عندما يعلق

اللاعبون في أحد الأودية لأسابيع وهم يقارعون الوحوش ذاتها قد يصابون بإحباط شديد، وكل ما يلزمهم للخروج من ذلك الموقع سلاح جديد أو خدعة حربية جديدة، وبالتالي يمكن لنا أن نتفهم سبب رغبتهم بدفع نقود حقيقية لقاء ذلك"، كما يوضح تريبل إكس. واللاعبون المصابون بالإحباط لن يتورعوا عن المقايضة بأي شيء في سبيل المضي قدماً في اللعبة، ويقول شخص آخر من مزارعي الذهب[3] كمثال على ذلك: "أرسلت إليّ إحداهن بريداً إلكترونياً تخبرني فيه أنها لا تملك نقوداً لكنها ترغب بشراء الكثير من الذهب مني، وأنها مخطوبة ولديها خاتم رائع يساوي 2,000 دولار تود مقايضته بالنقود الذهبية، ولما كنت أعرف أن صنع النقود الذهبية لن يستغرق مني سوى ثوانٍ معدودة، أخذت الخاتم وقيمت سعره. لقد كان الخاتم مصنوعاً من ذهب حقيقي".

غالباً ما يصبح الإدمان عاقبة ازدهار سوق النقود الذهبية الفرعية بسبب الرغبة العارمة التي تتملك اللاعبين في مملكة الألعاب الإلكترونية المكتظة باللاعبين. ثمة الكثير من القواسم المشتركة بينهم وبين المقامرين القهريين، ذلك أنه "يتم تحفيز مركز الشعور بالرضا نفسه في الدماغ، وهو نظام الدوبامين، والمقامرة فيها كلّ المكونات التي تتواءم مع هذه الألعاب"[4]. ولشفاء المصابين بإدمان الألعاب الإلكترونية تستعين إحدى وكالات استشارات الإدمان في هولندا وهي سميث آند جونز بتقنيات رائدة في علاج الإدمان على المخدرات وذلك لأن أعراض الامتناع عن اللعب تشبه كثيراً أعراض الامتناع عن التبعية الكيماوية.

لقد أصبح مزارعو الذهب من أمثال تريبل إكس جزءاً لا يتجزأ من هذه الأعمال غير المشروعة التي نالت رواجاً كبيراً، ذلك أنه في حين تحظر شركات الألعاب الإلكترونية بيع عملات اللعب كما هو

منصوص بكل وضوح في الاتفاقيات التي تبرمها مع مستخدمي ألعابها، فإن مزارعي الذهب لاعبون محترفون، ومملكة الألعاب في نظرهم ليست إلا وسيلة لتسلية الهواة. والسوق الفرعية تضخم السعر الافتراضي لمعدات اللعب وتجبر شركات الألعاب الإلكترونية على طرح أجواء حربية افتراضية جديدة أكثر تعقيداً وتطوراً بصورة متواصلة، أي بما يؤدي إلى توسيع عالم مملكة الألعاب بسرعة تفوق التوقعات. ويقول تريبل إكس: "نحن نساعد الناس على بلوغ المستوى الأعلى، وهو 70 حالياً، وعندما يبلغونه، فإنهم يرغبون بشيء جديد أكثر تحدياً".

غير أن مزارعي الذهب لا يريدون حقاً مساعدة اللاعبين بقدر ما يريدون كسب المال منهم، فزراعة الذهب عمل مربح للغاية بسبب تزايد شهرة مملكة الألعاب، ومبيعاتها تشهد تزايداً ملحوظاً في الآونة الأخيرة. وبحسب ما أحصى مركز أبحاث دي أف سي أنتلّيجنس للألعاب الإلكترونية الذي يقع مقره في سان دييغو، فإنه في العام 2005 ولّدت الألعاب الإلكترونية 3,4 مليارات دولار وتجاوز عدد اللاعبين في الولايات المتحدة 12 مليون لاعب، وتقدر الشركة أنه بحلول العام 2011 ستبلغ عوائد الألعاب الإجمالية 13 مليار دولار[5].

في هذا السياق، فإن استزراع النقود الذهبية يوفر فرصاً رائعة للأعمال، ذلك أنه في العام 2006 على سبيل المثال تمكن كارتل الألعاب سموذ كريمينال؛ وهو عبارة عن شبكة من ورشات إلكترونية صينية وإندونيسية يملكها مبرمج صيني يبلغ من العمر 30 عاماً؛ من تحقيق صافي ربح قدره 1,5 مليون دولار من خلال الانتصار في معارك ستار وورز غالاكسيز[6].

غير أن السوق الفرعية من جهة أخرى انتهازية إلى حدّ يتجاوز الشركات والأشخاص الذين يتربحون من العمالة الرخيصة في آسيا

وأوروبا الشرقية. لقد أصبحت الصين من جديد مركز التداول بعملات اللعب في السوق السوداء، حيث يمضي جيش من الصينيين حياتهم في ورشات إلكترونية لحصاد الذهب داخل حظائر المطارات القديمة أو المستودعات المهجورة، التي اختار تريبل إكس العمل في أحدها، وهو يكسب 200 دولار شهرياً بفضل مهاراته في حين أن معاشات مزارعي الذهب قد تكون متدنية إلى ما لا يتجاوز 25 سنتاً في الساعة الواحدة.

تحتدم المنافسة وخاصة في الصين التي يتميز مزارعو الذهب فيها بحرفيتهم ووفرتهم ورخص أجورهم، ناهيك عن سياسة عدم التدخل التي تنتهجها الحكومة المركزية تجاه أي نوع من الأعمال. لقد أصبح منع هذه التجارة غير المشروعة مهمة مستحيلة بالنظر إلى أن السوق الفرعية تنشط في عالم افتراضي يخلو من تشريعات ناظمة، وتسوده السرية، لأن ورشات ألعاب الفيديو تخفي هوياتها وتستعين بقراصنة الإنترنت (هاكرز) لمساعدتهم على تجنب السلطات وإيجاد مفاتيح آلية لتدعيم انتصاراتهم[7]. بالرغم من العقوبات القاسية التي تفرضها شركات الألعاب الإلكترونية وقيامها بإنهاء آلاف الحسابات، فإن السوق السوداء ماضية في الازدهار، ففي العام 2006 عندما قررت شركة سوني إطلاق سوق فرعية للتداول تتبع لها بغرض كبح نمو السوق الفرعية غير المشروعة، تم تسجيل ما يربو على 180,000 معاملة في أقل من شهر.

إنّ الطلب على النقود الذهبية لشراء معدات جديدة في السوق الفرعية آخذ بالارتفاع مع انضمام لاعبين جدد إلى مملكة الألعاب، ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2004 عندما أطلقت بليزارد وورلد أوف ووركرافت قامت ببيع 250,000 اشتراك متسببة بانهيار المخدّم

(السيرفر)، في حين أنه بحلول العام 2006 وصل عدد المشتركين في اللعبة إلى 8 ملايين مشترك. ولا يتوقف ارتفاع الطلب على اللاعبين الجدد، إذ يتأثر أيضاً بإقبال اللاعبين القدامى الذين ينتقلون إلى مستويات أكثر تحدياً وذلك بمساعدة مزارعي الذهب في أغلب الأحيان. تتجاوز مبيعات معدات ألعاب الفيديو - التي لا تقتصر على الدروع وحسب، بل تشمل الآليات الحربية أيضاً - مليار دولار سنوياً، وهو رقم سيتضاعف قريباً حسب ما يرى الخبراء أربع مرات بسبب إقبال اللاعبين المحبطين على إنفاق المزيد من المال على إكسسوارات الحرب، "فعندما تكون قد بنيت بلدة أو قلعة ضخمة، فالأمر يتطلب فعلياً مئات ملايين النقود الذهبية كل أسبوع لتستمر الحركة فيها"[8].

إن الدخول إلى السوق الفرعية غير المشروعة أمر سهل، فالنقود الذهبية والمعدات معروضة في كل مكان، ولا يقتصر ذلك على موقع إيباي الإلكتروني، بل يتعداه ليصل إلى المواقع الإلكترونية السرية. وحسب إدوارد كاسترونوفا - وهو بروفسور مساعد في قسم الاتصالات في جامعة إنديانا - فإن مواقع المزادات الشرعية على غرار إيباي "تستضيف تجارة تبلغ قيمتها 30 مليون دولار سنوياً، بسلع لا توجد إلا في عوالم اصطناعية مثل العصي السحرية، وعملات اللعب، ومركبات الفضاء، والمدرعات، مما يجعل منها أكبر سوق أجنبية لتداول العملات الاصطناعية في العالم"[9]. ثمة شركات مثل Ucdao.com التي تتخذ من شنغهاي مقراً لها تعمل على توفير خدمات مصممة خصيصاً للمدمنين في مملكة الألعاب حيث تقوم بمطابقة طلبات العملاء بشراء إكسسوارات حربية محددة مع لاعبين محترفين متخصصين في مثل هذه الألعاب.

القرصنة الإلكترونية

تعد الصين أكبر سوق للألعاب الإلكترونية، وهذا ما تبينه تقديرات صدرت مؤخراً عن الحكومة الصينية بوجود 24 مليون مستخدم لألعاب الفيديو، أي وجود لاعب واحد من بين كل أربعة صينيين يستخدمون شبكة الإنترنت[10]. الصين كذلك هي مركز القرصنة الإلكترونية والبرمجية، إذ تنتشر على امتداد *وادي اللصوص* على سبيل المثال متاجر تبيع نسخاً مقلدة عن أنواع البرامج الإلكترونية كافة، وفي كثير من الأحيان قبل أن يتم الإعلان عن تاريخ إصدارها، وخُذ مثلاً على ذلك لعبة البلاي ستيشن رول أوف روز من سوني، والتي أصبحت متوفرة في العديد من المتاجر قبل تشرين الثاني/نوفمبر 2007 تاريخ إصدارها الرسمي[11]. غير أن المشترين الأميركيين تجاوزوا قرار سوني واشتروا رول أوف روز عبر الإنترنت من موردين صينيين.

يتفاخر قراصنة البرمجيات الصينيون بأنهم يسيطرون على سوق البرمجيات السوداء العالمية، وهي أعمال مهولة بالنظر إلى أن عوائد ألعاب الحاسوب السنوية تفوق الآن مكاسب الألعاب الإلكترونية حيث بلغت 17 مليار دولار في العام 2006. يتوقع الخبراء أن تتضاعف السوق الأميركية - التي تعد الأضخم من نوعها في العالم - بحلول العام 2008 لتبلغ 15 مليار دولار.

تنتعش أعمال *وادي اللصوص* بصفته عاصمة مملكة المنتجات الافتراضية المقرصنة العالمية، إذ لقاء بضع مئات من الدولارات يمكن افتراضياً صنع نسخ مطابقة لأي شيء بما في ذلك الأرقام المتسلسلة للمنتج. ويؤكد المبرمجون أن أكبر القراصنة على الإطلاق هي الحكومة الصينية التي لا تكتفي بشراء المنتجات من وادي اللصوص فحسب، بل

تقوم أيضاً بنسخ كل شيء ابتداءً من الهياكل الحاسوبية وصولاً إلى الصواريخ الحربية[12].

إن نشاطات إعادة التدوير المَرضية التي تقوم بها الصين، ولامبالاتها تجاه حقوق الملكية الفكرية تعدّان الأساس الثقافي للبنى التحتية الأساسية التي يستخدمها المتعاملون المشبوهون الصينيون بالسلع الاصطناعية، فالمجتمع الصيني يرحب بالتقنيات المتطورة المقلّدة على أنها وثبة كبيرة تجاه الحداثة، وأصبح غسيل أرباح الإلكترونيات المشبوهة أحد مظاهر التقدم. وسموذ كريمينال على سبيل المثال يتقن غسيل النقود الذهبية التي تم حصادها بطريقة غير مشروعة، فهو يستخدم ثلاثة حسابات أولها وهمي، والثاني لعمليات الفلترة، والثالث للتسليم. لقد تم إنشاء كلٍّ من هذه الحسابات باستخدام عنوان آي بيي (بروتوكول الإنترنت) مختلف - وهو عبارة عن رقم لتحديد الهوية إلكترونياً، ويتكون من أربعة أرقام ثنائية الخانات - وكذلك باستخدام بطاقات ائتمان منفصلة وأجهزة حاسوب مختلفة[13]، وبمجرد انتهاء العملية يتم تنظيف قطع النقود، وتبدو كما لو أنه قد تم جمعها من قِبَل لاعب مشروع باستخدام حساب مسجل. ومن ثم يتم بيع عملات اللعب لبائع جملة مثل إنترنت غيمنج إنترتينمنت المخولة بالإتجار بها في السوق الفرعية[14].

لقد نما حجم الأعمال غير المشروعة بسرعة كبيرة وتطورت تقنيات غسيل عوائدها إلى درجة تجعل من المستحيل على باعة الجملة التحقق من أصل قطع النقود، مما يجعلهم تحت رحمة التجار غير الشرعيين ذلك أن باعة الجملة يشترون عملات اللعب مع العملات الإلكترونية e-currency، التي لا يمكن للفضاء الحاسوبي الاستمرار من دونها.

العملات الإلكترونية

في العوالم الحاسوبية، حتى وإن كانت اصطناعية، تكون الاقتصاديات حقيقية، والمال وسيلة التداول، والذي تعكس قيمته "ظروف الخيار الضمنية تحت سرية تامة بحيث تتيح المحاسبة النقدية لنا إجراء القياس والمعايرة"[15]. الفضاء الحاسوبي تحكمه قوانين العرض والطلب التي تقيس الأسعار كما يحدث في العالم الحقيقي بالضبط بالأسعار التي يتم تمثيلها بالعملات الإلكترونية. وتحمل هذه الأموال الافتراضية قيمة حقيقية لأنه يمكن للتجار مقايضتها في أي وقت بعملات العالم الحقيقي.

لقد ظهرت العملات الإلكترونية هذه في مستهل حقبة الإنترنت جراء حاجات أعمال الأفلام الإباحية وألعاب القمار الإلكترونية، والتي استغلت مبدأ freelosophy أو الدخول الحر إلى شبكة الإنترنت من أجل مداورة قوانين العالم الحقيقي. "ثمة رقم مرمز تقرأه بطاقات الائتمان في كل مرة تجرى فيها تعاملات مالية، فرقم تلك التي تجرى في المطاعم هو 321، وفي محطات الوقود 496. وأما الملاهي (الكازينوهات) الإلكترونية فلها رمز خاص بها هو 777، وإن حاولت إتمام معاملة مالية بذلك الرمز في الولايات المتحدة مثلاً، فإن فيزا أو ماستركارد ستمنعها بشكل تلقائي، وتحذر السلطات لتجد مجموعة من رجال الشرطة عند باب دارك في غضون دقائق"، كما يوضح إيفان وهو متداول إيطالي بالعملات الإلكترونية. "تم إيجاد العملات الإلكترونية لتفادي هذه المشكلة لأنها غير قابلة للتتبع وطريقتها بسيطة، فكل ما عليك فعله هو فتح حساب إلكتروني وتحميله بالعملات الإلكترونية باستخدام بطاقتك الائتمانية. ومن أشهر هذه العملات باي بال payPal ونيتلر neteller وإي كولد E-cold".

العملات الإلكترونية هي نتاج العولمة والتقنية الجديدة، وكان بيتر ثيـــيل - وهو محامي الأوراق المالية الأميركية السابق ومتداول بأسهم الخـــيار - قد أسس باي بال في أواخر عام 1998 حيث قام مع لفيف مـــن أصدقائه من جامعة ستانفورد بتأسيس كونفينيتي شركة باي بال القابضة. ومن ثم عمد بيتر ثيل إلى تمويل ماكس ليفتشين، وهو مطور بـــرمجيات رأى الحاجـــة إلى نظـــام برمجـــي آمن يتيح تحويل الدفعات إلكتـــرونياً، وسرعان ما أعرب مستثمرون آخرون عن اهتمامهم بهذا الـــنظام بمـــن فـــيهم نوكيا فينتشرز التي ساهمت بمبلغ 3 ملايين دولار ودويتـــشه بـــنك الـــذي أسهم بمبلغ 1,5 مليون دولار. وإثر إطلاق كونفينـــيتي في تشرين الثاني/نوفمبر 1999 استقطبت الشركة المزيد من المستثمرين بمن فيهم البنك الاستثماري غولدمان ساكس الذي استثمر 23 مليون دولار في PayPal.com التابعة لها. ومع التوسع الحاصل في شـــبكة الإنترنت، فقد وصل عدد حاملي الحسابات لدى باي بال إلى 1,5 مليون حساب تدر عوائد قدرها مليوني دولار يومياً. ووفقاً لعدد مـــن مـــتداولي العملات الإلكترونية، فإن نمو باي بال الملحوظ حصل بفـــضل الأشـــخاص الذين استخدموا العملات لشراء الأفلام الإباحية وائتمانات المقامرة.

لقـــد دفـــع نجـــاح بـــاي بـــال السريع بموقع إيباي إلى اعتماد PayPal.com كمزود خدمات الدفع الأساسي الإلكترونية، بالإضافة إلى محاولاتهـــا مـــنع التعاملات غير المشروعة على موقعها عبر باي بال حـــيث يُطلب إلى حاملي الحسابات تقديم معلومات بطاقاتهم الائتمانية وهـــوياتهم الشخـــصية ليتم تخزينها في بنك بيانات آمن، وسرعان ما انـــدمجت باي بال مع X.com وهو بنك إلكتروني أسسه إلون موسك ليـــصبح أضخم شبكة دفعات إلكترونية آمنة في العالم، وتم الاحتفاظ

باسم PayPal بالرغم من أنه تم إدراج X.com على أنها الشركة الأم. وفي أوائل العام 2002 طرحت PayPal أسهماً في سوق الأسهم بقيمة تبلغ حوالى 900 مليون دولار، وبحلول تموز/يوليو 2002 أصبح عدد حاملي الحسابات لدى باي بال 16 مليون حساب في حين يتم إجراء 295,000 معاملة دفع يومياً. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2002 استحوذت إيباي على باي بال لقاء 1,5 مليار دولار[16]، ووصل عدد حاملي الحسابات لدى باي بال في نهاية عام 2006 إلى ما يقارب 100 مليون في أرجاء العالم وأصبحت خدمات موقعها في 103 دول[17].

على النقيض من باي بال تتيح إي غولد لحاملي الحسابات الاحتفاظ بسرية هوياتهم، إذ "يمكنك أن تدير حسابك تحت أي اسم وعنوان"، كما يؤكد إيفان. وإي غولد عبارة عن عملة ذهبية رقمية تصدرها شركة إي غولد المحدودة التي اندمجت مع نيفس، ليسر أنتيلز وهي منشأة خارجية. كان قد تم تأسيس إي غولد في العام 1996 على يد دوغلاس جاكسون وهو طبيب سابق، بالإضافة إلى باري كيه. داوني وهو محامٍ، كي تتيح التحويل الفوري للذهب بين المستخدمين. يُمكّن نظام إي غولد للدفع الأشخاص من إرسال أوزان محددة من الذهب إلى حسابات إي غولد الأخرى من دون أن يتغير شيء ما عدا الملكية في حين يبقى الذهب في الخزينة على حاله"[18].

إن الفارق بين باي بال وإي غولد هو أن الأخيرة تستقطب المستخدمين الذين يريدون أن تبقى هوياتهم مغفلة، "فلا أحد يدقق في بياناتك الشخصية، فيبقى حسابك المصرفي مغفلاً مئة بالمئة. كما أنك لست بحاجة إلى بطاقة ائتمانية كما في باي بال لتحميل حسابك، بل كل ما تحتاج إليه هو الاتصال بواحد من متداولي الذهب الذين يتراوح عددهم بين 10 إلى 15 متداولاً"، يوضح إيفان، ويتابع قائلاً: "وأنا

واحد منهم، وهكذا بمجرد أن تنجز عملية التسجيل اتصل بي، واطلب مني تحميل حسابك. لكن بما أنني أعرف كمّ المحتالين المتأهبين لاقتناص الفرصة، فإنني أدقق في تفاصيل بياناتهم الشخصية كافة، فعندما يتصل بي شخص نيجيري أو أوكراني، فإنني أرفض عادة القيام بالتحميل، لأنه من سوء حظهم أن معظم المحتالين هم من هذين البلدين. وحالما أدقق في البيانات الشخصية، فإن لدي سياسة أتحرى بموجبها عن السبب الذي يدفع هذا الشخص لفتح حساب لدى إي غولد، وإن لم يقنعني دافعه لفتح الحساب أو جاء جوابه مراوغاً، فلن أجري التحميل. وإن اتصل بي عميل ألماني أو بلجيكي لفتح حساب، فسأرفض مباشرة لأنني أعرف عن خبرة أنه لا يريد سوى الدخول إلى مواقع أفلام الأطفال الإباحية. وما إن أدقق في بياناتك الشخصية، ففي وسعك أن ترسل لي المال الذي تريد إيداعه إما عبر وسترن يونيون، أو تحويل بنكي، وسأقتطع 15 بالمئة من قيمة المبلغ الذي ستودعه في كل مرة. ومع ذلك، ففي كل مرة تريد أن تجري معاملة مالية، ولنفرض لمبرمج في باكستان مثلاً، فلن يستغرق منك ذلك سوى بضع ثوانٍ وما لا يتجاوز 50 سنتاً فقط".

يستخدم المقامرون عبر شبكة الإنترنت العملات الإلكترونية على نطاق واسع، وثمة مزاعم بأن آلاف الأميركيين يقامرون بمدخراتهم عبر موقع 888.com أو إنتر كازينو ويلعبون من منازلهم ومكاتبهم باستخدام حسابات إلكترونية. وموقع 888.com هو أكبر كازينو إلكتروني في العالم، ومقره في الخارج حيث توجد معظم ألعاب المقامرة الإلكترونية "المحظورة في العديد من الولايات الأميركية، لكن الجميع يقدمون عليها لأن المخدّمات خارج البلاد. ووسط أميركا وجزر الكاريبي بالإضافة إلى أماكن مثل كوستاريكا وباناما وسانت كيتس

آند نيفس كلها أماكن مشهورة بالكازينوهات الإلكترونية، فالضرائب منخفضة ولا تتجاوز 50,000 دولار كل سنة بالإضافة إلى نسبة سنوية ضـــئيلة يـــتم اقتطاعها من العوائد السنوية. يتم تشغيل الكازينوهات الإلكترونية كافة عبر مخدّمات محلية تملكها شركات محلية غالباً ما تختبئ خلفهـــا شركات اتصالات أوروبية كبيرة تستخدمها كواجهة لها. تقع كازينوهات الإنترنت كذلك في عدد من دول الاتحاد السوفياتي السابق حـــيث إن ممارسة القمار لا تتطلب ولو حتى ترخيصاً، بل يمكنك فتح حـــساب بمبلغ لا يزيد عن 100,000دولار. وقد يكون العمل في هذا المجـــال مـــربحاً للغايـــة"، كمـــا يعتـــرف متداول روماني بالعملات الإلكترونية[19][20].

إن العالم الافتراضي يخلو من القوانين لأنه يخلو من الحواجز، حيث يعمـــل كـــل من بارتي غيمنج وإنتركازينو على سبيل المثال من جبل طارق، ولا يمكن للسلطات الأميركية ملاحقتهما عندما يقامر مواطنون أميركـــيون عبرهما. كما أن الاستثمار في ألعاب المقامرة غير الخاضعة للتـــشريعات والأنظمة هو أمر محظور في الولايات المتحدة، ومع ذلك ترى أن كلتا الشركتين قد طرحتا أسهماً في بورصة لندن للأسهم، وأن المستثمرين بمن فيهم الأميركيون يشترون تلك الأسهم. وهكذا، فإنه في الفـــضاء الحاسوبـــي يمكن للمقاولين المشبوهين مداورة قوانين إحدى الدول بمنتهى السهولة مثل الحظر الذي فرضته الحكومة الأميركية على المقامـــرة إلكتـــرونياً، وذلك عن طريق الاستفادة من تشريعات دولة أخرى مثل تشريعات إجازة المقامرة التي سنتها بريطانيا.

تحظـــى العملات الإلكترونية بفرصة الدخول إلى دول تعتبر بمثابة الجـــنان الضريبية، ويعتبر موقع Escapeartist.com دليلاً حول كيفية تفـــادي الضرائب في الولايات المتحدة، ونال شهرة واسعة بين الأثرياء

من الأميركيين لأنه على عكس الأوروبيين يتم احتساب ضرائبهم على دخلهم العالمي. لقد نص شعار الموقع "اهرب من أميركا" الذي يقدم حسابات إلكترونية بالعملات الإلكترونية على:

"إن العلم بوجود ملاذ اقتصادي ليس إلا جزءاً من المعادلة، إذ يجب على المرء أن يعرف كذلك نوع الحماية والفرصة اللتين تقدمهما تلك المنطقة، ذلك أن المزايا المتوفرة في تلك الجنان الضريبية ليست متماثلة. ومع مضي شبكة الإنترنت بالنمو بموازاة الفرص التي تقدمها التجارة الإلكترونية، فإن المزيد والمزيد من الأفراد الذين يتمتعون بسمة التفكير الحر سيعمدون إلى استخدام التجارة الإلكترونية كسبيل إلى الحرية الاقتصادية من القيود الحكومية. وإذا كان نطاق موقعك الإلكتروني من برمودا، وشركتك في أنغولا، ومضيف موقعك الإلكتروني في باناما، وثمة خدمة تجارية بانامية، والشحن يتم من جمهورية الدومينيك، فقل لي أنت على من ستُفرض الضريبة؟ وإن السمة الأساسية للحضارة الغربية هي ولعها بالحرية من الدولة، ومع تراجع هذه الحرية في أميركا يتعين على المفكرين المبدعين اللجوء إلى أمكنة أخرى"[(21)].

الأفلام الإباحية على شبكة الإنترنت

تتصدر الأفلام الإباحية على شبكة الإنترنت طليعة الأعمال الإلكترونية الأكثر دراً للربح بين مثيلاتها التي تتخذ من الخارج مقراً لها، وقد تمكن القائمون على هذا النوع من الأعمال من الوصول إلى هذه المرتبة عن طريق انتهازهم كل الفرص المتاحة في الخارج، فإلى عهد قريب كانت حفارة نفط في جزيرة هافينكو - إحدى جزر القنال البريطانية - تستضيف واحداً من أكبر مخدّمات الأفلام الإباحية وألعاب

المقامـــرة الإلكترونية كما يكشف لنا إيفان، ناهيك عن أن المخدّمات تعمل من بلدان تسيطر عليها عصابات الجريمة المنظمة مثل دول الاتحاد السوفياتي السابق[22].

لقـــد أثرت صناعة الأفلام الإباحية كذلك في الإعلان عن طريق الإنترنت حيث يعود أصل النوافذ التي تظهر فجأة على شاشة حاسوبك إلى مواقع الأفلام الإباحية لعرض الصور الخلاعية على مستخدمي شبكة الإنتـــرنت، ولم تـــتوانَ حتى عن استخدام تقنية الفيديو التي تصدرت الـــشبكة العنكبوتية للترويج لهذه الأفلام. هكذا، فإن استخدام التقنية المشبوهة - بسبب ارتفاع هوامشها الربحية - أصبح أكبر القوى المحفزة المبتكـــرة في الفضاء الإلكتروني إلى درجة يمكن معها القول إن موقعي غـــوغل ويوتيوب يرسخان جذورهما في صميم صناعة الأفلام الخلاعية الإلكترونية بالنظر إلى أنهما يحويان العديد من الأدوات التي قامت عليها إمـــبراطوريتاهما. لقد كانت إعلانات شبكة الإنترنت ومقاطع الفيديو سريعة الانتشار - التي تعد الدعائم الأساسية لهاتين الشركتين - دمغة صناعة الأفلام الإباحية عبر شبكة الإنترنت.

الـــيوم لا تعتبر الأفلام الإباحية عبر شبكة الإنترنت من أسرع الأعمـــال نمواً في العالم وحسب، بل وأضخم الأعمال الإلكترونية المـــشبوهة على الإطلاق، وحسب جيري ريوبيلاتو - محلل إحصائيات الأفلام الإباحية عبر الإنترنت - فإن "العوائد السنوية لهذه الأفلام - في العـــام 2005 - بلغت 57 مليار دولار، وهو مبلغ يفوق إلى حدٍّ بعيد عوائد ألعاب كرة القدم والسلة والقاعدة (البيسبول) كافة؛ في الولايات المتحدة. كما وتتجاوز عوائد الأفلام الإباحية في الولايات المتحدة عوائد شبكات التلفزة الثلاث ABC وCBS وNBC مجتمعة 6,2 مليار دولار"[23].

لقد أفسحت شبكة الإنترنت المجال لظهور قنوات تجارية جديدة لصناعة الأفلام الإباحية، وكما يوضح كورادو فوماجالليي؛ مقدم البرنامج الحواري الإيطالي **Sexy Bar/سكسي بار**؛ فإنه "على أولئك الذين يرغبون بالاستثمار في هذه الصناعة التفكير بطريقة شمولية، إذ عليهم أن يضعوا في حسبانهم كل القنوات التسويقية الممكنة من التلفاز إلى أجهزة الهواتف النقّالة، ذلك أن أي شركة إنتاج بحاجة إلى موقع إنترنت جيد، وإلا فلن تتمكن من المنافسة. ويتوفر لدينا اليوم كل من الإنترنت والهواتف المزودة بميزة الفيديو، وقنوات تسويقية، والعديد من شبكات التلفزة الإلكترونية، ناهيك عن أن الطلب على الأفلام الإباحية هائل وكذلك العوائد". ولا تملك شركات الإعلام التقليدية تجاهل هذه الظاهرة، وهذا ما يؤكده كورادو بقوله: "يتم بث برامج قناة بلاي تي في على سبيل المثال عن طريق شبكة سكاي SKY التي تحظى بأعلى معدلات المشاهدة، إذ يشاهد برنامجي مليون شخص مما يدر على القناة عائداً شهرياً يبلغ 200,000 يورو"[24][25].

لقد أحدثت التقنية الجديدة ثورة في صناعة الأفلام الإباحية وأتاحتها للملايين، "ففي السابق كانت أفلام الفيديو الإباحية باهظة للغاية، وذلك لأنه كان يتم تصويرها باستخدام فيلم 16 ملم، وقد كانت كلفة فيلم متوسط الطول من هذا النوع تتراوح حتى ست سنوات خلت بين 35 و40 ألف يورو. لكن مع حلول الحقبة الرقمية انخفضت التكاليف إلى حدٍّ كبير وأصبح بالامكان اليوم إنتاج الفيلم نفسه مقابل نصف القيمة"، كما يشرح سيلفيو بانديتيللي؛ أحد أشهر مخرجي الأفلام الإباحية الإيطاليين، ويتابع قائلاً: "ليس على الشخص اليوم أن يحمل معرفة تقنية واسعة كي يستخدم الكاميرات الرقمية، وهذا يوضح السبب في أن الممثلين الإباحيين - الذين يمثلون الطبقة العاملة في هذا النوع من

الأعمـــال - يقومـــون بإنـــتاج الأفلام وإخراجها. ومن البداهة أن التقنية المـــتطورة قـــد أثرت سلباً في مخرجين من أمثالي - من المحترفين في صناعة الأفـــلام الإباحية - لكنني أنتمي إلى اليسار المتطرف، وأنا سعيد بالمنافسة، غـــير أن المشكلة الحقيقية هي أفلام ومواقع الهواة حيث يمكنك تحميل كل شـــيء بما في ذلك الأفلام الإباحية المنـــزلية. لكن لا يجدر بـــي الشكوى من هذا الحال، فأنا نفسي أحمّل الموسيقى من الإنترنت"[26].

لقد حققت ثورة الشبكة العنكبوتية في مجال الأفلام الإباحية نجاحاً كبيراً، لأن شبكة الإنترنت ظهرت في توقيت حاسم عندما كان قد تم تحريـــر الأفلام الإباحية من القيود، حسبما يوضح لوتشانو مانتيللي وهو مؤرخ للأفلام الإباحية ومحرر البحث الإيطالي **La Mela di Eva**، ويقـــول: "شهدت فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي قيام المجـــلات الإباحـــية وخاصة في إيطاليا بمحاولات حثيثة لجعل الأفلام الإباحـــية مقبولة. وفي العام 1966 أطلق الناشر الإيطالي سارو بالسامو مجلة **Men/رجال** تعرض صور نساء بملابس السباحة البكيني، وحققت نجاحاً كبيراً وأثارت ضجة هائلة حيث صادرت الشرطة الأعداد السبعة الأولى منها من أكشاك بيع الجرائد على أساس ترويجها للفاحشة. وقد تمكن بالسامو من مداورة القانون عن طريق منح الأعداد التالية تواريخ لاحقـــة بحـــيث إنه في الوقت الذي يصبح حكم المحكمة جاهزاً تكون الأكـــشاك قـــد باعـــت المجلة، ويكون العدد المعروض بتاريخ مختلف، وبالتالي تحتاج مصادرته إلى أمر جديد من المحكمة.

غـــير أن المبـــيعات بدأت بالتراجع مع قدوم الإنترنت، فانتقلت صناعة الأفلام الإباحية إليها بالنظر إلى قدرة أي كان على الدخول إلى الـــشبكة بمـــن فيهم الأطفال. وأما اليوم، فنحن نشهد تردي مبيعات المجلات الإباحية من جديد بسبب أفلام الفيديو المنـــزلية والقرصنة"[27].

بمـــا أن الفضاء الحاسوبـــي يخلو من القوانين، فقد أدى ذلك إلى انتشار القرصنة الإلكترونية، ففي العام 2006 على سبيل المثال كبدت قرصنة الأفلام أكبر استوديوهات هوليوود ما يقارب 8 مليارات دولار، وهـــو مـــبلغ يفوق التوقعات السابقة بمقدار الضعف. وحسب دراسة أجـــرتها جمعـــية صناعة السينما الأميركية في الولايات المتحدة (موشن بيكتـــشر أسوشييـــشن أوف أميركا) فإن ذلك المبلغ هو نتيجة تراكم الخسائر على النحو الآتي: فقد تسبب تسريب الأفلام بخسارة 3,1 مليار دولار، وتـــسببت عملـــيات النسخ غير المشروعة بخسارة 1,82 مليار دولار، وتـــسببت قرصـــنة الأفلام عبر الإنترنت بخسارة 2,99 مليار دولار[28]. وأمـــا الـــبلدان التي تصدرت عمليات قرصنة الأفلام فهي: الـــصين، وروســـيا، وبريطانيا، وفرنسا، وإسبانيا، والبرازيل، وإيطاليا، وبولـــندا، والمكسيك. وتواجه صناعة السينما جراء عمليات القرصنة خسائر محتملة تقدر بنحو 93 بالمئة من سوقها في الصين، و62 بالمئة في تايلند، و51 بالمئة في تايوان، و29 بالمئة في الهند.

إن قـــوانين العالم الحقيقي تفقد كل معنى في الفضاء الحاسوبـــي لأنـــه لا يمكن تنفيذها، إذ إن الإقليمية مطلب أساسي لتنفيذ القوانين لأنهـــا تحـــدد حـــدود المناطق التشريعية القانونية، في حين أن الفضاء الحاسوبـــي تعريفاً يتحدى كل الحواجز والحدود. وبينما يتوجب على المخـــدمات أن تـــوجد وتعمل في العالم الحقيقي، إلا أنها تهرب من يد القانون بانتقالها إلى الخارج.

بما أن القائمين على الأعمال المشبوهة التي تتم عبر الإنترنت مثل كارتل سموذ كريمينال وكذلك زعماء المقامرة الإلكترونية يعملون على هـــامش القانون، فهم يمثلون أحدث جيل من أجيال المشبوهين في ظل العـــولمة، غير أن نسبة نجاحهم في التقنية الجديدة والمخدمات الخارجية

وحدها لا توضح تماماً كيف مُهِّد طريقهم إلى الثراء، ذلك أنه على غرار قوادي العولمة، فإن القائمين على الأعمال المشبوهة عبر الإنترنت انتهزوا الفرص الاقتصادية الجديدة التي نجمت عن حدوث تحولات كبرى، وتمكنوا من خلال توقع طلب عملائهم وتلبيته من بناء أسواق جديدة لمنتجاهم تمثل الخط الأمامي لمنظومة السوق حيث يحظى عملاؤهم بالفرصة لعيش تخيلاهم القاتمة... وبالمثل، فإن المستعمرات الحاسوبية التي صنعتها الاقتصاديات المشبوهة، تمكّن العملاء من التخيل والهروب من الواقع، وهي رغبة تتنامى يوماً بعد يوم إلى درجة تعمي العملاء وتوقعهم في شرك الاقتصاديات المشبوهة.

ترتكز شهرة ألعاب الفيديو الإلكترونية على إمكانية الخروج إلى واقع جديد، فهي تقذف بهم إلى عالم تخيلي يمكن للاّعب فيه حمل هوية جديدة وعيش حياة مختلفة. وكما يوجز سبلينت – وهو أحد مدمني ألعاب الفيديو الإلكترونية – الوضع، فإنه "عندما تكون مجرد عامل بسيط، فأنت نكرة، لكن عندما تكون القبطان بوربل ولديك أفضل سيارة على الإطلاق، عندها سينظر الجميع إليك باحترام ويطلبون منك النصح، أو يشجعونك على المثابرة، أو يحملقون في معدّاتك ويقارنوها بما لديهم"[(29)]. وهكذا، فقد نجح المقاولون المشبوهين في إنشاء سوق تخدم تخيلات الناس القاتمة وأكثرها توغلاً في رغباهم التي تتمثل بحياة ثانية مختلفة.

دولة السوق الحاسوبية

قد يبدو العالم الافتراضي لعين الناظر من الخارج وكأنه خالٍ من أي شكل من أشكال الحكومة، وأنه أشبه ما يكون بمفهوم *الحالة الأصلية* الذي قدّمه الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبيز في القرن السابع عشر، فقد أصبحت الفوضى الافتراضية "مهداً مذهلاً لتجريب أفكار

حول كيفية الحكم تماماً مثلما كانت مهداً لأفكار حول إدارة الأعمال"[30]. كان مردّ ابتعاد العوالم الحاسوبية عن الفوضى الناجمة عن غياب الحكومة هو الرغبة بالتسلية والترويح عن النفس. إن الغاية من إنشاء العوالم الافتراضية هي تسلية الأعضاء، وفي الوقت الذي تطبع فكرة الهروب هذا النوع من الأعمال بطابعها، فإن المبدأ العام لعمليات التسويق هو تلبية احتياجات الترفيه والترويح عن النفس فقط لا غير.

لقد حركت مبادئ عامة مختلفة مثل الهوية القومية والحرية والمساواة كفاح الإنسانية للتطور من الحالة الأصلية التي تكلم عنها هوبيز في كتابه **Leviathan/التنين**، وأصبحت أساس الحالة الأصلية. وتعتبر الديمقراطية على الطريقة الغربية اليوم أفضل أشكال الحكومة في تلبية مثل تلك الاحتياجات التي على النقيض من قضاء وقت ممتع، لا تقدر بثمن ولا يمكن تسويقها.

في حين أن الديمقراطية لا تحكم الفضاء الحاسوبي، فإن التسلية لا تحكمه فحسب، بل تتطلب أيضاً تشكيلة واسعة من الإكسسوارات التي يمكن شراؤها بسهولة في العوالم الاصطناعية، وبالتالي، فإن الدولة الحاسوبية كانت ولا تزال تقودها مبادئ نفعية تسهل تداول السلع والخدمات للترفيه عن السكان الافتراضيين. ويعمل شاغلو مملكة المقاولين المشبوهين ومسوقي المتعة على ملء حساباتهم بأنشطة وفعاليات متنوعة لا تقتصر على المقامرة الإلكترونية والأفلام الإباحية وحسب، بل تتعداها لتشمل الحروب الحاسوبية وبناء عوالم اصطناعية.

صحيح أن هذه الأعمال تجتاح أسواق اليوم الحاسوبية التي تغيب عنها التشريعات والأنظمة، إلا أن سيطرتها على الدول الحاسوبية محدودة للغاية، ذلك أن "نموذج الحوكمة المعتاد... يتكون من لحظات منفصلة من الطغيان القمعي الكامن في الفوضى السائدة الناجمة عن

غـــياب الحكومة... والطاغية موجود منذ البداية، لكنه خامل ووجوده مـــثل عدمـــه"[31]. وإن "خمول" الطغاة أو الرواد الافتراضيين يشير إلى اســـتحالة الـــسيطرة على منطقة اصطناعية لامتناهية، وممارسة السلطة نفـــسها على الأسواق التي ترتبط بتلك التابعة لهم بطريقة أو بأخرى. إذاً، لا وجـــود لسلطة قوية بما فيه الكفاية، والسلطة الافتراضية تعريفاً ضـــعيفة لأنهـــا تفتقر إلى أي شكل من أشكال البنى التنظيمية وأدوات تنفـــيذ أحكامهـــا. ولا يمكـــن لشركات الألعاب الإلكترونية إقفال الورشـــات الإلكترونية أو تنظيم الإتجار غير المشروع بالنقود الذهبية، ناهـــيك عن عجزها عن التخلص من قراصنة الإنترنت الذين يتربصون بهـــا. ومما يثير الهزء أن عدم قابلية الفضاء الحاسوبـــي للحكم يأتي بغير ما يشتهي طغاته.

غـــير أن المبدأ المؤكد في هذا العالم هو الولاء الذي لا يرتكز إلا على الأداء وحسب، إذ يتهافت الناس على الانضمام إلى وورلد أوف ووركـــرافت مثلاً لاعتقادهم بأنها تمثل أفضل لعبة فيديو عبر الإنترنت، لكـــنهم لن يترددوا عن التخلي عنها إذا ما ظهرت لعبة أفضل منها مما يحـــتم علـــى حكام العوالم الحاسوبية تقديم أفضل الفرص إلى الأعضاء بـــصورة متواصلة كي يضمنوا ولاءهم ويبقوا في مراكز القوة. وتحمل العـــوالم الاصطناعية نتيجة ذلك الكثير من القواسم المشتركة مع دولة الـــسوق المطلقة التي يتولى الأفراد حكمها، فيما تنحصر مهمة الحكومة كمـــا كتب فيليب بوبيت في كتابه **The Shield of Achilles/درع أخـــيل** الذي يصف ببراعة التحول من الدولة القومية إلى دولة السوق "بإفساح المجال للأفراد أو الجماعات للتفاوض بأنفسهم والحصول على أفـــضل صـــفقة أو أفـــضل قيمة للمال الذي يدفعونه لقاء ما يريدون الحصول عليه".

لـن تـتورع دولـة السوق عن القيام بأي شيء في سبيل تلبية احتياجات الأفراد، ذلك أنها "ستلغي التشريعات المتعلقة بتكاثر فصيلتنا، وذلـك بإجـازة تقنيات تكاثر جديدة مثل التخصيب الخارجي"، وفي وسعك أن تصنع الأبطال بأي شكل تريده. ويمكن للأشخاص في لعبة وورلد أوف ووركرافت اختيار الشخصية الحربية التي يريدونها، وتخلو العوالم الاصطناعية بدورها من "الطبقات الاجتماعية، ولا تبالي بالعِرق أو الجنس أو الثقافة"(32).

إذا كانـت دولـة السوق الاصطناعية ليست سوى وسيلة تمكّن الأفـراد من الترويح عن أنفسهم، فإن للحكومة مطلق الحرية في جعل التـسلية في متناول الجميع، لكن ليس لها أن "تعتبر الإفراط في ذلك في سبيل الاتفاق بشأن الأهداف العامة أو خير المجتمع من المسلمات"(33).

لقد كان زوال الشيوعية المسؤول الأول عن بدء الانتقال من الدولة القومية إلى دولة السوق، وبناء عليه فقد أتاحت الاقتصاديات المشبوهة للمـشبوهين في ظل العولمة - مثل العاملين في مجال الأفلام الإباحية - احـتلال أمـاكن رئيـسية في منظومة السوق، وتعتبر معاقل تجارية تم إنشاؤها باستخدام التقنية الحديثة لتلبـي تخيلات الفرد القاتمة وأكثرها توغلاً في أعماقه، وبالتالي فليس من المفاجئ أن يرحب الزبائن بها.

تعد شبكة الإنترنت أنجح مستعمرات الاقتصاديات المشبوهة لأنها محط الابتكارات التقنية التي يخرج بها المشبوهون مثل النوافذ التي تظهر فجـأة على شاشة الحاسوب، ومقاطع الفيديو التي وصلت إلى مستوى متقدم واعتمدتها الشركات المشروعة، ناهيك عن أن الإنترنت يمثل بيئة تغـيب عـنها القوانين وتنتشر فيها عدوى الأعمال المشبوهة بسرعة. وهكـذا، فإن الفضاء الحاسوبـي يمكننا من اختلاس نظرة ترينا التأثير الذي سيتركه انحطاط السياسات المعاصرة المتواصل في حياتنا اليومية.

غير أن العالم الافتراضي الذي يرمي شباكه في بحيرة تخيلاتنا العكرة ليس الوسيط الوحيد الذي يمكّننا من رؤية ما سيصبح عليه العالم إذا ما سادت الاقتصاديات المشبوهة، حيث إن قطاعات بأكملها من الاقتصاد الحقيقي لا تتمتع بالمناعة ضد شباكها الطويلة بما فيها صناعة الصيد العولمية.

الفصل الثامن

فوضى البحر

"مــا إن تغــادر اليابسة وتذهب في البحر حيث لا يوجد أحد يراقب ما تفعله... تكون قد وطأت كوكباً مختلفاً... لا قوانين فيه".

هيلين بورس، استشارية وخبيرة في الصيد غير المشروع.

إن ثلـــث الأسماك التي يتم استهلاكها في بريطانيا مسروقة من بحر البلطيق وبحر الشمال، وهي أعمال مشبوهة مقدر لها التوسع في المستقبل. وفي مطلـــع عام 2007 أطلق خفر السواحل النرويجي تحذيراً من تنامي الصيد غير المشروع في مياه هذين البحرين بمعدل 30 بالمئة سنوياً، وأن معظم الأسماك التي يتم استهلاكها في المملكة المتحدة ستأتي منهما، ولن يقتصر تقديم الأسماك المسروقة على المطاعم التي تقدم السمك ورقاقات الــبطاطا وحـــسب، بل يتعداها إلى مطاعم لندن الراقية ويشمل أيضاً الأســـواق الـــتي تبيع المنتجات العضوية وأقسام المأكولات المجمدة في مراكز التسوق الكبرى.

تــسيطر المافيا الروسية منذ زوال الشيوعية السوفياتية على أعمال الــصيد في بحــري الــشمال والبلطـــيق، ذلك أنه عندما انهار الاتحاد الــسوفياتي، سيطرت عصابات الجريمة المنظمة على الأسطول التجاري الــسوفياتي وبدأت عصابات المافيا الروسية بمد شباك نفوذها إلى عرض الــبحار، وهي اليوم مسؤولة عن توريد نصف كمية سمك القدّ الذي

يتم شراؤه على أنه مصاد حسب القانون إلى أسواق السمك البريطانية التقليدية مثل سوقي هل Hull وغريمسبي Grimsby. "وتنخرط في هذا النوع من الأعمال الاحتيالية مراكب صيد يملكها الروس، وتعمل من المرفأ الشمالي لمورمانسك متجاهلة الكميات التي يجب التقيد بها بدقة عند صيد سمك القدّ والهلبوت والسمك الأحمر"[1]، ومن المثير للسخرية بهذا الشأن أن مورمانسك تعتبر بمثابة الجوهرة في تاج الأسطول التجاري السوفياتي، فهي جزء من طريق بحر الشمال التجاري الذي يمتد مسافة 3,500 ميل وصولاً إلى مناجم النيكل في نوريلسك. وبالنظر إلى ارتفاعها عن سطح البحر، فقد مخرت عباب مياهها الجليدية في العام 1987 ناقلات بحمولات تربو على 7 ملايين طن[2]، وأما اليوم فقد تحولت مورمانسك إلى تورتوغا؛ أهم فردوس من فرادس قراصنة البحر الروسيين.

تقوم عصابات الصيد من مكمنها هذا بسرقة ما يقدر بحوالى 100,000 طن من سمك القدّ من بحر الشمال، زيادة على الكمية التي حددتها المملكة المتحدة والنرويج بحوالى 480,000 طن سنوياً، وتقوم بتفريغ ما سلبته في عدة سفن في عرض البحر[3] وما هذا إلا نوعاً آخر من الأعمال المشبوهة التي توسعت وانتشرت مع انتشار العولمة.

يتمكن الأسطول الروسي من تفادي عمليات التعقب البسيطة عن طريق استئجار مراكب لفترة زمنية قصيرة ورفع أعلام مختلفة عن أعلامها الأصلية مما يربك سلطات المراقبة، وحتى عندما يتم كشف الخدعة، يواجه خفر السواحل مشكلة في تحديد هوية المالك الحقيقي للمركب لأنه يختبئ خلف شركات وهمية يقع مقرها خارج البلاد[4]. وحسب السلطات البحرية النرويجية، فإن سلب سمك القدّ من بحر الشمال وبحر البلطيق ينطوي أيضاً على أعمال غسيل الأموال تقدر

بملايين الجنيهات، حيث يتم غسل أرباح المافيا الروسية القذرة من خلال صناعة الصيد. لقد طلبت النرويج من المملكة المتحدة تزويدها ببيانات عن المحطات التي تفرغ فيها مراكب الصيد الروسية أو غيرها من المراكب المسجلة دولياً شحنات سمك القدّ وغيره من أنواع السمك، وذلك في إطار محاولاتها لإيقاف عمليات الصيد غير المشروع، غير أن المملكة المتحدة لم تستجب لهذا الطلب بعد لأن تعقب عصابات الصيد لا يندرج في لائحة أولوياتها، فحزب العمال الجديد منشغل بصيد من نوع آخر ألا وهو قضية الحرب على الإرهاب.

غير أن مشكلة الصيد غير المشروع مشكلة حقيقية واقعة، إذ تقدر منظمة الأغذية والزراعة أن 75 بالمئة من الثروة السمكية العالمية عرضة للاستغلال التام أو فرط الاستغلال أو الاستنفاد[5]، ناهيك عن استحالة التحقق من مشروعية كل عمليات الصيد الجارية. لقد أقر متحدث باسم شركة يونيليفر التي تملك علامتي بيردز آي Birds Eye وإيغلوو Igloo للأطعمة المجمدة لصحيفة لندن تايمز قائلاً: "لا يسعنا التيقن مطلقاً من أن أحداً ما لم ينتهك التشريعات"[6] بمعنى أنه تجاوز كمية الصيد المحددة. لقد كشف فيلم وثائقي بعنوان **كالا فاكتا/Kalla Fakta** بثّته قناة تي في فور السويدية عام 2006 نشاطات عدة شركات من بينها شركة فيندوس التي وردت مزاعم بشرائها كميات من سمك القدّ مصادة بطريقة غير مشروعة من بحر بارينتس، ويدّعي الفيلم الوثائقي أن مراكب فيندوس قد تجاوزت عمداً الكميات السنوية المشروعة، وأن الشركة اشترت سمك القدّ من عدد من وكلاء تجارة الصيد بمن فيهم شركة كانغاميوت دانماركية المقر[7].

يهدد صيد سمك القدّ غير المشروع صناعة الصيد على نطاق عولمي، وتحذر منظمة غرين بيس (السلام الأخضر) المعنية بحماية البيئة

أنه "من بين الشركات التي تشتري سمك القدّ (المشبوه) القادم من مياه البلطيق، وخاصة شرائح الفيليه الطازجة التي تبتاعها المطاعم، هناك شركة بيكينباك آند فروستا (ألمانيا)، وفجورد سي فود (هولندا) وفاستكوستفيليه (السويد)، ورويال غرينلاند (الدانمارك)"[8]، فهل يا ترى تدري أيّ من هذه الشركات أنها تشتري سمكاً مصاداً بطرائق غير مشروعة؟

إن الطبيعة المراوغة لعمليات الصيد المشبوهة تجعل الإجابة عن هذا السؤال ضرباً من ضروب المستحيل، ذلك أنه في ظل غياب تدخل حكومي صارم، حاولت منظمات غير حكومية مثل الصندوق العالمي لدعم الحياة البرية وغرين بيس التأثير في شركات أغذية كبرى بما فيها يونيليفر ويونغز بلو فريش وفيندوس وسلاسل مراكز التسوق الكبرى في المملكة المتحدة، وطلبت منها جميعاً مقاطعة الأسماك القادمة من مرافئ المملكة المتحدة حتى يتم التأكد من مشروعية مصدر السمك، غير أن الأجواء الفوضوية التي تتسم بها أعالي البحار، وطرائق سنّ التشريعات المتعلقة بهذه القضية لا تنال اهتمام باعة الجملة، ناهيك عن أن إرسال دوريات تجوب البحار مكلف إلى درجة تمنع حدوث ذلك، ويلحق الضرر بالأعمال التجارية حيث إن "التكلفة الإجمالية لمراقبة عمليات الصيد في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء تصل إلى حوالى 300 مليون يورو، أي حوالى 5 بالمئة من قيمة الإنتاج الإجمالية (الحمولات التي يتم تفريغها في المرافئ). في حالة منظمة مسامك شمال الأطلسي تحديداً، تصل تكلفة مراقبة مراكب الاتحاد الأوروبي إلى ما يقارب 4 ملايين يورو مقابل تفريغ حمولات بقيمة إجمالية بلغت 55 مليون يورو (في العام 2002)، أي ما يربو على7 بالمئة من قيمة الإنتاج"[9].

قراصنة الصيد

يُعـــدّ الصيد غير المشروع من أحدث نتاجات الاقتصاديات المشبوهة عدا عن كونه صناعة تقدر بعدة مليارات من الدولارات، ذلك أن سعر الفرخ الواحد من سمك باتاغونيا ذي الأسنان المهدد بالانقراض، وسمك الطـــون ذي الـــزعنفة الـــزرقاء يصل إلى 10,000 و15,000 دولار. ويكشف السكرتير المفوض للجنة مصائد سمك الطون في المحيط الهندي أنه "غالباً ما تتجاوز قيمة الصيد قيمة المركب نفسه"، فيما يقول ديفيد أغنو الحاصل على زمالة قسم البحوث Principal Research Fellow في الكلـــية الملكية في لندن إنه "إذا ما أضفنا كل البيانات التي لدينا بما فـــيها سمك القدّ في بحر بارينتس، والطون في البحر المتوسط، والأبالون (أذن البحـــر) في جـــنوب إفريقيا، والكثير غيرها من الأسماك المصادة بصورة غير مشروعة، فإن القيمة الإجمالية التقديرية للصيد غير المشروع تتراوح بين 2 إلى 15 مليار دولار"[(10)].

تحـــدث معظم عمليات الصيد المشبوه في أوروبا وخاصة في لاس بالماس دي غران كاناريا؛ إحدى جزر الكناري، حيث يقر أحد خبراء مـــنظمة الأغذية والزراعة طلب منا عدم ذكر اسمه أن "معظم السمك غـــير المشروع يأتي إلى أوروبا عبر لاس بالماس، وذلك بكميات لا تقل عـــن 400,000 طن سنوياً"[(11)]. تتسم هذه الجزيرة بكونها ميناءً ممتازاً بالإضـــافة إلى مـــوقعها الجغرافي بالنظر إلى أن غرب إفريقيا هو أغنى الـــسواحل بالثروة السمكية، وتُعدّ لهذا السبب من الموانئ الرئيسية التي تقـــدم الخـــدمات، وتستضيف عدداً من الشركات التي تشغّل مراكب صيد غير مشروعة.

تقول هيلين بورس الخبيرة والاستشارية الدولية بشؤون الصيد غير المشروع: "يكاد يكون من المستحيل تعقب السمك المسروق الذي يتم

نقلـــه عبر موانئ مثل لاس بالماس لأنه يتم تفريغ حمولة الصيد في أعالي الـــبحار التي تحفل بالعديد من طرقات التهريب، فعلى سبيل المثال ثمة كمـــية كبيرة من الأسماك المعروفة بالأسماك الأوقيانوسية مثل السردين وغـــيره، يتم صيدها في غرب إفريقيا من دون أن يتم تهريبها إلى أوروبا أو إلى أميركـــا الشمالية بسبب عدم وجود سوق كبيرة هناك، بل تغير المـــراكب الأوروبـــية علـــى أسماك ساحل موريتانيا، وتجلبها إلى لاس بالمـــاس، ومن ثم تبيعها لدول أخرى في غرب إفريقيا مثل نيجيريا"[12]. أمـــا القـــريدس (الجمبري) الكبير وبعض أنواع السمك المفلطح، فلها طـــريق آخـــر مختلف إذ تبلغ لاس بالماس ليتم شحنها منها إلى السوق الآسيوية حيث يرتفع الطلب عليها.

جزيـــرة لاس بالماس أشبه ما تكون بشركة خطوط طيران كبيرة، تـــتوجّه الرحلات ذهاباً وإياباً من وإلى مئات الوجهات، وبالتالي فإن الطـــريقة الوحيدة لتعقب السمك هي تتبعه إلى السوق النهائية؛ وهي مهمـــة مـــستحيلة، ذلك أن "مراكب الصيد لا تبحر مطلقاً إلى حيث الوجهة النهائية للصيد، ناهيك عن أنه يتم تغيير المراكب التي تحمله مرة علـــى الأقل قبل أن يرسو في ميناء ما - مثل لاس بالماس - حيث يتم بيعه وتحميله إلى مراكب النقل"، كما تشرح الآنسة بورس.

يتفق الخبراء على أن زوال الشيوعية السوفياتية قد أسهم في ظهور جـــيل جديد من المشبوهين في ظل العولمة، وهم قراصنة الصيد، إذ إنه "لطالمـــا كانت الثروة السمكية عرضة للإفراط بالصيد، غير أن الإفراط باســـتغلالها علـــى نطاق واسع قد بدأ بشكل فعلي مع تطور أساطيل الاتحـــاد الـــسوفياتي المتخصصة بالصيد في عرض البحار في خمسينيات القـــرن الماضـــي، وما تلا ذلك في فترة السبعينيات من تطور أساطيل مـــشابهة في الـــيابان وغيرهـــا من دول الشرق الأقصى، ودول أوروبا

والولايات المتحدة"، كما يكشف خبير بالصيد غير المشروع يعمل لدى منظمة الأغذية والزراعة. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أنه خلال الحرب الباردة كان الإفراط بالصيد يحدث في المياه الإقليمية المحلية، في حين أن الصيد غير المشروع على مستوى صناعي بدأ مع انهيار التكتل السوفياتي لتسيطر عصابات الجريمة المنظمة على الأسطول التجاري السوفياتي، و لم تلبث الصين أن حذت حذوها[13]، ذلك أن بحر البلطيق مستهدف لا لقربه من مورمانسك وحسب، بل لأن دوريات البحرية السوفياتية لم تعد تجوب مياهه. وها نحن نشهد اليوم العواقب الكارثية للفوضى التي سادت البحر الواسع لما يزيد على 15 عاماً بما فيها "الإفراط بالصيد، والتلوث، وتدهور نوعية المياه (الناجم عن الإفراط بتسميد المزروعات)، وتغير المناخ، وتسرب النفط، والشباك القاعية، وتدمير مواطن السمك، مما أدى إلى إيجاد وضع كارثي يهدد وجود سمك القدّ وغيره من الفصائل الأخرى"[14]. تقع مسؤولية حدوث مثل هذه الكوارث على عاتق حكومات الدول المطلة على بحر البلطيق والتي تماثل حكومة الولايات المتحدة في لامبالاتها تجاه قرصنة الصيد في مياهها، فمتوسط الحد الأقصى للغرامات المفروضة مؤخراً على عمليات الصيد غير المشروع في أي مكان من المنطقة لا يتجاوز 538 يورو، وهو مبلغ لا يزيد إلا قليلاً على الرسوم التي يتم تقاضيها لقطر السيارات التي تنتهك قوانين مواقف السيارات في ساحة سنترال لندن.

قرصنة الصيد قضية لا تستقطب إلا قدراً ضئيلاً من الاهتمام، فهي لا تعتبر قضية بأهمية الفقر في إفريقيا والتي تحظى بدعم المشاهير ولا تمثل خطراً مريعاً مثل قضية الإرهاب التي يتلاعب بها السياسيون. بيد أن المخاطر التي تتسبب بها لموارد الغذاء والبيئة تنذر بكارثة وشيكة ناهيك عن أن إطلاق دوريات لتجوب البحار يوازي مشاكل فرض

أنظمـــة على شبكة الإنترنت من حيث ارتفاع التكلفة والجهل بكيفية القيام بهذا العمل. أضف إلى ذلك أنه لا يمكن الوثوق بالبيانات المتوفرة عـــن القرصنة ولا توجد إحصائيات دقيقة عن عدد مراكب الصيد غير المشروع أو كمية السمك المصاد بطرائق غير مشروعة. وبالرغم من أن الحكـــومات أصبحت على دراية تامة بالظروف الاقتصادية ومسببات القرصـــنة بالإضافة إلى إدراكها العواقب الوخيمة لعمليات الصيد غير المشروع إلا أن الإجراءات التي اتخذت بصدد كبح جماح هذا النوع من الأعمال تكاد لا تذكر. ويعد انتشار عمليات الصيد المشبوه مثالاً سافراً على فشل السياسات بفرض سيطرتها على الاقتصاديات المشبوهة.

في حين قد تكشف قرصنة الصيد القليل عن المنظمات الإجرامية، فإنهـــا تكشف الكثير من السيناريوهات الاقتصادية الجديدة التي نجمت عـــن ظهور السوق العولمية، فالصيادون في مياه المتوسط لا يتجاوزون الكمـــيات المحددة إلا ليتمكنوا من تلبية متطلبات الحياة، "ويتعين على المـــراكب أن تصطاد ضعف الكمية المحددة ليتمكن أصحابها من سداد النفقات"، كما يوضح سيباستيان لوسادا وهو ناشط في مجال المحيطات لـــدى مـــنظمة غرين بيس؛ إسبانيا[15]، ذلك أن ارتفاع أسعار الوقود وانخفاض أسعار السمك قضمت أرباح الصيادين الذين باتوا يكافحون لإعالة عائلاتهم. على مدى السنوات الخمس المنصرمة على سبيل المثال، تراجعت أسعار الطون من 10 يورو للكيلوغرام الواحد إلى نصف هذا السعر تقريباً، مما دفع أساطيل الصيد سواء أكانت شرعية أو غير شرعية للإفراط في صيد الأسماك من المتوسط بغية الحصول على حصة أكبر من سوق الطون اليابانية التي تعد الأكبر من نوعها في العالم. لقد أدى هذا الأمـــر في المحصلة إلى تراجع أسعار الطون، وتشير بيانات صادرة عن شـــركة تقنيات تربية سمك الطون المتطورة أنه خلال الفترة الواقعة بين

عامـــي 2002 و2006 تضاعف صيد سمك الطون بثلاث مرات وذلك مـــن أجـــل تلبية الطلب الآسيوي المتنامي والعارم على هذا النوع من السمك. لكن مع تنامي مطاعم السوشي وانتشارها، انتشرت حكايات عن آلام الصيادين ومآسيهم، وهي حكايات حقيقية تروى بالعديد من اللغـــات مـــثل العـــربية والألبانية على امتداد سواحل المتوسط البالغة 46,000 كم[16].

الطلب العولمي هو في صميم الدورة الآثمة التي نجمت عن الإفراط في الـــصيد، وخلّفـــت آثاراً جانبية فتاكة، حيث إن "سمك الطون ذا الزعنفة الزرقاء على سبيل المثال عرضة للإفراط بالصيد في مياه المتوسط إلى درجـــة بـــات معها الآن نادراً وغالي الثمن، وهو السبب في ثراء أولـــئك الـــذين يسرقونه"، بحسب ما يذكر لوسادا، حيث تمد أسماك الطـــون ذات الـــزعانف الزرقاء المصادة سواء بطرائق مشروعة أو غير مـــشروعة سوق الساشيمي في اليابان التي تشتري 80 بالمئة من الصيد، وتسيطر مراكب القراصنة الإيطاليين والفرنسيين على سوق صيد الطون ذي الـــزعنفة الـــزرقاء غـــير المشروع في البحر المتوسط[17]، فالأرباح الـــضخمة الـــتي يدرها هذا النوع من الأعمال قد استقطب عصابات الجـــريمة المنظمة، في حين "تدعي السلطات أن هذه الأعمال في قبضة مـــشروع مـــشترك بين مافيتي مارسيليا وصقلية، ومن الواضح أن هذا الأمر يعرفه الجميع من دون أن يتمكن أحد من إثباته، ذلك أن الشبكة الـــتي غالـــباً ما تشير إليها الشرطة بلقب *مثلث الطون* لا تقتصر على فرنسا وإيطاليا وحسب، بل تعد إسبانيا أيضاً إحدى الأسواق الرئيسية للصيد غير المشروع" حسب لوسادا.

لقـــد نما *مثلث الطون* ذي الزعانف الزرقاء حتى أصبح مربعاً مع انضمام ليبيا إليه، وذلك من خلال شرائها مراكب تجارية فرنسية قديمة

بسعر التراب واستخدامها في تفريغ حمولة الصيد غير المشروع القادم من أساطيل الصيد الفرنسية التابعة لها في أعالي البحار. والشبكة الليبية مشتقة مباشرة من مصدر اتكالي سوريالي، حيث "يحصل الفرنسيون على مساعدات أوروبية لصنع مراكب جديدة كي تبيع القديمة بسعر التراب لليبيا التي ترفع عليها أعلاماً مختلفة. وتقوم كل من المراكب الفرنسية الجديدة وتلك القديمة التي تحمل أعلاماً ليبية الآن بصيد السمك بطرائق غير مشروعة من مياه ليبيا التي ينتهي المطاف بثروتها السمكية في ميناء مارسيليا" كما يقول لوسادا.

ورشات السمك

تحمل قرصنة الصيد كافة مزايا القرصنة القديمة وتشبه إلى حدٍّ ما الصورة التخيلية المعاصرة للقراصنة، لكن دعونا نضع جانباً الأفلام التي حققت نجاحاً كبيراً على شباك التذاكر من أمثال **قراصنة الكاريبي** ونفكّر في عصابات الجريمة المنظمة الآسيوية التي تعمل على نطاق عولمي بظروف عمالة تعيد إلى الأذهان أيام الثورة الصناعية، ذلك أنه "غالباً ما تتلقى طواقم السفن معاملة غير إنسانية، وكنت قد تحدثت مع أشخاص من البر الرئيسي الصيني ظلوا على متن المراكب لسنوات في أعالي البحار من دون تدريب أو معدات، وبأجور زهيدة للغاية محرومين بذلك من العودة إلى منازلهم طيلة تلك المدد"، كما تقول الآنسة بورس. لقد أصبح الاستعباد شائعاً، "لقد رأينا على سواحل غينيا قارباً صينياً لا يحمل أفراد طاقمه جوازات سفر، إذ إنه بمجرد صعودهم إلى السفينة حتى يتم احتجازهم فلا يتمكّنوا من الذهاب إلى أي مكان".

لقد تحول قراصنة الصيد المعاصرون إلى صناعيين مشبوهين في ظل العولمة، فهم يديرون ورشات صيد غير شرعية في أعالي البحار، وبما أن

الأجـــور تـــشكل قسماً كبيراً من تكلفة تشغيل هذه الورشات، يعمد القراصنة إلى توظيف طاقم الصيادين من الدول التي يتدنى فيها الدخل، أو يعمدون إلى استعبادهم[18]. قبالة ساحل غرب إفريقيا، قامت منظمتا غرين بيس والعدالة البيئية بتوثيق الظروف التي يعمل بها أعضاء طواقم هذه السفن وأغلبهم صينيون[19]، وذكرتا أن "المهاجع في غاية القذارة وكـــذلك الجمـــادات؛ اللهم إن كانت تعمل. وفي غالب الأحيان لا توجد أي من معدات السلامة حتى. وكانت سفينة كورية رست قبالة ساحل سيراليون خلال حملة فايف ستار في العام 2006 تحمل مبنى على ســطحها لم يكن في الواقع إلا مهاجع لمئتي صياد سنغالي الجنسية كانوا يعملــون على متنها بالإضافة إلى الطاقم الكوري، ويمكن للداخل إليها أن يــرى الحشوات المصنوعة من الكرتون والملابس المتدلية من الحبال، والـــسقف المنخفض إلى حدّ يضطر معه المرء إلى الزحف للدخول إلى المـــبنى. كانـــت السفينة قد جلبت حوالى 40 زورقاً مع طواقمها من ســانت لـــويس وشمال السنغال، ومن ثم أحضرت أعضاء الطواقم إلى مـــصائد ســـيراليون للعمل فيها مدة ثلاثة أشهر. وبمجرد وصولهم إلى المـــصائد كـــان يـــتم إنـــزال الزوارق إلى البحر وعلى متنها 5 أو 6 صيادين يدأبون على صيد السمك طيلة اليوم ولا يعودون إلا في المساء لتفريغ الحمولة.

هذا النوع من الممارسات ليس بجديد، وهناك شهادات لا تحصى أدلى بهـــا صـــيادون سنغاليون تفيد بأنه قد تم التخلي عنهم في زوارق خشبية صغيرة على بعد مئات الأميال عن أوطانهم بمجرد أن امتلأ مخزن الـــسفينة بالسمك. وقد صادفنا أيضاً مجموعة من السفن المهجورة على بعـــد ستين ميلاً بحرياً تقريباً من ساحل غينيا مثل ليان رن 2، وكانت كـــل مـــن تلك السفن تحمل على متنها صياداً صينياً أو اثنين تُركا في

عـــرض البحر بانتظار أن يستلم طاقم آخر الدفة أو يتم ترميم السفينة. لقـــد علمـــنا أن سفن مؤونة تزودهما بالطعام كل ثلاثة أشهر، وعندما يـــنفد مـــا لديهما منه يأخذان بالإشارة للقوارب المارة بهما أملاً بأن تـــتوقف لمساعدهما، ولا يعرف الصيادون المتروكون إلى متى سيبقون على هذا الحال، إذ يتكون طاقم سفينة الصيد الصينية ليان رن 14 مثلاً مـــن ستة صينيين وصياد واحد من سيراليون كان قد هرب إلى غينيا، وقـــد علمـــنا أنهم لا يحملون جوازت سفر وأنهم يعملون بنظام دوري مدته عامان. وتبقى هذه السفينة في البحر لعدة سنوات لا تعود خلالها مطلقـــاً إلى الميـــناء، وتقـــوم بنقل حمولتها إلى مراكب شحن مزودة بجمّـــادات لتنقل الحمولة بعد ذلك إلى موانئ مثل لاس بالماس. في هذه الأثناء تواصل الشركات التي تملك هذه السفن أعمالها كالمعتاد، بل إن بعضاً منها له مكاتب في جزيرة لاس بالماس"[20].

لا يمكـــن مقارنة قراصنة الصيد الذين لا يتوانون عن استنفاد قـــوى طواقم ورشات الصيد واستغلالهم إلى أقصى حدّ إلا بقوادي العـــولمة الذين لا يتوانون عن استغلال البغايا السلافيات إلى أقصى حدّ، وتستذكر الآنسة بورس أنه "في إحدى المرات في العام 2001 كنت على متن قارب بالقرب من ساحل غرب إفريقيا عندما تلقينا نـــداء نجدة من مركب صيد صيني على وشك الغرق على بعد ثلاثة ســـاعات مـــن مكاننا، وقد استدعينا مراكب صينية أخرى كانت موجودة في المنطقة غير أنها جميعاً قالت إنها لن توقف عمليات الصيد لهذا السبب، وبحلول الوقت الذي وصلنا فيه إلى هناك لم نجد سوى رجلين فقط من طاقم السفينة كله". وقد شهدت منظمة غرين بيس خلال حملتها في غرب إفريقيا في العام 2001 وشاركت في بعثة إنقاذ للبحث عن ناجين من مركب غرق مع كل طاقمه، "ولم يكن أحد

يعرف حقاً كم عدد الأشخاص الذين ماتوا أو حتى هوياتهم، ناهيك عـــن أن عـــائلاتهم لا تعرف مطلقاً على الأغلب ما الذي حل بهم، ومن المرجح أنه قد تم إرسال سفينة أخرى وأشخاص آخرين ليحلوا محلهم"[21].

التنين يأكل السمك

تحتل اليابان وكوريا الجنوبية والصين المرتبة الأولى من حيث أهم الدول المستوردة للسمك في العالم وإن كانت الصين هي مصدر الطلب الأســـرع نمواً والأكثر نهماً، حيث تشير بيانات معرض شنغهاي الدولي للمـــصائد والمأكولات البحرية أنه خلال السنوات العشر المنصرمة نمت ســـوق التجـــزئة الصينية – عدا مبيعات المطاعم وتوريد المأكولات – بمعـــدل 200 بالمئة، في حين ارتفع حجم مبيعات السمك والمأكولات البحـــرية بـــين عامي 2000 و2006 إلى 70 بالمئة، وارتفع إنفاق كل شخص بمعدل 75 بالمئة[22].

"يـــزداد الصينيون بشكل عام ثراء وهم بالتالي قادرون على دفع أثمان السمك، كما يترك ارتفاع الطلب الصيني تأثيراً اقتصادياً هاماً في صـــناعة السمك بالنظر إلى تعداد سكان الصين الهائل. ومن التطورات المـــثيرة للاهـــتمام التي طرأت مؤخراً هو أن الأسماك غالية الثمن مثل الـــسمك ذي الأسنان التي كان يتم جلبها إلى الصين لتصنيعها ومن ثم إرســـالها إلى كـــندا والولايات المتحدة أصبح يتم استهلاكها اليوم في الـــصين أو بلـــدان آسيوية أخرى مثل سنغافورة وهونغ كونغ"، يقول ديفيد أغنو. وبينما كان يتم في السابق جلب سمك القدّ من البلطيق إلى الـــصين لتـــصنيعه وشحنه مجدداً إلى أوروبا، فقد أصبحت بولندا اليوم مركزاً رئيسياً لتصنيع سمك القدّ الأوروبـــي.

لا يتورع أولئك الذين يحاولون تلبية الطلب الآسيوي النّهِم على السمك عن اجتياح سواحل غرب إفريقيا، وتؤكد الآنسة بورس هي وعدة مصادر أخرى على أن عمليات الصيد غير المشروع في إفريقيا جائرة ذلك أنه "في العام 2001 أظهرت دراسة مسحية لمياه غينيا الإقليمية أن 60 بالمئة من المراكب التي يصل عددها إلى 2,313 مركباً ترتكب مخالفات، كما أظهرت دراسات أخرى أجريت في سيراليون وبيساو غينيا في العام نفسه أن مستويات الصيد غير المشروع تبلغ 29 بالمئة (من بين 947 مركباً) في الأولى و23 بالمئة (من بين 946 مركباً) في الثانية، وتشير التقديرات اليوم إلى أن حوالى 700 مركب تملكها جهات أجنبية تنخرط في عمليات الصيد غير المشروع في مياه الصومال وتستنفد الفصائل غالية الثمن مثل الطون والقرش والكركند وقريدس المياه العميقة"[23].

في أي وقت تجد أن ما يصل إلى نصف المراكب قبالة ساحل غرب إفريقيا منخرطة بأعمال الصيد المشبوهة بطريقة أو بأخرى، وتضيف منظمة غرين بيس معلومة أخرى مفادها أن قراصنة الصيد ينشطون أيضاً حتى في منطقة الاثني عشر ميلاً المخصصة للصيادين المحليين. وغالباً ما يكون ضحايا الصيد غير المشروع أولئك الذين يعتمدون على البحر مورداً للرزق، ففي غرب إفريقيا لا يتوفر لآلاف الأسر مورد آخر لكسب الرزق سوى الصيد، ومن الصعب حتى في أفضل الأحوال تقييم التأثير الاقتصادي الذي يخلفه قراصنة السمك في البلدان الفقيرة وخاصة في المناطق التي تكاد تغيب فيها آليات السيطرة على عمليات الصيد ومراقبتها. غير أن شركة أم أر أيه جي الاستشارية التي كرست جهودها للترويج لاستخدام الموارد الطبيعية استخداماً مستداماً عن طريق تقديم سياسات وممارسات إدارية متكاملة صارمة،

تقـــدّر خسائر الدول الواقعة إلى جنوب الصحراء الكبرى بحوالى مليار دولار ســـنوياً نتـــيجة عمليات الصيد غير المشروع، وبما أن القراصنة الـــصينيين يسيطرون على مياه غرب إفريقيا فهم الذين يحصدون معظم الأربـــاح، ويـــؤكد محللـــو عمليات الصيد ومنظمة الأغذية والزراعة ومـــسؤولو الأمـــم المتحدة على أن الصينيين يندرجون في خانة أسوأ مرتكبـــي المخالفات لأهم يملكون الكثير من المراكب، ولديهم العديد من الصيادين المنتشرين على طول الساحل الإفريقي، بل إن الصين تملك في الحقيقة ثاني أكبر أسطول تجاري في العالم بعد باناما[24].

يعـــود تاريخ التواجد الصيني في غرب إفريقيا إلى أوائل تسعينيات القرن الماضي حينما كشفت سلطات جنوب إفريقيا النقاب عن حمولة ضخمة من زعانف القرش والأبالون (أذن البحر) الذي يُعدّ من الأطباق المترفة والمقويات الجنسية في الصين. والأبالون مخلوق رخوي يعيش في قـــاع المحيطات الباردة، ويحصل الصيادون على تراخيص شرعية بصيد الأبالـــون قبالة سواحل جنوب إفريقيا، غير أن هذه التراخيص محدودة وبالتالي فقد أصبح الصيد غير المشروع على رأس الأعمال التي تقوم بها عـــصابات الجريمة المنظمة الصينية في جنوب إفريقيا، الأمر الذي أتاح للمثلث الصيني(*) ترسيخ أقدامه في البلاد[25].

وقرصنة صيد الأبالون اليوم ليست إلا واحدة من الأنشطة العديدة التي تقترفها عصابات الجريمة المنظمة الصينية والتي لا تقتصر على تهريب المخـــدرات وحسب، بل تشمل الدعارة وغسيل الأموال أيضاً. غير أن تهـــريب الأبالون يعود على مقترفيه بأرباح طائلة، "وبحسب التقديرات

(*) مثلث متوازي الأضلاع يرمز إلى السماء والأرض والإنسان، وهو شعار جماعة ســـرية من الرهبان البوذيين ظهرت في منتصف القرن السابع عشر وتزامنت مع بروز المافيا الإيطالية. المترجمة.

المتحفظة التي وضعتها شرطة جنوب إفريقيا فإنه يتم تصدير حوالى 500 طـــن مـــن الأبالـــون بطرائق غير مشروعة سنوياً، في حين يبلغ سعر الكيلوغـــرام الـــواحد منه بالتجزئة حوالى 65 دولاراً في هونغ كونغ، وبالـــتالي فإن الدخل الإجمالي الناجم عن التصدير غير القانوني للأبالون يقارب 32,5 ملايين دولار"[26].

لقـــد حفّـــز الطلب الصيني على الأطباق المقوية للرغبة الجنسية قراصـــنة الصيد الصينيين قبالة سواحل أستراليا على صيد كائن آخر لم يكن أحد يلقي إليه بالاً من قبل ألا وهو فرس البحر كبير البطن والذي تحمـــي أســـتراليا فـــصائله الثلاث عشرة كافة بموجب قانون فيدرالي وداخلـــي. ويتم استخدام هذا المخلوق في الصين كمقوٍّ جنسي ويباع بسعر يصل إلى 1,000 دولار للواحد منه، وكانت مافيا "فرس البحر" في هونـــغ كونـــغ قد انخرطت في هذا النوع من الأعمال غير القانونية والتي تصل قيمتها إلى 100 مليون دولار، وقامت بتهريب ما يربو على ربـــع الكمـــيات المـــصادة مـــنه في أستراليا بطرائق غير مشروعة إلى الصين[27].

القرصنة راجت من جديد

هـــذا مـــا يطالعـــنا به أحد التعقيبات الكثيرة التي حظي بها فيلم **Pirates of the Caribbean/قراصنة الكاريبـــي** الذي أبدع المصممون بإحـــياء مظهـــر القراصنة فيه، وتمكن بطله جوني ديب الذي لعب في الفيلم دور الكابتن جاك من شقّ طريقه بذكاء نحو نجاح سينمائي آخر. نعم، لقد عادت القرصنة لتصبح رائجة من جديد على الشاشة وها هي تزدهر الآن في أعالي البحار حيث تنتهي القواسم المشتركة بين الحقيقة والخيال، ذلك أن "المياه التي تغطي تقريباً ثلاثة أرباع كوكبنا تأوي ما

يقارب 50,000 سفينة كبيرة تحمل على متنها 80 بالمئة من الحمولات التي يتم الإتجار بها في العالم"[28] والتي تمثل غنيمة مغرية يستهدفها القراصنة المعاصرون.

خلال العقد الماضي ارتفع معدل عمليات القرصنة في البحار حوالى 168 بالمئة، وازدادت الاعتداءات عنفاً بحسب تحذيرات لجنة النقل التابعة لمجلس العموم البريطاني في تموز/يوليو 2006. والمضحك في الأمر أن هذا التقرير صدر على إثر حادثتي اعتداء على مراكب تحمل إعانات إلى إندونيسيا المتضررة جراء إعصار تسونامي. ويبدو أن معظم قراصنة القرن الواحد والعشرين آسيويون يجوبون بحار العالم، وينشطون بشكل خاص في بحر العرب وجنوب الصين وغرب إفريقيا ومضيق ملقا الذي يشكل ممراً بطول 500 ميل يفصل إندونيسيا عن ماليزيا ويشهد كل عام ما نسبته 42 بالمئة من هجمات القراصنة عالمياً[29]. ويتسلح القراصنة المعاصرون بأحدث التقنيات ويستعينون بمخابئ لهم في بحر جنوب الصين، "وكانت إحدى سفن القراصنة التي وقعت في الأسر عام 1999 في إندونيسيا مجهزة بأختام هجرة مزورة وأدوات لتزوير وثائق السفينة ورادار متطور ومعدات اتصالات وتعقب عن طريق الأقمار الاصطناعية"[30].

علاوة على ما سبق، فإن القراصنة المعاصرين هم رجال أعمال منخرطون بالإتجار بالسلع المسروقة على نطاق عولمي، وهي تجارة تدرّ صافي ربح يقدر بنحو 16 مليار دولار سنوياً. ويأتي معظم هذا الربح من آسيا، ولعل حالة تينيو Tenyu اليابانية خير مثال على جيل القراصنة الجديد الذي يستعين بأفضل التقنيات ولديه موارد مالية كبيرة، فقد كان هذا المركب الذي يبلغ طوله 277 قدماً قد أبحر من إندونيسيا وعلى متنه حمولة من سبائك الألمنيوم بقيمة 3 ملايين دولار،

غير أنه لم يتمكن من الوصول إلى وجهته النهائية في كوريا الجنوبية بينما فقد مالكو تينيو الاتصال به في اليوم التالي للإبحار.

حسبما ورد في صحيفة واشنطن بوست فإنه "بعد مرور ثلاثة أعوام على تلك الحادثة ظهر مركب تينيو في ميناء صيني مغمور وهو يحمل اسماً جديداً خُطَّ حديثاً على جؤجئه - تبين أنه الاسم الرابع له منذ اختفائه - وعلى متنه طاقم إندونيسي جديد وحمولة من زيت النخيل. وقد تم احتساب عدد أعضاء طاقم تينيو الأصلي البالغ 14 عضواً في عداد الأموات وقال المحققون إنه قد تم تفريغ حمولة سبائك الألمنيوم في بورما وأنها حلت في نهاية المطاف في أيدي مشترين صينيين. إن المحققين يقفون عاجزين مبهورين إزاء مؤسسة القراصنة المعاصرة التي تشبه تجمعات الأعمال الدولية من حيث فروعها وموظفيها المنتشرين في أنحاء المنطقة، إذ يقول خبراء ملاّحون إنه قد اشترك في حادثة اختفاء تينيو مخططون من كوريا الجنوبية، وقطاع طرقات إندونيسيون، وعمال إفراغ مراكب من بورما، وتجار من السوق السوداء إضافة إلى أنه كان لا بد من عدة متواطئين في هذه العملية من الصين. ويقول الخبراء إن كل هؤلاء لم يكونوا إلا جزءاً من شبكة لم تتمكن السلطات من الكشف عنها بالكامل بعد"(31).

غالباً ما يعمل القراصنة بصورة مباشرة مع شركات مشروعة في البلدان التي لا تولي أهمية كبيرة لمقاومة القرصنة. تعد الصين إحدى تلك الدول، غير أن الدول الأوروبية كما ذكرنا آنفاً لا تبالي هي الأخرى بعواقب الإفراط في الصيد والذي يعد شكلاً من أشكال القرصنة. يؤكد ديفيد أغنو على أن "صيد سمك القدّ من بحر بارينتس لا يتم على أيدي قراصنة أجانب، لكن الأمر كله يتلخص في قيام المراكب المرخصة الشرعية بتقديم تقارير غير صحيحة والإفراط في صيد السمك".

تعتبر الموانئ الصينية الصغيرة ملاذاً لقراصنة اليوم إذ لا يمكنهم تفريغ الغنائم بسهولة وبيعها للمشترين الكثر هناك وحسب، بل رشوة المسؤولين المحليين كذلك، فقد أصبح الفساد أمراً منتشراً ومقبولاً على نطاق واسع حيث "يعلم القراصنة أنهم إذا ما قدموا إلى ميناء صيني فسيلقون فيه التعاون والترحيب"على حدّ قول بوتينغال موكوندان؛ مدير المكتب البحري الدولي في لندن وهو ذراع غرفة التجارة الدولية[32].

الطريف في الأمر أن الصين كانت تُعرَف في العالم منذ أمد ليس ببعيد بأنها قد أغلقت أبوابها في وجه القراصنة وأعمالهم، غير أن سياسة عدم التدخل التي اعتمدتها الحكومة الصينية إزاء الأعمال على أرضها تحمي القراصنة من ذراع القانون البحري الدولي الطويلة كما ظهر جلياً من خلال حادثة بيهاي عندما قام قراصنة في بحر جنوب الصين في العام 1997 بالاعتداء على سفينة والاستيلاء على حمولة سكر بقيمة 5 ملايين دولار كانت على متنها، لينتهي المطاف بالسفينة في بيهاي وهو ميناء صغير في المنطقة حيث كان الشاري بانتظار الحمولة. ويتردد على ميناء الصيد القديم هذا العديد من قوارب الصيد الخشبية التقليدية، ويرى فيه القراصنة مكاناً جيداً يمكنهم فيه طلاء السفن المسروقة من جديد ومنحها اسماً جديداً، وأما الدفعات فلا بد من أن تكون نقداً. عندما تعقبت السلطات البحرية الدولية الحمولة، وعرفت مكان السفينة، أمرت بإرجاعها إلى مالكها ومحاكمة القراصنة الأربعة عشر، غير أنه لم يكن من السلطات المحلية في بيهاي إلا تجاهل الأمر، في حين وقفت بكين على الحياد، وآثرت عدم التدخل في ما يجري[33]. كما جرى في حالة انتشار مرض الإيدز الوبائي في هينان، فإن المسافة الجغرافية التي تفصل العاصمة عن معظم أرجاء البلد تقف حائلاً عند

التعامل مع القضايا الاقتصادية، وتلك المتعلقة بالأعمال، حيث تترك القرارات الهامة للسلطات المحلية التي غالباً ما تكون فاسدة ومتعاونة مع الخارجين المحليين عن القانون. لو أن البعض تجرّأوا على مجرد التفكير في أن يهبوا سكان بيهاي مبادرة سياسية ويخرجوا في مسيرة حاشدة ضد الحكومة المركزية على سبيل المثال، فلن تلبث يد الحزب الطويلة أن تسحقهم في غمضة عين كما حدث في غوانغدونغ.

لا تقتصر أعمال القرصنة في القرن الواحد والعشرين على سلب السمك، والإغارة على السفن، واختطاف عمال حفارات النفط، وطلب فدية لإطلاق سراحهم، والإتجار بالحمولات المسروقة في أعالي البحار وحسب، بل إن الشركات متعددة الجنسيات والحكومات غالباً ما توظف القراصنة للتخلص من النفايات الخطرة علماً أن 47 بالمئة من الفضلات الأوروبية مثل نفايات التجهيزات الإلكترونية سامة. ويتم نقل النفايات الإلكترونية هذه من حواسب وأجهزة هواتف نقالة وما سوى ذلك بحراً من الدول المتطورة إلى الدول النامية على متن مراكب مشبوهة، وحسب برنامج الأمم المتحدة البيئي - ذراع المراقبة التابعة للأمم المتحدة - فإن كمّ الناتج السنوي من هذا النوع من النفايات عالية السمية يتراوح بين 20 إلى 50 مليون طن، تتوزع إلى نفايات قابلة لإعادة التدوير ونفايات غير قابلة لإعادة التدوير، ويتجه النوع الأول إلى الهند والصين، فيما يحط النوع الثاني الرحال في إفريقيا التي تعتبر بمثابة سلة مهملات العالم. لقد كشفت شبكة بازل للعمل Basel Action Network - وهي منظمة تسعى للحؤول دون وقوع أزمة كيمياويات سامة عالمية - عن أن 75 بالمئة من المواد الإلكترونية التي تصل إلى نيجيريا غير قابلة لإعادة التدوير وبالتالي فإنها تلوث البيئة.

وتعاني دول إفريقية أخرى من "الملوثات المستوردة"، إذ يصل إلى الـــصومال على سبيل المثال أطنان من النفايات الإلكترونية والمشعة من أوروبا بصفة دورية، ذلك أن القراصنة ينتهزون غياب حكومة مركزية فـــيها فـــيلقون بحمـــولاتهم المميتة في كل مكان وخاصة بمحاذاة خط الـــساحل. غير أن بعض هذه النفايات - لدهشتنا - طفت على سطح البحـــر مـــن جديـــد بعـــد التسونامي الذي ضرب ضربته في كانون الأول/ديسمبر 2005[34].

فوضى تحت البحر

إن البحـــر أضخم مكبّ نفايات في العالم، وحتماً ليس القراصنة وحـــدهم من يستغلونه لهذه الغاية، فالمستهلكون والمزارعون يُسهِمون كما الشركات في تلويث البحار والأنهار بصفة يومية.

إن تـــأثير تلوث المياه يطالنا جميعاً، ذلك أن المياه في الحقيقة تمثل نـــاقلاً فعالاً للتلوث، وترتبط مسببات تلوث البحار بطريقة أو بأخرى بالطبيعة المشبوهة للاقتصاد العالمي، وتتعلق المشكلة الأولى بطرح النفايات الـــناجمة عـــن الصناعة والزراعة في الأنهار والبحار بما فيها الفوسفور والنيتروجين اللذان يُسهِمان في انتشار الطحالب macro weeds، وخاصة في البحر المتوسط، وتقلص هذه الطحالب نسبة الأوكسجين وتغير من تـــركيبة مـــياه البحـــر، الأمر الذي يترك عواقب وخيمة على الثروة السمكية والتيارات البحرية.

يـــنجم التلوث كذلك عن فضلات الاستهلاك المديني والتي تصل إلى البحـــر عن طريق الأنهار. وتتضمن بعض الملوثات هرمونات بشرية مثل الإستروجين الذي تفرزه النساء اللواتي يتناولن حبوب منع الحمل، وهرمونات حيوانية يجرفها التيار النهري مع الرو. ويطفح نهر بوتوماك

الذي تغذيه أنهار أخرى في ميريلاند وفيرجينيا وغرب فيرجينيا بمثل هذه المــواد الكــيماوية والتي أظهرت دراسات أنها قد تسبب العقم لدى الــرجال بالإضــافة إلى عدة أنواع من السرطانات مثل سرطان الكبد والمرارة والمبايض والرحم، علماً أن هذه الادعاءات لا تزال محطّ خلاف بين العلماء، ويحتاج إثباتها إلى إجراء مزيد من الدراسات. وبالرغم من أن نهــر بوتوماك يمد واشنطن بمعظم مياه الشرب، غير أن وكالة حماية البيــئة الأميركية لم تضع أي معايير أو ضوابط للعديد من هذه الملوثات بل اكتفت بغض النظر عن وجودها في النهر[35].

تحتوي أنهار الولايات المتحدة وبريطانيا اليوم على نسب عالية من الفــثالات phthalates ومــركّب النونيلفينول nonylphenols وهما مجموعتان من المواد الكيميائية التي تحوّل السمك إلى إناث، فقد أثبتت الــبحوث أن الأسمــاك الذكــور إذا مــا تعرضت لتيار يحوي هذه الكــيماويات ستفرز بروتيناً يدعى فيتيلوجينين vitellogenin الذي لا تفرزه عادة إلا الأسماك الإناث. ومن شأن هذه الكيماويات عن طريق الــتأثير في الأنظمــة الهرمونية أن تحدث تشوهات ولادية واختلالات جنــسية لا عــند السمك وحسب، بل عند فصائل أخرى أيضاً مثل الضفادع والتماسيح وربما البشر كذلك. تتضمن مصادر هذه الملوثات مصانع الإلكترونيات والأنسجة، والفعاليات الزراعية، وخاصة مزارع الأبقار بالإضافة إلى مياه الصرف الصحي البلدية والمحلية.

يؤثر تلوث السمك كذلك في السلسلة الغذائية، أي أنه لا بد من أن يطــال البشر في نهاية المطاف. كما أن المواد الحافظة والكيماويات المــستخدمة في جعل الطعام صالحاً للاستهلاك لفترات أطول تعد من مصادر التلوث التي يجدر بنا القلق بشأنها، إذ يؤكد عاملون في مشرحة لندن على أن تحلل الجثث قد أصبح أبطأ بكثير تبعاً لوجود نسب عالية

مـــن حافظات الطعام فيها. في الغرب تحاول جماعات الضغط المتنفذة والـــتي تسيطر على قطاع الأغذية منع أي محاولة ترمي لسن تشريعات تـــنظم استخدام المواد الحافظة في الأغذية في الوقت الذي تقبل الدول النامـــية استخدام هذه المواد على نطاق واسع من دون تردد[36]. وأما تلوث البحار فقد ينجم عن استغلال التربة البحرية، وذلك جراء عملية حفر الأعماق البحرية واستخراج النفط على وجه التحديد بالإضافة إلى الحوادث التي تصيب خطوط الأنابيب القاعية. تعد شركات النفط أسوأ مصادر التلوث البحري في العالم، حيث يتم ضخ النفط مع مياه البحر والـــتي ترمى من جديد في المحيط. وليس ثمة ضرائب على الضرر الذي تلحقـــه أعمـــال هـــذه الشركات بالبيئة، ولا تدفع تعويضات إلا عن الأضـــرار الملموسة التي تحدث كوارث بيئية[37]. غير أنه يصعب اليوم إيجـــاد الجـــاني المتسبب بحدوث كارثة بيئية بحرية كبيرة كما في حالة إكسون فالديز، حيث لم يبقَ المتسببون بعدد من حوادث تسرب النفط الخطـــيرة مجهولين فحسب، بل أفلتوا من العقاب لأن الشركات لم تعد ملزمة بالإفصاح عن اسم الطرف المؤجر لسفن النقل.

تتـــضح الطبـــيعة المهلكة لصناعة الطاقة من خلال الكوارث الطبيعية الكبرى التي وقعت مؤخراً، حيث حلّقت أسعار النفط عالياً في أعقاب إعصاري كاترينا وريتا، وسجلت شركة إكسون موبل في العـــام 2005 أرباحاً قياسية فاقت 36 مليار دولار وهو أعلى ربح حققـــته شركة واحدة خلال سنة واحدة على الإطلاق. ولو أنه يتم فـــرض ضريبة لا تزيد على 3 بالمئة على مثل هذه الأرباح ورصدها لغـــرض الـــبحوث والاستثمار في تقنية الطاقة الشمسية وتطويرها، لكـــان من شأن ذلك مضاعفة ميزانية الولايات المتحدة المخصصة للطاقة الشمسية أربع مرات.

لا تقتصر الملوثات على ما سبق ذكره، إذ يتلوث البحر أيضاً بالغبار الجوي الناجم عن السيارات والقوارب والطائرات بالإضافة إلى استهلاك الوقود في الصناعات المختلفة والزراعة، وتلعب شركات النفط في هذه المجالات كذلك دور الشرير المطلق، ذلك أنه في الوقت الذي تتحمل فيه 122 شركة مسؤولية 90 بالمئة من التلوث الحاصل بسبب انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، فإن خمس شركات خاصة هي إكسون موبل وبي بيي BP وآموكو وشل وشيفرون وتيكساكو تسهم بعشرة بالمئة من إطلاق هذا الغاز إلى الجو على نطاق عالمي[38].

أخيراً وليس آخراً، فإن نوعاً معيناً من النشاطات البحرية مثل تربية السمك يؤدي إلى تلوث البحر محلياً. ويزدهر هذا النشاط تحديداً في كل مكان إلى درجة أن سمكة من كل ثلاث أسماك يتم استهلاكها حول العالم (55 مليون طن في العام 2003) جاءت من مزارع السمك، وتدرّ تربية الأسماك أرباحاً طائلة، إذ تفوق أرباح تربية سمك السلمون في الصين وحدها المليار دولار بالعملة الصعبة كل عام، في حين تحقق تربيته في اسكوتلندا 1,4 مليار دولار سنوياً. وتعرف تربية السمك كذلك باسم الثورة الزرقاء، فهي زهيدة التكلفة بالنظر إلى كونها بديلاً مستداماً لاستهلاك أنواع الأسماك البرية مثل السلمون. ولا شك في أنه ثمة محفزات حقيقية لنمو هذا النوع من الأعمال، حيث تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة أنه بحلول العام 2030 ستكون هناك حاجة إلى رفع إنتاج السمك عالمياً بمقدار 40 مليون طن، وهي زيادة قابلة للتحقيق لكن ليس عن طريق ممارسة الصيد بطرائق أكثر فعالية، ولكن من خلال مضاعفة إنتاج المزارع المائية، علماً أن التأثيرات المضرة المترتبة على هذه المزارع ككل قد تفوق التوقعات[39].

تعتمد تربية السمك على استخدام سلال شبكية اصطناعية كبيرة تحوي كل منها بين 15,000 إلى 80,000 سمكة، وتضم مزرعة السمك بشكل عام حوالى 10 سلال تبلغ قاعدة كل منها 30 × 30 متراً أي أن العديد من المزارع بالتالي تحوي ما يصل إلى 700,000 سمكة ضمن مساحات صغيرة للغاية. وتتيح هذه السلال تسرب معظم الفضلات الطبيعية وغيرها إلى البحر متسببة بحدوث أنواع عدة من التلوث. ولا ينبغي الاستخفاف بالخطر الذي يمثله ذلك لأن مزارع السمك تتموضع في المياه سريعة الجريان مثل مصب الأنهار مما يؤدي إلى انتشار التلوث بسرعة، ويتركز التلوث الغذائي عادة تحت الأقفاص ولا يقتصر على فتات المادة الغائطية التي يفرزها السمك وحسب، بل يشتمل أيضاً على فضلات الطعام (مثل كريات الطعام غير المأكولة والسمك الميت وما شابه)، وكلها مواد تحملها التيارات معها إلى عرض البحر.

ينجم التلوث الكيماوي عن المضادات الحيوية، وطلاء المراكب، والعلاجات المضادة لقمل البحر الذي يصيب الأسماك. ومعظم الأسماك التي يتم تربيتها مثل الطون والسلمون لاحمة وبالتالي تلتهم الأسماك الأصغر حجماً منها كي تنمو، وإن إنتاج باوند من السلمون يتطلب خمسة باوندات من الأسماك الزيتية مثل السردين وثعبان الماء الرملي والرنكة. ولهذا السبب تعتمد تربية الأسماك على مصائد السمك الصناعية التي تؤثر في الثروة السمكية البرية عن طريق نشر الأمراض، ذلك أن السلمون وغيره من الفصائل المرباة في مزارع السمك تصاب بالأمراض بسبب تواجدها بأعداد هائلة ضمن مساحات صغيرة. ويمكن أن تنتقل هذه الأمراض بسهولة إلى السلمون البري على اعتبار أن المزارع تتموضع بالعموم بالقرب من أماكن تواجد الأسماك البرية. خلال السنوات العشرين الماضية على سبيل المثال تسبب الانتشار

الوبائـــي للأمــراض بتناقص كمية سمك السلمون البري إلى النصف، ناهيك عن أن الاستخدام المتكرر للمضادات الحيوية في مزارع السمك ترفع مقاومة البكتيريا التي تصيب الأسماك بشكل عام.

ويمـــتد تـــأثير تربية الأسماك ليطال الأنظمة البيئية بطرائق مختلفة، ويـــبلغ أشـــده في الحـــيوانات المفترســـة في مناطق بعينها مثل بريتش كولومبيا وتشيلي حيث تتعرض الحيتان والدلافين والفُقَم وأسود البحر للإبعاد عن مواطنها الأصلية، وفي أحيان كثيرة يتم قتلها وأسرها كي لا تهـــاجم مزارع السمك. كما تنشأ مشاكل كبيرة عند هروب الأسماك من الشباك حيث يؤدي تزاوجها مع السلمون البري إلى نشوء مشاكل جينية في الأجيال اللاحقة[40].

اقتصاديات تغير المناخ

لقـــد أخـــل تلوث البحر بتوازن التيارات البحرية، وأثر في مناخ كوكبـــنا وبالـــتالي أسهم في رفع درجة حرارة المحيطات، ويُعدّ ذوبان احتياطـــيات الجليد العالمية أحد تبعات الفوضى التي تسود أعالي البحار البعيدة حيث تضعف سلطة الدولة أو تنعدم[41]، والتي تختلس لنا نظرة إلى نوع السياسة التي ستسيطر على اليابسة في نهاية المطاف. غير أن بيئة المحـــيطات دائبة التغير والتي تخلو من أي شريعة أو قانون تقدم لنا أيضاً نظـــرة إلى الفـــرص الاقتـــصادية الجديـــدة التي ستتاح في عالم ابتلي بالاحتباس الحراري مع ذوبان الجليد وارتفاع منسوب البحار.

ثمة الكثير من الإشاعات المتعلقة بظاهرة الاحتباس الحراري، وثمة العديـــد مـــن الـــدول التي قد تستفيد حقاً من هذه الكارثة. إذ أمكن للكثيرين أن يقرأوا بين سطور تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ IPCC[42] الصادر بخصوص التغير المناخي أنه في الوقت الذي قد

تتعرض إفريقيا وجنوب شرق آسيا لموجة جفاف مريعة أو فيضانات مهولة لا تجد مثيلاً لها، فقد تصب ظاهرة الاحتباس الحراري في صالح بعض الدول الشمالية الصناعية، وتنقلب سيبيريا والأقاليم المحيطة بشمال غرب كندا إلى أراضٍ خصبة صالحة للزراعة، وتتحول شواطئ غرب اسكوتلندا الرملية إلى ريفييرا جديدة. ويؤكد هذا السيناريو ما خلصت إليه الفصول السابقة من حيث قدرة الاقتصاديات على الازدهار خارج نطاق السياسة بمجرد الانصياع إلى طبيعتها المشبوهة.

في واقع الأمر، إن الدول الشمالية تتطلع إلى حلول الاحتباس الحراري لأنه مع ذوبان الجليد ستظهر أراضٍ جديدة، ومسطحات مائية جديدة يمكنها استغلالها والاستفادة منها، غير أن السؤال الهام هنا هو من الذي سيملك هذه الأراضي والمسطحات المائية؟. "في العام 2001، خطت روسيا الخطوة الأولى مخاطرة بنصف المحيط القطبي الشمالي بما فيه القطب الشمالي نفسه، لكن بعد التحديات التي قابلتها بها أمم أخرى بما فيها الولايات المتحدة، سعت روسيا لتدعيم وجودها في هذه المنطقة من العالم عن طريق إرسال سفينة بحوث شمالاً لجمع مزيد من البيانات الجغرافية. لقد تمكنت السفينة من الوصول إلى القطب في 29 آب/أغسطس من دون مساعدة كاسحة جليد وهي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك على الإطلاق. وقد تحاول الولايات المتحدة التي تعد من دول القطب الشمالي نظراً إلى انضواء ألاسكا تحت علمها توسيع رقعتها هي الأخرى"[43].

لقد عاودت روسيا في صيف العام 2007 المطالبة بحصتها من القطب الشمالي غير أن عدوى حمى السيطرة على القطب كانت قد انتقلت إلى كل دول تلك المنطقة، ودخلت الولايات المتحدة وروسيا والنرويج وكندا في نزاع مع بعضها بعضاً في المحكمة الدولية على

الأرض الغنية الراقدة تحت مياه البحر في منطقة القطب الشمالي والتي يمكن استغلالها والاستفادة منها عند ذوبان الجليد. لقد غاب عن هذه الدول أن نزاعها هذا يحيق موارد تلك المنطقة والتي لا تزال مجهولة بخطر جسيم، وما صيد السمك إلا أحد هذه الموارد، ناهيك عن أن سبل المواصلات التجارية على سبيل المثال قد تدر أرباحاً طائلة مع تحول الحلم بفتح ممر شمالي غربي وشمالي شرقي مختصر بين المحيطين الأطلسي والهادئ إلى حقيقة. وستستفيد دول القطب الشمالي كافة من هذا الممر، لقد بادرت روسيا وكندا على سبيل المثال إلى توقيع اتفاقية تحسباً لفتح الممر ومحيط القطب الشمالي(44)، والذي سيدرّ أرباحاً طائلة كذلك على شركات الشحن بالنظر إلى أنه سيختصر الطرقات الملاحية ويصبح بالإمكان اختصار الفترة الزمنية اللازمة لعبور بعض الطرقات من 17 يوماً إلى 8 أيام وحسب.

هكذا فإن ذوبان القطب الجليدي سيحدث ثورة في الطرقات التجارية، وهو أمر تدركه الصين جيداً مما دفعها لافتتاح محطة بحوث في جزيرة سبيتسبرغن النرويجية، ونقل كاسحتها الجليدية سنو دراغون من القطب الشمالي كي تجري أبحاثاً تتعلق بالمناخ في المنطقة بشكل رسمي، أما في الحقيقة فقد كانت مهمة الفريق البحث عن النفط وإيجاد طرقات ملاحية جديدة للوصول إلى أسواق الغرب الغنية، الأمر الذي سيجعل أسعار البضائع الصينية المقلدة أرخص بفضل انخفاض تكاليف الشحن والنقل.

لقد ارتفع الطلب على المراكب العابرة للمياه القطبية كذلك، فقد افتتحت إكر فينياردز - عملاق صناعة السفن التي تتخذ من هلسنكي مقراً لها - في كانون الثاني/يناير 2006 فرعاً لها لا ينتج إلا السفن المحصنة ضد الجليد وذلك لتلبية الطلب المتزايد على هذا النوع من

المراكب، كما "قامت شركة طاقة فنلندية بشراء اثنتين من هذه السفن لقاء 90 مليون دولار للسفينة الواحدة، ومنحت روسيا بعد أن اشترت سفينة واحدة منها الترخيص للتصميم، وتعمل حالياً على صنع سفينتين أخريين"(45). وهذا ليس كل شيء، حيث يقبل القائمون على مجال السياحة على اقتناء كاسحات الجليد، حيث تقدم شركة مورمانسك للشحن والتي تم تخصيصها الآن رحلات بحرية إلى القطب الشمالي بتكلفة تتراوح بين 15,000 إلى 20,000 دولار على متن كاسحات جليدية سوفياتية قديمة.

تشبه حمى السيطرة على الأراضي الجليدية في القطب الشمالي بدايات حمى الذهب في كاليفورنيا من حيث الجشع الذي يحرك كليهما، إذ يدخل مقاولون ممن يتمتعون ببصيرة نفاذة في عقود خيالية مراهنين على سرعة ذوبان القمم الجليدية، ولعل أفضل مثال نسوقه على ذلك هو الأميركي بات بروي الذي اشترت شركته في العام 1977 ميناء تشرشل في كندا لقاء سبعة دولارات فقط لا غير، و لم يكن هذا الميناء قيد الاستخدام إلا قليلاً بسبب الجليد الذي كان يسده معظم أيام السنة، غير أنه قد يصبح ميناء قطبياً رئيسياً إذا ما ذاب الجليد حيث تشير التقديرات إلى إمكانية أن يدرّ أرباحاً تصل إلى 100 مليون دولار سنوياً. إلا أن البندقية للأسف ستكون مغمورة بالماء كلياً بحلول ذلك الوقت.

ما يقف وراء الفوضى التي تسود بحارنا هي الاقتصاديات المشبوهة التي تعكس العوالم الاصطناعية التي تكلمنا عنها في الفصل السابق، فالتجول عبر الإنترنت والإبحار في أعالي البحار متشابهان لأن مشبوهي العولمة حولوا الفضاء الحاسوبي والبحار إلى مناطق يغيب عنها القانون. وإذ ينتهز قروش الإنترنت وقراصنة الصيد الفرص الاقتصادية الاستثنائية ترى أعمالهم تزدهر وتتنامى في ظل حكومات لا تزداد إلا

ضـــعفاً، حـــيث يعمد قروش الإنترنت إلى تلويث عقولنا فيما يدأب قراصنة الصيد على تلويث أجسامنا.

ثمة العديد من المسببات الكامنة وراء تلوث البحر وجميعها مرتبطة بتغير طبيعة العلاقة بين السياسات والاقتصاديات، حيث لا يملك الأفراد ولا جماعـــات الضغط ولا المنظمات غير الربحية ولا حتى الأمم المتحدة نفـــسها القـــوة لمقارعة التلوث، إذ إن إنقاذ كوكبنا من حدوث تغير مناخي ملموس يتطلب إرادة سياسية وعزماً لم يبدرا عن أحد بعد. ولا يقـــع اللـــوم في ما يجري على الشركات الكبرى والمؤسسات متعددة الجنـــسيات وحـــدها، إذ إنها تقع في أغلب الأحيان كما المستهلكين ضـــحايا اقتصاديات مشبوهة كما ظهر جلياً من خلال ممارسات صيد سمـــك القدّ غير المشروع في بحر الشمال وبحر البلطيق. إن عجز دولة الـــسوق عن معالجة قضايا اقتصادية اجتماعية هامة مثل البيئة يكمن في صـــميم اللامبالاة التي تظهرها الحكومات المعاصرة تجاه العواقب المميتة المترتبة على أفعال الاقتصاديات المشبوهة.

بـــيد أن حمى السيطرة على مياه القطب الشمالي الجليدية تؤكد على أنه على خلفية الفوضى وغياب القانون ثمة فرص اقتصادية حقيقية جديـــدة، وأن بعـــضها قد تعود بالنفع على أمم بأكملها. صحيح أن الكـــوكب لـــن يعـــود كما كان في السابق، لكن الجنس البشري لن ينقـــرض جراء ذلك، ففي الوقت الذي قد تضرب الفيضانات وظاهرة التـــصحر خط الاستواء والمنطقة المعتدلة، فإن حياة جديدة ستزدهر في شمـــال وجـــنوب مـــداري السرطان والجدي. وكما في الماضي، فإن التحولات الاقتصادية الحالية لها الطبيعة المشبوهة ذاتها، غير أنها قد تغير في هذه المرة جغرافية عالمنا، وتمسح بذلك شعوباً بأكملها، وتعيد توزيع الثروات، وتنتج إمبراطوريات جديدة.

لقد ترافقت عمليات الإبادة الجماعية والاستعباد والاستغلال ذات الأساس السياسي عادة مع حدوث تحولات ملموسة في الماضي، حيث قامت أسطورة الحدود الأميركية على إبادة السكان الأميركيين الأصليين، فيما شيدت الولايات الجنوبية الثرية على أكتاف العبيد، واستندت الثورة الصناعية إلى ممارسات استغلال العمالة وساهمت في تلويث الكوكب. بيد أن النمو الاقتصادي لطالما جلب التطور والحداثة إلى الناجين من كل هذا، والتاريخ يحفل بأمثلة عن ذلك، ولعله يرشدنا إلى أن الاقتصاديات المشبوهة في هذه المرة ستعيد رسم خريطة العالم بكل معنى الكلمة وتقودنا نحو حضارة جديدة، لكن قبل بلوغ هذا الهدف سيتعين على العالم خوض المزيد من الكوارث والفوضى والفيضانات والمجاعات، وسيتعين عليه أن يكمل مسيرته الطويلة عبر الصحراء السياسية التي تكلمت عنها الفيلسوفة الألمانية حنا أرندت حتى يتخلص في نهاية المطاف من الوهم الأعظم ألا وهو السياسات المعاصرة.



الفصل التاسع

صناع الأوهام في القرن العشرين

"الهدف من الإرهاب ليس إلا الإرهاب".

فرانز فانون

يقر آل غور في فيلمه الوثائقي **An Inconvenient Truth/حقيقة غير مريحة** أنه خلال حملة الانتخابات الرئاسية للعام 2000 نصحه مستشاره بتجنب الإشارة إلى القضايا البيئية خلال الحملة وذلك بالرغم من اعتقاده العميق بها، وذلك لأنها لن تغري الناخبين بالتصويت له. لقد استند المستشار في نصيحته تلك إلى استطلاعات الرأي، غير أنه من البديهي أن يختلف الوضع اليوم عما كان عليه اختلافاً واضحاً وخاصة مع إدراك ملايين الناس للخطر الذي تمثله الأزمة البيئية، وأصبح على الساسة في دولة السوق أداء مهمة لا علاقة لها بالسياسات التقليدية، وإنما متمحورة حول القضايا المفردة، وبدلاً من وضع رؤية مسبقة للمستقبل، باتوا يُسمِعون الناس ما يرغبون بسماعه.

لقد أصبحت استطلاعات الرأي *صوت الشعب* و لم تعد السياسة ميداناً تتصارع فيه الأفكار، وإنما ساحة تتواجه فيها استراتيجيات تسويق المستفتين الناجحين ومن بينهم الأميركي الشهير مارك بن Mark Penn الذي أتقن فن استطلاعات الرأي السياسية عن طريق تطبيقه مبادئ تجارية مثل استخراج البيانات data mining. وتعد **سلسلة** مراكز التسوق تيسكو البريطانية رائدة هذه التقنية الجديدة **والتي هي** عبارة عن *جمع بيانات قيمة تتعلق بالعملاء* عن طريق **استخدام بطاقات**

النوادي والتي تعتبر بمثابة الحمض النووي للمتسوقين إن جاز التعبير لأنها تحــوي المعلــومات المطلوبة كافة لتقييم سلوكياتهم التجارية والتي لا تقتــصر على حالتهم الاجتماعية وحسب، بل تشمل أيضاً ذوقهم في الطعام. تستعين فرق التسويق بهذه المعلومات وتركّز على العملاء الذين يغيرون عاداتهم وليس على أولئك الذين لا يشترون إلا المنتجات نفسها دومــاً وذلك لأنه يمكن ترجمة التغييرات في أنماط السلوكيات التجارية إلى فرص تجارية مغرية.

وتــتمحور عملــية الانــتخابات حول الناخبين المرجحين لأنهم يحــددون مصير أي حملة ناجحة، ولهذا السبب، فإن استطلاعات آراء هــؤلاء الناخبين بالنسبة إلى الساسة هي بمثابة بطاقات النوادي بالنسبة إلى تيــسكو بالنظر إلى أنها تعطيهم فكرة عن آراء الناخبين الرئيسيين. يركّز معظم المستفتين السياسيين اليوم على استخراج البيانات وتحليلها، فهــم يجمعون معلومات تتعلق بالناخبين المرجحين، ويدرسونها ليجدوا أنماطاً هامة، ولم يختر حزب العمال شعار انتخاباته المثير للجدل في حملة عام 2005 **Forward not Back/إلى الأمام لا إلى الوراء** على سبيل المــثال إلا من سياق هذا النمط المبتكر من استطلاعات الرأي. كانت شــركة بــن قبل الانتخابات البريطانية قد أجرت آلاف المقابلات في المملكــة المتحدة لفهم ما يرغب الناس بسماع ما يقوله حزب *العمال الجديد*، وقد فهم توني بلير ذلك، ولخصه بالشعار آنف الذكر[1].

صــحيح أن علمــاء الاجتماع كتبوا مطولاً عن الطبقة الوسطى *المتذبذبة*، غير أن الناخبين المرجحين لم يلعبوا دوراً هاماً في السياسة إلا مــع حلــول دولة السوق، وإن القضايا التي تهم هذه الفئة هي الأقلية وليــست إيديولوجــيات الأحزاب السياسية هي المسؤولة عن صياغة سياســات الديمقراطيات المعاصرة اليوم. بعد أن وجد الساسة أنفسهم

مجـــردين مـــن خصالهم الفكرية والإيديولوجية لم يعد دورهم يتعدى كونهم مؤدين سياسيين حيث يؤدون أدوارهم ضمن سلسلة من الأوهام الكـــبيرة الـــتي يجعلون الحشود من خلالها تصدق أن تلك السياسات تعكس ما تحتاج إليه الأمة.

إن فهم الأمور التي تجعل الناس يرجحون حزباً على آخر في دولة السوق يعد أداة قوية يمكن لمن يتقن استعمالها اجتراح العجائب بالدعاية الـــسياسية المناسبة، حيث إن افتتان الناخبين المرجحين بالمشاهير على ســـبيل المثال، يلعب دوراً حاسماً في موقفهم السياسي. غير أن هذا الوضع مـــا هو إلا ظاهرة جديدة، فقط تخيل ما الذي سيجري لو خاض كل نجوم الفيلم الشهير **La Dloce Vita/حياة حلوة** حملة ترشح للانضمام إلى الحـــزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي. في حين كان تدخل الفنانين في أمـــور الـــسياسة يعد في الماضي فعلاً *مضاداً للتأسيس* كما في حالة تـــشارلي تشابلن في أثناء نهوض النازية ولاحقاً خلال الحقبة الماكارثية، فـــإن السياسيين اليوم يشجعون المشاهير على الانضمام إلى فريقهم لأن مـــن شـــأن ذلك أن يترجم إلى أصوات. المشاهير تعريفاً هم مؤدون، وبالـــتالي يُقبِل الناس على مشاهدة أدائهم، ولهذا السبب تم تعيين بوب غيلدوف مستشاراً لدى حزب المحافظين البريطاني ليدلي بدلوه بخصوص قـــضية الفقـــر العولمي، وتضم لائحة المشاهير الذين يقدمون دعمهم لليونيـــسيف ديفـــيد بيكهام وريكي مارتن وروبـــي ويليامز(2)، بينما تـــضطلع خمـــس مـــن ملكات جمال الكون السابقات بمهام سفيرات صندوق الأمم المتحدة للسكان للنوايا الحسنة.

لقـــد أصبحت المكانة وليست المعرفة العامل الأساسي في انخراط المـــشاهير بالسياسات العالمية، ومن البديهي القول إن العولمة ضخّمت هذا الدور بشكل هائل، وجعلت وجوههم معروفة في أقاصي المعمورة.

لكنّ الانتقال من الدولة القومية إلى دولة السوق، سهّل دخولهم في تيار السياسة حيث ينتمي المشاهير إلى المؤسسة لأنهم يدينون بنجوميتهم وثروتهم إلى الحملات المجنونة التي تقام بهدف تسويق صورتهم، وبالتالي، فإن ولاءهم للسوق راسخ على اعتبار أن وجودهم ونجاحهم المستمر يعتمدان عليه.

إن الثروات الطائلة والشهرة قد حوّلتا المشاهير إلى نوع متفوق من البشر، ويمكنهم بالتالي أن يعيشوا حياتهم خارج المعايير العادية، وهذا ما يكون، فيتحول قيام براد بيت بقيادة سيارة هجينة إلى فعل يدعو لإنقاذ الكوكب، لكنه يسافر بانتظام على متن طائرة نفاثة خاصة[3] مثلما فعل حين سافر مع أنجلينا جولي إلى ناميبيا محرقاً بذلك 11,000 غالون تقريباً من الوقود، وهي كمية تكفي لتأخذه بسيارته الهجينة إياها إلى القمر[4]. أما بونو فقد نال حظوة الترشح لجائزة نوبل للسلام بفضل حملته لإنقاذ إفريقيا من الفقر في الوقت الذي كانت فرقته يو تو U2 تتهرب من الضرائب في المملكة المتحدة عن طريق لجوئها إلى مكان ألماني تعفى فيه من الضريبة[5]. إن مثل هذا السلوك المتضارب سيكون وكأنما تشارلي تشابلن يتناول الغداء بصحبة رأس المكارثية السيناتور مكارثي نفسه أو ربما مع الأخوة دولس، ففي الماضي لم يكن أحد ليقبل بمثل هذه التمثيليات المنافقة كما هو حالها اليوم.

أما لماذا يسمح للمشاهير بالتصرف على هذا النحو؟ فهو سؤال تجيب عنه مكانتهم المتفوقة والتي لا تريد الحشود المساس بها لأن الناس أدمنوا على المشاهير، وسيضيعون إذا لم يشاهدوهم كل يوم. كما أن شؤون المشاهير الغرامية تلهي الناس عن مجريات حياتهم اليومية في حين تغرقهم الصحف الصفراء بجرعات من الحميمية المركزة التي تغذي

أحــــلام يقظتهم. على غرار آل جونـــز الذين تحدثنا عنهم في فصول ســـابقة فـــإن آخر ما يريده الناس هو إنتاج عالم أفضل، وإنما جلّ ما يــريدونه هو الانضمام إلى عالم المشاهير، فتراهم يجترون الرغبة بالهرب يوماً بعد يوم إلى عالم الخيال.

بالـــرغم مـــن مكانة المشاهير المتفوقة، فإن الساسة يتلاعبون بهم ويقـــنعوهم بـــتأدية تمثيلياهم السياسية الواهمة والتي لها مفعول السحر، ذلـــك أن الساسة وليس مغنو البوب أو لاعبو الكرة الدوليون أو نجوم هولـــيوود هم الذين يلعبون دور صانع الأوهام البارع. كما سنتناول خلال الفقرة التالية، فإنه بالرغم من تأييد جورج دبليو بوش وتوني بلير لحملة بونو وغيلدوف **لايف 8** للقضاء على الفقر في إفريقيا، فإن الدافع الرئيسي لهاتين الشخصيتين السياسيتين لم يكن سوى حماية مصالحهما الخاصـــة ومصالح جمهور الناخبين وليس إخراج إفريقيا من حالة الفقر المدقعـــة. لقد تبيّن أن اشتراك المشاهير في السياسة والأحداث الدعائية الـــضخمة الـــتي يـــنظمها مسؤولو الدعاية أمور أساسية للإعلان عن المـــبادرات مثل تلك التي قدمتها الجماهير الغربية لإفريقيا. أما في الواقع فقـــد أدى تنفـــيذ هـــذه الأجـــندة إلى تخليد خضوع القارة الإفريقية لاقتصاديات القوى الغربية إلى أبد الآبدين.

غذاء الفكر الإفريقي

حـــيرت معضلة إفريقيا أجيالاً من الاقتصاديين والسياسيين، ذلك أنـــه منذ ستينيات القرن الماضي تلقت القارة الإفريقية مساعدات تربو قيمـــتها علـــى نصف تريليون دولار، لكن ها هي اليوم أشد فقراً مما كانـــت عليه قبل أن تمد يدها لطلب القروض. لماذا؟ هذا سؤال يسهل علـــى مـــشاهير مثل بونو الإجابة عنه، إذ إن نقص المال وعجز الدول

الإفريقية عن سداد ديونها شلاً حركة النمو الاقتصادي الإفريقي، وأما الحل فهو أسهل بكثير ولا يتطلب أكثر من قيام المتبرعين بشطب الديون الحالية ومضاعفة المساعدات المالية التي يقدمونها لإفريقيا. وكان توني بلير في قمة مجموعة الثماني G8 التي انعقدت في العام 2005 قد أيد هذه الرسالة في حين لعب كل من بونو وبوب غيلدوف دوراً هاماً في تعبئة معجبيهم للضغط على أعضاء دول مجموعة الثماني G8 لدعم مثل هذه المبادرة.

غير أن أبرز الاقتصاديين والدبلوماسيين وحتى الناس الذين كرسوا حياتهم لوضع نهاية للفقر في الدول النامية، عارضوا ذلك بشدة لأن الأمر الذي يحول دولة نامية إلى دولة متطورة ليس مقدار ما تجتذب من مساعدات أجنبية، وإنما "كيفية إنفاق هذه الأموال" على حدّ قول الدبلوماسي الإيطالي كارلو كيبو الذي عاش عقوداً من حياته في إفريقيا[6]. الأمر المهم فعلاً في هذه القضية هو كيف تنفق نخبة الساسة الإفريقيين المساعدات الأجنبية، ذلك أن معظم مبلغ نصف التريليون دولار التي تلقتها إفريقيا منذ الستينيات ذهب لتمويل الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية ولم يُنفَق لتحقيق تطور اقتصادي، وقد شهدت فترة الثمانينيات وحدها ما لا يقل عن اثنتين وتسعين محاولة انقلاب عسكري في الدول الواقعة إلى جنوب الصحراء الكبرى وخلفت آثارها في تسع وعشرين دولة منها. وفي الفترة الواقعة بين عامَي 1982 و1985 أنفقت زمبابوي 1,3 مليار دولار من المساعدات الأجنبية التي بلغت 1,5 مليار دولار على الأسلحة والذخيرة.

يشهد التاريخ على أن المساعدات الأجنبية المقدمة لإفريقيا لم تكن إلا قوى مشبوهة وشكلاً هاماً من أشكال التمويل الإرهابي، ذلك أنه في دول مزقتها الحرب مثل أثيوبيا والصومال والسودان شكّلت

تحـــويلات الأصـــول الأجنبـــية التي تم تعريفها على أنها توزيع جديد للمـــساعدات والأصـــول الخارجية مصدر دخل لا ينضب للجماعات المحلية المسلحة. والحكومات الإفريقية لا تنأى بنفسها عن المشاركة في مـــثل هذه السرقات، لقد انتشرت حوالات الأصول إلى حدٍّ باتت معه الـــدول المتـــبرعة تقبل بنسبة معيارية قدرها 5 بالمئة من أي مساعدات سواء أكانت عينية أو مالية من أجل إجراء التحويل، وترتفع هذه النسبة لـــدول إفـــريقية معينة إلى 20 بالمئة، ذلك أنه إن لم تُسرَق المساعدات الأجنبـــية من مصدرها، أي قبل أن يصل المال أو السلع إلى المحتاجين، فستُسرَق منهم إما في أوطانهم أو قريباً منها. ويتضمن هذا النوع الشائع مـــن تمـــويل الإرهاب تحويلات أصول محلية حيث "تصادر" منظمات مسلحة السلع عند مفارق الطرقات المؤدية إلى المنطقة التي تسيطر عليها أو عـــبر شن غارات على القرى التي يفترض وصول التحويلات إليها، وهو ما يؤدي إلى حدوث مجاعات.

أما في ما يتعلق بمبادرات جمع المعونات مثل معونات الحياة **لايف أيد** التي تم جمعها من أجل أثيوبيا في الثمانينيات وحفل **لايف 8** في العام 2005 فإنـــه بالرغم من النوايا الطيبة التي وقفت وراءها، إلا أنها لم تؤدِّ في نهايـــة المطاف إلا إلى تخليد الحروب الأهلية من دون التخفيف من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها إفريقيا. كما أن سنتي القحط اللتين دمغـــتا مطلع الثمانينيات لم تنـــزلا بالمجاعة على أثيوبيا بل كانتا نتيجة مباشـــرة لانتقال أعداد هائلة من السكان الذين أجبروا على الهرب من عقـــود طويلة من الحروب الأهلية التي اشتركت فيها الحكومة، وأديس أبابا، والعصابات الأريتيرية، وجبهة تحرير الشعب التيجراني. لقد تلقت أثيوبيا في الفترة الواقعة بين عامي 1982 و1985 معونات أجنبية قدرها 1,8 ملـــيار دولار بمـــا فيها مساعدات حملة **لايف أيد**، غير أن القسم

الأكبر من هذا المبلغ (1,6 مليار دولار) لم يذهب لسد جوع الشعب، وإنما لشراء معدات حربية، وهكذا قام المتبرعون الأجانب والقائمون على حملة **لايف أيد** من غير قصد منهم بتمويل الحرب، وأشعلوا فتيل نزاع لا يرحم بين الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية والحكومة على تقسيم المساعدات الأجنبية والتي حاقت بأثيوبيا مصيراً مأساوياً لتصبح تلك الدولة اليوم أشد فقراً مما كانت عليه في أوائل ثمانينيات القرن المنصرم[7].

تقع حفلات موسيقى البوب والمبادرات التي تطلق بنية منح المتبرعين شعوراً أفضل تجاه أنفسهم ضحية الاقتصاديات المشبوهة وخاصة في الدول الإفريقية، لكنها مع ذلك شائعة لأنها تعطي ذلك الشعور الزائف بأنهم يمدّون لهؤلاء البائسين يد المساعدة. ويضيف كارلو كيبو أن الرسالة التي تروّج لها حفلات موسيقى البوب تتمحور حول ***مزيد من العطاء***، فترضي بذلك ضمائر الناس حتى لو بقوا بعيدين عن المشكلات الحقيقية المعقدة التي تجري على أرض الواقع، في حين أن المبالغ التي تتبقى بعد تغطية مصاريف الحفل يتم إنفاقها بسرعة وفي غير مكانها لتفادي أن يحمل الناس فكرة أن الأموال التي تمّ جمعها لم ينتهِ بها المطاف في جيوب منظمي الحفل[8].

حتى البنك الدولي يحافظ على موقفه المتشدد في أن محو الدَّين وزيادة المعونات من شأنهما أن يزيدا إفريقيا فقراً، ويرى أن وقف الضرائب الزراعية والمعونات البالغة 300 مليون دولار التي توزعها الدول الغنية على فلاحيها هي إجراءات من شأنها أن تكون أكثر نفعاً بكثير، لأن مثل هذه الاستراتيجية ستزيد أرباح إفريقيا الزراعية بحوالى 100 مليار دولار أي أكثر بعشرين مليار دولار من المعونات التي أرسلتها الدول الصناعية إلى إفريقيا في العام 2006 والتي بلغت قيمتها

80 مليار دولار. صحيح أن وقف المساعدات والضرائب في الدول النامية سيفتح المجال أمام المنتجات الإفريقية للمنافسة مع المنتجات الغربية وتوليد مبالغ قدرها 500 مليار دولار كافية لرفع نير الفقر عن رقاب 150 مليون إفريقي بحلول العام 2015. بيد أن الترويج لمثل هذا النوع من التغيير قد ينفر الفلاحين الغربيين الذين يُعدّون عماد قاعدة الرئيس بوش الانتخابية وجماعة ضغط لها وزنها في أوروبا، وهذا هو السبب الذي دفع كلاً من بوش وبلير للترحيب باقتراح بونو وهو إخفاء نزعة حماية الإنتاج الوطني التجارية خلف قناع من الكرم الغربي.

تبقى الحقيقة الساطعة من وراء حملة ***القضاء على الفقر*** أن المساعدات الأجنبية مفيدة بمعظمها لأولئك الذين يقدمونها، وهي حقيقة أثبتتها خطة مارشال التي أنتجت سوقاً جديدة للمنتجات الأميركية. وحسب مومو كيساو الاقتصادي الذي كان يعمل لدى عدة منظمات إنسانية في إفريقيا، فإنه مقابل كل دولار من المساعدات التي تصل إلى إفريقيا تعود ثلاثة دولارات منها إلى الدولة التي قدمت هذه المساعدات، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن العمالة والمنتجات تأتيان من دول صناعية، وهكذا تنتج المعونات سوقاً للمنتجات الغربية. وحسب عدد من المصادر في البنك الدولي ممن تكلمت معهم بهذا الشأن، فإن 70 بالمئة من القروض تذهب لشراء منتجات وخدمات من شركات غربية[9].

كان العديد من القادة الأفارقة الذين عارضوا زيادة المعونات الأجنبية قد طالبوا عوضاً عنها بتحويل التقنية وتطوير بنى تحتية أساسية، ذلك أن إفريقيا تفتقر إلى الهيكليات والموظفين لمساعدتها على انتشال نفسها من الفقر كما تبيّن من خلال سد أُريدَ بناؤه على طول نهر

النيجـــر، حيث ذهب مبلغ 15 مليون دولار المخصص للمشروع إلى شـــركة هندسية أميركية لأن حكومة النيجر عجزت عن تولي مشروع بهـــذا الحجم. في حين أن هدف خطة مارشال إحياء عمليات التشييد والإعمـــار في أوروبا التي مزقتها الحرب بحيث يمكن للمستهلكين شراء المنـــتجات الأميركـــية، فإن أهداف المعونات المالية لإفريقيا هي على النقيض من ذلك، ذلك أن الاتحاد الأوروبـــي على سبيل المثال لا يزال يـــستعمل حـــق الفيتو في ما يتعلق ببيع البذور المعدلة وراثياً والتي تنتج محاصـــيل تـــتطلب قـــدراً أقل من الريّ لإفريقيا وذلك من أجل حماية مزارعيه. في هذه الحالة، فإن المعونات تمثل نوعاً من الضمان بأن يدفع المتبرعون لحماية صناعاتهم من منافسة المنتجات الإفريقية.

علـــى خلفية ذلك أصبح من الواضح لماذا تعد المعونات الأجنبية علـــة إفـــريقيا، فهي الفيروس الاقتصادي الذي يضاهي الإيدز خطورة وهلاكـــاً. لقد أثبت الاقتصاديّ السويديّ فريدريك إريكسون أنه منذ الـــسبعينيات كان حجم المعونات التي تلقتها البلدان الإفريقية يتناسب عكـــسياً مـــع النمو الاقتصادي، وأن هذه المعونات لم تكن دواءً بل جرثومة مؤذية، وأنه كلما زاد حجم الأموال التي تتلقاها البلاد، كلما اشـــتد علـــيها مرض الفقر أكثر وأكثر. خذ مثالاً على ذلك تنـــزانيا وكينيا اللتين كانتا قد شهدتا معدلات نمو مذهلة في فترة الستينيات إثر الحـــصول علـــى استقلالهما، لكن ما لبثت أن أخذت هذه المعدلات بالتـــردي في منتصف السبعينيات بالتزامن مع هطول المعونات الأجنبية حـــيث تلقت كل من تنـــزانيا وكينيا في الفترة الواقعة بين السبعينيات والعـــام 1996 مساعدات بقيمة تقارب 16 مليار دولار. لقد ساعدت هـــذه الأمـــوال على تطبيق سياسات اقتصادية مدمرة حيث اعتنقت تنـــزانيا أحـــد أشكال الاشتراكية الإفريقية، في حين اعتنقت كينيا

سياســـة بديلـــة مـــستوردة، كما أن هذه المعونات الأجنبية لم تجلب الاســـتقرار الـــسياسي إلى المنطقة، ذلك أنه في صيف العام 1998 شن تنظيم القاعدة هجوماً على سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنـــزانيا أســـفر عـــن مقتل المئات. في تناقض صارخ مع هاتين الدولتين، فقد تمكـــنت بوتـــسوانا؛ الدولـــة التي لم تستقطب إلا القليل من المعونات الأجنبـــية خـــلال السنوات الثلاثين الماضية؛ من تحقيق نمو أسرع من معـــدلات الـــنمو في الصين (حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الـــواحد مـــن 1,600دولار في العام 1975 إلى 8,000 دولار في العام 2004) أما على الصعيد السياسي فقد بقيت بوتسوانا واحدة من أكثر الدول استقراراً في إفريقيا.

لدعم نظرية إريكسون، يبين توماس شيهي مؤلف الدراسة المقارنة التي حملت عنوان **Beyond Dependence and Poverty: Rethinking U.S. Aid to Africa/ما بعد الاتكالية والفقر: نظرة أخرى إلى المعونات الأميركـــية لإفـــريقيا**[10] أنه بالرغم من أن إفريقيا تلقت وسطياً أربعة أضعاف المعونات التي تلقتها آسيا، فإن الناتج القومي المحلي للفرد أقرب إلى خـــط الفقـــر مع إدراج 15 دولة في لائحة أفقر الدول في العالم في حـــين أن الناتج القومي المحلي الآسيوي آخذ بالازدهار، ويوضح تقرير صدر عن البنك الدولي في العام 2007 أن الفقر العالمي؛ أي عدد الناس الـــذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم؛ يتناقص وذلك بفضل النمو الاقتصادي في الصين والهند.

إن مـــشكلة إفريقيا لم تكن اقتصادية وإنما سياسية، وهي مشكلة يمكن حلها بتطبيق حوكمة جيدة لا بالمال. ويتناول كتاب جون ريدر المعنون **Africa: A Biography of the Continent/إفريقيا: سيرة قارة** قصة نجاح يوكارا وهي جزيرة تنـــزانية صغيرة في بحيرة فكتوريا،

مكتظة بالسكان، ورملية الأرض، وخالية من أي من الموارد النباتية أو الطبيعية، لكنها مع ذلك لم تعانِ يوماً من نقص الغذاء أو المجاعة، وهو أمر يعزوه ريدر إلى ملكية العقار الخاصة وعدم وجود مسؤولين أو ديكتاتوريين، ويصر الاقتصاديون الإفريقيون على أن إفريقيا ليست بحاجة إلى المزيد من المعونات الأجنبية، وإنما بحاجة إلى ثورة بورجوازية تمهد لظهور الطبقة العالمية الوسطى لإيجاد وظائف محلية عن طريق صنع منتجات وبيعها لِمَن يريد أن يشتري.

لقد أصبحت القارة بعد مضي عامين على اتخاذ القرار التاريخي بشطب الدَّين الإفريقي أشد فقراً من ذي قبل، فالمبادرات الجديدة لم تجدِ نفعاً بما فيها RED وهي الشركات التي جمعها بونو، وتكرّس نسبة مئوية من مبيعاتها لمساعدة إفريقيا. بل إن كل ما حققته هذه المبادرات هو استلاب البلاد علاماتها التجارية، ذلك أن كارثة ***حملة القضاء على الفقر*** تصرخ بمحدودية أفق المشاهير عند دخولهم حلبة السياسة حتى عندما تكون نواياهم طيبة، فهم لا يملكون معلومات صحيحة عن ماهية الأوضاع، كما أنهم يفتقرون إلى خلفية علمية ومهنية تمكنهم من فهم القضايا المعقدة مثل قضية الفقر في إفريقيا، ناهيك عن سهولة وقوعهم فريسة الممثلين الأبرع منهم وهم السياسيون وآلاتهم التسويقية الماكيافيلية.

تكمل الأوهام السياسية منظومة السوق لأنها تساهم في تماهي الفواصل بين الواقع والخيال، وتكمن في صميم محرك الهالة التي تحيط بدولة السوق، فالسياسيون يصنعونها ووسائل الإعلام تتكفل بنشرها. أما أكثر الأوهام ترسخاً حتى اليوم، ما هو إلا الخوف من الإرهاب، وهو وَهمٌ تمّ نسجه بمنتهى الحذر ليملأ الفجوة الإيديولوجية التي أوجدها تفكك الشيوعية.

سياسة الخوف

في صباح يوم اثنين غائم صادف في 11 كانون الأول/ديسمبر 2006، وصلت إلى محطة القادمين الثانية في مطار هيثرو عند الساعة الخامسة والنصف صباحاً قبل ساعتين من موعد التحاقي برحلة أليتاليا المتجهة إلى روما. بعد أن وقفت في الطابور لخمس وأربعين دقيقة نجحت في إيداع حقائبي، وذهبت إلى الطابق العلوي لاكتشف أن طابور التفتيش يمتد إلى خارج المحطة حيث نصبت سلطات المطار خياماً مدفّأة على امتداد المحطة كي تحمي المسافرين من البرد القارس. اتخذت لي مكاناً في الخيمة عند نهاية طابور المسافرين يعتريني الخوف من ألا أتمكن من اللحاق بالرحلة، ومع مرور الوقت بدأت بوادر التوتر بالتسلل إلى نفوس المسافرين، وبدا المرض على وجوه المسنّين منهم، وأخذ الأطفال بالبكاء فيما كسا الانزعاج ملامح رجال الأعمال.

عندما حان دوري لدخول المحطة مجدداً أجبرت على الالتحاق بطابور فرعي آخر تضاعف امتداده عبر المحطة عدة مرات بينما أخذت عبارة "النداء الأخير" تومض على شاشة الرحلات المغادرة إلى جانب خمس من أصل سبع رحلات مدرجة، ولاحظت أن بضعة مسافرين تبادلوا النظرات وهم ينظرون بقلق إلى ساعاتهم، ويحسبون الوقت الذي سيستغرقهم للمرور عبر حاجز الأمن فيما حاول مسافرون آخرون أن يلفتوا انتباه الضباط المرتدين بزات صفراء براقة والمتجمعين أمام مدخل المغادرة. بعد طول انتظار اقترب ضابط أمن فارع الطول من الطابور الذي أقف فيه، فما كان من رجل أعمال كهل إلا مبادرته بسؤال مهذب قائلاً: "رحلتي على وشك المغادرة، هلا تدعني أتجاوز دوري في الطابور؟". لكن الضابط هز رأسه بالنفي، وشرح أن لديه تعليمات بعدم السماح لأي كان بالمرور، فسألته امرأة كانت تقف بجانبي

قائلة: "إذاً، ماذا علينا أن نفعل؟". فجاءها رده جافاً: "الانتظار والدعاء بـألا تقلع الطائرة في الوقت المحدد". قلت له إنني ومعظم المسافرين هنا قد أودعنا حقائبنا في الطائرة، وإن إنزالها منها سيكلف زمناً ومالاً، وإنه من الأسهل أن يتركونا نصعد إلى الطائرة، لكن الضابط اكتفى بأن أولاني ظهره، ومشى مبتعداً عنا.

إن غياب الاهتمام بقضية التكاليف المترتبة على تأخر الرحلات المغادرة بسبب الحواجز الأمنية أمر يدعو إلى العجب، إذ وفقاً للحسابات التي أجراها الاقتصادي روجر كونغليتون في العام 2002، فإن كل 30 دقيقة إضافية يمضيها المسافرون في المطارات تكلف الاقتصاد 15 مليار دولار كل عام، أي حوالى ثلاثة أضعاف أرباح الفئات العاملة كافة في قطاع الطيران في تسعينيات القرن الماضي[11]، وهي أرقام خيالية من الأجدر أن تضاف إلى رواتب آلاف الأشخاص (بمن فيهم أولئك المعتصمين عند بوابة المغادرة صباح الاثنين ذاك) الذين وظفتهم الشركات الأمنية إثر أحداث 11 أيلول/سبتمبر لتفتيش المسافرين جواً.

بحلول الوقت الذي وصلت فيه إلى الحاجز الأمني كانت الساعة قد أصبحت 7:30 صباحاً، وباشرت أنا وبضعة أشخاص آخرين بنزع الإكسسوارات التي كنا نضعها مثل الحزام والحذاء ودبابيس الشعر وما إلى ذلك، ثم استخرجت من الحقيبة اليدوية الوحيدة التي معي الأغراض التي سمحوا لي بحملها مثل الحاسب النقال، وعدة التبرج، ومُزيل مساحيق التجميل، وزجاجة الدواء الملفوفة بعناية بعدة أكياس بلاستيكية لا يتعدى حجمها 20 × 20 سم. وفجأة قفز أمامي زوجان شابان متجاوزين الطابور، واضعين حقيبتيهما اليدويتين على السيور، وركضا عبر كاشف المعادن الذي بدأ بإصدار صفير متقطع، دفع ضابط

الأمـــن إلى إيقافهمـــا وإرجاعهمـــا إلى حيث يتوجب عليهما نـــزع الإكسسوارات كافة التي يضعاها مثل باقي المسافرين جميعاً. نظر الرجل والمـــرأة إلى بعضهما، وصاحا بالإيطالية قائلَين: "لقد تأخرنا، علينا أن نجري وإلا ستفوتنا الرحلة".

بينما كانت تجري هذه الأحداث، تجمع المسافرون الإيطاليون في الطابـــور خلفي، وأخذوا يحتجون على ما يجري، فهم أيضاً سيفوتون الـــرحلة، ولماذا يسمح لهذين الزوجين بتجاوز الطابور؟ وتطور الوضع إلى تبادل للصياح والشتائم بالإنكليزية والإيطالية بين المسافرين بعصبية كـــان مـــن الواضـــح أن سببها الوضع برمته، وقد أغمي على السيدة العجـــوز الـــتي كانت تقف خلفي، فاندفعت إحدى ضابطات الأمن لإنقاذهـــا، واصـــطدمت في طريقها بزوجين معهما طفلان يبكيان في عـــربتيهما. كان الموقف كله عبارة عن فوضى عارمة، ليست إلا من مخلفات أحداث 11 أيلول/سبتمبر، تجسدت في حالة لا تطاق من التوتر الـــذي يضغط على أعصابنا جميعاً نحن المسافرين والذي تفرضه خشية الإرهاب المحبوكة بذكاء.

الإرهاب بالأرقام

إن الاعتقاد السائد بوقوع وسائل المواصلات الجوية الغربية ضحية الاختطاف ليس إلا إحدى الأساطير العديدة التي تبثها سياسة الخوف، فهـــو وهمٌ سياسي محبوك ببراعة لأن الصعود إلى طائرة من أو إلى دول أوروبـــا الغـــربية أو أميركا الشمالية بلغ قمة الخطر في السبعينيات التي شهدت وقوع 31 عملية اختطاف في المنطقتين كليهما أسفرت عن 29 حالة وفاة، في حين لم يقع في الثمانينيات إلا 13 عملية اختطاف و61 حالـــة وفاة. وقد تراجع العدد في التسعينيات إلى 6 عمليات اختطاف

من دون وقوع ضحايا، بينما لم يشهد العقد الأول من الألفية الجديدة حـــتى الآن أكثر من 7 عمليات اختطاف وقعت أربع عمليات منها في 11 أيلول/سبتمبر[12].

يؤكد المستشار في مجال الطيران جو سولمونا على أنه منذ السبعينيات تناقـــصت عملـــيات اختطاف الطائرات تناقصاً واضحاً بفضل التطورات الهامـــة الـــتي طرأت على صعيد الأمن الجوي اعتباراً من ثمانينيات القرن الماضـــي حـــيث نجحـــت الـــسياسات والاستراتيجيات الجديدة باحتواء الـــتهديدات في ذلـــك العقد، ويقول[13]: "لم تعد صناعة الطيران تشهد مخـــاوف مماثلة كتلك التي لا تطرأ إلا في قارات بعينها مثل أوروبا والشرق الأوســـط، أمـــا في مـــا يـــتعلق بالمهمات الانتحارية، فحتى أحداث 11 أيلـــول/سبتمبر كانت تعتبر وسيلة لجذب الانتباه إلى قضايا معينة وليست جـــزءاً من مخاطر عمليات الاختطاف، وكان البروتوكول قبل هذا التاريخ يقـــضي بكـــسب الوقت وفتح قناة حوار مع المختطفين، وهو بروتوكول اتبعـــته ســـلطات الطيران بحذافيره يوم 11 أيلول/سبتمبر. لكن الإجراءات المتـــبعة اليوم مختلفة للغاية". يؤكد سولمونا كذلك أن منظمة الطيران المدني الدولـــية ICAO قد سنت بروتوكولات مخصصة لعلاج مثل هذا الموقف، وأن تكرار أحداث 11 أيلول/سبتمبر بالتالي لن يكون سهلاً على الإطلاق.

لقـــد أصبح استهداف أنظمة النقل المدنية اليوم أسهل بكثير من اســـتهداف المطارات وشركات خطوط الطيران التي ترتفع فيها درجة الحمايـــة الأمنية كما تبين جلياً إثر تفجيرات لندن ومدريد، التي بدت أنهـــا أشد وقعاً في النفوس بالنظر إلى أنه من غير عادة المواطن الغربـــي العادي التنقل جواً. لكنه بالمقابل يتنقل بين المدن باستمرار. بالرغم من ذلك تصر أجهزة الدعاية السياسية على التركيز على أمن المطارات في المقام الأول[14].

حتى إن احتمال وقوع الأوروبيين والأميركيين ضحايا اعتداء إرهابيّ دوليّ كان أقوى في الماضي[15]، فحسب الإحصائيات الرسمية الصادرة عن مؤسسة راند RAND فإنه في سبعينيات القرن الماضي وقع 920 اعتداءً من هذا النوع، وارتفع العدد في الثمانينيات إلى 1,219 اعتداءً إرهابياً دولياً، ثم تراجع إلى 626 اعتداءً في التسعينيات، في حين لم يتجاوز عدد هذه الاعتداءات في العقد الأول من الألفية الجديدة حتى الآن 188 اعتداءً باستثناء أحداث 11 أيلول/سبتمبر التي يعدها خبراء الإرهاب حادثةً استثنائية نظراً إلى أنها أسفرت عن مقتل 3,000 شخص تقريباً[16]. تظهر البيانات أن خطر الوفاة جراء اعتداء إرهابي دولي في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية كان أعلى في الثمانينيات منه في السابق أو اعتباراً من تاريخه، ذلك أنه في حين لم يلقَ إلا 287 شخصاً مصرعهم في السبعينيات، فقد ارتفع العدد إلى 990 شخصاً في الثمانينيات وتراجع إلى 367 شخصاً في التسعينيات، وأنه باستثناء الوفيات الناجمة عن أحداث 11 أيلول/سبتمبر، فلم يشهد العقد الحالي إلا مصرع 330 شخصاً جراء عمليات الإرهاب الدولي[17].

غير أن الإحصائيات المتعلقة بالإرهاب الدولي لا تضم بيانات عن الاعتداءات الإرهابية المحلية والتي تعرّف على أنها اعتداءات لا تُسفِر عن وقوع ضحايا أجانب. لقد ارتفع معدل وقوع عمليات الإرهاب الدولي مقارنة بالإرهاب القومي خلال السنوات العشرين الماضية بسبب تعاظم إقبال الناس على السفر، وإذا قمنا بإجراء تحليل سريع للإحصائيات في أوروبا، فسيتأكد لنا أن خطر الوفاة جراء اعتداء إرهابي محلي في أوروبا كان أعظم في السبعينيات منه اليوم، ذلك أنه في العام 1972 لقي 467 شخصاً بمن فيهم 103 ضباط وجنود من الجيش حتفهم بسبب النزاع الدائر مع الجيش الجمهوري الإيرلندي في حين أنه حتى

هــذا الــتاريخ من العقد الأول من الألفية الجديدة لم يمت سوى 52 شخــصاً في المملكة المتحدة وذلك جراء تفجيرات لندن التي وقعت في السابع من تموز/يوليو.

في وســعنا أن نتقفى هذا النمط عبر أوروبا كلها، حيث إنه منذ العــام 1968 شــهدت إيطاليا ما يربو على 14,000 اعتداء إرهابــي شــنّتها جماعات الجناح اليساري والجناح اليميني كليهما. لقد وقعت أغلبــية هذه الاعتداءات في السبعينيات ومطلع الثمانينيات، ففي العام 1973 لقــي أربعــون شخــصاً مصرعهم فيما سقط أربعة وعشرون آخرون في العام الذي يليه ضحايا الإرهاب، وتوفي 120 شخصاً جراء اعــتداء عنــيف شــنته جماعات محلية[18]. أما العقد الأول من الألفية الجديــدة فلــم يشهد حتى الآن سوى وقوع ضحيتين جراء العمليات الإرهابية في إيطاليا[19]. كان قد تم في العام 1976 إعدام 100 شخص لأســباب سياسية في تركيا ليرتفع العدد بحلول العام 1979/1978 إلى 2,400 قتيل[20] سفكت دماء معظمهم على يد جماعات الجناح اليميني المحلية.

يــتفق خبراء الإرهاب حول العالم على أن الإرهاب بنوعيه المحلي والــدولي في العــالم الغربــي قد بلغ ذروته في الثمانينيات وأنه آخذ بالتراجع منذ ذلك الحين. قد يقول الكثيرون إن السبب في تمتعنا *بمزيد مــن الأمن اليوم* هو أنه منذ 11 أيلول/سبتمبر ازدادت إجراءات الأمن تشدداً، غير أن هذا الانطباع غير صحيح، ولن يلبث أن يندرج بسرعة في خانــة الأساطير السياسية المعاصرة، فعندما كنت لا أزال طالبة في جامعــة رومــا في أواخر السبعينيات، كانت هناك حواجز طرقات في أنحــاء المدينة كافة للتحقق من هويات المارة، وتفتيش سياراتهم، ومع ذلــك، فلــم تــنجح هذه الإجراءات بردع الممارسات الإرهابية في

العاصمة. حتى الاعتقاد السائد أنه من أجل منع وقوع الحوادث الإرهابية كان حمل مقدار لا يزيد على 100 ملليتر من الشامبو كفيلاً بجعلهم يأمرونك بخلع نعليك عند المغادرة، وأخذ بصمات يديك وعينيك عند الوصول، هذا الاعتقاد لم يكن أكثر من وهم مهدِّئ لنفوس المسافرين الذين لم ترهبهم سوى حكوماتهم[21]، فقد أثبت جهاز الأمن الإسرائيلي أن الطريقة الفعالة الوحيدة لتفتيش المسافرين وفرزهم هي عن طريق إعداد ملفٌ شخصيٍّ لكلٍّ منهم أو إجراء مقابلات معهم جميعاً فرداً فرداً[22].

في العام 2006 أخبرني قبطان إيطالي أن الشيء الأسهل والأكثر حصداً للأرواح من جعل طائرة تنفجر في الجو هو الاندفاع بسيارة مفخخة إلى قلب إحدى محطات الوصول أو المغادرة في مطار هيثرو عند وقت الذروة حين يكون الفاصل الزمني بين إقلاع الطائرات وهبوطها أقصر ما يكون، وعندها سيكون التفجير بالغ القوة بسبب وقود الطائرات وقد يتسبب على الأرجح بتدمير المحطة بكاملها ويودي بحياة آلاف الأشخاص، وكان ذلك بالفعل سيناريو الاعتداء الفاشل على مطار غلاسكو في صيف العام 2007. يعتبر هذا النوع من الاعتداءات في الولايات المتحدة الخطر الأول الذي يهدد صناعة الطيران[23]، ومع ذلك فإن بضعة مطارات فقط في العالم مثل مطار ناريتا في طوكيو، تملك أجهزة لفحص السيارات بالنظر إلى ارتفاع تكلفة العملية ارتفاعاً يمنع تنفيذها، ويقدر اقتراح تمّ تقديمه لاحتواء هذه التهديدات في مطار لوس أنجلوس تكاليف تطوير الأجهزة الأمنية بتسعة مليارات دولار.

في المرة المقبلة عندما تخلع حذاءك، وتخرج أشياءك الخاصة عند حاجز أمن المطار في وقت الذروة، قد يكون من المفيد لك استعمال

مخيلتك والتفكير في أن عملية مطابقة لتفجيرات لندن التي وقعت في 7 تموز/يوليو على وشك الحدوث عند مدخل محطة القادمين. تذكر أيضاً أن صنع قنبلة لن يشكل عائقاً يذكر، وكذلك الحال بالنسبة إلى تأمين المكـــونات اللازمة، فكل ما عليك فعله هو أن تطبع جملة "كيفية صنع قنـــبلة" في محرك البحث غوغل وستطلع بما يزيد على 200,000 طريقة وبعضها لا يتطلب إلا موادَّ يمكن شراؤها من أي صيدلية.

صناع الأوهام السياسية المشبوهين

بالـــرغم مـــن أن الساسة يريدون منا أن نصدّق أن الإجراءات الأمنـــية الجديـــدة في المطـــارات ضرورية لإنقاذ أرواحنا، فإن تصيُّدَ الإرهابـــيين داخـــل محطات الوصول والمغادرة لا يزال دون المستوى المطلـــوب. في العـــام 2003 أخبر المدعي العام الأميركي السابق جون أشـــكروفت اللجـــنة القضائية في مجلس الشيوخ أنه منذ أحداث 11 أيلـــول/ســـبتمبر تم تـــرحيل 478 شخصاً (معظمهم اعتقلوا في أثناء ســـفرهم)، لكـــنه لم يؤكد مع ذلك كونهم إرهابيين وإنما ألقي القبض علـــيهم لانـــتهاكات تتعلق بتأشيرات الدخول (الفيزا). غير أن حقيقة إعـــادتهم إلى أوطـــناهم تثبت أن هؤلاء الأشخاص لم يكونوا إرهابيين (حـــيث يـــتوجب على شعبة المباحث الفيدرالية FBI أن تبرِّئ ساحة الشخص من كونه إرهابياً مشتبهاً فيه قبل ترحيله)[24].

لطالمـــا أحـــسن رجال السياسة التلاعب بالأرقام من أجل دعم سياســـاتهم وجمـــع المـــال لمـــشاريع رعاية الحيوانات الأليفة وعرض ســـيناريوهات أكثـــر إيجابـــية، حيث ضخّم روبرت ماكنامارا أعداد ضحايا الأعداء ليُمكّن السياسيين في واشنطن من التبجح بشأن التقدم الـــذي تحرزه الولايات المتحدة في فيتنام. غير أنه لم يسبق مطلقاً أن قام

السياسيون بفبركة البيانات لتصوير مستقبل خطير ومرعب كما يفعلون اليوم، وهو اتجاه ظهر قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر، حيث ذكر أندرو باسيفيتش - بروفسور العلاقات الدولية في جامعة بوسطن - في العام 2001 في كتاباته حول **السياسة الخارجية** أن التقرير الصادر عن وزارة الخارجية في العام 2001 حول أنماط الإرهاب الدولي "لا يبالغ ويشوه الواقع فحسب، بل يبهم أيضاً السياق السياسي الذي تقع فيه أحداث إرهابية معينة". ووفق باسيفيتش فإن 170 من أصل 200 اعتداء عُدّت إرهاباً دولياً كانت التفجيرات التي استهدفت أنابيب النفط التابعة للولايات المتحدة في كولومبيا[25].

لقد أسهم التلاعب بالبيانات والدعاية السياسية في تطوير ما وصفه البروفسور في جامعة شيفيلد ليف وينار على أنه "إحساس كاذب بالأمان" بشأن الإرهاب في "العالم الحر"، إذ لطالما كان الشعار المرفوع في هذه القضية "كن خائفاً، كن مرتعباً، لكن عش حياتك كالمعتاد"[26]، والذي تعززه مرة بعد أخرى الطقوس الأمنية التي نخضع لها في كل مرة نستقل فيها الطائرة. في واقع الأمر "علينا أن نكون أشد قلقاً حيال انتشار الأمراض والمخدرات وتهريب البشر وغير ذلك من الممارسات الإجرامية جواً وعن طريق وسائل المواصلات الأخرى"، كما يؤكد جو سولمونا الذي يضيف قائلاً: "تمثل هذه التهديدات يومياً خطراً أعلى بوقوع مأساة إنسانية"، ومع ذلك لا نجد مشاهير يعملون على توعية الناس بخصوص هذه المخاوف والتي لا يمكن تخيلها أو توضيح ماهيتها من خلال عرض صور صادمة، ناهيك عن أنها لا تضخم مراتب رجال السياسة على نطاق أوسع. لقد أدى الإحساس الكاذب بالأمان إثر أحداث 11 أيلول/سبتمبر والذي روجت له إدارة بوش إلى تعزيز شعبية الرئيس الذي لا يحبه أحد، وشكّل قاعدة انتخابية

بعد ذلك بثلاثة أعوام لحملته الانتخابية الثانية تماماً كما توقع كبير مستشاريه السياسيين كارل روف في العام 2003[27].

إن الحقيقة الواضحة التي تم إخفاؤها بمنتهى الحذر خلف شبكة من الأوهام هي أن الإرهاب آلة قتل غير فعالة، وحسبما كتب روس هوفمان وهو خبير مختص بالإرهاب لدى مؤسسة راند: "إن العديد من محللي الإرهاب الأكاديميين يحدّون أنفسهم بفرضيات أسوأ السيناريوهات التي يمكن أن تحدث، والتي تكاد لا تضم إلا الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو النووية، بدلاً من السعي لفهم السبب في أن الإرهابيين - ماعدا أحداث 11 أيلول/سبتمبر - لم يدركوا إلا نادراً قدرتهم الحقيقية على القتل"[28]. علاوة على ذلك فإن الإرهاب ليس بالنشاط متكرر الحدوث في الغرب، فحسبما يقول سولمونا: "إن عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب في السنوات الثلاثين الماضية ضئيل نسبياً مقارنة بالآلاف الذين خسروا حياتهم نتيجة تعاطي المخدرات أو مرض السرطان أو حوادث السيارات في أي عام من الأعوام"، مما يعني أن الإرهاب ليس القاتل الرئيسي في العالم، وإنما في ما يتعلق بالغربيين، فإن احتمالات الوفاة خلال اعتداء إرهابي لا تمثل إلا جزءاً يسيراً من مسببات الوفاة الأخرى المذكورة آنفاً، وكما يقول عضو مجلس الشيوخ الأميركي جون ماكين: "إذا ما أحصيت احتمالات الوقوع ضحية إرهابي، فستجد أنها أقرب ما تكون لاحتمالات أن تجرفك موجة مدّ إلى عرض البحر"[29].

يبدو أن قانون الأرقام الكبيرة يعارض السيناريو المخيف الذي يصوره لنا صناع الأوهام السياسية، ذلك أن احتمالات وفاة الأميركي في عقر داره تفوق احتمالات وقوعه ضحية اعتداء إرهابي، ففي كل عام يلقى 16,000 أميركي مصرعهم جراء جرائم القتل، وفي أثناء

وضـــع هذا الكتاب بلغ مجموع الوفيات الناجمة عن حوادث السيارات اعتـــباراً من تاريخ 11 أيلول/سبتمبر في أميركا ما يزيد على 200,000 حالـــة وفاة، وإن احتمالات مقتل أميركي في حادثة تحطم طائرة تبلغ حوالى 1 من أصل 13 مليون (حتى مع أخذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر في الاعتـــبار) في حين أن بلوغ مستوى المخاطرة نفسه في أثناء القيادة علـــى الطـــرقات الـــسريعة في أميركا - الأتوسترادات التي تربط بين الـــولايات - يـــتطلب القيادة لمسافة لا تتجاوز 11,2 ميل[30]، وتفوق احتمالات أن يلقى الناس مصرعهم في أثناء القيادة إلى المطار احتمالات وفاقم جراء تفجير إرهابـــي داخل المطار أو في الجو.

حتى لو أخذنا في الاعتبار أعلى عدد للوفيات الناجمة عن الإرهاب الـــذي وقع عام 1995 مع وفاة ما يربو على 6,000 شخص في أرجاء العالم، فسنجد أن هذا الرقم لا يشكل إلا جزءاً يسيراً من عدد الوفيات التي تقع كل عام جراء لسعات الأفاعي والذي يتراوح بين 50,000 إلى 100,000 حالة وفاة، ناهيك عن وفاة 10 ملايين طفل لأسباب قاهرة مـــثل سوء التغذية والملاريا. إذاً، لماذا نحن خائفون إلى هذا الحدّ؟ لا بد مـــن إيجـــاد جـــواب عن هذا السؤال في الأساطير التي حاكها رجال السياسة لإضفاء الشرعية على دولة السوق.

الفصل العاشر

أسطورة دولة السوق

"بيرلسكوني هو يوليسيس".

أليساندرو ميلوزي، عضو حزب
فورزا إيطاليا

يرسخ صناع الأوهام السياسية البارعون في دولة السوق ثقافة تطفح بالأساطير، حيث تستند سياسة الخوف على سبيل المثال إلى نسخة حديثة أعدت بذكاء من أسطورة قديمة ألا وهي العنف السياسي، فتجد المشاهير وقد اكتسبوا مكانة متفوقة تذكرنا بالسادة الإغريق، وأن حياة الأوبرا الصابونية(*) التي يحيوها واشتراكهم السطحي في المجريات السياسية ليسا إلا فصولاً في الحوليات الأسطورية لدولة السوق.

تضع سياسة السوق أحد المسلمات المعروفة موضع الاختبار، وهو أنه عندما يصبح الناس ضعفاء وخاصة في أزمان التحولات الكبرى يرغبون بتصديق أن قادتهم قادرون على حمايتهم. هنا يأتي دور الأساطير التي تبث روايات مهدِّئة للنفوس تقوّي هذا الاعتقاد، وتضفي في الوقت نفسه شرعية على الدولة الجديدة. يستعمل رجال السياسة المعاصرون كافة الذكريات والممارسات والرموز التي تقطن المخيلة الجماعية للشعوب كي يجدوا هذه الشرعية، لقد أتاحت الثورة الثقافية

(*) تسمية يطلقها النقاد على المسلسلات المكسيكية المدبلجة الطويلة التي راجت منذ ثمانينيات القرن الماضي. كاظم سلوم. المترجمة.

علـــى ســـبيل المثال لماو أن يصبح إمبراطور الصين الشيوعية الجديد. وينخــــرط قادة دولة السوق اليوم في بحث محموم عن الأساطير المهدِّئة للنفوس بسبب الاضطراب والشك اللذين يحيطان بالسياسات المعاصرة، وكمـــا كتب الفيلسوف الألماني أرنست كاسيرير في العام **1946** بعد وقـــوع تحول كبير آخر لم يكن سوى الحرب العالمية الثانية: "السياسة أشـــبه مـــا تكون بالعيش عند سفح بركان، وعلينا أن نكون متأهبين لاضـــطرابه وثـــورانه. في جمـــيع اللحظـــات الحاسمة من حياة الفرد الاجتماعية فقدت القوى المنطقية التي تقاوم نهوض المفاهيم الأسطورية القديمة الثقة بماهيتها، وفي مثل هذه اللحظات يكون وقت الأسطورة قد حـــان من جديد لأنها لم تكن قد اندثرت بالفعل، فهي موجودة دائماً، تتربص بانتظار فرصتها المناسبة للظهور من جديد، وتحين هذه الفرصة بمجرد أن تفقد القوى التي تربط شتات حياة الفرد الاجتماعية معاً القوة لـــسبب أو لآخـــر، ولا تعـــود قادرة على مضاهاة القوى الأسطورية الشريرة[1].

تفسخ اليسار واليمين

وســـم سقوط جدار برلين بداية حقبة من الاضطرابات والثورات المهـــولة في الـــسياسات العالمية، وعزز غباره تفسخ التقسيم السياسي التاريخي بين اليسار واليمين. لقد تسبب تفكك الاتحاد السوفياتي بوقوع تراجع فكري من الاشتراكية وهي ظاهرة توضحها أطروحة فرانسيس فوكـــوياما المقـــنعة حـــول نهاية التاريخ حيث يقرن انحلال الشيوعية بالمرحلة الأخيرة من "التطور الإيديولوجي للبشرية". لقد تداعى التاريخ بـــصفته حـــصيلة المعارك الإيديولوجية مع تداعي جدار برلين، فالأمر الـــذي أدى إلى اندثار النـــزاعات الفكرية التي حدثت في الماضي كان

التقارب العولمي مع مؤسسات التحرير الديمقراطية الليبرالية، وهي قوة مهّدت السبيل لحلول حقبة جديدة من السياسات العالمية.

"يزداد اليسار التقليدي اليوم... تحفظاً إزاء محاولة التمسك بحالة الرفاهية المرسخة، في حين تحوّل المحافظون التقليديون وهم اليمين إلى ليبراليين جدد يفضلون السوق الحرة ويسهمون بالتالي في انقراض التقاليد"[2]. لقد تحوّلت مقاييس السياسة ظاهرياً من نطاق تاريخي طرفاه اليسار واليمين إلى سياسة معقدة تتمحور حول قضية واحدة تتحرك آلياً باتجاه التقارب الذي ذكرناه آنفاً. إلا أن الأمر الذي لم يكن في وسع فوكوياما توقعه هو أن محور النظام الجديد هو دولة السوق المنفلتة من عقال السياسات[3].

إن كانت نهاية الشيوعية قد أضرت بالانقسام التاريخي بين اليسار واليمين، فقد كان الضرر الذي أحدثته العولمة أشد وقعاً لأنها أعادت صياغة العلاقة بين العمال والصناعة، إذ إنه في الوقت الذي يتحرك فيه رأس المال بحرية، وتحصد فيه الصناعة ثمار الاستعانة بعمال من الخارج، تبقى الأيدي العاملة الغربية جامدة في مكانها. حتى داخل الاتحاد الأوروبي تشكل اللغة عائقاً حقيقياً في وجه تنقلات العمالة الماهرة مما يعني بالتالي أن العلاقات بين الطبقات قد تغيرت. "إن حقيقة مقدرة الشركة الانتقالية على نقل مصنعها في حين يعجز العامل عن الانتقال إلى دولة أخرى، سلب الاتحادات العمالية في الدول الصناعية قوتها..."[4]، وبالنتيجة تجد الاتحادات التجارية نفسها في موقع المجادلة من أجل التشكيلات الصناعية الراهنة على حساب قيمها التقليدية في غالب الأحيان. فقد اجتمعت على سبيل المثال نقابة العمال AMICUS ونقابة عمال النقل TGWU والاتحاد العام للعمال GMB في بريطانيا، وضغطت على الحكومة من أجل أن تستمر في تقديم

مساعدات ضخمة للقطاع العسكري في بريطانيا[5]، وهي منتجات كان يتم استخدامها لممارسة القمع الداخلي والاعتداءات الخارجية في العديد من المناطق التي تشهد نزاعات حول العالم بما فيها العراق[6].

"إن الضغوط الناجمة عن العولمة والتوترات التي تخلفها، أوجدت شقاً جديداً في مجتمعنا، فمن جهة هناك المرفهون في حياتهم - أو المرفهون نسبيًّا - والذين يتمتعون بثمار التطور التقني وتداخل الثقافات على صعيد عالمي ولديهم المؤهلات لعيش حياة رغيدة في ظل الاقتصاد الجديد، بينما تجد في الجهة الأخرى في أسفل السلم الاقتصادي الاجتماعي أولئك الذين غالباً ما يفتقرون إلى المهارات أو المؤهلات، والذين يشعرون أن وظائفهم أو حتى طريقة عيشهم مهددة بالزوال"[7].

تواجه دولة السوق خارج النموذج السياسي التقليدي لليمين واليسار أزمة مزدوجة على الصعيد العقلاني والصعيد التشريعي، إذ كيف يمكن لها أن تدير الأشغال الموكلة إلى عمال في الخارج في الوقت الذي يستفيد فيه القائمون على تلك الأشغال وتتضرر العمالة المحلية؟ وكيف يمكن لها احتواء العولمة في حين أصبحت مطلباً للنمو الاقتصادي؟ وكيف يمكن لها أن تضمن السيطرة الصحيحة على التأثيرات الضارة التي تخلفها الصناعات في البيئة؟ إن جميع أزمات الحوكمة هذه ما هي إلا النتيجة المباشرة لإضعاف الدولة القومية، فالدولة الضعيفة عاجزة عن حماية مواطنيها، وبالتالي لا يمكن لها الاتكال على ولائهم لأن المواطنين يصوتون لمن يمنحهم ظروفاً شخصية أفضل، وما ذلك إلا لأن إضفاء طابع شخصي على السياسة قد أدى إلى كسر نماذج التصويت التقليدية القديمة[8].

في هذا السياق يصبح الخوف أداة سياسية قوية تضفي الشرعية على رجال السياسة وسياساتهم، فالخوف شعور غير عقلاني ويمكن

التلاعب به بسهولة، لكن من أجل تغذية هذا الشعور، لا بد لآلة الدعاية المعاصرة من اختلاق صور وأساطير مرعبة تمكنها من ذلك بطريقة فاعلة، وإشارة بوش في خطاباته بعد وقوع أحداث 11 أيلول/سبتمبر إلى الحملات الصليبية كانت تهدف إلى إحياء الصور الأسطورية المختلقة للعرب على أنهم أعداء قروسطيون متعطشون إلى دماء الغرب، والمضحك في الأمر أن الإرهابيين الإسلاميين يضفون الشرعية على أفعالهم باستخدام ذكريات وأساطير من الماضي لا تقل عن تلك إثارة للرعب، فقد نُعِت أبو مصعب الزرقاوي وأتباعه الجنود الأميركيون الذين احتلوا العراق بالمغول الجدد، وقد حركت هذه المقارنة بين الاجتياح الأميركي الحديث والاجتياح المغولي للعراق في القرن الثالث عشر المخاوف القابعة في أعماق أهل العراق.

في غياب انقسام إيديولوجي، فقد أعيد توزيع الولاءات السياسية بحسب الروايات الخرافية التي تعد أهم مقومات الشعبوية(*)، و"أكثر الأمور أهمية للديمقراطية الاشتراكية هي الظروف المؤدية إلى شعبوية الجناح اليميني، فالجماعات المحرومة من حقوقها الشرعية تلقي باللائمة في ما يجري على *المؤسسة* أو *الدخلاء* أو كليهما معاً، كما أنها تنجذب بسهولة إلى العنصرية ورهاب الأجانب. يشعر الكثيرون ممن كانوا في السابق يصوتون لصالح الديمقراطية الاشتراكية بأن الأحزاب السائدة خذلتهم أو حرمتهم من حقوقهم الشرعية"(9). إذ يعيد صناع الأوهام الحذقون تقديم الأساطير القديمة بصيغة جديدة لملء الفراغ السياسي الناجم عن زوال الشيوعية، وينحدرون بالسياسة إلى مستوى التفاهة، فدخول المشاهير إلى حلبة السياسة وإحياء التحزبات القديمة ليسا إلا

(*) عكس النخبوية. المترجمة

مظهــرين من مظاهر هذا الانحدار. وتترك هذه الأوهام أخطر الأثر في شــرائح واسعة من السكان، ففي الولايات المتحدة قام أعضاء الحزب الجمهوري على مدى الثلاثين سنة الماضية باستغلال مقاطع من الكتب المقدســة لــتحث الطبقات الأفقر من جمهور الناخبين الأميركي على التصويت ضد مصالحها الاقتصادية[10].

علــى خلفية ذلك يصبح البحث عن أساطير مناسبة أمراً لا بد مــنه، كمــا ينبغي عليها أن تحتوي على نثرات من التقاليد التاريخية والثقافــية بــل وحتى من التقاليد القبلية. إن نجاح هذه الأساطير غير مــرهون بالسياسة، لكن لا بد لها من أن تكون متجذرة في المجتمع، وهــو أمــر أثبــته سيلفيو بيرلسكوني أبرع المتلاعبين بالأساطير في إيطاليا[11]، فهو شخص عصامي له صلات مشبوهة مع عالمي السياسة والجريمة، وارتقى في سلم السلطة عن طريق استغلاله القبلية التي تحكم كرة القدم الإيطالية حيث عمد إثر واحدة من أحلك ساعات التاريخ الإيطــالي بعد الحرب العالمية الثانية إلى إحياء الرمزية الأسطورية للعبة التي يعشقها الإيطاليون وعرضها على الناخبين بصفتها الصيغة الجديدة للسياسة.

بيرلسكوني وتشافيز وشعبوية دولة السوق

إيطالــيا هــي المــثال الأفضل لشعبوية دولة السوق، إذ إن أول جمهورية إيطالية - هي والعديد من الدول القومية الأخرى - كانت قد بُنــيت على أساس من الانقسام الإيديولوجي بين اليسار واليمين، وهما المذهــبان اللذان لا يمثلان رؤى متعاكسة بخصوص المساواة والولاءات الطبقــية وحــسب، بــل أيضاً في ما يتعلق بدور الدولة مقابل الملكية الخاصــة والإنفاق الشعبــي مقابل الإنفاق الخاص، ذلك أنه في دولة

السوق لم تختفِ هذه المسائل الجوهرية بعد[12]، لكنها تصبح ضبابية بفعل القوة المتنامية للناخبين المرجحين. لقد تسبب تماهي الحواجز بين اليسار واليمين بإصابة الناخبين التقليديين ممن همهم الإيديولوجيا بالحيرة، ودفعهم لرمي أصواتهم على قضايا مفردة بدلاً من التعبير عن تفضيلاتهم على أساس قاعدة سياسية اقتصادية اجتماعية شاملة[13]، فقد شنّ حزب "لا مارغريتا" الإيطالي اليساري بزعامة رومانو برودي حملة في العام 2006 ضد الإجهاض والبحوث المتعلقة بالخلايا الجذعية، في حين أن حزب فورزا إيطاليا الذي يتزعمه بيرلسكوني لطالما كان على النقيض من ذلك يمنح أعضاءه حرية التصويت على تلك البحوث.

في خضم هذا المشهد السياسي المضطرب والمتناقض وضع سيلفيو بيرلسكوني أجندته الشعبوية بحيث تتمحور حول لعبة كرة القدم وتجاوز السياسات التقليدية وحفّز التعصب القبلي لدى الشعب جاعلاً من كرة القدم أساس شرعية ما يقوم به لاجتذاب جمهور الناخبين[14] من عشاق اللعبة. لقد اشترى بيرلسكوني في العام 1986 فريق أيه سي ميلان الذي يعد إلى جانب فريق آخر من أهم فرق كرة القدم في ميلان، وقاده إلى إحراز عدة ألقاب محلية وأوروبية، ومن ثم عند دخوله حلبة السياسة في العام 1994، سخّر عشاق ميلان الممتنين له بسبب كل الانتصارات التي أحرزها الفريق ليكونوا قاعدته الانتخابية، وأطلق على حزبه اسم "فورزا إيطاليا" الذي يمكن ترجمته "إلى الامام يا إيطاليا"، وهو شعار معروف في عالم كرة القدم. لقد عمد بيرلسكوني أيضاً إلى تحويل نوادي كرة القدم إلى مقرات محلية لحزبه، والذي كان يطلق على أعضائه لقب *آزوري* وهو لقب فريق كرة القدم الإيطالي الوطني[15]، وكانت خطاباته تحفل بمفردات من عالم كرة القدم، وكان يتكلم باللغة المحكية، وبأسلوب مباشر، وكأنما هو يتكلم مع عشاق

الفريق وليس مع الناخبين، غير أن إيطاليا وجدت شيئاً جديداً في هذه الصيغة و لم تتمالك أن تعجب بها وبمبتدعها بيرلسكوني.

بينما كان الفريق يحصد البطولة تلو الأخرى أخبر بيرلسكوني الإيطاليين أنه سيدير البلاد كما لو كانت نادياً لكرة القدم، وعرض نجاحات أيه سي ميلان كبرهان على أنه في وسعه القيام بذلك. لقد أظهر بيرلسكوني ذكاء في التلاعب بالأسطورة ليحوز على دعم الناخبين، وتمكن من خلال استعانته بشبكته الإعلامية المتنفذة من تعزيز شعورهم بالفخر بكرة القدم الإيطالية، ومن ثم ضخّ هذا الشعور إلى السياسة، حيث أصبحت فكرة أن "إيطاليا ستصبح دولة عظيمة لأنها لطالما كانت لديها فِرق عظيمة لكرة القدم" الرسالة شبه الواضحة في حملته السياسية. لم يترك هذا الشعار الرائع وقعاً لدى جمهور الناخبين وحسب، بل تحول إلى أسطورة نافذة ذلك أنه في العام 1992 وفي خضم انهيار الجمهورية الأولى، تمكنت سياسة بيرلسكوني الكروية من بث الطمأنينة في نفوس الإيطاليين الذين لم يعد لديهم ما يفتخرون به إلى جانب كرة القدم إلا القليل، وبثت فيهم أيضاً شعوراً بالغطرسة كان ضرورياً لتجاوز صدمة سقوط الجمهورية الأولى وتفكك اليسار وآثار حملة مكافحة الفساد المعروفة باسم Mani Pulite الذي يمكن ترجمته حرفياً إلى *الأيدي النظيفة*، وهو أيضاً اسم التحقيق القضائي الذي كشف النقاب عن الفساد المستشري، وأدى إلى وضع نهاية للجمهورية الأولى.

لقد شكلت القبلية المتعلقة بكرة القدم العناصر الأسطورية الضرورية لإضفاء شرعية على الحلم الإيطالي بمستقبل أفضل، ولا يزال الكثيرون في الدولة متعلقين بمثل هذا الوهم، ويعتريهم الخوف من الاعتراف بأنهم وقعوا ضحية خدعة قام بها واحد من أمهر صناع

الأوهام السياسية في عصرنا أو الخشية من الخروج عن المجتمع الأسطوري الذي نسجه الفورزا إيطاليا حول كرة القدم، لقد بقي الخوف من المجهول لهذا السبب العامل الذي جذب 22 بالمئة من الناخبين الذين جمعهم بيرلسكوني خلال انتخابات عام 2006، وهو أضخم معدل يحصل عليه أي من الأحزاب السياسية في إيطاليا.

أما في الجهة الأخرى من العالم، كانت فنزويلا قد اختبرت نوعاً مختلفاً من التمزقات السياسية وإن كان لا يقلُّ جسامة عما يجري في إيطاليا مع اندلاع ثورة هوغو تشافيز المناهضة للشركات والإمبريالية تحت شعار البوليفارية. لكن في الوقت الذي كان سيمون بوليفار يدّعي حب الليبرالية الطبقية واقتصاديات السوق الحرة، كان تشافيز يبني شعبيته على أساس من الموسيقى التي تعد محط عشق الشعب الفنزويلي الأول والأخير، حيث إنه عمد من أجل أن يجذب الشباب تحت سن الثلاثين عاماً ممن يعيشون في ضواحي كاراكاس ومزارع البلدات الفقيرة في فنزويلا إلى الاستعانة بمغنّي الراب كقنوات سياسية. يقول بيكي فيغوروا أحد منتجي سياسة الراب هذه: "نتواصل مع مُغنّي الراب المحليين، ونقترح عليهم أن يغنوا في الشوارع والأماكن الحساسة في الضواحي، وبدورهم يتكلمون مع قادة العصابات الذين يعرفوهم لأهم ولدوا وتربوا معاً في الضواحي، ويطلبون عقد هدنة خلال الحفلة الموسيقية، فيتولى أعضاء العصابة (المالاندروس) مهمة الأمن، ويضمنون السلام ليوم واحد يستمع فيه سكان الضواحي إلى الموسيقى بدلاً من النزاع مع العصابات"[(16)].

في فنزويلا التي يحكمها تشافيز تتشابك الراب، والسكا، والسالسا، والشعبوية المناهضة للإمبريالية، وسياسات الجناح اليساري المتطرف يداً بيد، وفي مزرعة "23 دي إرنو" التي تقع بين كاراكاس

وكاتـــيا - وهي بلدة فقيرة كبيرة تتلوى مثل الأفعى بمحاذاة الهضاب غربــــي العاصـــمة - يعيش أنصار تشافيز بجوار التيوباماروس وهي عـــصابة من الفتيان المقنّعين يستلهمون أفعالهم من منظمة التيوباماروس المـــسلّحة في الأورغـــواي[17]. تعتبر الموسيقى الأرضية الأسطورية التي تـــنطلق مـــنها شعبوية تشافيز في اجتذاب القبلية لدى مواطنيه، لتصبح الموسيقى من خلال مثل هذه الممارسات رمزاً سياسياً راسخاً ومناهضاً للإمبريالية في الوقت عينه.

يـــرتبط نجاح حياكة هذه الأسطورة بجذور تشافيز التي تتغلغل في صـــميم التقاليد الموسيقية، حيث إن موسيقى الراب والسكا والسالسا هي بالنسبة إلى الفنـــزويليين بمنـــزلة كرة القدم بالنسبة إلى الإيطاليين، وتمثل عشقاً ثقافياً وطنياً، ففي كاراكاس وحدها تتمتع مئات من الفرق الموســـيقية بشعبية واسعة إلى درجة أن بعضاً من قادة هذه الفرق مثل بامبينو من سانتوس نيغروس لديهم أعداد هائلة من الأتباع، فكما يقول مغـــني راب مـــن كاراكـــاس في السادسة عشرة من عمره إن "هؤلاء الأشـــخاص أهم من مادونا"[18]. إن موسيقى العصابات هي أسطورة تـــشافيز مغني الراب السياسي، والمناضل ضد بوش، والبطل الأول في الجناح اليساري.

غـــير أن شعبوية الجناح اليساري التشافيزية - إن جاز التعبير - فيها من الحقيقة مثل ما فيها من السراب، إذ إن فنـــزويلا تمثل في عين أميركـــا ثاني أكبر مصدر للنفط[19]، في حين يتساءل العديد من المحللين مـــا إذا كانـــت سياســـات تـــشافيز تحسّن بالفعل الظروف المعيشية للفنـــــزويليين، يكتب دنيس ماكشين وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية المكلف بملف أميركا اللاتينية السابق في صحيفة "الغارديان": "عندما كنت في كاراكاس في العام 2002، أعلن هوغو أنه قد تعب من

الـــنقابات الـــتي تدير شركة النفط المملوكة للدولة، وأنه يريد تطبيق مـــبادئ تاتشر على القوة العاملة، وعندما أضرب العمال شجب فعلهم هذا واعتبره مؤامرة ضده مستخدماً عبارة "العدو الداخلي" العزيزة على قلـــوب القـــادة الشعبويين. بالفعل تمّ له ما أراده حيث تمّ إلقاء القبض علـــى قادة النقابات، وها هو الآن غارق في أعماله الرأسمالية المربحة مع الـــولايات المـــتحدة عدوه المفضل، فهو يكيل لها الشتائم في الصباح، ويـــصنع ثروة من النفط الذي يبيعه لها في المساء"[20]، ومع ذلك، فإن خطاباتـــه تلك تريح نفوس الجماهير لأنها تضع الفنـــزويليين في صميم الانقسام القبلي الذي يتلخص بعبارة: نحن مقابل الأجانب الأميركيين.

يمثل مغنو الراب في فنـــزويلا كما في باقي العالم الثورات العظمى الـــتي يمكـــن وصفها *بالمناهضة للمؤسسات*، لكن عندما انبرى تشافيز مهاجماً عولمة الشركات الأميركية متعددة الجنسيات ومستبيحاً السياسة المـــشحونة بمغنّي الراب الثوريين، أصبحت الرسالة جزءاً من مؤسسته، وهكـــذا تحول مغنّو الراب والسالسا إلى أداة دعاية في يد الحكومة في حين كان أنصار تشافيز يكافحون لتأسيس جهاز دولة قادر على تحقيق المثاليات الزائفة للثورة البوليفارية.

أمـــا خارج فنـــزويلا، فقد حافظت ثقافة العصابات وموسيقى الـــراب والهيب هوب على مفهوم مناهضة المؤسسة، ونشرت رسالتها على أجنحة القبلية المعاصرة حيث يردد مغنّو الهيب هوب والراب أغنية **La Vida Loca/الحـــياة المجنونة** التي تمثل صرخة فنية استثنائية تطلقها تجمعـــات شبابية محرومة من حقوقها الشرعية وجدت نفسها تغور في عـــالم تحكمـــه الاقتصاديات المشبوهة والعولمة. هؤلاء الأشخاص هم أنفسهم من كسروا وهم السياسات المعاصرة، و لم يصوتوا، و لم يعيشوا علـــى هـــامش المجتمعات التقليدية، فبالنسبة إليهم، كما أولئك الذين

اخـــتاروا تـــصديق أساطير ساسة من أمثال بيرلسكوني وتشافيز، تبقى القبلـــية شرنقة اقتصادية وسياسية واجتماعية مريحة للنفوس تحميهم من شرور المفترسين الذين يجوبون القرية العولمية.

للصين نصيب من ذلك أيضاً قد هيأته القبلية المعاصرة - في هيئة القبلـــية الماويـــة - لـــتحقق قفزها العظمى إلى أحضان الاقتصاديات المـــشبوهة والعـــولمة، حيث يبدو وكأن نموذجاً بعينه آخذ بالتشكل في القرية العولمية مقوماته القبلية والعشائر والتجمعات العرقية والجماعات الدينية، بمعنى أن القبائل المعاصرة أصبحت مركبات اقتصادية اجتماعية لمضاهاة الاقتصاديات المشبوهة والعولمة والاستفادة منهما.

الفصل الحادي عشر

القوة المتطرفة للعولمة

Salvatrucho yo nacì, Salvatrucho yo crecì, Salvatrucho yo seré, y Salvatrucho moriré

هذا ما سيكون الحال عليه...

كلمات أغنية راب من مارا سالفاتروشا(*)

في ليلة رأس السنة لعام 2004 أخذت حافلة مكتظة تجوب أحد الشوارع المزدحمة في ضواحي سان بيدرو سولا في الهندوراس. كانت الحافلة تقل ركاباً متشوقين إلى الوصول إلى منازلهم والاحتفال بهذه الليلة، فجأة اندفعت شاحنة سوداء متقدمة من زقاق جانبي وسدت الطريق. تمكن سائق الحافلة من التوقف في الوقت المناسب، وتفادي الاصطدام بالشاحنة التي قفز منها عدد من الرجال المقنعين يحملون مِدًى ورشاشات آلية، وتقدموا بسرعة نحو الحافلة، وكسروا بابها، واندفعوا إلى داخلها. أخذ الركاب يصرخون مذعورين، لكنّ أحداً لم يسمع صرخاتهم التي طغت عليها أصوات إطلاق النار وصليل المِدى. انتهت المجزرة في غضون لحظات، وأسفرت عن مصرع 28 قتيلاً بينهم 4 أطفال و14 جريحاً. قبل أن يغادر السفاحون مسرح الجريمة، قاموا بتعليق بيان طويل على مقدمة الحافلة ينتقدون فيه حملة مكافحة الجريمة التي تشنها حكومة الهندوراس، واختتموه بتحذير مفاده: "إياكم والتجرؤ على تحدينا".

(*) من أكبر العصابات المسلحة في الهندوراس والسلفادور. المترجمة

كشف التحقيق الذي أجرته الحكومة أن مارا سالفاتروشا أو أم أس 13 كما هو لقبها، قد شنّت هذا الاعتداء لهدفين، أولهما تحذير السياسيين في العاصمة من التدخل في شؤوهم، وثانيهما تحذير العصابة المنافسة مارا 18 أو أم 18 كما هو لقبها، والتي وقعت المجزرة في المنطقة الخاضعة لسيطرها.

La Vida Loca
الحياة المجنونة

على الرغم من أن العصابات (تعرف أيضاً باسم **Maras/ماراس** أو **pandillas/بانديلاس**) معروفة بجرائمها الدموية في أميركا الوسطى، إلا أن القليل من الناس يعرفون أن هذه العصابات قد ظهرت أول ما ظهرت في خمسينيات القرن الماضي في كاليفورنيا الجنوبية من أجل حماية المهاجرين الهسبانيين - الذين كان معظمهم مكسيكيين - من العصابات العرقية الأخرى وخاصة العصابات الإفريقية - الأميركية والآسيوية. كانت ماراس 18 من بين أوائل هذه العصابات، وتعرف أيضاً باسم *كاليه 18* تيمناً بحي شارع رقم 18 في لوس أنجلوس الذي لا يعيش فيه إلا المكسيكيون[1].

لم تظهر عصابة مارا سالفاتروشا إلا في فترة الثمانينيات نتيجة واحدة من أشنع الحروب التي اندلعت باسم الحرب الباردة بين الجماعة الماركسية فرينتي فارابوندو مارتي دي ليبيريسيون ناشيونال FMLN وحكومة الجناح اليميني للسلفادور والتي تولت إدارة الرئيس ريغان دعمها مالياً وعسكرياً. تسببت هذه الحرب الأهلية الآثمة بتشريد الآلاف، ودفعت الكثير من الناس لمغادرة البلاد نحو جنوب كاليفورنيا. لكن الأمر لم يقتصر على الأهالي وحسب، حيث سافر أعضاء

العصابات السابقون والمجرمون المحليون أيضاً باتجاه الشمال، وانتهى المطاف باللاجئين القادمين من السلفادور بالعيش في أحياء فقيرة بين المكسيكيين والآسيويين والإفريقيين - الأميركيين في المقاطعة الثالثة عشرة من كاليفورنيا والتي أخذت عصابة أم 13 اسمها منها. لقد وجد هؤلاء أنفسهم منبوذين هنا من قبل الجميع بمن فيهم العصابات المكسيكية المحلية والتي كانت عصابة *أم 18* أقواها، الأمر الذي أدى إلى ظهور عصابة مارا سالفاتروشا التي يعني اسمها *عصابة أولاد الشارع السلفادوريين الأذكياء* كي تحمي المهاجرين السلفادوريين من جيرانهم الجدد.

حافظت تلك العصابات خلال فترة الثمانينيات على هوية قومية قوية، وكانت تتقاتل ضد بعضها بعضاً في شوارع كاليفورنيا الجنوبية كي تسيطر على مناطق معينة، وتفرض وجودها فيها حتى لو اقتصرت هذه المنطقة على جزء من شارع كما كان يحدث في أغلب الأحيان، بحيث يمكن للناس الذين يحملون الجنسية نفسها العيش في هذه المنطقة بأمان نسبي. هكذا لم تكن القومية هي المسبب الرئيسي للعداوات العنيفة التي نشأت بين العصابات وحسب، بل كانت السبب وراء أفعالها الدفاعية كذلك، ناهيك عن الدور المحوري الذي لعبته خلال الحرب الباردة في نشوب النزاعات المسلحة، إذ لطالما كانت الهوية القومية هي الشعار الذي تقاتل تحت رايته التنظيمات المسلحة والتي لا تقتصر على منظمة التحرير الفلسطينية وحسب، بل تشمل أيضاً انفصاليي الباسك يوسكادي تا أسكاتاسونا ETA[2]. وهكذا، خلال الحرب الباردة كانت العصابات والجماعات المسلحة التي سعت لتصنع أمماً جديدة تتقاسم المحفزات نفسها، ومع سقوط جدار برلين وحلول العولمة،

تغير هذا الموقف تغيراً جذرياً حيث فقدت القومية داخل هذه القرية العولمية معناها.

لقد وضعت نهاية الحرب الباردة حداً للحروب التي كانت تندلع باسمها على مدى عقود طويلة مُنــزِلة الخراب بأعظم قوتين من أقطابها، ممــا دفع الولايات المتحدة على خلفية هذه التغيرات السريعة والانحدار الــسياسي في أوائل تسعينيات القرن الماضي لاتخاذ قرار بترحيل آلاف مــن المهاجرين واللاجئين الهسبانيين إلى بلادهم. لم يقتصر القرار على صغار المجرمين والمهاجرين غير الشرعيين وحسب، بل شمل أيضاً أولئك الذين أمضوا معظم حياتهم في أحياء كاليفورنيا الجنوبية وبالكاد يعرفون الــبلاد الــتي كانت مسقط رأسهم، لينتهي بهم الحال عند تنفيذ قرار الترحيل في بطالة وحرمان في بلاد مزقتها الحروب.

لقد أدى الرحيل الجماعي إلى أميركا الوسطى من مدن الولايات المــتحدة مثل لوس أنجلوس وسان دييغو إلى توفر مصدر لا ينضب من الأيــدي العاملــة المستعدة لخدمة سادة المخدرات في ميديلاين وكالي وتــيجوانا ممن كانوا يسعون لبسط أجنحتهم في صحوة العولمة. وكما عــصابة *الموترا* في بلغاريا أصبح من الواضح أن شبكة عصابات *المارس* الاجتماعية جاءت مكملة لأنشطة الكارتلات الإجرامية الجديدة والتي تتخطــى الحــدود القومية، وسرعان ما سيطرت تلك العصابات على أعمــال سادة المخدرات القذرة كافة بما فيها الاغتيالات المأجورة، في حــين احتكــر الأطراف الأقوياء الذين ظهروا في *وطنهم* كاليفورنيا الجنوبية مثل عصابتي أم أس 13 وأم 18 جلب المخدارت من كولومبيا إلى الولايات المتحدة.

أدى الــرحيل عن الأحياء الأميركية الفقيرة المنقسمة عرقياً إلى جانــب العمل مع كارتلات المخدارت الكولومبية والمكسيكية إلى

تماهي الهوية القومية التي كانت تعتز بها عصابات الماراس التي سرعان ما تحولت إلى عصابات إجرامية تخطت الحدود القومية[3]، بدلاً من أن تضم إليها أعضاء من منطقة واحدة، قامت برسم حدود المناطق التابعة لها ابتداءً من الأحياء الفقيرة المحيطة بالمدن الأميركية اللاتينية، ومـــنحت عـــضويتها لأبـــناء هذه المناطق. لم تعد العضوية مرتبطة بالجنـــسية وإنما تمليها الأحياء التي ولد فيها رجال هذه العصابات، وانتشرت عصابتا أم 18 وأم أس 13 في البلدات الفقيرة المتوزعة في أنحـــاء أميركـــا الوســـطى، ومع حلول العام 1992 انتقلت عدوى نـــــزاعات العصابات إلى تلك الأحياء التي أصبحت بدورها مرتعاً للعـــنف والجريمة. بمجرد أن بدأ الحافز القومي بالتلاشي حتى أصبح المنحـــى الاقتصادي والمناطقي الذي اتخذته عدوانية العصابات أكثر حـــدة واتسم بالقبلية. عندما سألت فلور دي ماريا وهي عضو في عـــصابة مـــارا سالفاتروشا من سان سلفادور عن سبب كراهيتها لعـــصابة أم 18 أجابـــتني قائلة: "لأنهم يريدون قتلنا والسيطرة على أحيائـــنا، لكنـــنا لـــن نسمح لهم بذلك"[4]، وهكذا في وسعنا أن نستشف أن المنطقة وليست القومية هي التعريف الأصح لما تقوم به تلك العصابات.

عندما كانت الماراس منظمة قومية، كانت قد أخذت على عاتقها مهمـــة حمايـــة مواطنيها من شرور العصابات الأخرى، ولكن عندما تحـــولت إلى عصابة إجرامية تغلب عليها الهوية القبلية بدأت بالاعتداء علـــى سكان أحياء المنطقة الواقعة تحت هيمنتها، وهو سلوك مشترك بيـــنها وبين أعضاء الندرانغيتا والمافيا البلغارية، فتعترف فلور دي ماريا قائلة: "نحصّل أنا وصديقي ضريبة حماية من سائقي الشاحنات وصغار التجار المحليين". هكذا فإن الحرب القائمة بين العصابات على مستوى

محلي تهدف إلى بسط السيطرة على الاقتصاد غير الرسمي للطبقات الدنيا من السكان المجبرين على العيش في الأحياء الفقيرة، وكما في حالة الندرانغيتا والموترا اللتين تناولناهما في فصول سابقة، فإن الإخضاع الاقتصادي المناطقي هو الذي يملي على أعضاء العصابات كيفية بسط سيطرتهم ونفوذهم.

أما في الجهة الأخرى من الأطلسي وفي أحياء نيجيريا الفقيرة، لم يكن الحال أفضل، فالعصابات القبلية فرضت هيمنتها من خلال السيطرة على المناطق التي توجد فيها، حيث يقوم *أولاد المنطقة* من العصابات الإجرامية الذين يعيشون في المناطق المدنية وخاصة في لاغوس التي تضم 13 مليون نسمة بالتعدي على السكان المحليين، ولا يقتصر الأمر على سائقي سيارات الأجرة والحافلات والشاحنات وحسب، بل شمل أيضاً أصحاب المتاجر، والباعة الجوالين، والمارة في الشوارع، والأقسام التي تسيطر عليها العصابات، ويتوجب عليهم جميعاً أن يدفعوا ضريبة استعمال الطريق.

يستذكر سائق دراجة أجرة نارية ما حدث معه يوماً فيقول: "كنت أقود دراجتي في إحدى ساعات الظهيرة الحارّة في أوبالينده وهو أحد أحياء الطبقة العاملة في لاغوس عندما ظهرت أمامي فجأة مجموعة من الشبان، وقطعوا الطريق عند التقاطع، وأمروني وهم يصرخون في وجهي أن أدفع ضريبة استعمال الطريق، لكنني أجبتهم: *ولماذا أدفع لكم؟ لقد دفعت لتوي نقوداً لشبان آخرين منذ قليل.* كان هذا خطأً فادحاً لأن أحد الشبان اقترب مني وسدد قلماً إلى عيني وهو يقول: *أعطني المال وإلا أخذت عينك.* بالكاد تمكنت من تفادي طرف القلم واستخراج 100 نايرا (حوالى 50 سنتاً)، فسددوا إليّ بضع ضربات ثم تركوني أمضي"[5].

إن الاحـــتلال الإجرامي للمناطق المدنية المحلية لا يُعدُّ بأي شكل مـــن الأشكال من ظواهر العالم النامي، ذلك أنه منذ مطلع تسعينيات القـــرن الماضـــي، وتكاثر العصابات يؤثر في المناطق الداخلية في قلب العديد من المدن الغربية. كما ذكرنا آنفاً، فإن زوال الشيوعية، وحلول الاقتـــصاديات المشبوهة، ساعدا عصابات الجريمة المنظمة على احتلال المناطق المدنية في الغرب، في حين أن الاقتصاد المحيط بأعمال الإتجار غير المشروع بالمخدرات والعقاقير ساهم في نسج شبكة محكمة تسمح لمثل هـــذا الاحـــتلال بالانتـــشار علـــى نطاق عالمي. بالتالي، فإن المشهد الاقتـــصادي الاجتماعي اليوم للأحياء الفقيرة المتواجدة في قلب المدن تشبه، إن لم تكن تطابق، أحياء السلفادور ونيجيريا التي يسودها العنف ويغيب عنها القانون.

علـــى الـــرغم من الجهود المشتركة المتجددة لاحتواء هذه الظاهرة ومعالجتها، فإن تزايد إنتاج الحشيش والهيروين والمنشطات من نوع أيه تي أس (المخـــدرات الاصطناعية) شجّع على انتشار تعاطي هذه المواد في عدد كبير من الدول[6]، حيث ارتفع عدد مُتعاطِي الكوكايين بين سكان إنكلترا وويلز على سبيل المثال إلى ثمانية أضعاف في الفترة الواقعة بين عامي 1992 و2004[7]، الأمـــر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة وانتشار أعمال العـــنف، وهما المكونان الرئيسيان في ثقافة العصابات. تظهر دراسة حديثة أجـــرتها الحكـــومة الـــبريطانية أن تعاطي المخدرات في العام 2005 بين المـــراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 11 و15 عاماً في المملكة المتحدة قد وصـــل إلى أعلـــى مـــستوياته مـــنذ أن بدأت الحكومة بإجراء مثل هذه الدراســـات قبل 20 سنة مضت. يعترف سام وهو صبـــي من شرق لندن في الثالـــثة عشرة من عمره أنه لا يستخدم حمام المدرسة لأنه "من المعروف أنك لا تذهب إلى الحمام إلا إذا أردت تعاطي المخدرات"[8].

لا يقف الأمر عند هذا الحدّ، فقد انتشرت كذلك حيازة الأسلحة النارية غير المشروعة، حيث إنه في العام 2005 كان 35 ألف بريطاني يمتلكون أسلحة نارية مقارنة بعشرة آلاف بريطاني امتلكوا هذه الأسلحة في العام 1999. ويبدو هذا الرقم مهولاً خاصة عند الأخذ في الاعتبار أن المرسوم الوطني المعدل الخاص بحيازة الأسلحة النارية في العام 1997 صدر بغاية حظر الأسلحة النارية الخفيفة (المسدسات) بأنواعها كافة، وإلى إنشاء سجل وطني بها وهو ما لم يتم تحقيقه حتى الآن[9]. كانت مجزرة دبلن التي وقعت في العام 1996 - حين أردى ضابط سابق طلاب مدرسة لا تتجاوز أعمارهم 16 ربيعاً مع معلمهم قتلى في صالة المدرسة الرياضية - هي الدافع إلى سنّ هذا التشريع، وها نحن بعد مضي 10 أعوام على المأساة، فإن شراء بندقية في المملكة المتحدة أمر في غاية السهولة، ويكاد يخلو من أي تعقيدات، فكما يقر جون، وهو عضو في إحدى عصابات هاكني في شرق لندن، قائلاً: "أعرف شخصاً يمكنه أن يحضر لي بندقية بسهولة"[10].

يعود نجاح العصابات الإجرامية في احتلال المناطق المدنية الغربية إلى لامبالاة دولة السوق بهذه المناطق، فالفرص الاقتصادية الضعيفة مترافقة مع انقطاع العلاقة بين السكان والمفهوم الانتخابي إلى حدٍّ يحجم معه الكثيرون عن التصويت يشكلان السبب الرئيسي في انعدام الاهتمام من جانب دولة السوق، والمضحك في الأمر أن العولمة كانت قد فتحت أماكن جديدة على مبعدة جغرافية من دولة السوق التي تقوم في صميمها على إغلاق أماكن أخرى[11]. ترمز الضريبة المسماة *ضريبة الغيتو* إلى الحواجز التي انتصبت بين الدولة الجديدة والأحياء الأكثر فقراً، حيث تظهر دراسة نشرت في العام 2006 أجراها معهد بروكينغز وتحمل عنوان **From Poverty, Opportunity/من الفقر تولد الفرصة**[12]

أن الانـــتماء إلى الطـــبقة الفقـــيرة يكلف أكثر من الانتماء إلى الطبقة الوســـطى، ذلك أنه في كل عام تدفع العائلات ذات الدخل المنخفض مـــبالغ تفوق بآلاف الدولارات ما تدفعه العائلات ذات الدخل المرتفع علـــى الضرورات اليومية، وما ذاك إلا لأنهم فقراء ويعيشون في مناطق فقيرة[13].

في أغلب الأحيان تدرج البنوك والشركات العقارية هذه الأحياء في اللائحة السوداء، مما يسهم في غياب رأس المال الاجتماعي وانقطاع الـــصِّلات مع العالم الخارجي، ففي المناطق التي يرتفع فيها الدخل من لوس أنجلوس مثل مانهاتن بيتش، ثمة بنك واحد على الأقل لكل 4,000 مقـــيم، في حين أن كومبتون وهو أحد أحياء لوس أنجلوس الفقيرة ثمة بـــنك واحد لكل 25,000 مقيم. "وعوضاً عن ذلك، يقدم هذا البنك مـــئات الخدمات المالية البديلة والتي لا وجود لمعظمها في المناطق الغنية من لوس أنجلوس، ويتقاضى أجوراً خيالية عن هذه الخدمات، حيث إن صـــرف شيك على سبيل المثال يكلف 3 بالمئة أو أكثر من قيمته"، في حين أنه "في المناطق الفقيرة تفوق تكلفة صرف شيك بقيمة 500 دولار في المتاجـــر التي تقدم خدمات الصرافة نظيرتها لدى البنك بحوالى 5 إلى 50 دولاراً، ويمكن أن تصل قيمة الفائدة السنوية على القروض قصيرة الأمـــد إلى 400 بالمـــئة أو أكثر، وهي أعلى بنحو 35 مرة من وسطي فائدة البطاقات الائتمانية في كاليفورنيا"[14].

الخوف من العولمة

إن أول مـــن يقع ضحيّة الاحتلال الإجرامي للمناطق المدنية هو جيل الشباب، فكما يوضح بلان بـــي وهو أحد مغنّي الراب في لندن، فإن "الجريمة منتشرة والإتجار السري بالمخدرات منتشر ويتعرض الناس

لإطــلاق النار بسبب حدوث ذلك في المنطقة (فوريست غيت)"[15].

تعــد منطقة فوريست غيت هذه إحدى الضواحي التي تقع في المناطق الداخلــية مــن المدن البريطانية حيث تجد مجتمعات تتحدر من أعراق مخــتلفة نفــسها تحيا وسط نــزاعات وإضرابات العصابات المتصارعة لفــرض ســيطرتها على مناطق صغيرة. غير أنه في الوقت الذي يظهر العديد من المجرمين المشتركين في ذلك بمظهر *الأشرار الفولكلوريين* في العــصر الحــديث، فإن تعبير *السلوك المعادي للمجتمع* الذي صاغته الحكومة البريطانية، والذي لم يحمله أحد على محمل الجد، يعطي فكرة غير صحيحة عن جو غياب الثقة المتبادلة المسيطر على هذه الأحياء.

إن هــذا الخوف الذي يعانيه ملايين الشباب والأولاد من البيئات الــتي نشأوا فيها، يدفعهم للبحث عن ملجأ عاطفي في أحضان المناطق القبلــية المعاصرة، والتي تكون في هذه الحالة المنطقة التي تسيطر عليها عصابتهم. "مارا بالنسبة إلينا مثل العائلة الكبيرة، وطالما تبقى في الداخل وفي حيك، فستكون بمأمن ولا يمكن لأحد أن يمسك بأذى. لكن عندما تخــرج من الحي، فلا بد لك من أن تتوخى الحذر"، هذا ما قاله سكيد وهو شاب في الثالثة والثلاثين من العمر، وقد انضم كعضو إلى عصابة مــارا سالفاتروشا في السلفادور منذ كان في السابعة عشرة من عمره. يردد سام الفتى الذي يبلغ 17 عاماً ويأتي من شرق لندن قائلاً: "عندما تكــون عضواً في عصابة، لا يجرؤ أحد على العبث معك"[16]، وهكذا فــإن العــالم خارج المنطقة التي تسيطر عليها إحدى العصابات - مثل القــرية العولمية التي نعيش فيها - قد يصبح مصدراً للخوف والرعب، ناهيك عن أنه لا يرحب بأمثالهم.

هــذا هو المشهد الذي رسمته الاقتصاديات المشبوهة والعولمة تحت أنظار دولة السوق اللامبالية، حيث تجد العصابات نفسها وقد انغمست

مـــراراً في حروب مناطقية للدفاع عن مناطقها والمحافظة على أسلوب حـــياتها المسور بجدران وحواجز لا يمكن اختراقها. "هذه منطقتنا التي ولـــدنا وكـــبرنا فـــيها، وهـــي المنطقة التي تخضع لنا"، هذا ما يقوله إيكيتـــشوكو أحـــد صـــبيان عصابة *أولاد المنطقة* في سوق إيدوموتا؛ لاغوس، على وجهه عدة ندوب، وعندما قابلته كان منتشياً من تعاطي المخدرات وعيناه حمراوين، وكان يضع خاتماً كبير الحجم في إصبع يده اليمنى يستخدمه كسلاح للضرب. وقال أيضاً: "يجب على كل من يمر مـــن هنا أن يدفع تعرفة المرور، وإذا ذهب إلى منطقة أخرى، عليه أن يدفع التعرفة لشخص آخر، هذه هي القاعدة". وبينما كنا نتكلم حاول صـــبـــي على دراجة نارية أن يتجاوزه من دون دفع التعرفة، فما كان مـــن إيكيتشوكو إلا أن استدار، وأمسك ذراعه، ثم ضربه وألقى به في الوحل، ثم عاد ليتكلم معي، وكأن شيئاً لم يكن، "المعذرة، ما الذي كنا نتكلم عنه؟"[17]. بالنسبة إلى العصابات، فإن السيطرة على المنطقة أمر مهـــم الـــيوم تماماً كما كان بالنسبة إلى المزارعين الجائعين في أوروبا الغـــربية لأنه لا يزال عصب الحياة الوحيد للقبيلة، وهو ما يؤكده أحد أفراد عصابة لندن بقوله: "المنطقة هي المكان الحقيقي الوحيد الذي لدينا والذي نكون آمنين فيه"[18].

في الـــوقت الذي أدى التفكك الاجتماعي الناجم عن العولمة إلى نمـــو العصابات، فإن بنيتها وتكاثرها اللذين يعتبران رد فعل ظاهر تجاه العولمة هما في صميم مفهوم المنطقة المسورة. نعم يا سادة، المكان المسور ولـــيس التاريخ ولا التقاليد ما يشكل الهوية القبلية الجديدة، ويمكن لمثل هـــذا المكان أن يحفل بذكريات وأساطير وروايات فولكلورية جديدة مـــصطنعة، في حين يبرز التوازي صارخاً مع الحقبة التي سبقت الثورة الثقافية في الصين والتي تلتها.

يمثل الحي barrio الذي لم يكن يوماً أكبر من الحي الذي ولد فيه أعضاء العصابة الكون الجغرافي والعاطفي لهذه العصابة، وأي محاولة للخروج منه مآلها الفشل وهو ما يؤكده إدوين - عضو في عصابة مارا سالفاتروشا ينحدر من حي فيلا ماريونا الذي يقع على أطراف سان سلفادور - بقوله: "إن دخلت، فلن تتمكن من الخروج حياً على الأقل". التاريخ معرض للتضييق والاحتجاز وإعادة التدوير المستمرة داخل مثل هذه الحواجز، ولهذا السبب لا تملك عصابات الماراس أي ذكريات عن أصولها القومية، تماماً مثلما نسي الصينيون ما جرى قبل ماو. تصبح الثقافة قفصاً يستحيل الهروب منه على حدّ تعبير مغني الراب بلان بي، إذ إنه بعد أن أمضى عامين في جامعة إيسكس التي لا تبعد أكثر من 20 كلم عن فوريست غيت ترك الدراسة، وقال: "لم أستطع أن أتقبل العيش في الضواحي، فسكانها ضيِّقوا الأفق، وهذا ما أحبه في المدينة، فعلى الرغم من انتشار الجريمة وكل الهراء الذي يحصل فيها، تجد الكثير من الناس الأذكياء الذين يدركون ما يجري، في حين أن سكان الضواحي يغيب عنهم ذلك"[19].

تحارب العصابات المعاصرة الخوف بالعنف الذي أصبح طريقة حياة، وكما في الصين، فإن العنف تحول إلى جزء من موروث الناس العاطفي وتجذر في نفوسهم. في الفيلم الوثائقي البريطاني الذي يحمل عنوان **Gang Wars, Taba/حروب العصابات، تابا** يخبر أحد قادة العصابات في لندن المذيع أن العنف "سيستمر إلى الأبد لأن الناس هم هكذا، لأن الناس هم هكذا وليست العصابات فقط". وينبثق العنف في مثل هذه المواقف شارة فخر تدل على قبول القبيلة لهذا الشخص أو رفضها إياه، والانضمام إلى أي عصابة يتطلب طقوساً قاسية، حيث يتوجب على الراغبين بالانضمام إلى عصابات الماراس في المستقبل

الخضوع لأعذبة مؤلمة تذكر بتلك الطقوس التي كانت تفرضها الطوائف في القرون الوسطى على الراغبين بالانضمام إلى صفوفها، ويتعين عليهم أن يقتلوا عضواً من أعضاء عصابة منافسة أو يشهدوا عملية اغتيال. "المرة الأولى التي شهدت فيها رأساً يُقطع كنت في العاشرة من عمري. وقد بقيت أحلم طيلة شهر كامل أن الرجل الميت يأتي إلي وهو يحمل رأسه بين يديه. ثم مع الوقت يعتاد المرء على الموت، وعندما ترى أحد أصدقائك يقتل أحداً من عصابة أخرى، فإنك لا تشعر بالمتعة وحسب، بل تقدم أيضاً على إغاظة الشخص وهو يموت"[20]، يقول نيسيو أحد أعضاء مارا سالفاتروشا. كما يتعين على الراغبين بالانضمام إلى العصابة أن يتحملوا ضرباً مبرحاً لمدة 30 ثانية في حين يتوجب على الفتيات ممارسة الجنس مع كل الأعضاء الذكور، ومع ذلك فلا أحد يجرؤ على التشكي من هذه الطقوس.

في أنحاء العالم كافة تصنع حياة العصابات قواعد اجتماعية لها من العدم، فالرموز الجنسية الجديدة وهذا الانبهار بالموت ليسا إلا مكونين مبتكرين حيث لم يكن لهما وجود في ثقافة العصابات ما قبل العولمة، ويشرح نيسيو ذلك بقوله: "إن أفضل شيء في الحياة أن تعيشها إلى أقصى مدى"، والفتى يحمل على صدره نَقشَ ضريح عليه أسماءُ جميع أصدقائه المتوفين، ويتابع القول: "هذه هي حياة رجل العصابة، **La Vida Loca/الحياة المجنونة**. إذا بقيت مع عصابتك، فستبقى محمياً لكنك في الوقت نفسه تعرف أنه لا يمكنك التفكير في المستقبل لأنه لن يكون لك مستقبل، وأنه ليس أمامك سوى الحاضر فقط". إن هذا التفاعل اليومي مع الموت يجعل أعضاء العصابات مضطرين إلى عيش حياتهم يوماً بيوم، وإلى عيش اللحظة والعيش من أجل اللحظة وحسب، والأنماط السياسية الغربية غريبة عنهم، فهم ينظرون إلى الحياة

من منظور مشابه لمنظور الثقافة الصينية في أنه لا شيء دائم، وكل شيء فوري، وأن الحاضر هو البعد الوجودي الوحيد للفرد.

"قد تموت غداً، لكن من يهتم؟ بعد الموت هناك الجحيم، وفي الجحيم سأجد كل أصدقائي"، يقول نيسيو. يتحول الموت إلى حدث ولا شيء سوى حدث، ولا يمكنه بالتالي أن يكسر القبيلة، فالقبلية تستمر بعد الحياة وهو اعتقاد يعتقد به المسيحيون الأوائل الذين كانوا يدخلون ساحة الكوليسيوم (المدرج الروماني) ويواجهون الموت نهشاً بأنياب الحيوانات المتوحشة. بالنسبة إلى هؤلاء وكذلك إلى نظرائهم المعاصرين، فإن الحياة بعد الموت أفضل من أهوال الحياة على الأرض، وأما نيسيو فيرى أن الموت سيلمّ شمله مع أصدقائه في جهنم...

يهيمن الخوف على القبلية المعاصرة، ويَنظُم الفنانون الشباب من أمثال بلان بي مغني الراب قصائدهم حول حكايات الرعب اليومي، والعالم الذي يصورونه في أغانيهم مظلم ويائس. "أنا متأثر بما أقرأه في الصحيفة، فعندما أقرأ عن شرف القتل أو ما شابه في حين أعرف أن هذه الأمور تحدث قرب عتبة بابي، هذا هو السبب الذي يدفعني للكتابة عن الأمور المأساوية، فأنا متشائم في ما يخص الحياة ولا أتوقع إلا حدوث الأسوأ ولا أفكّر إلا فيه"[21].

يُعتَبر مغنُّو الراب الصاعدون مثل آكالا في طليعة مبتدعي الأنماط الفنية المدنية الجديدة، فهو يستخدم علم المملكة المتحدة كشعار لعلامته المسجلة، ولكن بتدرجات اللون الأسود والأخضر والذهبي التي يتميز بها علم جمايكا. يتطرق فنانو الهيب هوب من الشباب البريطاني كذلك إلى ثقافة الخوف الحاد، وهو ما يعبر عنه مغني الراب ديناميت أم سي الذي يعيش في بريستول في رؤيته لعالم أفضل بقوله: "إنها رؤية إتقان لكنني كنت أعرف أنها ستندمج فيه".

كانت موسيقى الهيب هوب الأميركية في بداياتها وخاصة في الساحل الغربي تكاد تكون مقتصرة على العصابات، فقد كان فنانون من أمثال كومبتونز موست ونتد يؤلفون الموسيقى لرجال العصابات وينتجون ألبومات تحمل عناوين مثل **Music to Driveby /موسيقى للسيارة، وMusic to Gang Bang/موسيقى لضربة العصابة.** تعتبر موسيقى الراب اليوم الوسيلة التي يتم عن طريقها عولمة قبلية العصابات الجديدة المناهضة للمؤسسات، إذ تقول كلمات إحدى أغنيات الراب: "من قتل سارو - ويوا(*) كرمى لنقود النفط؟ إنهم العسكر!! من قتل شعبي كرمى لنقود النفط؟ إنهم العسكر!!"، لقد ردد الشعب الأوجوني هذه الأغنية بالإنكليزية الكريولية في أثناء احتجاجهم على استغلال المنطقة التي يعيشون فيها في دلتا نهر النيجر في نيجيريا.

موسيقى الراب لا تقف عند كونها وسيلة بارزة للتعبير عما يجري في الوقت الحاضر في أنحاء العالم، إذ تمثل كذلك أحدث تجسيد ثقافي للديناميكيات القبلية المستمرة عبر الأزمان في المجتمعات المناهضة للعولمة. لقد أصبح مغنُّو الراب شعراء وفلاسفة هذه الثقافة الجديدة، وتقول كلمات أغنية سانتوس نيغروس من كاراكاس؛ فنزويلا: "أنا أغني عن حياة الشارع وموت أصدقائي... أغني للأطفال كي يعرفوا أن الشعر أيضاً سلاح"، فيما تقول كلمات أغنية آيس كلوب من جماعة أن. دبليو. أيه: "شاب زنجي سيئ الحظ لأن لوني بني". غالباً ما يُضمِّن مغنُّو الراب في الولايات المتحدة أغانيهم مفاهيم عن وحشية الشرطة

(*) كين سارو - ويوا، كاتب نيجيري وناشط في مجال حماية البيئة. كان قائداً لحركة حماية الشعب الأوجوني (موسوب)، أعدم على يد إحدى المحاكم العسكرية بتهمة إثارة العنف عام 1995. المترجمة.

والتمييز العنصري في كلمات أغانيهم، وهم يعيشون في الأحياء الفقيرة من أميركا الوسطى وإفريقيا والمدن الداخلية في الغرب، وأما موسيقى الهيب هوب، فقد وجدت نفسها - اعتباراً من جذورها في الصرخات الإفريقية، والغناء المبهم، والإيقاعات الصوتية - عرضة للقولبة بحسب ثقافة العصابات. وبالتالي، فإن المواجهات بين القبائل تتخذ طابعاً أسمى بتجليها الفني، حيث تندلع *المعارك* إن جاز التعبير بين فرق أم سي عندما تؤلف موسيقاها. وفي فيلم **8 Mile/الميل الثامن** نرى المغني إيمينم - بدور مارشال ماذرز - يحارب مغنِّي الراب التابعين للعصابات المنافسة مستخدماً كلمات لاذعة أمام جمهور على قدر كبير من العدوانية، فالراب تنافسي ويقوم على المواجهة عند تأديته، وكما يقول ماكس، وهو مغني راب شاب من لندن: "لا يتعلق الراب بمسألة أن نكون معاً، بل الراب يتعلق بمسألة أن جماعتك هي الفضلى".

من أفلاطون إلى شغب الملاعب، سحر القبلية الغامض

كان الفيلسوف الراحل كارل بوبر ليصف العلاقة بين العولمة وانتشار القبلية بين العصابات المعاصرة على أنها أحد *نتاجات الحضارة*، في حين أنه على صعيد تاريخي، فإن معظم التحولات التي تمت نحو ما يدعوه بوبر *بالمجتمع المنفتح* غالباً ما أدت إلى تعزيز القبلية.

أول مثال على ما يعرفه بوبر بأنه الانتقال إلى مجتمع منفتح حدث في اليونان في القرنين الخامس والسادس قبل الميلاد، حيث حفزت الضرورة الاقتصادية هذا التحول بالنظر إلى أن ارتفاع أعداد النخبة الأثينية الحاكمة وضع قدراً هائلاً من الضغوط الاقتصادية على أصحاب الأراضي بسبب ندرة الأراضي المتوفرة، ومن ثم أصبح الاحتلال حلاً

ذكـــياً للمشكلة. غير أن الاحتلال اليوناني كان في غاية الاختلاف عن الاحتلال المعاصر من حيث إنه كان يرعى ميلاد المجتمعات الوليدة التي كانت تمثل نسخاً عن المؤسسة السياسية والاقتصادية - الاجتماعية في أثينا. على امتداد السواحل الشمالية لحوض البحر المتوسط، أدت هذه الـــسياسة إلى إيجـــاد تجمعات من *دول المدن* الجديدة؛ أي المدن ذات السيادة المستقلة التي أسسها الأثينيون الأثرياء وأداروها على أساس من الديمقراطية.

انتعـــشت المـــستعمرات في جنوب إيطاليا؛ المنطقة التي أعيدت تـــسميتها إلى ماغنا غرايسا (اليونان العظمى)؛ وفي الوقت نفسه أدى ازدهـــار الديمقـــراطية وانتـــشار الـــثقافة اليونانـــية إلى ميلاد مفهوم الكوزموبوليتانية وهي فكرة أن الأحرار هم مواطنو العالم الذي تحكمه الديمقـــراطية تحـــت مظلة الحضارة اليونانية. أصبحت الكوزموبوليتانية جوهر الاحتلال اليوناني، واقترب الإنسان الكوزموبوليتاني - من حيث المفهـــوم - مـــن إضفاء صبغة شخصية على الفرد المعولم أي الشخص القانـــع المطمـــئن في كـــل أرجاء القرية العالمية، حتى عالم الاجتماع البريطاني أنثوني غيدنـــز يصف العولمة بالكوزموبوليتانية العولمية[22].

الطـــريف في الأمر أن الكوزموبوليتانية والعولمة كلتيهما تستندان إلى تجـــانس الحضارات، بمعنى أن *المجتمعات الوليدة* اليونانية على سبيل المـــثال لم تكـــن سوى نسخ عن أثينا، وعلاوة على ذلك كان يعتريها الـــزهو لفكرة أن الحضارة اليونانية الرائدة تتفوق على سائر الحضارات الأخـــرى بمراحل. وكما كنا قد رأينا في الفصل الأول، فالشكوك لم تـــساور الغرب يوماً في أن دخول روسيا القسري في الرأسمالية العولمية عـــاد بـــنفع عظيم على السكان المحليين والمستثمرين الغربيين على حدٍّ ســـواء لأن الـــرأسمالية علـــى الطريقة الغربية برزت لكونها أفضل نمط

اقتصادي ممكن، وهو سياق يمكن ضمنه الابتعاد عن أي نوع من أنواع التنوع الوطني حيث إن العالم الكوزموبوليتاني أو العولمي هو "عالم فيه آخرون، لكنه أيضاً خالٍ من الآخرين" كما كتب غيدنـــز[23].

كانت الثقافة اليونانية المسلحة بثروة أبناء أثينا الغازين قد سادت خــلال القرنين الخامس والسادس في العالم المعروف، حيث إن الشعر والموســيقى والاكتشاف العلمي في حوض المتوسط قد أتت جميعاً من الحضارة اليونانية حتى ولو ظهرت في المجتمعات الوليدة. في حين كانت اللغـــة العالمية للإنسان الكوزموبوليتاني حينها هي اللغة اليونانية، ترى الأفـــراد المعولمين اليوم يعبرون عن أنفسهم باللغة الإنكليزية وذلك لأن الـــثقافة الأنغلـــو ساكسونية أوجدت قوة دافعة لا للعولمة وحدها بل وأيضاً للحركات المناهضة للمؤسسات مثل الهيب هوب. بالرغم من أن هـــذا الـــنوع من الموسيقى إفريقي وكريولي، إلا أنه انتشر على صعيد عالمي من خلال كلماته المغناة بالإنكليزية، وتجد في أنحاء العالم جماعات كرســـت نفـــسها لموســـيقى الهيب هوب، ونشرت نطاقاً واسعاً من التقنـــيات الأوركسترالية والإيقاعية والتجريبية نمت لتتحول إلى أكثر ضـــروب الموســـيقى مبيعاً في أنحاء العالم اليوم. ويستخدم هذا التطور الـــثقافي اللغـــة الإنكليزية كلغة مشتركة وإن كان يستخدم العديد من اللغـــات الأخرى، حيث يقص مغنّو الراب اليوم في أغانيهم حكايات عن الحياة المجنونة بالعديد من اللغات المختلفة.

لقـــد جلب الاحتلال الأثيني رخاءً وبحبوحة إلى المستعمرات حتى بـــات يـــشكل تهديداً على إسبارطة، المدينة التي تتسربل بالقبلية، ففي بدايـــة القرن السادس، بدأت بالتمرد على أثينا مدفوعة بخشيتها من أن يطالهـــا الـــنمط الاحـــتلالي الأثـــيني، وكذلك من أن تتأثر بالضغوط الاقتـــصادية الـــتي تفرضها المستعمرات، ناهيك عن خشية أوليغاركيي

إسبارطة من الكوزموبوليتانية بعد أن أدركوا أن النمط الاحتلالي الأثيني قد غير الطرقات التجارية وأن المستعمرات بدأت تنمو بسرعة تفوق سرعة نمو أثينا نفسها. لقد أحس هؤلاء كذلك أن المجتمعات الوليدة سرعان ما ستستولي على اقتصاد المحتل، وتلحق الضرر بإسبارطة اقتصادياً.

كما حدث إثر سقوط جدار برلين وإثبات القوى الغربية عجزها عن السيطرة على عولمة الاقتصاد الروسي، فإن تحول أثينا من مجتمع منغلق إلى آخر منفتح قد أدى إلى حدوث نتائج كارثية، حيث شغلت النخبة الحاكمة والطبقات الأثينية المرفهة سابقاً في نهاية المطاف المخاوف نفسها التي شغلت إسبارطة، وحفزها الخوف على اتخاذ قرارها بأن تدير ظهرها إلى ما "رأته على أنه ديمقراطية معقدة، وكوزموبوليتانية نقدية وسياسة حربية"[24]. في تغير مفاجئ لمنحى الأحداث، عمد الحلفاء إلى دعوة جيوش إسبارطة القبلية من أجل إنهاء الحكم الأثيني، وكانت هذه الخيانة هي الشرارة التي أشعلت أوار الحرب البيلوبونيزية التي أخضعت أثينا، ومكنت إسبارطة من فرض حكم صوري في المدينة عرف بحكومة "الثلاثين طاغية". استمر عهد الإرهاب هذا مدة ثمانية أشهر وحصد من الأرواح أكثر مما حصدته سنوات الحرب العشر.

هكذا جلبت هذه القفزة الكبيرة في الحضارة - ألا وهي انتشار الديمقراطية الأثينية عبر المستعمرات الأثينية - الهوية الأثينية المجهولة المعدلة، وبلبلت الناس، وأصابتهم بالذعر حتى أكفأوا إلى القبلية في مجتمع مغلق كانوا يعرفون كيف يتعاملون معه بعيداً عن الشكوك التي جلبتها هذه النقلة، وذلك لأن القبلية زودتهم باليقين ونفحتهم بالأمان. المجتمع المغلق في صميمه ليس إلا قبيلة، فهو مجتمع "يتعاضد أعضاؤه ولا

يهـــتمون لباقـــي الإنـــسانية وهم على أهبة الاستعداد إما للهجوم أو للـــدفاع، فهم جاهزون دوماً للمعركة. هكذا هو المجتمع الإنساني كما صـــنعته يـــد الطبيعة، هكذا أنتج الإنسان ليحيا في هذا المجتمع"، كما يقول هنري بيرغسون[25] في إحدى كتاباته.

القبلـــية في صميمها عبارة عن نظام من الأفكار أو الآراء المقولبة المعـــروفة، ففي القرن السادس عشر كان الأثينيون يشعرون بالارتياح داخـــل مجتمع مغلق، وكان ذاك النوع من المجتمعات هو الذي اعتقدوا أن في وســـعه إنقـــاذهم من مفترسي الكوزموبوليتانية، وقولبة الأفكار بـــشكل مـــن أشكال الدفاع موجودة منذ عهد بعيد كدافع اجتماعي لـــدى كل البشر، حيث إن تصنيف الناس الآخرين على هذه الصورة ضـــروري، لـــيس مـــن أجـــل المحافظة على منظومة من الاختلافات والمميـــزات كـــصيغة مجـــربة لتأكيد العضوية في مجتمع من المجتمعات وحـــسب، بل إن القبلية من هذا المنظور مجبولة في الطبيعة البشرية ومن دونهـــا قد لا يتمكن الناس من فهم العالم، وفي الحقيقة، إن العجز عن تحديد مثل هذه الرموز الاجتماعية وقراءتها أمر معروف في عالم الطب بالتوحد[26].

إن صـــعوبة الانتقال من مجتمع قبلي إلى آخر منفتح حسب تحليل بوبـــر يـــدل على العملية الصعبة التي تخضع لها العولمة المعاصرة، إذ إن "العقلـــية البدائية للمجتمع المغلق لا تزال حية لدى الإنسان الغربـــي وتطفـــو مـــن جديد في الأوقات العصيبة"، كما يقول بوبر في إحدى كـــتاباته. ولنأخذ على سبيل المثال الكلمة الشهيرة التي ألقاها جورج دبليو بوش إثر أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، والذي قسَّم فيه العالم إلى جماعـــتين؛ "مَـــن معـــنا ومَن ضدنا" والتي قد تكون "أكثر تعابير السياسة القبلية ركاكة على الإطلاق"، حسب ما كتب ديكا أيتكينهيد

في صـــحيفة الغارديان[27]، ذلك أنه كيف لنا أن نحدد من "هم" ومن "نحـــن" لــو كان مفجرو لندن على سبيل المثال مواطنين بريطانيين؟ وعليه، فإن الجنسية لم تعد العامل الوحيد في ذلك ولا تصلح كتصنيف.

يـــبدو أن القبلية تلائم السيناريو الجديد بشكل أفضل من سابقه، ذلـــك أنـــه قبل 15 قرناً من عودة بوش لاعتناق السياسة القبلية، كان أفلاطون قد سقط ضحية لسحر القبلية الطاغي، وسعى إثر انقضاء عهد الإرهـــاب لإحـــلال مجتمع مغلق تسوده القيم القبلية وتحظى بالقبول والتـــشجيع. يـــتمحور انتقاد بوبر لأفلاطون حول خوف الفيلسوف الإغريقي من المضي قدماً نحو مجتمع منفتح، ويرى في أفلاطون "سياسياً حـــزبياً ديكتاتورياً فاشلاً في مساعيه المباشرة والعملية، لكنه على المدى الطويل غير ناجح إلا في دعايته لكبح حضارة يكرهها وإسقاطها"[28]. لقد أصبحت جمهورية أفلاطون نمطاً لمجتمع مغلق فاشي وجامد مطابق لـــصين ماو، وهو انتقاد ينطبق كذلك بسهولة على سياسات المحافظين الجـــدد الأميركـــيين حـــيث إن الـــثورة الكوزموبوليتانية التي أطلقها اليونانيون لا تزال تحيا من خلال العولمة في أحدث أشكالها، ومع ذلك يجد التاريخ والحضارة نفسيهما تحت تهديد "التمرد الدائم على الحرية"، وهو "صراع يلامس قلوبنا لأنه لا يزال مستمراً في دواخلنا، وقد كان أفلاطون ابن زمن لا يزال زمننا"، كما ورد في إحدى كتابات بوبر[29].

إن نتاج الحضارة "لا يزال محسوساً حتى في أيامنا هذه وخاصة في أوقات التغير الاجتماعي، وهو النتاج الذي أوجده الجهد الذي تطلب مـــنا الحـــياة في مجتمع منفتح ومجرد جزئياً بذله باستمرار... إنه الثمن الـــذين يتعين علينا دفعه لقاء كوننا من بني البشر". ومع ذلك لا يتعين عليـــنا الخـــضوع لعهد الإرهاب الأثيني لنختبر المشاعر البدائية نفسها، ونعـــيش مـــن جديد "صدمة مولد حضارتنا"[30]، وإنما يكفي أن نعي

التلاعب السياسي الذي يجري في الوقت الحاضر حيث تملك منظومة السوق وشبكة الأوهام السياسية التي تغلف البشرية المعاصرة القدرة على إخفاء نتاج الحضارة عن أعين مواطني القرية العولمية.

لكن، إذا ما أجبرتنا هذه التلاعبات على أن نجهل العالم الذي نعيش فيه، فإنها لا تحجب عنا تأثير الاقتصاديات المشبوهة، وبالتالي، حين يعيث العنف والحرب والخوف في العالم المعولم وفي أوقات كهذه، وتختفي المثاليات الإنسانية، تبقى قيم المجتمعات المغلقة على حالها. يقول بيرغسون: "الجريمة والسلب والغدر والغش والكذب لا تصبح قانونية وحسب، بل أهلاً بالمديح كذلك، وتعتنق الأمم المتحاربة قيم ساحرات ماكبث في أن *الصواب خطيئة والخطيئة صواب*[31]. مثلما فشلت الكوزموبوليتانية في القرنين الخامس والسادس قبل الميلاد في التخفيف من مآسي العالم المعروف، وقادت إلى حروب دامية استمرت عقداً بطوله، كذلك العولمة التي لم تفشل في إحلال السلام والاستقرار على الكوكب الذي يعاني من اضطرابات سياسية عميقة وحسب، بل أسهمت أيضاً عن غير قصد في تعميق القبلية المعاصرة.

كرة القدم، نافذة إلى عالمنا

لم يسبق مطلقاً أن عكست أغنية ساحرات مكبث صورة بهذه الدقة عما يجري في العالم، ففي اسكوتلندا التي ترعرع مكبث على أرضها يسير مثيرو الشغب من عشاق نادي غلاسكو رينجر لكرة القدم إلى الملعب الذي تقام على أرضه مباريات الديربي مع سيلتيك رينحر وهم يغنون *السيادة لك يا بريطانيا*، وتعبر الأغنية عن رغبة هؤلاء بالسير على درب أسلافهم ومقاتلة معجبي نادي السيلتيك الخصم الطافح بالكاثوليكيين وقهرهم. خلال الديربي تتحول أرض غلاسكو

إلى حي barrio ضخم تتصارع فيه العصابتان المتخاصمتان، "وينشأ عن هذه الصراعات قصص رعب تتمحور حول اللعبة من مثل فقدان الوظائف بسبب الولاء للنادي الخصم أو قتل معجبين لارتداء قميص يحمل شعار نادٍ في حيّ يشجّع النادي الآخر"[32]. من غير المفاجئ أن معدلات الوفيات ترتفع خلال الدربي نتيجة الجرائم المرتبطة بلعبة كرة القدم حيث إن وقوع ثماني جرائم قتل في كل مباراة يجعل الأمر يبدو وكأن عصابة ماراس قد قدمت إلى المدينة.

شغب الملاعب ليس إلا إحدى النتائج السوريالية المترتبة على العولمة، حيث تفاقم عنف المعجبين في بريطانيا بفعل التوترات التي سببتها التقلقلات السياسية والصناعية في السبعينيات ومطلع ثمانينيات القرن الماضي حتى أصبح ظاهرة عولمية بحق. ففي فترة الثمانينيات وصفت مارغرت تاتشر إحدى رائدات الخصخصة مثيري شغب الملاعب بأنهم "عار على المجتمع المتمدن"، ومع ذلك، فإنه مع تحرير سوق نقل اللاعبين، وتوسع أسواق النوادي الضخمة، فقد تم تصدير لعبة كرة القدم من جديد إلى أرجاء العالم مع متمماتها المصاحبة لها مثل الأساطير، والعشاق المخلصين، والعنف خارج الملاعب. وكما قال روجيه ميلا كابتن فريق الكاميرون ذو السحر الطاغي في بطولة كأس العالم لعام 1990: "سأقول لكم شيئاً: *لو أننا غلبنا إنكلترا لتفجر الوضع في إفريقيا بكل معنى الكلمة، ولسقط العديد من القتلى. والعلي القدير يعرف ما يفعل، وأما أنا فأحمده على إيقافنا في ربع النهائيات لأن ذلك منحنا القدرة على التأقلم والتمتع ببعض المرونة*"[33].

لقد دفعت العولمة بمعجبي كرة القدم للتطرّف وأدت إلى انتشار شغب الملاعب الذي أصبح في تسعينيات القرن الماضي ظاهرة عالمية، وثمة خط رفيع بين كون كرة القدم لعبة "تقدم ساحة لتحقيق العلاقات

الاجتماعـــية ونشوء مجموعات اجتماعية"[34] وكونها محفزاً لعنف معدّ لا يـــزداد إلا تـــصعيداً، حـــيث إن خلال فترة التسعينيات كانت السلطات الإقليمـــية والدولـــية المعنـــية بكـــرة القدم قد عملت على نشر رسائل اللاعنصرية عن طريق كرة القدم، ومع ذلك لم ينفك مثيرو الشغب بتلطيخ المـــدرجات بـــدماء ضحايا أعمالهم الرعناء. من المثير للسخرية أن أعمال العـــنف هذه قد تفجرت على صعيد عولمي في الوقت الذي بدأ فيه شغب الملاعب في المملكة المتحدة بالخبو، وإثر كارثة ملعب هيسل التي وقعت في العـــام 1985 وحـــرمان الـــنوادي الإنكليزية من المشاركة في المنافسات الأوروبية، وكارثة هيلسبورغ في العام 1989، وتطبيق تقرير تايلور(*) لعزل المعجبين في المدرجات، تم احتواء "العار على المجتمع المتمدن" الذي كانت تاتـــشر قد نددت به وأصبح بإمكان رجال السياسة أن يخبّئوا المشكلة وراء الـــستار. لكن، حتى مع كل تلك الإجراءات، تبقى المشكلة ماثلة خارج الملاعب حتى عندما يسافر عشاق فريقٍ ما إلى الخارج.

خارج بريطانيا كانت الطفرة العولمية في عنف الملاعب قد جلبت عـــواقب غير متوقعة على الصعيد المحلي، حيث كتب فرانكلين فوير في مقدمة كتابه **How Soccer Explains the World/ كيف تفسر كـــرة القـــدم العـــالم** يقول: "بينما كنت أتجول بين حشود المعجبين المخـــبولين والعصابات والمضربين البلغار المصابين بمسٍّ من الجنون، لم يسعني إلا أن ألاحظ فشل العولمة الذريع في تقويض ما يتعلق باللعبة من ثقافـــات محلـــية، وأحقاد محلية بل وحتى الفساد المحلي الذي يتمحور حولها، ويساورني الشك في الحقيقة بأن العولمة زادت فعلياً من قوة تلك الكيانات المحلية لكن ليس بالاتجاه الصحيح دائماً".

(*) وثـــيقة وضـــعها اللـــورد تايلور من عوسفورث لتفادي وقوع أحداث كارثة هيلسبورغ مرة أخرى. المترجمة.

هكذا أصبحت كرة القدم نافذة على مجتمعنا تماماً كما أن المجتمع نافذة على كرة قدم، ذلك أنه في حين يطلق تحرك المجتمع نحو الانفتاح العنان للكوزموبوليتانية فإنه يزيد من حدة المنافسة على أصعدة تتجاوز اللعبة بحدّ ذاتها، فلم يسبق أبداً أن نأت إحدى الرياضات بهذا الشكل عن شعار دي كوبرتين(*) الأولمبي العالمي، "المهم هو أن تكون جزءاً من اللعبة"، لأنه كما في موسيقى الراب، الأمر المهم فعلاً هو الفوز والوصول إلى المرتبة الفضلى.

في عالم كرة القدم المعولم، يستخدم مثيرو الشغب اللعبة كأداة تغذي الإحساس بالقبلية حيث يملي العنف والنصر الدرب الذي سيسيرون به قدماً، وحسبما يفسر بوبر وبيرغسون الأمر، فإن ذلك يمثل رداً على التهديد الذي تفرضه الفرق المعولمة الكبيرة والقادرة على ابتلاع الفرق المحلية، ورداً على رسالة العولمة في مجتمع متجانس حيث يختفي كل ما هو محلي بما في ذلك فرق كرة القدم من دون أثر. لكن عشاق كرة القدم لا يريدون العيش في "عالم يضم العديد من الآخرين، لكنهم يريدون لعالمهم أن يخلو من الآخرين على الإطلاق"[35]، وكما عشاق اللعبة المخلصون يشعر مثيرو الشغب أن لهم الحق في هوية وتنوع خاصين بهم وحدهم، وبالتالي، يصبح فريقهم الوسيلة للتعبير عن ذلك.

كما المارس، ترى مثيري الشغب في الملاعب وقد حملوا على أجسادهم رموز عصابتهم، حيث يرتدي العديد من عشاق فريق رينجر قمصاناً برتقالية اللون ويحملون يافطات برتقالية اللون لأنه لون ويليام أوف أورانج (ويليام البرتقال) قائد الثورة البروتستانتية التي أطاحت بالحكم الملكي الكاثوليكي عام 1688. وفي أثناء الديربي في غلاسكو

(*) البارون بيير دي كوبرتين، مؤرخ فرنسي اشتهر بكونه مؤسس اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية. المترجمة.

يلاحظ المرء يافطات أخرى تحمل وبفخر رموز "قوة أولستر التطوعية"، و"منظمة أولستر للدفاع" وهما فرقتان بروتستانتيتان عسكريتان من إيرلندا الشمالية التي تبعد مرمى حجر عن غلاسكو على الشاطئ الآخر من بحر إيرلندا، ذلك أن وضع حدٍّ للنزاع المسلح في إيرلندا الشمالية من خلال معاهدة الصلح الرسمية بين الجيش الجمهوري الإيرلندي وفرق أولستر العسكرية لم يقتلع النزاع من جذوره التي تضرب عميقاً في التاريخ إلى "قتال لم يحسم بشأن الإصلاح البروتستانتي". إن القبلية الدينية والعرقية أخرجت حركة الإصلاح والمجتمع المغلق الذي انبثق عنها والذي يتمسك به مثيرو شغب الملاعب في غلاسكو.

من جديد تخضع الثقافة والتاريخ لإعادة تدوير بما يتلاءم مع القبيلة الجديدة التي تتمركز حول رياضة كرة القدم، ويبدو أن القبلية المعاصرة قابلة على التكون من أي شيء قد يجمع الناس أو يضمهم معاً، ولا يقتصر على الرياضة والموسيقى وحسب، بل يشمل أيضاً الديانة والجريمة، وكل ما يتطلبه الأمر وجود اقتصاديات مشبوهة والعولمة وأساطير قوية المفعول تحاك حولها هوية القبيلة. وبالرغم من أن القبلية المعاصرة تستوحى من الأساطير القديمة التي هي عبارة عن روايات مهدِّئة لنفوس أولئك الذين ترعبهم العولمة، فإن القبلية المعاصرة تتصف بكونها دفاعية وبعيدة عن السياسة وشؤونها. لكن ذلك ليس هو الحال دوماً، حيث إنه على النقيض من ذلك قد تُشكِّل قاعدة لرد إبداعي يتحدى الاقتصاديات المشبوهة، ومن ذلك قيام التمويل الإسلامي بناء على أحكام الشريعة وهو ما يعد مثالاً ممتازاً على القبلية الاقتصادية، حيث بقيت هذه التجربة حتى يومنا هذا هي التحدي الحقيقي الوحيد للاقتصاديات المشبوهة، ولربما تصبح علامة فارقة في النظام الاقتصادي لما بعد العولمة.

الفصل الثاني عشر

القبلية الاقتصادية

"الصديق وقت الضيق".

محمد الفايد

رجل أعمال مصري

بات التمويل الإسلامي من أسرع القطاعات نمواً في صناعة التمويل العولمي وأكثرها ديناميكية، وكل منتج من منتجات التمويل على الطريقة الغربية له شريعته، فالقانون الإسلامي على سبيل المثال يعد أداة مطواعة لا تقتصر على تمويل المشاريع الصغيرة والرهن العقاري ومشاريع التنقيب عن النفط والغاز وبناء الجسور وحسب، بل تشمل أيضاً رعاية الأحداث الرياضية، حيث يتصف التمويل الإسلامي بكونه مبتكراً ومرناً ولربما بربحية عالية بالنظر إلى أنه "مطبق في 70 دولة ولديه أصول بقيمة 500 مليار دولار تقريباً، وهو دائب التوسع"[1]. إذ يوجد ما يربو على مليار مسلم متلهفين لدعم هذا النظام ويتوقع المحللون أن يشكل قريباً حوالى 4 بالمئة من الاقتصاد العالمي، أي ما يعادل تريليون دولار في هيئة أصول، ويفسر هذا الرقم سبب تلهف البنوك الغربية على تقديم خدمات مالية بموجب أحكام الشريعة. وها هو سيتي بنك غروب وكذلك العديد من بنوك التجزئة الغربية الأخرى يعمد إلى فتح فروع إسلامية في بلاد مسلمة، فيما قام بنك بريطانيا الإسلامي - الذي يعد أول بنك يقدم خدمات مالية لقاعدة عملاء من المسلمين الأوروبيين - بتعويم أسهمه في بورصة لندن بحلول نهاية العام 2004.

والطريف في الأمر أن الأزمات الاقتصادية العالمية الثلاث التي ألمت بالرأسمالية الغربية - وهي أزمة النفط في سبعينيات القرن الماضي، والأزمة الآسيوية أواخر التسعينيات، وأحداث 11 أيلول/سبتمبر - مهدت الطريق لصعود التمويل الإسلامي.

على النقيض من اقتصاديات السوق، يتمحور التمويل الإسلامي حول مبادئ العقيدة الإسلامية وبما يتوافق مع أحكام الشريعة المستمدة مباشرة من القرآن الكريم، كما أن العلماء والمفكرين والكتاب والقادة الإسلاميين لطالما أيدوا حظر الربا وهو الفائدة التي يتقاضاها المقرضون، وشجبوا *الغرر* الذي يعني أي نوع من أنواع المضاربة. بموجب ذلك ينبغي ألاّ يتحول المال إلى سلعة بحدّ ذاته لتوليد المزيد من المال، وبالتالي، فإن التمويل الإسلامي ينأى عن صناديق التحوط والأسهم الخاصة لأنها تزيد المال عن طريق تجريد الأصول. والمال ما هو إلا وسيلة أو أداة إنتاجية بحسب الرؤية التي وضعها آدم سميث وديفيد ريكاردو، وهو بالضبط المبدأ الذي تنطوي عليه الصكوك، وهو الاسم الذي يطلق على السندات الإسلامية، والتي ترتبط دوماً باستثمارات حقيقية مثل دفع تكاليف إنشاء أوتوستراد مدفوع ولا تستخدم مطلقاً لأغراض المضاربة، وذلك لأن هذا المبدأ نابع من حظر أحكام الشريعة للمقامرة، وكذلك أي شكل من أشكال الدَّين والأنشطة التي تتاجر بالمخاطرة.

في أواخر القرن التاسع عشر أعرب مؤيدو التمويل الإسلامي والمروجون له مراراً عن تبرمهم من دخول البنوك التي تتبع الأسلوب الغربي البلدان المسلمة، وتم إصدار عدة فتاوى تؤكد أن أنشطة بنوك الاحتلال القائمة على تقاضي فائدة لا توافق الشريعة، لكن بما أن المؤسسات المالية الغربية كانت البنوك الوحيدة النشطة في العالم

الإسلامي، فقد اضطر الملتزمون إلى الاستعانة بخدماتها حتى ولو كانت محظورة دينياً.

منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي وحتى منتصف سبعينياته والاقتصاديون والخبراء الماليون وعلماء الشريعة والمفكرون يتدارسون احتمالات حذف معدلات الفائدة وإيجاد مؤسسات مالية تقدم بديلاً للربا بما يتوافق مع أحكام الشريعة، وكان النظام الاقتصادي الإسلامي في أذهانهم يتضمن الزكاة - الواجبة لمساعدة الفقراء - وغير ذلك من الدعائم الأساسية في الدِّين الإسلامي ومن ذلك تمويل فريضة الحج إلى مكة.

لقد ظهرت أول مشاريع الاقتصاديات الإسلامية إلى الوجود في خمسينيات القرن الماضي في ريف منطقة مصر السفلى وكوالالمبور؛ ماليزيا. كان المشروع المصري القائم في ميت غمر Meet Ghamr يدعم خطة لإسكان الفقراء، في حين كانت التجربة التي رعتها الحكومة الماليزية فكرة هيئتي إدارة الحج وصندوق ماليزيا وقد تمت تحت إشراف المؤسسات المالية التي جمعت المدخرات واستثمرتها بما يتوافق مع أحكام الشريعة، حيث كان الهدف من ذلك تمويل فريضة الحج التي تعد هي والزكاة من أركان الإسلام الخمسة.

حتى مطلع سبعينيات القرن الماضي كانت الاقتصاديات الإسلامية لا تزال في المهد، وكان ينظر إليها بكثير من الشك، "ففي تلك الأيام لم يكن أحد يعتقد أن النظام المصرفي الإسلامي سيلاقي كل هذا النجاح"، كما يستذكر الباحث المصري الشيخ حسين حميد حسان المنخرط في تأسيس واحد من أوائل البنوك الإسلامية، ويضيف قائلاً: "كان الناس يعتقدون أن الفكرة غريبة، بغرابة فكرة اختراع ويسكي إسلامي"[2].

كان التشكيك في فعالية هذا النظام من قبل الغرب يتصاعد بصورة

يومية تبعاً لغياب الرساميل في البلدان المسلمة التي لم تكن تملك مالاً تباشر به النظام المصرفي البديل، وحيث إن الكثيرين كانوا على قناعة أنها لن تملك أبداً رأس المال اللازم، لذا صرف الناس فكرة التمويل الإسلامي عن أذهانهم وصنفوها على أنها فكرة أفلاطونية لم يُقدَّر لها أن تتحقق يوماً. غير أن هذا السيناريو تغير مع أزمة النفط بين عامي 1973 و1974 والتي أدت إلى تدفق رساميل طائلة إلى الدول العربية المنتجة للنفط من المستوردين الغربيين، ذلك أن تضاعف أسعار النفط بأربع مرات درّ الرساميل الضرورية لوضع الفكرة التي ظلت محل جدل طوال عقود موضع التنفيذ.

لقد تجسدت الفكرة مع تأسيس بنك تطويري دولي للمنطقة الإسلامية، من شأنه أن يعزز مكانة *منظمة المؤتمر الإسلامي* التي تعد قاعدة نفوذ محتمل لبعض من الدول التي أثرت منذ عهد قريب، ويكون في الوقت نفسه أداة لتوزيع المساعدات المالية التي تقدمها دول النفط المسلمة الثرية إلى أخواتها في إفريقيا وآسيا. لقد جاءت الدعوة الأولى لتأسيس بنك تطويري إسلامي من قادة كل من الجزائر والصومال والمملكة العربية السعودية. وفي العام 1974 عندما وضعت مسوّدة بنود اتفاقية تأسيس بنك التطوير الإسلامي، ذكرت بشكل رسمي أن أنشطة البنك ينبغي أن تكون متوافقة مع أحكام الشريعة.

في صميم الاقتصاديات المتوافقة مع الشريعة ثمة مشروع استثنائي؛ فهذا التحالف الذي ظهر في سبعينيات القرن الماضي عندما بدأ المسلمون الأثرياء وعلماء الشريعة بالعمل سوية. صحيح أن هذه الشراكة غير المعتادة تعد ظاهرة فريدة من نوعها في الاقتصاديات المعاصرة، غير أنها رسخت أساسات نظام اقتصادي جديد، حيث

قامت بعض من الشخصيات التي تتمتع ببصيرة نافذة مثل الأمير محمد الفيصل (ابن الملك السعودي الراحل فيصل بن عبد العزيز)، وصالح كامل من السعودية، وأحمد الياسين من الكويت، وسامي حمود من الأردن، بتخصيص بعض من الثروة الجديدة التي أصابوها جراء أزمة النفط الأولى من أجل تأسيس نوع جديد من البنوك الإسلامية، فيما قام علماء الشريعة ورجال الدين بوضع هيكل نقدي لها[3].

إن الشراكة بين القادة ورجال الدين هي بمثابة جذور التمويل الإسلامي الذي ينبثق مفهومه من جوهر الأمة المؤمنة والذي لا غنى عنه لروح الإسلام، ذلك أنه بالنسبة إلى المسلمين تمثل الأمة كياناً واحداً متحداً يفكر ويتنفس ويصلي في انسجام وتعاضد ينضحان بروح الإسلام. الفردية في الإسلام لا معنى لها لأنه يستند إلى الثقافة القبلية ولا يعترف بالفردية، حيث تشكل القيم القبلية التقليدية مثل الإحساس القوي بالانتماء والالتزام بمساعدة المحتاجين وقبول سلطة القادة الدينيين دعائم الثقافة الإسلامية. لقد عمل علماء الشريعة لنقل هذه القيم إلى الاقتصاديات الإسلامية لأنها المبادئ نفسها التي مكنت البدو العرب من تحمل قسوة الصحراء على مدى قرون، حيث كان التعاون ضرورياً في مثل تلك البيئة الضارية ولا يزال ضرورة في أيامنا هذه.

تعد الشراكة نبض الاقتصاديات الإسلامية، حيث إن "النظام يقوم على فلسفة تقاسم المخاطرة: بمعنى أنه على الدائن أن يتقاسم المخاطرة مع المدين مما يضعهما في شراكة فعلية مما يقوي المكون الاجتماعي في النظام المالي، وهو ما يميز التمويل الإسلامي عن التمويل الغربي الذي يسعى لمضاعفة الأرباح وتقليص الخسائر عن طريق التنويع وتحويل المخاطرة"[4]. عدا عن ذلك، فإنه لا بد من تشغيل المال وذلك لأن

التمويل الإسلامي يحظر الفائدة، ويسعى عوضاً عنها لتوليد العوائد من الإيجـــارات أو حقـــوق الملكية أو أرباح الأعمال أو المتاجرة بالسلع، والـــرهن على سبيل المثال يعد اتفاق *إيجار برسم الشراء*. وبالتالي، فإن الاقتـــصاديات الإســـلامية تناقض من حيث المفهوم التمويل الغربـــي الذي يتمحور حول مصلحة الفرد الشخصية.

علاوة على ذلك يمثل التمويل الإسلامي القوة الاقتصادية العولمية الوحيدة التي تتحدى من حيث المفهوم الاقتصاديات المشبوهة، إذ إنه لا يـــسمح بالاستثمار في صناعة الأفلام الإباحية أو الدعارة أو المخدرات أو التـــبغ أو المقامرة وغيرها من المجالات التي ازدهرت كما ذكرنا آنفاً إثر سقوط جدار برلين بفضل المشبوهين في ظل العولمة الذين يمارسون أعمالهم القذرة تحت أعين دولة السوق اللامبالية.

سحر السوق

يزعم آدم سميث في كتابه الرائع **An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations/مبحث في طبيعة وأسباب ثـــروات الأمم**[5] أن ثمة يداً خفية تنظم السوق وتوجه القوى السوقية وفقـــاً لاحتياجات الناس لمضاعفة المكاسب أو المنافع بما فيه مصلحتهم الخاصة، ويضيف أن هذا السلوك منطقي ويتوافق مع الطبيعة الإنسانية تـــوافقاً تامـــاً، ويخـــبرنا في كتابه أنه في حين يسعى كل فرد لتحقيق مصلحته الشخصية حصراً، فإن مجموع هذه السلوكيات الأنانية يؤدي في نهايـــة المطاف إلى إثراء الأمة ويعود عليها بالنفع. لكن كيف يمكن لـــذلك أن يحدث؟ برأي سميث، إن السلوك الأناني الجماعي يضمن أن يـــتم توجـــيه موارد الرساميل النادرة إلى استثمارات تدرّ أعلى العوائد مقابل أقل قدر من المخاطرة[6]. بكلمات أخرى، فإنه عن طريق السعي

لمضاعفة الأرباح وتقليص الخسائر، يسهم الناس في صنع ثروة أمتهم، وهذه الظاهرة باختصار تجسد سحر السوق.

يرى اقتصاديو السوق من جانبهم في اليد الخفية التي تكلم عنها سميث أيقونة شبه دينية لا يحلم أحد بكامل قواه العقلية بتحديها، ويعتقد الكثيرون أن هذه الأيقونة موجودة أيضاً في الاقتصاد المعولم حيث "تتناسب معظم قرارات الاقتصاديين اليوم مع هذه الافتراضات المسبقة التي تتعلق بأفراد يعملون بشكل أو بآخر بما فيه مصلحتهم الشخصية العقلانية"، كما يقول ألان غرينسبان، الرئيس السابق لمجلس إدارة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في العام 2005. "بالفعل، من دون الافتراض المسبق بوجود مصلحة شخصية عقلانية، قد لا تتداخل خطوط العرض والطلب في الاقتصاديات الكلاسيكية مما يلغي إمكانية تحديد الأسعار وفقاً لمعطيات السوق. فعلى سبيل المثال، بالكاد يمكن للمرء أن يصدق أن التشكيلة المذهلة من المعاملات الدولية المتاحة اليوم ستؤدي إلى حدوث الاستقرار الاقتصادي النسبي الذي نعيشه يومياً لو لم توجهها النسخة الدولية من اليد الخفية التي أشار إليها سميث"[7].

لعل آدم سميث يوافق على أن إنجاز الأعمال في الخارج تبعاً لانخفاض تكاليف الإنتاج يأتي كنتيجة مباشرة لليد الخفية التي تتحكم بالسوق المعولمة، ففي أواخر تسعينيات القرن الماضي على سبيل المثال، قامت بعض الشركات الصناعية الأميركية واليابانية بنقل بعض مصانعها إلى الصين (حيث يوازن انخفاض تكلفة اليد العاملة تكاليف شحن المنتجات المنجزة إلى منافذ البيع المحلية والأجنبية). في عالم معولم تسيطر عليه الشركات الصناعية الانتقالية ومتعددة الجنسيات، لم يعد وجود اليد الخفية التي أشار إليها سميث مقتصراً على بلدان بمفردها، وإنما بات في وسعها التأثير في قوى

السوق في كل مكان، ويمكن للمصلحة الشخصية العقلانية أيضاً أن تثري أو تفقر شرائح واسعة من سكان العالم من دون اعتبار للحدود القومية. في تسعينيات القرن الماضي أدى انتقال الصناعات الأجنبية إلى الصين على سبيل المثال إلى تغيير مسار التدفقات الرأسمالية المباشرة إلى جنوب شرق آسيا، ذلك أنه في أوائل التسعينيات ذهبت معظم استثمارات آسيا الأجنبية المباشرة القادمة من اليابان والولايات المتحدة إلى هذه المنطقة في حين تلقت الصين البقايا. بحلول نهاية العقد انعكس الوضع مع تحول الصين جراء تكاليف العمالة والإنتاج التنافسية إلى ورشات ومصانع يلجأ إليها العالم، مما أدى إلى إنهاء صناعات بحالها وأثر سلباً في الأداء الاقتصادي لمناطق بعيدة مثل المكسيك، وفي العام 2002 عمدت شركة رويال فيلبس للإلكترونيات إلى إغلاق ثلثي خطوطها الإنتاجية في المكسيك ونقلها إلى الصين[8].

لو أن تلك اليد الخفية تحرك ثورة العولمة، لأمكن للمرء أن يقول إن الرأسمالية العربية على المدى الطويل ستسيطر على اقتصاد العالم، وإن الناس سيثرون والأمم أيضاً بفضل توزيع المصادر توزيعاً أفضل وأكثر فاعلية. مع ذلك، فإن نظرة أقرب إلى نمو التمويل الإسلامي كفيلة بنقض هذا الرأي، ذلك أنه عن طريق القبلية الانتقالية هيأت العولمة الظروف المثالية لازدهار التمويل الإسلامي كما تبين خلال أسلمة الاقتصاد الماليزي. يمثل التمويل الإسلامي نظاماً اقتصادياً جديداً وربما منافساً للرأسمالية الغربية التي تحكمها مبادئ غريبة عن اقتصاديات السوق، ولربما يوافق آدم سميث على أن مغامرة ماليزيا المذهلة باعتمادها نظام التمويل الإسلامي لم تتم تحت إشراف يد السوق الخفية، وإنما بفعل عوامل دينية مثل التضامن القبلي المسلم.

اقتصاديات الشريعة

هيأت اثنتان من أزمات العولمة الكبيرة ازدهار التمويل الإسلامي العتيد متمثلتين في انهيار السوق الآسيوية في العام 1997 وأحداث 11 أيلول/سبتمبر، حيث حفزت الأولى تخفيض النفقات، وحفزت الثانية قيام الاقتصاديات غربية الطراز على وضع خاتمة لها. لقد مهدت ماليزيا - الدولة المسلمة - الطريق أمام إحداث مثل هذه التغييرات الجذرية.

تنبثق الأزمة الآسيوية وكأنها قصة حظ عاثر كتبتها الأسواق الرأسمالية الشيزوفرينية المعولمة، فقد نجمت هذه الأزمة عن سحب الرساميل القادمة من الدول الآسيوية الخمس (كوريا الجنوبية، وإندونيسيا، وتايلند، وماليزيا، والفلبين) بصورة مفاجئة وغير متوقعة، حيث إنه خلال ليلة وضحاها تحول الأمر من تدفق رساميل بقيمة 100 مليار دولار - ما يعادل في العام 1996 ثلث التدفقات العالمية إلى الأسواق الناشئة - إلى تسرب رساميل بقيمة 12 مليار دولار. كانت النتيجة أزمة بحجم لم يسبق له مثيل، وكانت تبعاتها كارثية مع اختفاء ما يقارب 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لخمس دول آسيوية. وها نحن بعد مرور أكثر من عقد على الأزمة، فإن المستثمرين لا يزالون في شك مما حصل فعلاً، فهل يا ترى كان النمو الاستثنائي لإجمالي الناتج المحلي قبل الأزمة في هذه الدول مجرد سراب؟ يعتقد الكثيرون أن الأزمة لم تكن إلا ناتجاً ثانوياً من نتاجات فورة العولمة التي تظهر جلية من خلال الرغبة الهيستيرية بجمع الأموال المؤذية والتي أعرب عنها توم وولف في روايته **The Bonfire of the Vanities/محرقة الغرور**، وأصابت عدواها أبرع خبراء وول ستريت.

بالرغم من محاولات الاقتصاديين المحنكين العثور على تفسير عقلاني للأزمة، فإن أفضل تفسير لها يتركز حول السلوك ثنائي القطب للأسواق المعولمة والذي يدعوه ستيغليتز "هزة في المعتقدات" ويعرفه كينيز على أنه "الروح الحيوانية"[9]. مع أن الرأسمالية كانت قد شهدت هزات مماثلة في الثقة من قبل؛ كما حدث في تشرين الأول/أكتوبر 1987 عندما تهاوت سوق الأسهم على حين غرة و"ساد شعور بالغرابة إزاء الدراما الآسيوية المتجلية، في حين لم يتورع مدراء المال الدوليون عن توبيخ الحكومات الآسيوية نفسها التي كانوا يكيلون لها المديح قبل بضعة أشهر مضت"[10].

لقد انتشر إحساس التحرر من الأوهام في أعقاب الأزمة في أرجاء العالم كافة بحدة وسرعة تضاهيان الحدة والسرعة اللتين وسمتا حماسة سنوات الازدهار، حيث تحولت وفرة مطلع التسعينيات إلى هستيريا جماعية تحولت بسرعة إلى حالة رعب مزمنة. لقد سيطرت تلك العواطف غير العقلانية على الأسواق ولم "يعد بإمكان المرء أن يثق بالشركات والحكومات والمحللين ومدراء الأرصدة المتبادلة، لذا عليك توخي الحذر"[11]. هذه العبارة كانت الشعار الذي ما فتئ العاملون في القطاع المالي الغربي يرددونه حيال شركائهم الآسيويين سابقاً.

لقد سدد انعكاس حالة الثقة ضربة إلى الاقتصاديات الآسيوية أشبه ما تكون بتسونامي مالي قد أصابتها بالشلل، حيث "تراجعت قيمة العملة التايلندية 40 بالمئة، وتهاوت الروبية الإندونيسية بنسبة 80 بالمئة، فيما تراجع الرينغيت الماليزي بنسبة 30 بالمئة، والدولار السنغافوري بنسبة 15 بالمئة، وتردى البيزو الفلبيني بنسبة 50 بالمئة، فيما انكمشت أسواق الأسهم بمعدلات مشابهة"[12]. ومع وصول حالة الرعب إلى قاعات التداول في القطاع المالي المعولم، هب صندوق النقد

الدولي لإنقاذ البلدان، ووضع بالتعاون مع البنك الدولي وبنك التطوير الآسيوي قرض تداول بقيمة 112 مليار دولار بهدف الدفاع عن عملات دول إندونيسيا وكوريا وتايلند التي قبلت عرض الإنقاذ، ويا ليتها لم تقبل به، فقد كانت تبعاته كارثية مع فشله في استرجاع ثقة المستثمرين، وفشله في منع إلحاق المزيد من التردي بالاقتصاديات الآسيوية[13].

حين بذل صندوق النقد الدولي محاولات يائسة لتفادي المحتوم، أي التردي المالي في الأسواق الآسيوية الناشئة، أخذ رئيس الوزراء الماليزي الدكتور ماهاتير محمد مجتمع التمويل الدولي على حين غرة، وهاجم علناً المضاربين بالعملة الأجنبية متهماً إياهم بأذية دولة مسلمة مزدهرة وسريعة النمو، في إشارة إلى ممارسة *الغرر* المحرم في الإسلام. أكد ماهاتير في رسالته إلى العالم الإسلامي أن ماليزيا وقعت ضحية جشع المتداولين الغربيين، وتمكن بنبذه تدخلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين يعتبران أيقونتي التمويل الغربي من دفع إخوانه المسلمين لدعم الاقتصاد الماليزي، حيث قام المستثمرون المسلمون وبنك التطوير الإسلامي بوضع خطة إنقاذ بديلة تضم قروضاً واستثمارات. وعلى عكس التوقعات، فقد صد التضامن الماليزي معيار التمويل الغربي، وتحدى عروض الإنقاذ التقليدية التي قدمتها الرأسمالية الغربية، وفي حين تهاوى الناتج المحلي الإجمالي في تايلند مرة أخرى إثر فشل خطة صندوق النقد الدولي، استضافت ماليزيا عدداً من المستثمرين المسلمين الأثرياء المتلهفين لمباشرة مشاريع الأعمال في الدولة. كان من بينهم محمد الفايد، رجل الأعمال المصري وصاحب سلسلة متاجر الهارودس الفاخرة في لندن، والذي كان قد "أعلن في نهاية رحلته عن افتتاح متجر فخم في سلسلة متاجره الضخمة في مطار كوالالمبور

الدولي الجديد، وأن متاجره البالغ عددها خمسة وعشرين متجراً متوزعة في أرجاء العالم ستعرض أجهزة كهربائية من صنع شركة الكهربائيات الماليزية، والتي أعرب مدير عملياتها التشغيلية السيد أونغ إيان سيو عن أمله بتصدير سلع بقيمة 2,5 مليار دولار إلى اليمن في العام 1998"[14].

لقد أصاب قرار ماهاتير بطلب المساعدة من إخوانه المسلمين صندوق النقد الدولي بصدمة، وكان تبريره لهذا التصرف أكثر غرابة حيث قال في الخطاب الذي ألقاه حين نال جائزة من شركة لاريبا LARIBA للتمويل الإسلامي في الولايات المتحدة: "حوالى 90 بالمئة من البوميبوتيراس (الملايو) مسلمون، وكانوا دوماً أقل حظاً في الثروة والدخل من غيرهم. كنا قد وضعنا في العام 1970 سياسة اقتصادية جديدة كي نضمن حصولهم على نصيبهم العادل من الكعكة الاقتصادية، وبما أن 90 بالمئة منهم مسلمون، فإن هذه السياسة تترادف مع تعزيز الوضع الاقتصادي للأمة في ماليزيا. لقد توقع لنا الكثيرون أن نلجأ إلى صندوق النقد الدولي، ونطلب قروضاً لتجاوز أزمتنا، لكننا لم نفعل ذلك، ولو أننا لجأنا إلى صندوق النقد الدولي لعاد ذلك بكارثة على الأمة الماليزية، حيث إن السياسات الاقتصادية الجديدة لا تتوافق مع فكرة صندوق النقد الدولي بمنافسة حرة من أي قيد أو شرط، حيث إن الأقوى في هذه الحالة سيأكل الجميع. إن المساواة ليست بذات أهمية في نظر صندوق النقد الدولي"[15].

لعل ماهاتير تعلم درسه مما حل بالروس عندما أثرت عروض الإنقاذ التي قدمها صندوق النقد الدولي جيوب الأوليغاركيين، ولم يرغب بأن يعيد السيناريو نفسه في بلاده. كما أن خليط الأديان والاقتصاديات والسياسات الذي صنعه رئيس الوزراء ماهاتير يرمز إلى تفرد المجتمع الماليزي وتعقده، حيث تصوغ أحكام الشريعة بصفة يومية

الحياة الاقتصادية والتشابكات القبلية الاقتصادية والدينية. وينكشف سر نجاح هذا الخليط المذهل عندما يتمعن المرء في التعريف الذي وضعه هذا المجتمع لنفسه، ذلك أنه في نهاية العام 2005، أظهرت دراسة تم إجراؤها عـن طـريق الهاتف، وشملت ما يزيد على 1,000 مسلم تم اختيارهم عشوائياً أنه "من حيث الهوية، عندما طلب إليهم اختيار أقرب تعريف إليهم من بين كونهم مالايين أو مسلمين أو ماليزيين، اختار 72,7 بالمئة أن كـونهم مـسلمين هو هويتهم الرئيسية، وكان خيارهم الثاني أن يكونـوا ماليـزيين (14,4 بالمئة) بدلاً من أن يكونوا مالايين (12,5 بالمـئة). وتـشير نتائج الدراسة إلى أن معظم المسلمين في شبه جزيرة ماليـزيا يـستمدون هويـتهم مـن الإسلام بدلاً من هويتهم القومية كماليـزيين، لكـنهم مـرتاحون بالعيش إلى جانب أناس من أديان أخرى"[16].

لقد أعجب قرار ماليزيا الثوري بقية الدول المسلمة إلى حدٍّ باتت تتـسابق معهـا لتطبـيقه لـديها، وهو ما يعد خير مثال على القبلية الاقتـصادية، ذلـك أنه عن طريق وضع مصالح المجتمع المسلم ورفاهية الأمة فوق مبادئ اقتصاديات السوق، نجح ماهاتير في تذكير المستثمرين المـسلمين أن قـوة الاقتـصاد الإسلامي تكمن في الشراكة. بالفعل استـمرت الأموال القادمة من الخليج في التدفق حتى في خضم الأزمة الاقتـصادية، ومـن ثم توالت النتائج بسرعة ومن ذلك اقتلاع العملة الماليـزية من الأسواق الدولية لأنها لم تعد قابلة للتداول، وإقالة حاكم البنك المركزي، وإقالة وزير المالية ورئيس الوزراء المفوض حينها أنوار إبـراهيم وسـجنه. بحلول نهاية العام 1998، عندما أصدر بنك نيجارا توقعاته لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي لعام 1999، كان النمو الاقتصادي الماليزي سلبياً (2,8- بالمئة).

في ظل هذا السيناريو الاقتصادي المأساوي، لربما كان مؤيدو آدم سميث ليتركوا البلاد لمصيرها الأسود غرقاً في بحر الكساد، لكن في تناقض صارخ مع موقفهم ذاك، هب المستثمرون المسلمون لنجدة ماليزيا، وعلى خلاف التوقعات كافة، وبالرغم من رفض المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تمكنت ماليزيا من إخماد العاصفة عن طريق تخفيض النفقات والابتعاد عن الاقتصاديات غربية الطراز لأنها كانت تملك البديل الذي لم تملكه دول أخرى مثل تايلند ألا وهو بذرة نظام تمويل إسلامي. هكذا، فإن قدرة البلاد على اتباع مثل هذه السياسة الراديكالية تعتمد في الحقيقة على الجهود التي بذلتها ماليزيا على المدى الطويل لتصبح جزءاً من فريق من الأمم المتلهفة لإيجاد نظام مصرفي إسلامي. في العام 1997 لم يكن ثمة دولة أخرى قادرة على أن تقدم للمستثمرين المسلمين نظاماً مالياً على قدر كافٍ من التطوير حيث يمكنهم تحويل أرصدتهم المالية إليه. كما يوضح محمود أمين الجمل وهو بروفسور الاقتصاديات والإحصاء في جامعة رايس في هيوستن، فإن "ماليزيا كانت دوماً رائدة ابتكار التمويل الإسلامي؛ حيث سبقت البحرين والإمارات العربية المتحدة وغيرهما من الدول بعشر سنوات على الأقل. ولقد طورت ماليزيا في مرحلة مبكرة للغاية نظاماً مالياً بين البنوك للسندات الإسلامية التي اعتمدتها القوى الموجودة، حتى وصل حجم الاقتصاد الماليزي إلى حدٍّ أصبح معه عامل جذب كبيراً"[17].

خلال تسعينيات القرن الماضي، كانت ماليزيا التي تدفقت إليها رساميل ضخمة قد جهدت لتطوير نظام مصرفي إسلامي محلي، وفي العام 1992 شجّع وزير المالية أنوار إبراهيم المصرفيين على تقديم خدمات مالية بديلة تتوافق وأحكام الشريعة، وعاد في العام 1996 قبل

بضعة شهور من بدء الأزمة الآسيوية ليقول لهم: "دعوا موظفيكم يبتكرون أدوات جديدة تتنافس مع الأدوات المالية الأخرى، ولا داعي لأن تتقيد كثيراً بطبيعة المنتجات الإسلامية، لكن لا بد من أن تكون مبتكرة بما يتواءم ومتطلبات الشريعة الإسلامية"[18]. بحلول العام 1994 اقترح إبراهيم مدفوعاً بالنجاح الذي لاقته المنتجات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة بين المستثمرين المسلمين المقيمين والأجانب، أنه لا يمكن للأنظمة المصرفية الغربية والإسلامية التواجد معاً من دون أن ينجم عن ذلك تناقضات صارخة، واقترح بالتالي أن تتم أسلمة جهات القطاع المالي كافة في ماليزيا.

سرعان ما انبثقت ماليزيا بصفتها الدولة الرائدة في التمويل الإسلامي، وباتت تجذب الاستثمارات المباشرة كالمغناطيس، وتدفقت إليها الرساميل بفضل عاملين على ما يبدو هما جذب الأرصدة المالية المسلمة في الخارج، وهجرة الاستثمارات التقليدية بعيداً عن التمويل الغربي نظراً إلى تفضيلها الأدوات المالية الإسلامية. كان العامل الأول من نتائج الأزمة المالية الآسيوية، فيما كان الثاني من النتائج التي ترتبت على أحداث 11 أيلول/سبتمبر، حيث هرع المستثمرون المسلمون في أعقاب الهجوم على مركز التجارة العالمي إلى أسلمة حقائبهم الاستثمارية، وحتى وقوع أحداث 11 أيلول/سبتمبر كان معظم التمويل المسلم يأتي من استثمارات تقليدية في الغرب، وكان رد أميركا على الهجوم هو العامل الأساسي في بحث هؤلاء عن استثمارات بديلة، حيث دفعتهم الخشية من تطبيق إجراءات أكثر صرامة بموجب *القانون الوطني الأميركي*، والقيود على تأشيرات الدخول، واحتمال تجميد الأصول نتيجة السياسات المالية الجديدة التي وضعت لمكافحة الإرهاب للّجوء إلى

دول مثل ماليزيا التي تملك نظاماً مالياً إسلامياً متطوراً. كانت الهجرة الإجبارية للاستثمارات التقليدية بعيداً عن التمويل الغربي قد أدت إلى صحوة المشاعر الغافلة المتعلقة بالهوية الدينية، ذلك أن "العديد من المحترفين المسلمين أخذوا بالبحث عن طرائق للإعراب عن هويتهم"، كما يقول قادر لطيف وهو شريك في مؤسسة المحاماة البريطانية كليفورد تشانس التي تتخذ من دبي مقراً لها، وتدير قدراً كبيراً من أعمال التمويل الإسلامية، ويضيف قائلاً: "إن اختيار المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة يعد إحدى الطرائق لذلك"[19].

لقد مهدت بلدان مثل ماليزيا التي تأتي في طليعة الاقتصاديات الإسلامية هذا الدرب كما ثبت من خلال نمو سوق السندات الإسلامية الماليزية، ووفقاً لوكالة مودي الدولية للتصنيف، فإنه اعتباراً من العام 2004 تم إصدار سندات إسلامية بقيمة 41 مليار دولار على صعيد عالمي، وإن 30 مليار دولار أو ما يعادل 75 بالمئة منها طرحت في ماليزيا بينما لم يطرح في منطقة الخليج ما قيمته أكثر من 11 مليار دولار[20].

لقد أصبحت المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بمثابة إكسسوارات رئيسية في القبلية الاقتصادية الانتقالية والتي تتشابك جذورها مع الفخر بكونها مسلمة. من أجل بيع هذه المنتجات، لا بد من استصدار فتوى من عالم دين معروف مما يضفي على التمويل الإسلامي قدراً أكبر من المرونة مقارنة بالتمويل الغربي التقليدي[21]، في حين تقدم للمستثمرين في الوقت عينه قدراً من الأمان الذي لم يذق طعمه الغربيون. فالقضية الأخلاقية المحورية في التمويل المعاصر لا وجود لها في التمويل الإسلامي، لأن الفتوى تجعل الاستثمار نظيفاً من أي من مفاهيم إلحاق الأذى بالآخرين.

علـــى صـــعيد مناقض، فقد ازدهر التمويل الإسلامي تحت ظلمة *تـــصادم الحـــضارات* الذي هيأ له المحافظون الجدد، ذلك أنه في خضم الحرب على الإرهاب والتي يرى فيها الكثير من المسلمين أنها تستهدفهم علـــى غير وجه حقٍّ، عمد المستثمرون المسلمون إلى تقليص محافظهم الاســـتثمارية الغـــربية إلى حـــدٍّ كبير، وتحولوا إلى التمويل الإسلامي، وتصاحب ذلك مع عودتهم إلى قيمهم التقليدية والتي كانت قد أتاحت لأسلافهم العرب فتح مجالات عصية. من جديد عادت الشراكة لتحتل دورهـــا كـــأهم هذه القيم، حيث تلاقت أخيراً الاقتصاديات القديمة والحديـــثة على أرض جديدة مع قيام المصرفيين والمستثمرين الإسلاميين بعقد تحالفات بمباركة من علماء الدين غرضها فتح مجال عصي آخر ألا وهو التمويل الإسلامي.

غير أن قصة نجاح التمويل الإسلامي لا تزال في طور الكتابة، وتؤثر في المـــزيد من القطاعات في العالم، إذ يعتقد تيم هاريسون - مدير مساعد شـــركة أسداس فاينانشال براكتيس للاستشارات - أن التمويل الإسلامي ســـيرعى قـــريباً "عـــدداً من الفعاليات الضخمة" مثل الحفلات الموسيقية والفعالـــيات الرياضـــية الهامـــة. وبمـــا أن هذه الفعاليات تدرّ عوائد من الامتـــيازات وبيع التذاكر، فهي تتلاءم بشكل طبيعي مع التطور الذي طرأ علـــى هذا المجال الآن[22]. غير أن الكثيرين يعتقدون أن في الأمر ما يفوق التوقعات بكثير ألا وهو ترسيخ نظام نقد إسلامي جديد.

عصر الخلافة الذهبي

أثارت الأوقات العصيبة التي أنـــزلها صندوق النقد الدولي بماليزيا خـــلال الأزمـــة الآسيوية جدالاً آخر انخرط فيه اقتصاديون وسياسيون مسلمون وعلماء الدين على مدى عقود من الزمن حول جدوى طرح

الدينار الذهبي كعملة معيارية، والذي كان حتى سقوط الإمبراطورية العثمانية يمثل وسيلة تداول على مدى 13 قرناً من الزمن[23]. لقد استمرت هذه العملة قيد التداول لفترة أطول بكثير من النظام النقدي الحالي، (فالدولار كعملة معيارية لم يظهر إلى الوجود إلا في العام 1971 إثر سقوط اتفاقية بريتون وودز التي تم إبرامها في صحوة الحرب العالمية الثانية). تسود في المخيلة الجمعية فكرة أن الدينار الذهبي "يحمل قيمة تاريخية وثقافية ودينية يحبذها الكثير من المسلمين، ناهيك عن مناداة الكثير من الاقتصاديين الإسلاميين بنبذ أوراق العملة الورقية - على اعتبار أنها وجدت من لا شيء - والعودة إلى الذهب"، هذا ما كتبته آن برغ التي كانت تتداول بالسلع قبل تحولها إلى مجال الفن[24].

في العام 2001 حاولت ماليزيا أن تعيد طرح الدينار الذهبي كعملة احتياطية تحتفظ بها البنوك المركزية في الدول المسلمة، وأعرب رئيس الوزراء ماهاتير عن أمله أنه بحلول العام 2003 ستنضم 12 دولة على الأقل من أصل 57 دولة في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى هذا النظام. غير أن هذه المحاولة لم تؤتِ ثماراً لعدة أسباب من بينها معارضة واشنطن لهذه الخطة إلى درجة عمد معها البيت الأبيض إلى إقناع صندوق النقد الدولي بمنع أي دولة عضو من تثبيت سعر عملتها مقابل الذهب. لقد أدى هذا الفشل إلى تحويل الدينار الذهبي إلى أضحوكة تماماً كما هو تشبيه التمويل الإسلامي بالويسكي الإسلامي. ومع ذلك، فإنه من الناحية التقنية لا توجد عوائق فعلية تقف في طريق طرح الدينار الذهبي، ولا تحتاج ماليزيا أو غيرها من الدول المسلمة الراغبة باستخدام العملة إلى سبائك الذهب حتى تدعم قيمة الدينار، بل إن كل ما تحتاج إليه في الواقع هو تثبيت سعر عملتها مقابل الذهب والاستعانة بتقلبات أسعار المعادن كمنظم لقيمة العملة. لقد استخدمت الولايات

المـــتحدة هذه التقنية نفسها عندما طرحت نظامها النقدي ثنائي المعدن والـــذي يـــربط الدولار بالفضة والذهب[25]. في ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة حديثة العهد تفتقر إلى احتياطيات الذهب[26].

لهـــذا السبب، فإن طرح الذهب كعملة معيارية في الاقتصاديات الإسلامية يبقى مجدياً حتى وإن منع صندوق النقد الدولي الدول المدينة مـــن ربـــط عملتها بالذهب، وبما أن ماليزيا اتخذت موقفاً ثورياً ضد صندوق النقد الدولي، فقد تراجع نفوذ هذه المنظمة، وباتت العديد من الدول تشكك في متانة النظام النقدي الحالي في ضوء النـــزعة الحمائية الـــتي انتابت أميركا. تلخص آن برغ في مقالتها المعنونة *عصر الخلافة الذهبـــــي* مـــثل هذه التغييرات قائلة: "بينما يزداد العالم غنى بدأ بنبذ القـــروض القائمة على الدولار، وقررت كل من الأرجنتين والبرازيل وروســـيا ســـداد قروضها لصندوق النقد الدولي، وأكدت تركيا التي عانـــت مـــن انهيار اقتصادي في العام 2001 أنها لن تكون بحاجة إلى مـــساعدة صندوق النقد الدولي بحلول العام 2008. كما أدت الزيادة الهائلة في أسعار النفط إلى جعل معظم الدول الإسلامية أكثر غنى خلال مـــدة زمنـــية قصيرة، بينما أدى تراجع معدلات الفائدة في العالم إلى تـــسهيل الحصول على رساميل بالعملة المحلية في الوقت الذي تراجعت فـــيه أســـعار العملات المعومة الرئيسية والتي يتم تداولها دولياً بسرعة مقابل الذهب.

أضـــف إلى ذلـــك أن الولايات المتحدة تنـــزع بصورة متزايدة لاتخـــاذ موقـــف حمائي، وإذ ترفض الاستثمار الأجنبـــي وخاصة من الـــشرق الأوســـط، فإنها تعلن عن تحديها للأجانب لترى ما إذا كانوا يجرؤون على التخلي عن استثماراتهم القائمة على الدولار. كما أنه بعد ظهـــور تخبط نظام تعويم العملات لدى تنظيم الميزانيات التجارية، فقد

أدى ذلك إلى تعزيز جوانب من وظيفة المشرِّعين المتعلقة بالاقتصاد الموسع والتي تتضمن خبرة اقتصادية موضوعة على الرف وأدوات عقيمة مثل التعرفة والحصص والجزاءات ورفع قيمة عملة ما بطريقة مدروسة، وبالتالي، فقد تواءمت عدة ظروف اقتصادية وسياسية وأدت إلى حدوث تحول في التمويل العولمي"[27].

أما اليوم، فإن العقبة الوحيدة التي تقف في وجه طرح الدينار الذهبي كعملة معيارية هي الثقة، ذلك أن جوهر النظام النقدي قائم على الثقة، حيث يجب على الناس أن يثقوا بقيمة العملة الورقية. مع تنامي التمويل الإسلامي بسرعة الضوء وفقدان الدولار جاذبيته، فقد يطرح الدينار الذهبي كعملة معيارية قريباً من بين الاحتمالات المتوفرة، وما إن يتم اعتماده حتى يتحول إلى مغناطيس قوي، بحسب ما كتبت جود وانيسكي؛ المستشارة الاقتصادية للرئيس رونالد ريغان، قائلةً: "مع طرح دينار ذهبي إسلامي، سيملك العالم الإسلامي أفضل المال في العالم، وستجبر الولايات المتحدة على إصلاح سعر الدولار مقابل الذهب من جديد، وتنضم إليها في ذلك الدول المتعاملة باليورو واليوان/الين، وذلك لأن أفضل الأموال تتحول إلى مغناطيس يجذب التمويل الدولي لأن المصدرين والمستوردين في كل دول العالم سيتمكنون من توفير مئات مليارات الدولارات سنوياً، والتي كانوا يصرفونها على التحوط ضد خسارة العملة في التداولات العالمية"[28].

سيتأقلم التمويل الدولي للأسباب التي ذكرناها آنفاً مع العملة المعيارية الجديدة كما هو الحال دوماً، لكن السياسة من جهة أخرى قد لا تتحلى بالشجاعة اللازمة لذلك، لأن الأنظمة النقدية يجب أن تقوم على الثقة بين الحكومات والناس الذين يستخدمون العملات، ولا بد بالتالي من أن يكون طرح الدينار الذهبي كعملة معيارية مترافقاً مع

طـــرائق أفـــضل في توزيع الثروة في البلدان المسلمة. وما لم تتصاحب الشراكة في الاقتصاديات مع الشراكة في السياسة، فقد يؤدي ذلك إلى حدوث تردٍّ سياسي. غير أن الخطر الحقيقي الذي يمثله الدينار الذهبـــي كعملـــة معـــيارية هو هزّ الاستقرار في الدول المسلمة في حال لم تعالج قضية تفاوت الثروة، وبالتالي، سيتسبب تجمع الدينار الذهبـــي كعملة معيارية في يد فئة معينة إلى حدوث قلاقل مدنية.

ويـــتحول هـــذا السيناريو إلى واقع بصورة خاصة عند الأخذ في الاعتـــبار أن أحد أهداف تنظيم القاعدة الرئيسية هو إيجاد عصر خلافة ذهبـــي كاستراتيجية طويلة الأمد لتدمير الغرب، ففي رسالة ظهرت في العـــام 2005 ذكـــر سيف العدل، وهو رئيس الأمن السابق في تنظيم القاعـــدة، المراحل التي سيمر بها تشكيل الخلافة، وكان من بينها تدمير اقتصاد الولايات المتحدة. "سيروّج الإسلاميون فكرة استخدام الذهب كوســـيط دولي للـــتداول ممـــا يؤدي إلى انهيار الدولار، ومن ثم يمكن الإعـــلان عـــن خلافة إسلامية تباشر المرحلة الخامسة من خطة تنظيم القاعـــدة والـــتي ستستمر حتى العام 2016"[(29)]، وكان العالم قد اختبر ســـيناريو مشابهاً لدى نهاية عولمة أخرى وذلك بدفع من الاقتصاديات الفاشية.

قبلية الدولة

تضمنت الاقتصاديات الفاشية امتداداً عولمياً من طوكيو إلى بيونس آيريس، وظهرت كنتاج للتزاوج بين أزمتين عالميتين كبيرتين هما التردي الاقتصادي إثر الحرب العالمية الأولى ومن ثم أزمة عام 1929، لقد نجم عـــن الأزمة الأولى تراجع عن الليبرالية الاقتصادية، وهو المذهب الذي طـــبع النمو الاقتصادي المذهل في القرن التاسع عشر، فيما أدت الأزمة

الثانـــية إلى دفـــن اقتصاديات السوق. لقد قامت إحدى الدول وهي إيطالـــيا بتمهـــيد الطريق أمام المحاولات الرامية لإيجاد نظام اقتصادي جديـــد. لقد انبثقت الطبيعة الدنيئة لمثل هذا النظام عن الفشل في تعزيز مصالح الحشود الاقتصادية وعن انحطاطها لتصبح أداة في أيدي زمرة من الديكتاتوريين القساة.

في صـــحوة الحرب العالمية الأولى، اتسم الانتقال من اقتصاديات الحـــرب إلى اقتـــصاديات السلام بالرغبة للعودة إلى النظام الاقتصادي الـــذي كـــان سائداً قبل الحرب، والذي كان يقوم على معيار الذهب والأسواق ذاتية التنظيم. على صعيد سياسي، فقد قامت السنوات المئة من السلام النسبـــي الذي انتهى عام 1914 على الحرية وتوازن القوى، ممـــا منع اندلاع حروب لا تنتهي بين القوى العظمى[30]. على خلفية ذلـــك، فقـــد أنتجت حضارة القرن التاسع عشر ما يصفه أيه. جي. هوبكنـــز بالعولمة المعاصرة[31]، وتتركز هذه العولمة حول الدولة القومية وتتسم بانتشار الصناعة والكوزموبوليتانية مع انتقال الأيدي العاملة من المـــزارع إلى المـــدن، وانتشار العمالة المأجورة إلى حدٍّ باتت معه عرفاً سائداً. كما تم تمليك الأراضي والتي أصبحت مصدراً هاماً للملكية في تلـــك الحقبة، وظهرت استراتيجيات للسيطرة على السكان المحليين من خلال حشد النفوذ العالمي.

لقد كان مقدراً للمحاولات كافة التي تمت بعد الحرب لاستعادة مـــثل هـــذا السيناريو الفريد من نوعه أن تمنى بالفشل، ذلك أن انهيار الـــتوازن الـــسياسي الاســـتثنائي الذي وسم مئة سنة من السلام كان الشرارة التي أشعلت الحرب العالمية الأولى. لقد استمرت هذه الحرب لما يقارب قرناً من الزمن مندلعة بين ثلاث قوى متنافسة، وأدت الظروف غـــير العادية بالتالي إلى إفساح المجال لظهور الليبرالية الاقتصادية حيث

كان جوهر عولمة القرن التاسع عشر يتمثل في الاعتقاد بسحر السوق ذاتية التنظيم، والتي تحركها اليد الخفية التي أشار إليها آدم سميث.

مع ذلك لم يكن لمثل هذا السحر أن يتجلى إلا في أوقات السلم، والعالم الذي انبثق إثر الحرب العالمية الأولى كان في غاية الاختلاف عما كانه قبلها، "فقد غيرت الحرب المشهد السياسي العالمي إلى الأبد، وحصدت المعارك والمجاعة أرواح 15 مليون إنسان، وتفجرت الإمبراطوريات والأسر الحاكمة إلى دول عدة عبر وسط وشرق أوروبا"[(32)]، ولم يعد بالإمكان إحياء الماضي ذاته من جديد خاصة مع الأزمة الآسيوية التي حلت في أواخر تسعينيات القرن الماضي، والتردي الاقتصادي الذي عجز التمويل الغربي وقوى العالم عن منع حدوثه.

مع نهاية الحرب العالمية الأولى، كان معيار الذهب يرقد بين الأنقاض، ذلك أنه على النقيض من نظام تعويم العملة الحالي، كان المعيار ينطوي على نظام ثابت من العملات السيادية المدعومة بسبائك الذهب. ومن الناحية التقنية، كان بالإمكان تداول العملة الورقية لقاء قيمتها من الذهب. لقد قامت التداولات الدولية كافة على هذا المفهوم، وفي نهاية الحرب أصبحت المملكة المتحدة التي كانت حتى ذلك الحين أكبر مستثمر في العالم قد تحولت إلى واحدة من أكبر الدول المدينة بعد أن امتصت ديون الحرب 40 بالمئة من الإنفاق الحكومي. أما روسيا، فبعد أن كانت تتمتع بقدر وافر من الاستثمارات الأجنبية في العهد القيصري، باتت تعاني من انسحاب الرساميل إثر سيطرة البلشفيين على الاقتصاد، وحدث الأمر عينه في فرنسا وبلجيكا اللتين دمرهما الغزو الألماني حيث بدأتا بتكديس الذهب لسداد تكاليف إعادة الإعمار إثر الحرب، وهذا ما استنزف احتياطات الذهب الألمانية وامتص عوائد مبيع الموارد الطبيعية مثل الفحم والفولاذ.

مـــع غـــياب القيود على معيار الذهب، اجتاحت موجة تضخم مفرط اقتصاديات كل من ألمانيا وهنغاريا والنمسا وبلغاريا وروسيا، مما دفعهـــا في الفترة الواقعة بين عامي 1919 و1923 لطبع النقود لتحافظ علـــى اســـتمرارية اقتصادياها مغذية بذلك التضخم. على خلفية هذا السيناريو، أخذت كل الأمم بالسعي لاستعادة معيار الذهب، لكن بدءاً مـــن روسيا في العام 1923 وانتهاءً ببريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا، بـــات من الواضح بحلول العام 1926 أن المكافئ الذهبـــي كان قصير الأجـــل. مع تغير الاقتصاد القائم على سياسة عدم التدخل إلى الأبد، وجدت الدول المحتاجة إلى المال لسداد ديونها في معيار الذهب قيداً يحد طمـــوحاها الـــسياسية، وأصبح الهيارها أمراً لا مفر منه، وعندما تلت مـــوجة فرط التضخم التي ضربت ضربتها في عشرينيات القرن الماضي فتـــرة من الانكماش الناجم عن تهاوي سوق الأسهم في العام 1929، والهيار التجارة العالمية، بدأت حقبة جديدة من التردي الاقتصادي.

علـــى خلفـــية هذا السيناريو عمدت إيطاليا إلى التخلي عن مثالـــياها الاقتـــصادية الليبرالية، ولجأت إلى الاقتصاديات الفاشية. كانـــت الفاشية قد نهضت من رماد مئة عام من السلام ومن حطام اقتصاد السوق بعد أن صاغ حكم موسوليني المطلق نوعاً جديداً من قبلية الدولة، حيث أصبحت الدولة تعبيراً يدل على الهوية الجماعية وروح الشعب داخل حدودها السياسية والجغرافية. "عشرون مليون نسمة بقلب واحد، وعقل واحد، وقرار واحد، إن هذا الحدث يُظهر وسيُظهر للعالم أن إيطاليا والفاشية لهما الهوية المطلقة الثابتة ذاتها"، هـــذا مـــا قاله موسوليني في العام 1935 أمام 20 مليون إيطالي تم إخـــراجهم إلى الـــشوارع ليستمعوا إلى خطابه[33]، وهكذا اختفى الاحترام للفرد في ظل الدولة الفاشية.

إن قبالــية الدولة غريبة على القومية حيث تتمحور الدولة حول الهــوية القومية لشعبها، بمعنى أن الدولة بمثابة تعبير عن مثل هذه الهوية، غـــير أن قبلية الدولة الفاشية على النقيض من ذلك تماماً، حيث تصبح الهوية القومية تعبيراً عن الدولة الفاشية التي تشكل صميم الأمة. يتلخص هــذا المفهــوم في التعريف الذي وضعه موسوليني للفاشية على النحو الآتي: "تــنظم الدولة الفاشية الأمة لكنها تترك للفرد هامشاً كافياً من الحرية، وفي حين يتم تجريده من الحريات غير الضرورية كافة والتي قد تكــون مــضرة، يتم الإبقاء على ما هو أساسي، ذلك أنه لا يمكن أن تكــون ســلطة اتخاذ القرار في هذه المسألة بيد الفرد، وإنما بيد الدولة وحدها"(34).

لقــد اســتغرق الأمر بموسوليني عشرة أعوام ليتمكن من تطوير مبادئ الاقتصاد الفاشي، وبحلول الوقت الذي ضربت فيه تبعات العام 1929 الكارثــية العالم، كانت قبلية الدولة التي صاغتها إيطاليا جاهزة للتــصدير إلى الدول التي تعاني من أمراض اقتصادية مشابهة. مع ذلك فقد كان تصميم هذه القبلية مرئياً منذ البداية، فبعد أن تسلم موسوليني الرئاسة من الملك فيتوريو إيمانويل الثالث في العام 1922 إثر *الزحف إلى رومــا*، باشــر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي مكّنت الدولة رويداً رويداً من القيام بدور الأمة. مثله مثل رجال السياسة المعاصرين، كان موسوليني بارعاً في حياكة الأوهام وتمويه الطبيعة النخبوية للفاشية تحــت غطــاء الكــلام الــشعبوي المعسول. في الوقت الذي أيد فيه الإصــلاحات الاقتــصادية الليبرالية مثل تخفيضات الضرائب، وتنشيط الــشركات، والعــودة إلى معيار الذهب (والتي تم إنجازها جميعاً)، فقد عمد إلى إخضاع المؤسسات الاقتصادية لسلطة الدولة الصارمة. وأسس في العام 1923 المؤسسة الوطنية للتأمين على الحياة INA لمنافسة القطاع

الخـــاص، مما زود الدولة بالأدوات اللازمة للتأثير في السوق. لقد كان هذا الابتكار بمثابة الخطوة الأولى التي اتخذت في ثلاثينيات القرن الماضي نحـــو تأســـيس شراكة بين الدولة والقطاعات المنتجة من الاقتصاد عن طـــريق ممـــتلكات الدولة القابضة الضخمة. لقد أصبحت الإصلاحات الاقتـــصادية ذراع الفاشـــية الـــتي تُمهّد الطريق للإعراب عن سلطتها السياسية الاستبدادية، وعلى نطاق أضيق، كانت إعادة هيكلة الاقتصاد تـــتم بمـــساعدة الميليشيا الفاشية التي اشتهر أعضاؤها بارتدائهم اللون الأسود، واستخدامهم العنف والتعذيب والاغتيال لإسكات المعارضة.

لقـــد كان انحطاط قبلية الدولة إلى أخرى قمعية عاقبة محتومة تبعاً لطبيعة الفاشية الاستبدادية، وبعيداً عن كونها حركة أو فكرة تشير إلى مشاركة أعداد كبيرة من الناس، فقد كانت الفاشية ظاهرة نخبوية. كما يلخص المفكر الهنغاري الراحل كارل بولاني الأمر، فقد كانت قوة هذه الظاهرة تكمن في "التأثير الذي يتركه الأشخاص الذين يحتلون مناصب الـــسلطة، والذين يعتمدون على تأثيرهم في المجتمع لحمايتهم من تبعات تمـــرد يجهض سلطتهم، وبالتالي يخاطرون باندلاع ثورة"[35]. في خضم إيجـــاد دولـــة السوق المعاصرة، لم يحفل موسوليني بالأمة بقدر ما كان يهتم للحفاظ على امتيازات مجموعة مختارة من الأفراد الذين يتحكمون بالموارد المالية والاقتصاد الإيطالي.

بالعـــودة إلى اقتـــصاديات الشريعة، نجد أنها تتركز حول مفهوم الشراكة، وتنبع من رؤية دينية للعالم يعتنقها ما يربو على مليار مسلم، وهـــدفها المطلـــق هـــو احتـــرام قيم المجتمع؛ أي الأمة، في حين أن الاقتصاديات الفاشية تتركز حول الطبيعة القمعية والفاسدة للدولة التي تعـــرب عن نفسها عن طريق الحزب الفاشي، وهدفها المطلق هو تأمين مصالح النخبة الفاشية.

في حين تغض الاقتصاديات الفاشية نظرها عن احتياجات الحشود، تراها وقد أخذهم في الاعتبار عند إلقاء الخطب الشعبوية التي كانت تحفل بكلمات عن مدى افتخار القائد بالإيطاليين وسماهم الرائعة، لكنها لم تكن إلا أوهاماً تسويقية بارعة يلقيها موسوليني على أسماع الناس الذين أرهقتهم الحرب الطويلة وأفقرهم الأزمة الاقتصادية، حيث أخفت هذه الكلمات المنتقاة بمنتهى الحذر الهدف الحقيقي للفاشية وهو حماية الطبقة النخبوية التي وجدت في موسوليني حائلاً يقيها من الحركات الثورية.

مقابل هذا التردي الإيديولوجي، لم يكن من المفاجئ أن تباشر الدولة تحت شعار النقابية بالتدخل في كل قطاع من قطاعات الحياة الإيطالية، وعمدت الاقتصاديات الفاشية إلى سحق المؤسسات الديمقراطية كافة التي أقيمت من خلال الليبرالية الاقتصادية، ووضعت حداً لإفقار الشعب. كما أدى فرض المؤسسات الفاشية إلى إلغاء الصراع الطبقي، حيث تم حظر الاتحادات والإضرابات، وكذلك أي شكل من أشكال النقابات أو الاتحادات التي لم تنخرط تحت راية الحزب الفاشي، لقد حرص البوليس الفاشي السري OVRA على تنفيذ هذه التعليمات بحذافيرها.

أما الديمقراطية، فكانت محط هزء باعتبارها سبب كل الشرور التي حلت بإيطاليا بعد الحرب، لقد كتب موسوليني في سياق تعريفه للفاشية أنه "بعد الاشتراكية، تضاهي الفاشية النظام المعقد للإيديولوجية الديمقراطية برمته، ويتبرأ منه سواء من حيث مقدماته النظرية أو تطبيقاته العملية"(36). وقد ترافق انحلال الليبرالية مع إعادة تثقيف الإيطاليين بعد تجريدهم من فرديتهم وتلقينهم "عقائد الديانة السياسية التي أنكرت فكرة أخوة الإنسان للإنسان بأشكالها كافة"، كما كتب بولاني(37).

كما ترافق تحول الأمة إلى كيان فاشي مع استبدال الأمة بالدولة، وذلـــك من خلال فرض التحول على الحشود، لقد قامت قبلية الدولة علـــى أسطورة انبعاث إيطاليا كقوة إمبريالية؛ جيناها رومانية وروحها فاشـــية. هكذا، فقد تضمَّن الهدف المطلق الموهم الذي سعت لتحقيقه الاقتصاديات الفاشية إحياء عظمة الإيطاليين، واستخدم موسوليني هذا السراب الذي تم تسويقه بمنتهى الحذق حتى لو لم تجد إيطاليا الفرصة أو القـــوة لاســـتعادة عظمتها، حيث جسد اقتصادها شكلاً من أشكال *الـــرأسمالية لكـــن مـــن دون رأس مـــال* تتقاســـم من خلاله البنوك والـــصناعات - بفـــضل العلاقات المشبوهة بينهما - الرساميل النادرة نفـــسها. لقـــد أتاح هذا النظام المعروف باسم banca mista (البنوك المـــشتركة) للبـــنوك المشاركة في إدارة الصناعات، في حين سيطرت الصناعات على حصص ضخمة في البنوك، واستعانت بمدخرات البنوك لتمويل أنشطتها.

في تـــناقض صـــارخ مع ذلك، ترى صين دنغ الحديثة تبنى على القبلية الماوية وتكملها من خلال إعادة تدوير التاريخ بحذر وعناية، لقد اســـتمر الـــشعور الذي أحياه ماو بالفخر بنجومية الصين الإمبراطورية علـــى حالـــه، وتم تـــسخيره لتحقيق نمو اقتصادي عوضاً عن إرساء الديمقراطية. إذا كانت إيطاليا موسوليني "رأسمالية من دون رأس مال"، فإن صين دنغ "شيوعية من دون رأس مال"، وهذه الظاهرة السوريالية ما هي إلا نتيجة حدس دنغ الثاقب في صحوة موت ماو حيث أسهمت الاتفاقـــية الواضحة التي احترمها الطرفان الاقتصادي والسياسي كلاهما بـــضمان الاســـتقرار في الصين حتى الآن. في حين يطبق الحزب قبضته القـــوية على السياسة، يمكن للناس أن يجنوا ثمار النمو الاقتصادي، فما بين السياسة والاقتصاد ثمة تقاسم للأيدي العاملة بحيث يخول كل منهما

بـــإطلاق يـــده في المجـــال المخصص له حصراً، وهو ما عاد على كلا الشريكين بالنمو والازدهار.

كانـــت النــــزعة الحمائية هي الجواب الاقتصادي الذي رد به موســـوليني على المحاولات المبذولة بعد الحرب العالمية الأولى لاستعادة عقائـــد الليبرالية الاقتصادية، وأطلق في العام 1926 معركة القمح التي كانـــت عبارة عن برنامج طموح يجعل من إيطاليا دولة مكتفية ذاتياً، وذلك عن طريق دعم السياسة بالرسوم الجمركية المرتفعة المفروضة على الـــواردات[38]. لقـــد فوجئ قادة العالم بهذه الإجراءات كما فوجئوا بأسلوب موسوليني الميال إلى المواجهة، وعندما فرضت الولايات المتحدة تعـــرفة ضـــخمة على زيت الزيتون، عمد إلى اتهامها صراحة باكتناز الذهب والتآمر لتدمير العالم أجمع[39].

لقـــد حفّـــز الانهيار الكبير الذي شهده العام 1929 قبلية الدولة الاقتـــصادية على بذل مزيد من الجهد، فقد سددت الأزمة ضربة مؤلمة إلى اقتصاد العالم الذي كان يعاني سلفاً من فرط التضخم، وألقت به في هاويـــة الكساد، وتحولت اليد الخفية التي تكلم عنها آدم سميث إلى لعنة طالـــت اقتـــصاد العالم، وأطاحت بأسعار السلع، وقضت على النمو الاقتـــصادي، وأفلـــست البـــنوك، وانتـــشرت هستيريا السوق مثل الأنفلونـــزا التي قتلت ملايين الناس عند نهاية الحرب العالمية الأولى. لم تـــنجُ إيطاليا الفاشية من لسعات هذه الأزمة التي انهالت بشكل خاص علـــى البـــنوك، ودفعـــت موســـوليني للتخلّي عن آخر بقايا الليبرالية الاقتـــصادية، وفرضِ قيودٍ صارمة على التداول الأجنبـــي، ووضعِ حدٍّ *للبـــنوك المـــشتركة*، ومن ثمّ أمسكت الدولة الفاشية من خلال إحدى شـــركات الدولة القابضة العملاقة، (مؤسسة إعادة الإعمار الصناعية IRI)، بزمام الاقتصاد، وتم إبلاغ الإيطاليين أن الدولة قد جاءت لنجدة

القطـــاع الخاص والذي "رمى بنفسه بين ذراعي الدولة" على حدّ تعبير موسوليني[40].

في الواقع، تحولت قبلية الدولة بنجاح إلى ديكتاتورية عديمة الرحمة خـــبأت بذكاء الضعف المتأصل في الاقتصاد، وسخّرت الأزمة العالمية لاسترقاق القطاعات الإنتاجية كافة. لكن هذه الخدعة لم تكن لتمر من دون أن تتجلى عواقبها الوخيمة عاجلاً، "فليس ثمة حكومة، مهما كان وضعها السياسي، قادرة على الهرب من معضلة إيطاليا الجوهرية المتمثلة في التفاوت... بين موارد الدولة المحدودة واحتياجات وطموحات عرق خـــصيب"، كمـــا كتبت فيرا مايكلز دين في العام 1935 في صحيفة **Foreign Policy Reports** التي تتناول الشؤون الدولية، وتابعت القول: "في حال عجز الاستقرار الدولي عن التجسد، فقد تأخذ إيطاليا الفاشية في اعتـــبارها التوســـع المناطقي على أنه المهرب الوحيد من مشاكلها الاقتصادية"[41]، وقد باشرت إيطاليا في العام نفسه مغامراتها الإمبريالية عن طريق إقدامها على غزو أثيوبيا.

بـــيد أن النمط الاقتصادي الفاشي عاد بالنفع على الدول التي ســـقطت بـــين براثن الكساد، حيث حلت قبلية الدولة محل القبلية الاقتـــصادية كي تتمكن الدولة من إطلاق يدها في الاقتصاد. ومن الـــيابان إلى هـــنغاريا، ومن الأرجنتين إلى إسبانيا، ومن ألمانيا إلى البرازيل، تقلّد الديكتاتوريون الفاشيون مناصب السلطة تحت شعار قبلـــية الدولة، ولم يتمكن أحد من الهروب من الانحطاط السياسي الذي خلّفه ذلك، فيما أنحت الحكومات الاستبدادية التي تخلت عن قـــيم تيار العولمة الذي ميز القرن التاسع عشر باللائمة على الأزمة الاقتصادية في ظهور القيم الديمقراطية، وعمدت إلى سحقها الواحدة بعد الأخرى.

لقد كان تدخل الدولة ضرورياً لمساعدة الاقتصاديات على النهوض من قاع الكساد، كما كان الحال مع "الاتفاق الجديد"(*) الذي قدمته أميركا والتخطيط الاقتصادي البلشفي الذي وضعه الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الأولى. غير أن الدولة استخدمت النفوذ الكبير الذي احتشد في قبضتها لسحق الفرد، في حين جردت البيروقراطية لدى الدول التي استشرى فيها الفساد المواطنين من قوتهم، وأدى انحطاط دور الدولة والالتزامات التي فرضتها على مواطنيها إلى فتح المجال أمام مأساة الحرب العالمية الثانية. على خلفية ذلك عمدت فئة من المشبوهين إلى استغلال الوضع، متمثلة في النخبة الفاشية بقيادة ديكتاتوريين لا يعرفون الرحمة من أمثال هتلر وموسوليني اللذين تمكنا من حياكة شبكة من الأوهام علقت بها الحشود في واقع سوريالي.

لم تكن أشكال *كيان الدولة* وأنواع القيادة التي يعتنقها مجتمعنا قد تغيرت بعد عما كانته عند نهاية الحرب العالمية الثانية، وأما اليوم، فقد تفيد القبلية الاقتصادية في التغلب على أزمة العولمة المعاصرة كما حدث خلال الأزمة الآسيوية حين هبت لنجدة الدول التي ضربتها الأزمة ضمن نطاق قبلي معين. لقد مهدت القبلية الاقتصادية لميلاد التمويل الإسلامي، وهو نظام اقتصادي جديد آخذ بالتنامي بسرعة، وقد يشكل تحدياً للأساسيات التي تقوم عليها الاقتصاديات المشبوهة، عدا عن المنافع التي عاد بها على من روّج له واستخدمه. أما نجاح هذا النظام، فهو رهن بقدرة مؤيديه على إيقاف مشبوهي العولمة والديكتاتوريين الشعبويين من أمثال موسوليني عند حدهم، فيما يعتمد نجاح القبلية

(*) مجموعة من البرامج الاقتصادية أطلقها الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت بين عامي 1933 و1935 بهدف مساعدة العاطلين عن العمل، وإصلاح الممارسات المالية، وإخراج الاقتصاد من مأزق الكساد الكبير. المترجمة.

الاقتـــصادية في التخفيف من صعوبة الانتقال إلى اقتصاد معولم بالفعل علـــى قـــدرة المجـــتمع المعاصر على إسكات الدعايات التي يروّج لها مـــشبوهو العـــولمة. وطالما يبقى أسامة بن لادن وأتباعه من الأصوليين الإسلاميين ودعاة الحرب من المحافظين الأميركيين الجدد تحت السيطرة، فـــلا يوجد ما يمنع التمويل الإسلامي عن الإسهام في وضع نظام عالمي جديد يخلو من الفوضى الناجمة عن غياب الحكومة في ظل الاقتصاديات المـــشبوهة. غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب التوصل إلى إبرام اتفاقية اجتماعية جديدة بين القادة وشعوب الأمم المستقبلية الرائدة.

خاتمة

الاتفاق الاجتماعي الجديد

إن قيام دولة السوق هو شرطُ إبرامِ اتفاقٍ اجتماعي يكون الناس بموجبه هم الأمم التي تحافظ على النظام الاجتماعي في ما بينها، ويستند هـــذا الاتفاق في أساسه إلى رغبة المواطنين بالتخلي عن بعض الحقوق لحكـــوماتهم مقابل السلام والاقتصاد، حيث تنبثق شرعية كل سياسي مـــن مـــوافقة القاعـــدة الانتخابـــية على المصادقة على هذا الاتفاق الاجتماعي.

يكمن في صميم هذا الاتفاق الاعتقاد *بالحالة الأصلية* المترادفة مع غياب الحكومة والفوضى، وفي مثل هذه الحالة، ليس ثمة ما يقيد أفعال الفـــرد إلا ضميره بينما تأخذ الحياة مجراها خارج إطار قاعدة القانون الوضـــعي. تماثل الاقتصاديات المشبوهة هذه الحالة الأصلية التي تسودها الفوضـــى وتغـــيب عنها الحكومة والقوانين، وتنحصر أفعال مشبوهي العولمة ضمنها بما فيه تحقيق لمصلحتهم الشخصية حصراً.

بالـــرغم من أن ذلك يحدث للمرة الأولى الآن على نطاق عولمي، فإن هذه الحالة الفوضوية التي ألمت بالاقتصاد كانت موجودة من قبل، حـــيث شهدت الثورة الصناعية اضطرابات اقتصاديات مهولة يحركها الجـــشع وأيـــضاً الاســـتغلال الضاري الذي أفلت من عقال القانون، وضمت العديد من السمات المشبوهة التي تطبع الاضطراب الاقتصادي الحـــالي متمـــثلة في العبودية، وتفاوت الدخول، والقرصنة، والدعارة، والـــتلوث، والجريمة، والتزوير، لكنها من ناحية أخرى تشارك الوضع

الحالي في العديد من النتائج الإيجابية مثل النمو الاقتصادي السريع والتطور التقني. عندما انجلى الغبار أخيراً، وجد العالم نفسه بهيئة مختلفة صممتها له اليد الخفية الضارية للرأسمالية، وخسرت الصين والهند مكانتيهما كأكبر دولتين تسهمان في الناتج المحلي الإجمالي للعالم بعد أن تجاوزهما إنكلترا في ذلك.

بيد أنه خلال الثورة الصناعية كانت الطبقات المرفهة غافلة عن أن التحولات العظمى التي حسنت حياتهم لم تكن إلا نتيجة مباشرة لاستغلال الاقتصاد، وكان مفهوم المساواة بين البشر لا يزال حديث العهد ومحاطاً بالكثير من الشكوك كونه تصاحب بطبيعة الحال مع الثورات والقلاقل التي اتسمت بالعنف.

أما اليوم، فترى المستهلكين الغربيين أيضاً في غفلة عن القوى الخفية التي تغذي التغيرات الاقتصادية الحالية، حيث تمنعهم منظومة السوق ومسرح الأوهام الذي شيده الساسة المعاصرون من رؤية الفوضى الاقتصادية التي تعصف بكوكبنا، فيعجزون جراء احتجازهم في شبكة من التخيلات والأوهام التجارية عن رؤية انتشار الاقتصاديات المشبوهة وتغلغلها في عالمهم. لكن يوماً بعد يوم، تتسلل القوى الهدامة إلى عالمنا الخيالي المنكفئ على نفسه، في حين أصبح الضغط الذي يفرضه المشبوهون واستفحال الفساد والجشع جلياً للعيان في المجتمع الغربي ومقوّضاً أساسات الدولة القومية كافة التي لا تزداد إلا ضعفاً على ضعف. فيما يستمر التحول إلى دولة السوق، تخاطر الدولة مع الوقت بالتحول إلى أداة قوية يسيطر عليها مشبوهو العولمة.

صحيح أن الأساطير والأوهام حلت محل الإيديولوجية كمصدر لإضفاء الشرعية على رجال السياسة، لكن شعبوية المتلاعبين الجدد بالأساطير قد تفشل وستفشل حين يخرق الشعب في النهاية شبكة

الأكاذيب والأوهام التي تأسرهم. أما أولئك الذين يتصدرون المعركة التي تعيد صياغة عالمنا، فهم جماهير العالم النامي من رجال ونساء وأطفال تعرضوا للاستغلال، إنهم الطبقات المتوسطة في العالم الغربي، وساكنو الأحياء الفقيرة من الشباب المجرّدين من حقوقهم في القرية العولمية، والذين تثقل كاهلهم جميعاً الحاجة إلى إعالة أنفسهم. هم يعيشون في خوف دائم لأنهم يستشعرون عجز الدولة عن حمايتهم، فيعتريهم الخوف من البيئة التي يحيون فيها، ومن العولمة، ومن المستقبل، مما يدفعهم للجوء إلى أشكال مجتمعية قديمة، من هنا، فقد ظهرت القبلية المعاصرة كردٍّ طبيعي يتمسك به ساكنو القرية العولمية تلك على الاقتصاديات المشبوهة.

يبدو أن القبلية المعاصرة ستكون الصيغة الرابحة لمواكبة الظروف الاقتصادية التي تفرضها العولمة، وتوفير بنية اقتصادية اجتماعية للازدهار ضمن فوضى الاقتصاديات المشبوهة، وتمثل المعجزة الاقتصادية في الصين والنجاح الاستثنائي الذي لاقاه التمويل الإسلامي دليلين ساطعين على هذا النمط الجديد من القبلية الاقتصادية الاجتماعية. مع انتشار هذه الصيغة بين الشعوب الصينية والمسلمة الفقيرة، فمن المرجح أن تظهر منافعها الاقتصادية، وأن يتمتع الناس مع تحقق النمو الاقتصادي بالازدهار، ويشعروا بحقهم في الاستقرار وترسيخ نظام اجتماعي. في تلك المرحلة سيرغبون بالتفاوض لإقرار اتفاق اجتماعي جديد، لكن ليس كالاتفاق الذي أراده جان جاك روسو لوضع حدٍّ للحالة الأصلية التي تكلم عنها توماس هوبيز في كتابه **The Leviathan/التنين**، وذلك لأن مسوّدة الاتفاق الاجتماعي الجديد ستوضع في الصين والشرق الأوسط.

لقد استفادت الثورة الاقتصادية بالفعل من أفقر قطاعات المجتمع متمثلة في أحفاد الفلاحين الجياع المجبرين الذين تم إدخالهم عنوة إلى

إصلاحيات الأحداث التي تكلم عنها ديكنز، فيما مهد الاستغلال الاقتصادي الطريق لظهور اتحادات العمال والنقابات التجارية التي سعت لحماية حقوق أعضائها من ممارسات الرأسماليين الصناعيين، فأصبحت النقابات التجارية نمطاً من أنماط القبائل الاقتصادية تحمي العمال من الاستغلال. لقد امتزج الخوف من بيئة العمل مع الإحساس بالهجران في خضم الثورة الصناعية، مما دفع العمال لتشكيل اتحادات لهم، قامت في ضوء الازدهار الذي حققه النمو الاقتصادي بالتفاوض على عقود عمالية بشروط أفضل وولدت الاشتراكية والشيوعية - كإيديولوجيات سياسية - من رحم كفاح الاتحادات العمالية الأولى. لقد شنّت الأحزاب اليسارية معارك في سبيل المساواة، وتضمّن ذلك إعادة التفاوض بشأن الاتفاق الاجتماعي.

من المرجح أن ينبثق سيناريو مماثل عندما ينجلي الغبار الذي خلفته الاقتصاديات المشبوهة في نهاية المطاف، وقد يكون الفائزون هم سكان الصين والمسلمين الذين أمامهم الكثير من المكاسب والمنافع. بالرغم من أن الوقت لا يزال باكراً لتوقّع ما سيجري لاحقاً، لكن يمكننا تخيل بعض من البنود والشروط الرئيسية المكونة للاتفاق الاجتماعي الجديد، وبادئ ذي بدء سيوضح الاتفاق الاجتماعي بعد العولمة الفارق بين الدولة والفرد، ذلك أنه في حين ستطلق يد الفرد في التجارة والاقتصاديات، ستحافظ الدولة على احتكار السياسات التي تتضمن السياسة الأجنبية والسياسة النقدية. وسيوفر التمويل الإسلامي هيكل المعيار النقدي الجديد الذي سيتم تثبيته مقابل الذهب مثلما حدث بعد الثورة الثقافية، وسيصبح الدينار الذهبي حجر الزاوية في الاستقرار النقدي ويلقى تأييداً عالمياً. أما طبيعة المال القائمة على الثقة، فستتطلب تدخل الدولة لتضمن الحفاظ على قيمة العملة الورقية

بالــذهب، وســيقوم الناس بمحض إرادهم بتفويض هذه المسؤولية إلى الساسة، فتكون معدلات التداول مستقرة بالمقابل.

ســيحجم رجــال الــسياسة عن التدخل بشكل مباشر في التجارة والاقتصاد، ويعمل التمويل الإسلامي مع نظام القيمة المدمج فيه على الحدّ مــن نفــوذ المشبوهين وسحقهم في نهاية المطاف، فيما تعمل اقتصاديات الشريعة على تقليم طبيعة الاقتصاديات المشبوهة وتشذيبها. كما سيتم نبذ المــشبوهين مــن خلال قواعد أخلاقية تحرم أعمالاً مثل المقامرة والدعارة والأفــلام الإباحــية والإتجــار بالمخدرات، ويتم تنظيم صناديق التحوط والأسهم الخاصة عن طريق نظام مالي يرفض مفهوم أن المال يولّد المال.

عدا عن ذلك، ستختفي براءات الاختراع والعلامات المسجلة مما يحــدّ من امتيازات الرأسمالية المتعارف عليها منذ القدم، ويرفع من قدر الأفــراد المجــتهدين في أعمالهم والتي ستزدهر بفضل هذا الشكل من الليــبرالية. أما التاريخ، فسيفقد بريقه، وتتم إعادة تدويره بما يتلاءم مع واقــع اللحظــة، فــيما تتحــسن نوعية السلع المقلدة حتى يصبح من المــستحيل التمييز بينها وبين السلع الأصلية، وبالتالي ستختفي الورقة الرابحة التي تملكها العلامات التجارية الغربية، مما يؤدي بالتالي إلى إعادة توزيع الثروات على مستويات عالمية.

ستعمد الحكومات المركزية من جانبها إلى أن تعهد بالمسؤوليات الرئيــسية إلى السلطات المحلية، حيث ستتم جباية الضرائب مثلاً محلياً. غــير أن الحكــومات المركزية ستحتفظ باحتكاراتها الدفاعية، وتقوم المجــتمعات مقابــل الحــصول علــى الحماية بتقاسم ثرواتها مع هذه الحكومات.

أما وسائل الإعلام، فستشهد تراجع نفوذها جراء وفرة المعلومات المتوفرة على شبكة الإنترنت، وطالما يلتزم الأطراف المتعاقدون بما ورد

في الاتفاق الاجتماعي الجديد، فستتم مناقشة القضايا السياسية لكن من دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث اضطرابات وقلاقل.

سيقوم على حكم النظام العالمي الجديد محور خفي يمتد من بكين إلى كيب تاون، ولا تكون أوروبا وأميركا طرفين فيه، في حين أن إفريقيا والشرق الأوسط سيقدمان الموارد الضرورية لقيادة اقتصادية عالمية جديدة. ومن ثم يأتي دور "تقنية النانو لتعزز هذا السيناريو، لكنه موضوع آخر نبحثه في كتاب آخر.

الهوامش

مقدمة

1. Though the student cry for democracy was brutally silenced in Tiananmen Square, the message did not remain unheard; it became the foundation of Deng Xiaoping's new course.

الفصل الأول: العدو أقرب إلينا من حبل الوريد

1. The Marshall Plan was a US-sponsored program to provide economic aid to European countries after World War II. In 1947, George Marshall, then Secretary of State, developed the idea of a European self-help plan financed by the United States, and that same year Congress authorized it as the European Recovery Program. Providing almost $13 billion in grants and loans to seventeen countries, it was a key factor in reviving their economies and stabilizing their political structures. The Soviet Union refused to accept the plan.
2. John Maynard Keynes, member of the Bloomsbury group and quintessential British gentleman, was one of the most important economists of the postwar era.
3. For a full discussion of pre–World War II trade, see Chapter 12, "Economic Tribalism."
4. Anna Nowak, "Political Transformation in Poland: The Rise in Sex Work," *Research for Sex Work* 2, Volume Two, 9–11 (Amsterdam: Vrije Universiteit,1999), www.researchforsexwork.org.
5. Victor Malarek, *The Natashas: Inside the New Global Sex Trade* (New York: Arcade Publishing, 2004), 37.
6. Interview with a former Ukrainian prostitute, October 2006.
7. Juliette Engel, "Direct Intervention With Highest Risk Girls and Young Women of the Russian Federation to Avert Unwitting Recruitment into International Sex Alavery and Economic Imprisonment" (Moscow: MiraMed Institute, 1998).
8. Donna M. Hughes, "Supplying Women for the Sex Industry: Trafficking from the Russian Federation (Kingston: University of Rhode Island, 2002), http://www.uri.edu/artsci/wms/hughes/supplying_women.pdf.
9. Interview with Stephen, German pimp, September 2006. All subsequent quotes from Stephen are taken from this interview.
10. Michael started working in the sex industry when he was about sixteen. He was a pimp who initially had a few girls, but in the early 1990s, with the influx of Slavic women and the liberalization of prostitution, he switched to sex bars.
11. Interview with Michael, German pimp, September 2006. All subsequent quotes from Michael are taken from this interview.
12. Laurie Garrett, "Crumbled Empire, Shatters Health: Expanding Sex Industry Spreads Disease," *Newsday*, November 4, 1997, http://www.aegis.com/news/NEWSDAY/1997/ND971105.html.

13. Ibid.
14. Trading in Slavic sex slaves has proved to be equally profitable as the prostitution business. In 2001, global profits of sex slaves were estimated at $7 billion; by 2004, they had reached $12 billion, of which $3 billion was exclusively generated by trafficking in women from the former Soviet Bloc.
15. Malarek, *Natashas*, 75.
16. See http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3062297,00.html.
17. Menachem Amir, "Organized Crime in Israel," *Organized Crime, Uncertainties and Dilemmas*, edited by Stanley Einstein and Menachem Amir (Chicago: Office of International Criminal Justice, 1999), 231–248.
18. Malarek, *Natashas*, xvi.
19. Ibid., 77.
20. Interview with Ildiko, Hungarian prostitute, March 2006.
21. Danny Bobman, "Insider's View: The Bombs, the Babies and the Southern Border," http://www.jewishtucson.org/page.html?ArticleID=65912.
22. Richard Woods, "Selling Sex the Middle Class Way," *Sunday Times* (London), January 22, 2006.
23. Roger Scruton, "Shameless and Loveless," *The Spectator* (April 16, 2005), Catholic Education Resource Center, http://www.catholiceducation.org/articles/sexuality/se0121.htm.
24. Woods, "Selling Sex."
25. The Russian film industry has not been immune to the new culture. "In Russia prostitution was glamorized by popular films such as *Interdevochka*, in which a woman works as a 'hard currency prostitute.'" Mikhailina Karina, "The Myth of *Pretty Woman*—Russian Women are Victims of Illegal Trafficking," March 23, 1999, http://veracity.univpubs.american.edu/weeklypast/032399/story_1.html.
26. See http://www.bbc.co.uk/worldservice/programmes.
27. Garrett, "Crumbled Empire."
28. These statistics come from the World Health Organization (WHO) Statistics; see World Health Organization, *Highlights in Health in Estonia*, December 2001,19, http://www.euro.who.int/document/e74339.pdf; Pan American Health Organization, http://www.paho.org/English/DD/AIS/cp_840.htm.
29. WHO, "3 by 5," (Fact Sheet, June 2005).
30. In 2005, the rate in Russia was 1.62 lifetime births per woman.
31. Karina, "Myth of *Pretty Woman*."
32. Viktor Erofeyev, "More Little Russians, Please," *International Herald Tribune*, May 20–21, 2006.
33. Mogilevich helped to smuggle the money out of Russia to avoid the loses stemming from the collapse of the ruble. Some of the money belonged to the nomenklatura, the former Communist political elites who took over the ruling of Russia after the disintegration of the Soviet regime. Jaroslav Koshiw, "A Native Son of the Bank of New York Scandal," *Kyiv Post*, August 26, 1999. See also "Le Nouvelle Mafia d'Europe de l'Est," Marianne en ligne.fr, December 5, 1997.
34. Chrystia Freeland, *Sale of the Century: Russia's Wild Ride from Communism to Capitalism* (New York: Crown Publishers, 2000), 122.
35. David E. Hoffman, *The Oligarchs: Wealth and Power in the New Russia* (New York: Public Affairs, 2002), 113.
36. Interview with the former Russian banker, September 2006.

37. Interview with Bart Stevens, September 2006. By January 1990, about 2,000 small private businesses, wrongly described as Kooperativs (co-ops), were operational in Russia. See Amy Chua, *World on Fire* (New York: Doubleday, 2003), 83.
38. Life expectancy for men fell from sixty-five in 1987 to fifty-nine in 1993. The number of suicides rose by 65 percent, second only to the rate in Lithuania globally.
39. Interview with Miklos Marshal, Regional Director of Transparency International (TI) for Europe and Central Asia, September 2006. All subsequent quotes from Miklos Marshal are taken from this interview.
40. Mancur Olson, *Power and Prosperity: Outgrowing Communist and Capitalist Dictatorships*, Reviewed by David M. Woodruff, East European *Constitutional Review*, Winter 2001, Volume 10 n.1, http://personal.lse.ac.uk/woodruff/_private/materials/olson_review.htm. See also Mancur Olson, *Power and Prosperity: Outgrowing Communist and Capitalist Dictatorships* (New York: Basic Books, 2000).
41. Joseph Stiglitz, "Russian People Paid the Price for Shock Therapy," *New York Times*, June 22, 2002.
42. Raymond Baker, "The Biggest Loophole in the Free-Market System," Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology, *Washington Quarterly*, Autumn 1999. According to Baker, throughout the 1990s, Russia suffered a serious capital outflow, totalling $15 to 25 billion per year.
43. Stiglitz, "Russian People Paid the Price."
44. Adam Smith, *The Wealth of Nations*, Book V, Chapter III.
45. Olson, *Power and Prosperity*.

الفصل الثاني: الاقتصاديات المشبوهة عصية على السيطرة

1. Gerald J. Swansin, *America the Broke* (New York: Doubleday, 2004), 15; see also "Reality Check, Life and Death: Why American Families Are Borrowing to the Hilt; A Century Foundation Guide to the Issue" (New York: The Century Foundation), http://www.tcf.org/Publications/EconomicsInequality/baker_debt.pdf.
2. "Our Financial Failings," *Washington Post*, March 5, 2006; see also Federal Reserve Consumer Survey Statistics.
3. Scheherazade Daneshkhu and Krishna Guha, "Home Truths? How America's Housing Boom May Be Coming to a Tricky End," *Financial Times*, October 24, 2006.
4. The global labor supply went from 1.46 to 2.93 billion. Richard Freeman, "The Great Doubling: The Challenge of the New Global Labor Market" (Boston: Federal Reserve Bank of Boston, 2006).
5. Jeff Faux, *The Global Class War* (Hoboken, New Jersey: Wiley, 2006).
6. Richard Tomkins, "Profits of Doom," *Financial Times*, October 14–15, 2006.
7. Ibid.; see also Freeman, "Great Doubling."
8. Paul Craig Roberts, "Forget Iran, Americans Should Be Hysterical About This," http://www.rense.com/general69/nucon.htm, February 2006.
9. Alan Blinder, "Offshoring: The Next Industrial Revolution?" *Foreign Affairs*, March/April 2006, http://www.foreignaffairs.org/20060301faessay85209/alan-s-blinder/offshoring-the-next-industrial-revolution.html.
10. Paul Craig Roberts, "How Safe is Your Job?" *Counterpunch*, April 18, 2006, http://www.counterpunch.org/roberts04182006.html.

11. In 2006, the consensus was that China had $1 trillion in foreign reserves—the largest on the globe; most experts believed that about three-quarters of that reserve was in dollars.
12. Peter Navarro, "Dollar, Yuan, and Wary Euro," *International Herald Tribune*, December 8, 2006.
13. From 1989 to the mid-1990s, three-month interest rates in the United States fell from over 10 percent to below 4 percent.
14. Interview with John, a London builder, June 2006.
15. Introduced in the United States in 1987, revolving credit cards took off in the early 1990s.
16. In 2006, mortgage debt was equivalent to 80 percent of household disposable income; in the 1980s, it had been less than 50 percent. Middle-class earners were primarily responsible for the surge; from 1989 to 2001; their mortgage debt nearly tripled. This trend continued after 2001; in 2003 and 2004, for example, mortgage debt rose by 12 percent each year. There is no question that the decline in interest rates in 2001–04 reflects the Federal Reserve's fears of a corporate investment bust after the Internet bubble burst in 2001. This wasn't the first time Greenspan switched on the monetary taps. He did it in 1995 during the Mexican crisis, in 1997–98 during the Asia crisis, in the 2000–01 stock market burst, after 9/11, obviously, and in the deflation scare of 2002–03.
17. Interview with George Magnus, October 2006. All subsequent quotes by Magnus are taken from this interview.
18. Jim Pickard, Rebecca Knight, and Sheila McNulty, "A Nation Starts to Shiver as the Chill Sets In," *Financial Times*, October 24, 2006.
19. According to Elizabeth Warren and Amelia Warren Tyagi, *The Two Income Trap: Why Middle-Class Mothers and Fathers Are Going Broke* (New York: Basic Books, 2004), 90 percent of people in bankruptcy qualify as middle class.
20. United Kingdom figures from the Insolvency Service: "Statistics Release: Insolvencies in the Third Quarter 2006," November 3, 2006, http://www.insolvency.gov.uk/otherinformation/statistics/200611/index.htm; see also Jane Croft, "Sharp Rise in Use of IVA's to Clear Debt," *Financial Times*, November 4, 2006.
21. Thomas A. Garrett and Lesli S. Ott, "Up, Up and Away: Personal Bankruptcies Soar!" *The Regional Economist*, Federal Reserve Bank of Saint Louis, October 2005, http://stlouisfed.org/publications/re/.
22. See http://www.creditcards.com/credit-card-debt-collection-problems.php.
23. In 2007, the Colorado attorney general, for example, was investigating the "confusing" advertising of a group of mortgage brokers who may have lured people into loans they could not afford to repay.
24. Pickard, Knight, and McNulty, "A Nation Starts to Shiver."
25. Warren and Tyagi, *The Two Income Trap.*
26. Ibid.
27. Tomkins, "Profits of Doom"; see also http://www.solutionsforourfuture.org/site/PageServer?pagename=rising_increases_r&s_oo=iCIwYBh9_ns7PJIr4hsrDA.
28. Alec Klein, "A Tenous Hold on the Middle Class," *Washington Post*, December 18, 2004.
29. Ibid.
30. Randall S. Hansen, "Moonlighting in America: Strategies for Managing Working Multiple Jobs," http://www.quintcareers.com/moonlighting_jobs.html.

31. Paul A. Cantor, "Hyperinflation and Hyperreality: Thomas Mann in Light of Austrian Economics," *Review of Austrian Economics*, 1993.
32. Cantor, "Hyperinflation."
33. Klein, "Tenuous Hold."
34. Ian Dew-Becker and Robert Gordon, "Where Did the Productivity Growth Go?" (National Bureau of Economic Research, Working Paper 11842, December 2005), http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=870604.
35. Cantor, "Hyperinflation."
36. Eric Hobsbawm, *In the Global Village, Interesting Times* (New York: Pantheon Books, 2002), 298–313.
37. Jan Pen, *Income Distribution* (London: Penguin, 1971).
38. Data about income distribution compiled by Thomas Piketty, economist at Paris Jourdan Sciences Economiques, and Emmanuel Saez, economist at the University of California at Berkeley. See http://elsa.berkeley.edu/~saez/TabFig2004prel .xls; see also Aviva Aron-Dine and Isaac Shapiro, "New Data Show Extraordinary Jump in Income Concentration in 2004," Center on Budget and Policy Priorities, October 13, 2006, http://www.cbpp.org/7-10-06inc.htm.
39. Krisha Guha, Edward Luce, and Andrew Ward, "Anxious Middle: Why Ordinary Americans Have Missed Out on the Benefits of Growth," *Financial Times*, November 2, 2006.
40. "The Gilded Age: How a Corporate Elite is Leaving Middle America Behind," *Financial Times*, December 21, 2006.
41. Ibid.
42. Thorstein Veblen, *Theory of the Leisure Class: An Economic Study in the Evolution of Institutions* (London: MacMillan & Co., 1899).
43. F. Scott Fitzgerald, *The Great Gatsby*, (Wordsworth, 1999).
44. A. B. Atkinson, "Bringing Income Distribution in from the Cold," *Economic Journal*, Royal Economic Society, 107 (441), 297–321, March 1997. For more information about professor Atkinson, see http://ideas.repec.org/ e/pat36.html.
45. Elisabetta Povoledo, "A Filmaker's Grim Italian Morality Tale," *International Herald Tribune*, November 14, 2006.
46. Peter Woodifield, "Bonus Season Inflates London Home Prices," *International Herald Tribune*, November 9, 2006.
47. Interview with Grant Woods, September 2006. All subsequent quotes from Grant Woods are taken from this interview.
48. George Magnus points to a tepid climate for global capital investment, at the beginning of the 2000s, which left the world awash in dollarized cash. This cash is gathered within hedge funds to produce staggering profits, thanks to its sheer volume.
49. Although packaged as "investments," futures contracts are inherently different from stocks and bonds. Whereas the latter are financial assets, futures are risk transfer instruments that were meant to aid those businesses that are engaged in the production, storage, processing, and consumption of commodities to manage their price risk. As purchase and sales agreements, they can be best viewed as proxies: much like a coin, they are something to hold until their owner is ready to buy or sell the real thing. An oil refiner, for example, might buy crude oil futures contracts to "hedge" against the price going up in advance of securing the real inventory. Once it buys the physical product, the refiner sells the contracts back into the futures market, canceling out its original purchase. Whether the market

goes up or down, the refiner will have "locked in" the price by buying oil futures contracts.

50. The clearinghouse of a futures exchange is the guarantor of all open transactions. It maintains a guaranty fund and collects initial and daily margins to guard against default of any of its members.
51. When investors buy a stock, they lend a corporation capital, on the theory that the capital loan will yield dividends or share-price appreciation in return. That rule was one of the fundamentals of "old economy." But capital allocation doesn't work this way when hedge funds are involved, especially in the derivatives markets.

الفصل الثالث: نهاية السياسة

1. Interview with an Italian undercover agent, October 2005.
2. Author's investigation into the *n'drangheta*. Interviews with members of the Guardia di Finanzia of Catanzaro, October–November 2005.
3. Commissione parlamentare d'inchiesta sul fenomeno Mafia, 1997, "Relazione conclusive," IV legislatura, doc XXIII, n.2, Rome: Camera dei Deputati.
4. "In the 'Ndrangheta, security concerns have led to the creation of a secret society within the secret society: the Santa. Membership in the Santa is only known to other members. Contrary to the code of 'Ndrangheta, it allowed Mafia leaders to establish close connections with state representatives, even to the extent that some were affiliated with the Santa. These connections were often established through the Freemasonry, which the santisti—breaking another rule of the traditional code—were allowed to join." Letizia Paoli, *Mafia Brotherhoods: Organized Crime, Italian Style* (New York: Oxford University Press, 2003), 116.
5. Julie Tingwall, "Move Over Cosa Nostra," *Guardian* (London), June 8, 2006.
6. Dave Clifford, "Original Gangsters, Thug Life Calabrian Style," *Seattle Weekly*, October 2, 2002.
7. Durkheim defines mechanical solidarity as social cohesion based upon the likeness and similarities among individuals in a society and largely dependent on common rituals and routines. Common among prehistoric and preagricultural societies, it lessens in predominance as modernity increases. Emile Durkheim, *The Division of Labor in Society*, translated by George Simpson (New York: Free Press, 1997).
8. Paoli, *Mafia Brotherhoods,* 52.
9. Commissione parlamentare d'inchiesta sul fenomeno Mafia, 2000, "Relazione sullo stato della lotta alla criminalitá organizzata in Calabria," XIII legislatura, doc. XXIII, n. 42, Rome: Camera dei Deputati.
10. Commissione Parlamentare , 2000, "Relazione sullo stato della lotta."
11. Interview with Vincenzo Spagnolo, an Italian investigative journalist, October 2006. All subsequent quotes from Spagnolo are taken from this interview.
12. Federico Varese, "How Mafia Migrate: the case of the *n'drangheta* in Northern Italy," *Law and Society Review* no. 2 (2006), 412.
13. Loretta Napoleoni, *Terror Incorporated* (New York: Seven Stories Press, 2005), chapter 18.
14. The best outlets were in Rome, near the Spanish Steps, because they were frequented by wealthy tourists.

15. This matter will be regulated by the European Commission in a decision that is foreseen to impose the obligation to declare all cash or monetary instruments over 10.000 euros coming into or going out of European Union territory.
16. Salvatore Mancuso's appearance before the Colombian parliament is a milestone in the control of the state by organized crime, July 31, 2004, radio Nizkor.
17. Interview with an officer at Europol, October 2006.
18. Interview with Spagnolo.
19. Hannah Arendt, *Antologia* (Milan: Feltrinelli, 2006), 18. Truls Lie, *Politics and Cosmopolitics*, eurozine, March 9, 2006, http://hannaharendt.net/index/politicsII .html.
20. A German Jewish victim of the Nazi regime who emigrated to the United States, Hannah Arendt always refused to associate her inherited religion with politics.
21. Arendt, *Antologia*. 1–25
22. Lie Truls, *Politics and Cosmopolitics*.
23. Hannah Arendt, *Taking Politics Seriously: The Promise of Politics* (New York: Schocken Books, 2005), 70–80.
24. Jerome Kohn, review of *The Promise of Politics*, *Harvard Law Review* 119 (2005): 639–645.
25. The essence of the nation-state rests on a few postulates: "Government is trustworthy or legitimate because it promises to a particular coherent nation—both a piece of territory and a fairly homogeneous community—effective defense against outside attack and a high degree of internal stability. The internal stability [is] based on a firm directive hand in the economy and a safety net of public welfare provision. The job of those who ran the state [is] seen as guaranteeing the general good of the community; and its success in managing this [is] the obvious foundation of its claim to be obeyed." Rowan Williams, Archbishop of Canterbury, "The Richard Dimbleby lecture," *Guardian* (London), December 19, 2002.
26. Interview with Cesare Nota Cerasi, Colonel of Guardia di Finanza, fall 2005.
27. Federico Varese, "How Mafia Migrate: The Case of the *N'drangheta* in Northern Italy," *Law and Society Review* 40, no. 2 (2006), 441.
28. Ibid.
29. Interview with a former member of the Bulgarian Mafia, November 2006.
30. Interview with Jivko Georgiev, a sociologist with the Balkan British Social Survey, October 2006.
31. Ibid.
32. Interview with Zoya Dimitrova, a Bulgarian investigative journalist, October 2006.
33. Zoya Dimitrova, "The Business with Death and the Yugo Embargo," Global Investigative Journalism Conference, Bulgaria, December 22, 2003.
34. Interview with Tihomir Beslov, an expert on crime with the Center for the Study of Democracy of Sofia, October 2006.
35. Interview with Vasil "Vasko" Ivanov, an investigative reporter with Nova TV, November 2006.
36. "Transportation, Smuggling, and Organized Crime," report by the Center for the Study of Democracy, 2004.
37. Ibid, 50.
38. Interview with Vladimir, a former police officer who served in the Bulgarian police from 1993 to 1998 and now drives a taxi in Sofia, October 2006.

39. Interview with Beslov.
40. Interview with Kolyo Paramov, chief auditor of the Bulgarian National Bank, October 2006.
41. Dimitrova, "The Business with Death."
42. Truls Lie, *Politics and Cosmopolitics*, eurozine, March 9, 2006, http://hannaharendt.net/index/politicsII.html.
43. None of these policies achieved their desired objective; on the contrary, they ended up damaging the countries that implemented them, and they even boosted criminal activity. Politicians as well as citizens were taken aback by the changing new world. This state of confusion still permeates the relationship between nations and their leaders.
44. Market-states deregulate vast areas of enterprises by abandoning industrial statutes. Thatcher and Reagan privatization programs could be regarded as the embryos of market-states. In sharp contrast to the welfare state of the post-World War II area, market-states are nothing more than minimal providers or redistributors of wealth. As we shall see, the fading away of the role of the state as protector of citizens' rights puts the market-state in an ideal position to exploit the benefits of rogue economics.

الفصل الرابع: أرض الفرص

1. François Jullien, *Pensare l'efficacia in Cina e in Occidente* (Bari, Italy: Editori Laterza, 2006), 83.
2. Carl von Clausewitz, *On War* (Hertfordshire, England: Wordsworth Editions Limited, 1997).
3. Tim Clissold, *Mr. China* (London: Constable and Robinson, 2002), 252.
4. James Kynge, "Shock and Ore," *Financial Times Magazine*, March 18–19, 2006.
5. Jullien, *Pensare l'efficacia.*
6. "The New Titans," *The Economist*, September 2006.
7. According to Arif Dirlik, the Cultural Revolution was part and parcel of the overall project of inventing an alternative modernity for China and the World. See Arif Dirlik, "The Politics of the Cultural Revolution in Historical Perspective," *Law*, edited by Kam-yee (2003), 158–183; see also Susanne Weigelin-Schwiedrzik, "Coping with the Trauma: Writing the History of the Cultural Revolution in the People's Republic of China," *Outline*, http://www.mh.sinica.edu.tw/eng/download/abstract/abstract6-1.pdf.
8. J. L. Gaddis, *The Cold War* (London: Penguin, 2005), 214–215.
9. The Gang of Four was a group of Chinese Communist Party leaders, consisting of Mao's wife, Jiang Qing, and three of her close associates, Zhang Chunquiao, Yao Wenyan, and Wang Hogwen. After Mao's death, all four were held responsible for the Cultural Revolution and removed from their positions.
10. Gaddis, *Cold War.*
11. Interview with Chi Fing Kuong, October 2006. All subsequent statements by Kuong are taken from this interview.
12. Interview with Burley Wang, researcher in Guandong Province, October 2006. All subsequent statements by Burley are taken from this interview.
13. See http://en.wikipedia.org/wiki/Cultural_Revolution.

14. Jonathan D. Spence, *The Search for Modern China* (New York and London: W.W. Norton, 1991), 606. Spence's brief analysis of the Cultural Revolution is a very useful introduction to the subject.
15. Interview with Chi Fing Kuong, October 2006.
16. Spence, *Search for Modern China*, 606.
17. Ibid., 606–607.
18. "Chinese Researcher Criticizes Beijing For Burying Cultural Revolution History," Asia Africa Intelligence Wire, *Financial Times*, May 16, 2006.
19. Spence, *Search for Modern China*, 606–607.
20. Howard W. French, "Chinese Protesters Report a Massacre, Deadly Show of Force Since 1989," *International Herald Tribune*, December 10–11, 2005.
21. E. L. Wheelwright and Bruce McFarlane, *The Chinese Road to Socialism: Economics of the Cultural Revolution* (New York: Monthly Review Press, 1970).
22. Interview with Angie Junglu Lai, a Chinese student in London, October 2006. All subsequent interviews with Junglu Lai are taken from this interview.
23. For a full report on the Henan blood business, see Pierre Haski, *Il Sangue della China* (Milan: Sperling and Kupfer, 2006).
24. Gaddis, *Cold War*, 214–215.
25. Ibid.
26. Ilaria Maria Sala, *Il Dio dell'Asia* (Milan: il Saggiatore, 2006), 134–135.
27. "Secrets, Lies and Sweatshops," *Business Week* Online, November 27, 2006.
28. Interview with Pierre Haski, deputy editor of *Liberation*, December 2006.
29. This sentence represents a dictum as summarized by Angie Junglu Lai.
30. Jeffrey K. Olick and Daniel Levy, "Collective Memory and Cultural Constraint: Holocaust Myth and Rationality in German Politics," *American Sociological Review* 62, no. 6 (December 1997), 921–936.
31. West Germany continued to receive Marshall Plan Aid, while Britain's wartime Lend-Lease arrangement ended in 1945. In addition, the terms of the Washington Loan agreement of December1945, negotiated by Keynes, were not favorable to the British; it may be that the United States wanted to kill any idea of continued global economic predominance for the United Kingdom. Two superpowers were enough for the United States.
32. Gaddis, *Cold War*, 214–215.
33. See "The People's Republic Of China: IV, The Post-Mao Period, 1976–78," http://www-chaos.umd.edu/history/prc4.html.
34. Ma Bo, *Blood Red Sunset* (London: Penguin, 1995), 1.
35. Wheelwright and McFarlane.
36. Sarah Radcliffe, "Imagining the State as a Space," Thomas B. Hansen and Finn Stepputat (eds.), *States of Imagination*, Duke University Press, 2001.
37. Joseph B. R., Whitney *China: Area, Administration and Nation Building*, University of Chicago (Department of Geography): Chicago, 1970.
38. E. L. Wheelwright and B. McFarlane, *Chinese Road to Socialism*, (New York, London: Monthly Review Press, 1971), 24.
39. Henri Lefebvre explains his views on the Chinese "road to socialism" in *The Production of Space* (London: Blackwell, 1991), 421.
40. C. M. Andrew and V. Mitrokhin, *The Mitrokhin Archive II: The KGB and The World* (London: Penguin, 2005), 275–276.
41. Durkheim, *Division of Labor in Society.*
42. Andrew and Mitrokhin, The *Mitrokhin Archive.*

43. Neal Stephenson, *The Diamond Age* (Bantam Spectra Book, 2000).
44. For this concept see also Tim Oakes, "China's Provincial Identities: Reviving Regionalism and Reinventing 'Chineseness'" *Journal of Asian Studies* 50, no. 3 (August 2000).
45. John Tomlinson, "Globalization and Cultural Identity," in David & McGrew ed., *The Global Tranformations Reader: An Introduction to the Globalization Debate* (Cambridge: Polity Press, Blackwell publishing, 2003), 269–277, http://www.polity.co.uk/global/pdf/GTReader2eTomlinson.pdf.
46. Jung Chang, *Wild Swans* (New York: Simon & Schuster, 1991).

الفصل الخامس: تصنّعي

1. See http://thinkexist.com/quotation/if_you_haven-t_got_it-fake_it-too_short-wear_big/345211.html.
2. Riccardo Staglianò, *L'Impero dei falsi* (Rome: Editori Laterza, 2006), 47.
3. Adam Sage, "Perfume Cartel Fined 32 Million," *Times*, March 15, 2006.
4. Interview with Valéry, a Parisian shop assistant, February 2007.
5. Walter Benjamin, "The Work of Art in the Age of Mechanical Reproduction," http://design.wishiewashie.com/HT5/WalterBenjaminTheWorkofArt.pdf.
6. Ibid.
7. Sang Ye, *China Candid: The People on the People's Republic* (Berkeley, CA: University of California Press, 2006); Italian translation: *China Candid: per la prima volta I cinesi raccontano i cinesi* (Turin: Einaudi, 2006), 161.
8. "For twenty-seven years we Futurists have rebelled against the branding of war as antiaesthetic . . . Accordingly we state: . . . War is beautiful because it establishes man's dominion over the subjugated machinery by means of gas masks, terrifying megaphones, flame throwers, and small tanks. War is beautiful because it initiates the dreamt-of metallization of the human body. War is beautiful because it enriches a flowering meadow with the fiery orchids of machine guns. War is beautiful because it combines the gunfire, the cannonades, the cease-fire, the scents, and the stench of putrefaction into a symphony. War is beautiful because it creates new architecture, like that of the big tanks, the geometrical formation flights, the smoke spirals from burning villages, and many others. . . . Poets and artists of Futurism! . . . . remember these principles of an aesthetics of war so that your struggle for a new literature and a new graphic art . . . may be illumined by them!" F. T. Marinetti. *The Futurist Manifesto*, http://www.cscs.umich.edu/~crshalizi/T4PM/futurist-manifesto.html
9. Sang Ye, *China Candid,* Chapter 12, 185.
10. Ilaria Maria Sala, *Il Dio dell'Asia, religione e politica in oriente, un reportage* (Milan: Il Saggiatore, 2006).
11. Nigel Andrew, "A Prize Would Be a Catastrophe,"*Financial Times*, March 5, 2007.
12. Benjamin, "Work of Art."
13. "Chinese Immigrants Victims of Labor Exploitation in Paris," International Labor Organisation report, June 21, 2006.
14. Governance, International Law and Corporate Social Responsibility, Seminar organised by the International Institute for Labour Studies, July 3–4, 2006, http://www.ilo.org/public/english/bureau/inst/papers/confrnce/gover2006/gaoyun.pdf.

15. Jay McGown, "Out of Africa: Mysteries of Access and Benefit Sharing," African Center for Biosafety, February 2006.
16. Sheridan Cormac, "Kenyan Dispute Illuminates Bioprospecting Difficulties," *Nature Biotechnology* 22 (2004), http://www.nature.com/cgi-taf/DynaPage.taf?file=/nbt/journal/v22/n11/full/nbt1104-1337.html, 1104–1337.
17. Michael Crichton, "Patenting Life," *International Herald Tribune*, February 14, 2007.
18. Madelene Acey, "Ethiopian Coffee Trademark Dispute May Leave Starbucks with Nasty Taste," *Times*, November 27, 2006.
19. Interview with a Boeing engineer in Seattle, July 2006.
20. Vittorio Florida, Renato Perinu, and Arturo Radini, *La Sicurezza del volo* (Bari: Palomar di Alternative, 2005); see also Riccardo Staglianò, *L'Impero dei falsi* (Rome: Editori Laterza), 2006.
21. Interview with an American aviation consultant, July 2006.
22. *Privatization in Mexico*, Telmex fact sheet, http://www.50years.org/factsheets/telmex.html; see also Pankaj Tandon, *World Bank Conference on the Welfare Consequences of Selling Public Enterprises: Case Studies from Chile, Malaysia, Mexico and the U.K.*, vol. 1, World Bank Country Economics Department, June 7, 1992.

الفصل السادس: منظومة السوق

1. Robert Cockburn, "Death by Dilution," *American Prospect*, December 20, 2005.
2. WHO, *Substandard and Counterfeit Medicine*, Fact Sheet no. 275, November 2003, www.who.int.
3. Presentation of Mike Chan, director for North Asia for product protection of Eli Lilly, in Staglianò, *L'Impero*, 72.
4. Walt Bogdanich and Jake Hooker, "From China to Panama, a Trail of Poisoned Drugs," *International Herald Tribune*, May 7, 2007.
5. Dora Akunyili, the head of Nafdac, Nigeria's medicine agency, says that most of the fake drugs in her country are made abroad, notably in India and China. She wants an international convention enforced by United Nations sanctions to impose heavy criminal penalties on counterfeiters who today often face only modest fines. Andrew Jack, "Bitter Pills: the Fast-Growing, Deadly Industry in Fake Drugs, *Financial Times*, May 14, 2007.
6. Jack, "Bitter Pills."
7. "Counterfeit medicines—what are the problems?" PHARMA-BRIEF *Special*, BUKO Pharma-Kampagne of Health Action International, 2007, http://209.85.135.104/search?q=cache:DSdYG5APjCUJ:www.bukopharma.de/Service/Archiv/E2007_01_special.pdf+%22Buko+Pharma%22+%2B+price+cuts+and+public+health&hl=en&ct=clnk&cd=2&gl=uk; see also http://www.bukopharma .de/english/.
8. Jill Leyland, "A Touch of Gold: Gold Mining's Importance to Lower-Income Countries," World Gold Council, May 2005, www.gold.org.
9. Report of the Group of Experts on the Democratic Republic of the Congo, United Nations Resolution S/2005/436, Security Council, August 26, 2004.
10. Interview with Rico Carish, member of the UN Group of Experts, July 2006. All subsequent statements from Carish are taken from this interview.

11. Interview with Coalition of Immokalee workers, March 2006; see also Kevin Bates, "Of Human Bondage," *Financial Times Magazine*, March 17–18, 2007.
12. Bates, "Of Human Bondage."
13. Ibid.
14. Banana Link coordinated, GMB London/TGWU/ MANDATE, trade union delegation to Costa Rica, March 24–April 1, 2004, http://www.bananalink.org.uk/joomla/images/costa%20rica%20delegation%20report%20march%202004.pdf.
15. See http://www.actionaid.org/index.aspx.
16. Interview with a London public-relations agent for the tobacco industry, March 2006. All subsequent statements are taken from this interview.
17. Joe Nocera, "Is It Just Smoke and Mirrors?" *International Herald Tribune*, June 17–18, 2006.
18. Interview with Dr. James J. Kenney, January 2007. All subsequent statements from Kenney are taken from this interview.
19. PBS, "Diet Wars," *Frontline*, http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/diet/themes/lowfat.html.
20. Ibid.
21. Interview with Dr. Valerio Nobili, pathologist at Bambin Gesú, November 2006. All subsequent statements from Nobili are taken from this interview.
22. Interview with an American cardiologist, June 2006.
23. The Salt Institute states,"Several systematic reviews have reported that restricting sodium intake in people with hypertension reduces their blood pressure. However, most of the trials in these systematic reviews were short term and did not allow for complete adjustment of blood pressure to altered sodium intake or reduced motivation for following dietary restrictions over time. Also, some trials increased sodium intake in one arm and compared this with reduced sodium intake in the other arm and so did not estimate likely effects of cutting down on sodium in a normal diet" (www.saltinstitute.org). However, another study concludes, "Lower salt intake may help people on antihypertensive drugs to stop their medication while maintaining good control of blood pressure, but there are doubts about effects of sodium reduction on overall health," (Lee Hopper, Christopher Bartlett, Gorge Davey Smith, and Shah Embrahim, "Systematic Review of Long-Term Effects of Advice to Reduce Dietary Salt in Adults," *BMJ*, September 21, 2002, http://www.bmj.com/cgi/content/abstract/325/7365/628).

الفصل السابع: التقنية المتطورة، نعمة أم نقمة؟

1. XXX is the dealer's nickname, taken from the American cult movie by Rob Cohen, *xXx*. XXX communicates via QQ, the Chinese instant messaging system, with my interpreter, who then translates for me.
2. These two are by far the biggest games, with over 5.5 million subscribers.
3. James Less, "Outwit, Outplay, Outsource," *Harper's*, November 2005, 21.
4. Mike Smith, "Massively Addictive," February 15, 2007, http://us.i1.yimg.com/videogames.yahoo.com/ongoingfeature?eid=505289&page=0.
5. See http://www.dfcint.com/news/prjune62006.html.
6. James Lee, "Wage Slaves," *Computer Gaming Monthly*, July 5, 2005, http://www.1up.com/do/featuresIndex?pager.offset=30&ct=FEATURE.
7. David Barboza, "Boring Game? Hire a Player, " *International Herald Tribune*, September 12, 2005.

8. Less, "Outwit, Outplay."
9. Heather Newman, "Gamers are Paying Big Bucks for Virtual Goodies," *Detroit Free Press*, May 12, 2005.
10. Barboza, "Boring Game?"
11. David Carter, "Torturing This Child is a Game Too Far, Says Appalled EU Boss," *London Times*, November 17, 2006, http://www.mediawatchuk.org/newssnippets/November2006.htm.
12. Ibid.
13. Interview with a Chinese programmer, October 2005; see also Sang Ye, *China Candid*.
14. In the 1990s, the Russian Mafia cornered the market in fake credit cards, but today China is leading the way. The Smooth Criminal cartel has access to hundreds of false IPs, credit cards, and computer serial numbers, which are used only for the time required to launder the gold coins.
15. Players can also access legitimate specialized websites, such as www.ige.com and www.mysupersales.com, where gold coins and online game equipment can be bought for real money. These sites are meant to host the secondary market of online game products earned by amateur players.
16. Edward Castronova, *Synthetic Worlds: The Business and Culture of Online Games* (Chicago: University of Chicago Press, 2005), 174.
17. The PayPal service enables anyone with an e-mail address to make and receive online payments quickly and securely, using the existing payment infrastructure with the benefit of the latest fraud-prevention technology. See http://www.Internetstory.com/paypal.htm.
18. See http://www.paypal.com/cgi-bin/webscr?cmd=p/gen/about-outside.
19. See www.e-gold.com.
20. Interview with Ivan, an e-gold currency dealer, November 2006. All subsequent statements from Ivan are taken from this interview.
21. Geneviève Roberts, "£1.7bn Fortune Propels Online Poker Tycoon on to Asian Rich List," *The Independent* (London), April 17, 2006, Business section, 9.
22. Escape Artist, see www.escapeartist.com.
23. Interview with an Italian e-currency dealer, November 2006.
24. Lev Jameson, "Worldwide Pornography Industry 260 Million and Growing," September 26, 2003, http://www.asiansexgazette.com/asg/south_asia/southasia02news77.
25. Interview with Corrado Fumagalli, presenter of a porn show, October 2006.
26. Interview with Oliver Buzz, a porn director, October 2006.
27. Interview with Silvio Bandinelli, a porn director, October 2006.
28. Interview with Luciano Mantelli, a pornography historian, October 2006.
29. See http://www.mpaa.org/researchStatistics.asp.
30. Smith, "Massively Addictive."
31. Joel Stein, "My So-Called Second Life, "*Time*, December 25, 2006.
32. "It is so Real, It's Unreal, Claim Cyber Engineers," *London Times*, January 25, 2007.
33. See the *Second Life* travel book at www.secondlife.com.
34. James Fontanella, "A Make-Believe Money Maker," *Financial Times*, November 23, 2006.
35. *Second Life* manual, 22.
36. Edward Castronova, *Synthetic Worlds*, 48.
37. *Second Life* manual, 223.

38. James Harking, "Get a (Second) Life," *Financial Times*, November 18–19, 2006.
39. James Harking, "Get a (Second) Life."
40. Fontanella, "Make-Believe Money Maker."
41. Ibid.
42. Castronova, *Synthetic Worlds*, 207.
43. Ibid.
44. Philip Bobbitt, *The Shield of Achilles: War, Peace, and the Course of History* (New York: Knopf, 2002).
45. Williams, 2002 Dimberly Lecture.

الفصل الثامن: فوضى البحر

1. Lewis Smith and Valerie Elliott, "How the Fish on Your Plate Makes You an Accessory to Crime at Sea," *Times Online* (London), June 21, 2006, http://www.timesonline.co.uk/tol/news/uk/crime/article677154.ece.
2. Today the Northern Sea Route handles only 1.5 million tons.
3. One common way in which fishers can circumvent management and conservation measures and avoid penalties for illegal fishing is by registering under a flag of convenience (FOC). Although international law specifies that the country whose flag a vessel flies is responsible for controlling its activities, certain countries allow vessels to fly their flags for a few hundred or thousand dollars, and then ignore any offenses committed. These so-called FOC, or open-registry, countries are often developing states, which lack the resources (or the will) to monitor and control vessels flying their flags, especially when the fisheries being plundered do not belong to them. Belize, Panama, Honduras, and St. Vincent and the Grenadines are the worst offenders among FOC countries
4. "The shell companies owning illegal, unregulated, and unreported (IUU) vessels strongly benefit from the confidentiality of banking systems that are in place in some territories (that is, tax havens). This situation is clearly illustrated by the correlation between the countries declared FOC by the International Transport Workers' Federation (ITF) in July 2003 and the list of tax havens issued by the OECD in 2001. Twelve of the FOC countries (43 percent) appear on the OECD's list: Antigua and Barbuda, Bahamas, Barbados, Belize, Gibraltar, Liberia, Marshall Islands, Netherlands Antilles, Panama, St. Vincent and the Grenadines, Tonga, and Vanuatu. In addition, of the twenty-eight jurisdictions declared FOC by the ITF, 54 percent are members of the Commonwealth: Antigua and Barbuda, Bahamas, Barbados, Belize, Bermuda, Cayman Islands, Cyprus, Gibraltar, Jamaica, Malta, Mauritius, Sri Lanka, St. Vincent and the Grenadines, Tonga, and Vanuatu. This means that almost 25 percent of the Commonwealth countries are listed as FOC. If the governments of the United Kingdom and other Commonwealth countries seriously wish to eradicate IUU fishing, they will surely have to exert pressure on the fifteen Commonwealth members who are failing to control vessels flying their flag, making them behave as responsible Flag States. ("Pirates and Profiteers: How Pirate Fishing Fleets Are Robbing People and Oceans," Environment and Justice Foundation, 2005, http://www.ejfoundation.org/pdf/pirates_and_profiteers.pdf.)
5. Ibid.
6. Smith and Eliott, "How the Fish on Your Plate."
7. "Headed and Gutted: Exposing the Role of European States, Big Business and the Russian Mafia in Illegal Cod Fishing in the Barents Sea," Greenpeace, March 15,

2006, http://oceans.greenpeace.org/raw/content/en/documents-reports/headed-and-gutted-illegal-cod.pdf.

8. "A Third of Cod From the Baltic Sea Stolen by Pirates," Greenpeace, http://oceans.greenpeace.org/en/the-expedition/news/baltic-sea#, September 6, 2006. The Danish company Espersen has a key role in processing and distributing frozen fillets sold under various brands, such as Euroshopper, and even in fast-food restaurants. With a turnover of over 130 million euros, Espersen is regarded as the largest cod-processing company in the world. Its Danish factory supplies fish fingers to Euroshopper, Coop Xtra, Lidl, and McDonalds (at least in Norway, Finland, and Germany). See "Headed and Gutted."
9. "Pirates and Profiteers."
10. Interview with David Agnew, Fisheries Director of Marine Resources Assessment Group Ltd. (MRAG), a consultancy dedicated to promoting sustainable utilization of natural resources through sound integrated management policies and practices. All subsequent statements from Agnew are taken from this interview.
11. Interview with an FAO expert on illegal fishing, March 2007.
12. Interview with Hélène Bours, consultant on illegal fishing, March 2007. All subsequent statements from Ms. Bours are taken from this interview.
13. Marine Resources Assessment Group Ltd., "Review of Impact of Illegal, Unreported and Unregulated Fishing on Developing Countries, Final Report, July 2005, http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/illegal-fishing-mrag-report.pdf.
14. "A Third of Cod From the Baltic Sea Stolen by Pirates."
15. Interview with Sebastian Losada, of Greenpeace, March 2007. All subsequent statements from Losada are taken from this interview.
16. "The 22 countries that border the Med face a battle over resources that raises a stark question: To what extent can traditional lifestyles and economic activities coexist with a global appetite for the produce of the Mediterranean region?" Vivienne Walt, "The Mediterranean's Tuna Wars," *London Times*, July 16, 2006.
17. Both countries regularly exceed their fishing quota. France, for example, has reported to Eurostat (the statistical agency of the European Union) that its catches were twice the assigned quota.
18. "Pirates and Profiteers."
19. Most of the ships engaged in illegal fishing or in fishing without a license off Guinea were Chinese (fifty-eight out of ninety-two).
20. Hélène Bours and Sebastian Losada, "Witnessing the Plunder 2006: How Illegal Fish from West African Waters Finds its Way to the EU Ports and Markets," Greenpeace, http://oceans.greenpeace.org/raw/content/en/documents-reports/plunder2006.pdf.
21. Ibid.
22. Ibid.
23. "Pirates and Profiteers."
24. Taiwanese and Korean vessels are also very active in illegal fishing.
25. "Police investigations revealed that the illicit trade in abalone constituted a major component of the business of Chinese organized criminal groups. According to detectives who were monitoring their activities, at least 30 to 40 tons of dried abalone had been exported illegally from South Africa by 1993." Peter Gastrow, "Triad Societies and Chinese Organized Crime in South Africa,"Organized

Crime and Corruption Program, Institute for Security Studies, Occasional Paper No. 48, http://www.iss.co.za/Pubs/Papers/48/48.html, 2001.

26. Ibid.
27. "Hong Kong Mafia Could Wipe Out Australia's Pot-Bellied Seahorse," Cyber Diver News Network, January 11, 2004, http://www.cdnn.info/eco/e040111/e040111.html.
28. Gal Luft and Anne Korin, "Terrorism Goes to Sea," *Foreign Affairs*, November–December 2004.
29. "In the first half of 2006, 127 attacks were reported around the world, eighty-eight of which were concentrated in the following areas: Indonesia (thirty-three), Malaysia (nine), Bangladesh (twenty-two), Gulf of Aden/Red Sea (nine), Somalia (eight), Nigeria (seven)," in "Piracy and Armed Robbery against Ships, Report for the Period, January1 to June 30, 2006," ICC International Maritime Bureau.
30. Kevin Sullivan and Mary Jordan, "High-Tech Pirates Ravage Asian Seas," *Washington Post*, July 5, 1999.
31. Ibid.
32. Seth Faison, "Pirates, With Speedboats, Reign in China Sea Port," *New York Times*, April 20, 1997.
33. Ibid.
34. In the 1990s, radioactive meat from the former Soviet Union was buried in Zambia after the population had eaten part of it. Starving people will dig up contaminated meat. A second instance is especially depressing. Last year Zambia received cans of contaminated meat as a "gift." After being found to be contaminated, the 2,880 cans were buried 3.5 meters underground and covered with concrete in the village of Chongwe, east of the capital Lusaka. Since then, hungry villagers have been making desperate efforts to get to the meat. A Belgian paper reported in February of this year that they finally succeeded in digging it up and consuming it. See *Gazet van Antwerpen* (Belgium), http://www10.antenna.nl/wise/index.html?http://www10.antenna.nl/wise/351/brief.html.
35. "Sex-Changing Chemicals Found in US Potomac River," *Washington Post*, January 18, 2007.
36. Interview with a worker at the London morgue, March 2007.
37. Such payments are often partly offset by tax breaks. While ExxonMobil continues paying roughly $5 billion to fishing communities and Native Alaskans in punitive damages assessed for the impact of the *Exxon Valdez* spill, in July 2005, the United States Congress passed legislation that gave oil companies a $4 billion tax break.
38. See http://terresacree.org/rechauf.htm; http://terresacree.org/gangsters.htm.
39. See http://www.mcsuk.org/downloads/fisheries/MCS_Fish_Farming_Policy_Aug06.doc.
40. The displacement of wild eggs increases competition for wild resources in specific places. More generally, there is a potential adverse impact on the ecology of sea inlets where environmental carrying capacity has been reached or exceeded. Other activities, such as shellfish culture and shellfisheries sometimes suffer from fish farming. See "Marine Conservation Society Fish Farming Policy Statement," http://www.mcsuk.org/downloads/fisheries/MCS_Fish_Farming_Policy_Aug06.doc; Greenpeace, http://oceans.greenpeace.org/en/our-oceans/fish-farming; Living Oceans Society, http://livingoceans.org/fishfarms/index.shtml.

41. The United Nations Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) has quite clearly laid out the causes of global warming as the increase of greenhouse gases, and particularly CO_2 in the atmosphere. The measurements of CO_2 increase parallel the slight increase in temperature that, in turn, has seen the melting of glaciers. The resulting rise in sea levels to date is a matter of debate, but it cannot be more than few centimeters. All industrialized countries generate greenhouse gases; the United States and the European Union rank first and second respectively and are followed by China and India.
42. The Intergovernmental Panel on Climate Change was established in 1988 by UNEP and the World Meteorological Association. The report this organization releases every six or seven years represents the scientific consensus on climate change. The panel is composed of about 1,600 scientists from 113 different countries. Part 1 of the report published on February 2, 2007, deals with the scientific basis for climate change.
43. Clifford Krauss, Steven Lee Myers, Andrew C. Revkin, and Simon Romero, "As Polar Ice Turns to Water, Dreams of Treasure Abound," *New York Times*, October 10, 2005; http://www.nytimes.com/2005/10/10/science/10arctic.html?ex=1286596800&en=1f4059714b781260&ei=5088&partner=rssnyt&emc=rss.
44. See http://www.quakestar.org/Global%20Warming.htm.
45. Krauss et al.,"As Polar Ice Turns to Water."

الفصل التاسع: صناع الأوهام في القرن العشرين

1. David Chater, "The Most Important Man in Washington (You Never Heard Of)," *New York Times Magazine*, February 25, 2006.
2. Michael Fullilove, "Celebrities Should Concentrate on Their Day Jobs," *Finanacial Times*, February 1, 2007.
3. Understandably, celebrities cannot fly economy class—they would be harassed by fans—but they could easily purchase the entire first-class of a jumbo jet. It would pollute the planet much less and cost a fraction of the price of a private jet.
4. Tony Allen-Mills, "Stars in Greem Cars Hit Prvate Jet Turbulence, *Sunday Times* (London), October 29, 2006; see also www.TMZ.com.
5. Lynnley Browning, "'Gimme Shelter' From the Taxman," *International Herald Tribune*, February 5, 2007.
6. Sandro Cappelletto, "La Cooperazione Malata," *Specchio, La Stampa*, March 31, 2007.
7. Edward B. Driscoll, Jr., "We Are The '80's! Live Aid Then, and Now," *Daily Standard*, December 17, 2004, http://www.weeklystandard.com/Content/Public/Articles/000/000/005/031arivi.asp; see also "Live Aid, the End Result," http://www.digitaljournal.com/article/203957/Op_Ed_Live_Aid_The_End_Result.
8. Cappelletto, "La Cooperazione."
9. Interview with various World Bank employees, June 2006.
10. Thomas P. Sheehy, "Beyond Dependence and Poverty: Rethinking U.S. Aid to Africa, The Heritage Foundation," June 25, 1993, http://www.heritage.org/Research/MiddleEast/bg947.cfm.
11. Profits never exceeded $5.5 billion per year. See Roger D. Congleton, "Terrorism, Interest-Group Politics, and Public Policy," *Independent Review*, Summer 2002, 62.

12. MIPT-RAND database.
13. Interview with Joe Sulmona, aviation consultant, January 2007. All subsequent statements from Sulmona are taken from this interview.
14. This attitude is changing; in the United States and Canada, governments are moving quickly to secure passenger and freight rail systems, and of course, in Europe, where transit bombings have occurred, these security measures are quickly developed.
15. The US State Department defines international terrorism as "premeditated, politically motivated violence perpetrated against non-combatant targets by sub-national groups or clandestine agents, usually intended to influence an audience." An international attack must, therefore, involve the citizens or territory of more than one country. "So when a group of Russian nationals bombed a plane carrying 46 other Russian travellers in August 2004, it was considered purely domestic. A near simultaneous attack on another plane, also perpetrated by Russians, happened to carry one Israeli citizen and was called international." Attacks statistically reported must also be significant; "an incident is judged to be *significant* if it caused death or serious injury to non-combatants or amounted to more than $10,000 in property damage." See http://www.cdi.org/program/document.cfm?DocumentID=3391.
16. MIPT-RAND database.
17. Data refer to the end of 2006. MIPT-RAND database.
18. Laqueur, *Terrorism.*
19. Ibid.
20. Ibid.
21. Thus, we should not be surprised that the United States has just abandoned its ambitious US-VISIT program because of high costs and difficulties in implementing it at all borders.
22. What is shocking is the degree of abuse and waste of taxpayers' money that has taken place since 9/11. A confidential audit performed in 2005 by the Defense Contract Audit Agency at the Transportation Security Administration (TSA) in the United States and obtained by the *Washington Post* shows the following items among expenses: "$526.95 for one phone call from the Hyatt Regency O'Hare in Chicago to Iowa City; $1,180 for 20 gallons of Starbucks Coffee—$3.69 a cup—at the Santa Clara Marriott in California; $1,540 to rent 14 extension cords at $5 each per day for three weeks at the Wyndham Peaks Resort and Golden Door Spa in Telluride, Colorado; $8,100 for elevator operators at the Marriott Marquis in Manhattan; $5.4 million claimed for nine months' salary for the chief executive of an 'event logistics' firm that received a contract before it was incorporated and went out of business after the contract ended; $20-an-hour temporary workers billed to the government at $48 per hour, subcontractors who signed out $5,000 in cash at a time with no supporting documents, $377,273.75 in unsubstantiated long-distance phone calls, $514,201 to rent tents that flooded in a rainstorm, $4.4 million in 'no show' fees for job candidates who did not appear for tests." Overall, the audit questioned $303 million of the $741 million spent to select and employ additional security for TSA since 9/11. The lesson to be learned from this fiasco can be summarized as follows: "If terrorists force us to redirect resources away from sensible programs and future growth, in order to pursue unachievable but politically popular levels of domestic security, then they have won an important victory that mortgages

our future." David L. Banks, "Statistics for Homeland Defense," *Chance* 15, no.1 (2002), 10.
23. Sara Kehaulani Goo, "Going the Extra Mile: L.A.'s Airport Safety Plan Puts Pickups, Drops Far From Curb," *Washington Post,* April 9, 2004.
24. Airport employees have also been mistakenly labeled terrorists. "In Western North Carolina, one group of 66 terrorists was actually 66 illegal immigrants working at Charlotte/Douglas International Airport, who pled guilty to misusing visas, permits, and social security numbers. For their crimes, the workers got about a month in jail, a small fine, and were then released to immigration officers." Alexander Gourevitch, "Body Count: How John Ashcroft's Inflated Terrorism Statistics Undermine the War on Terrorism," *Washington Monthly*, June 2003.
25. Ibid.
26. Siobhan Gorman, "Fear Factor," *National Journal*, May 10, 2003.
27. Francis X. Clines, "Karl Rove's Campaign Strategy Seems Evident: It's the Terror, Stupid," *New York Times*, May 10, 2003.
28. Bruce Hoffman, "Rethinking Terrorism and Counterterrorism Since 9/11," *Studies in Conflict and Terrorism*, 25 (2002): 311–312; see also John Mueller, "Why Isn't There More Violence?" *Security Studies* 13 (2004): 191–203.
29. John McCain and Mark Salter, *Why Courage Matters: The Way to a Braver Life* (New York: Random House, 2004), 35–36.
30. Michael Sivak and Michael J. Flannagan, "Flying and Driving After the September 11 Attacks," *American Scientist* 91, no.1 (2003), 6–9.

الفصل العاشر: أسطورة دولة السوق

1. Ernst Cassirer, *The Myth of the State* (New York: Oxford University Press, 1946).
2. M. Neocleous, "Radical conservatism, or, the conservatism of radicals: Giddens, Blair and the politics of reaction," *Radical Philosophy*, 93 (1999), 24–34. See also the following works by Mark Neocleous, *The Monstrous and the Dead: Burke, Marx, Fascism* (University of Wales Press, 2005); *Imagining the State* (Philadelphia: Open University Press, 2003); *The Fabrication of Social Order: A Critical Theory of Police Power* (Sterling, VA: Pluto Press, 2000); *Fascism* (Philadelphia: Open University Press, 1997); *Administering Civil Society: Towards a Theory of State Power* (London: Macmillan, 1996).
3. Despite Fukuyama's later retractions about his end-of-history theory, it is unquestionable that the political debate that had characterized the period since the end of World War II has ended; the erosion of the nation-state started when the Berlin Wall came down. In the vacuum created by the disappearance of the ideological distinction between left and right, traditional Communist parties, such as the Italian PCI, had to reinvent themselves, embracing issues that today are very close to those of their old opponents. Equally, the historical right has moved toward less radical positions.
4. Susan Strange, *States and Markets* (London: Pinter Publishers, 1988), 213.
5. CSEU submission to the Ministry of Defense consultation on the Defence Industrial Strategy, October 2005.
6. Strategic Export Controls: annual report for 2004, quarterly reports for 2005, licensing policy and parliamentary scrutiny, first joint report of session 2005–06,

twelfth report from the Defence Committee of session 2005–06, fifth report from the Foreign Affairs Committe of session 2005–06, fifth report from the International Development Committee, seventh report from the Trade and Industry Committee of session 2005–06, together with formal minutes, oral and written evidence.
7. Anthony Giddens, "The Left Must Open up More Clear Water Between Itself and its Opponents," *The New Statesman,* November 1, 2004.
8. Jurgen Habermans, *Legitimation Crisis* (Boston: Beacon Press, 1975), 46.
9. Giddens, "The Left Must Open Up."
10. Thomas Frank, *What's the Matter with Kansas?* (New York: Metropolitan Books, 2004).
11. "Metamorphosis of Power: The Meaning of Popular Role Playing for Berlusconi on His Way to the Top," paper presented at the Annual Meeting of the International Society of Political Psychology, http://viadrina.euv-frankfurt-o.de/~sk/Berlusconi/amsterdam.html.
12. Vincent Cable, "What Future for the State?" *Daedalus*, March 22, 1995.
13. See both Lipset & Rokkan's study of Western party systems, *Cleavage Structures, Party Systems, and Voter Alignments* (New York: Free Press, 1967) and Ronald Inglehart, *The Silent Revolution* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977), in which he demonstrates his theory of post-materialism, an account of the growing political importance of "quality-of-life" issues in advanced industrialized countries at the expense of left/right materialist issues.
14. Football was invented in Britain in 1863 and imported to Italy by British expatriates in the 1890s.
15. Franklin Foer, *How Soccer Explains the World* (New York: HarperCollins, 2004), 185.
16. Angela Nocioni, "Presidente hip hop," *La Repubblica*, July 22, 2006.
17. Ibid.
18. Ibid.
19. *Petroleum Supply Annual,* vol. 1, Table 21, http://www.eia.doe.gov/neic/rankings/crudebycountry.htm, 21004.
20. Dennis MacShane, "Chaves is a Populist, Not a socialist," *Guardian,* May 15, 2006, http://commentisfree.guardian.co.uk/denis_macshane/2006/05/chavez_is_populist_not_a_socia.html.

الفصل الحادي عشر: القوة المتطرفة للعولمة

1. Stephen Johnson and David B. Muhlhausen, "North American Transnational Youth Gangs: Breaking the Chain of Violence," an Executive Summary Backgrounder, Heritage Foundation, March 21, 2005.
2. State-sponsored terrorism often took advantage of such ideals; sponsors exploited the nationalist goals of terror groups to their own benefit. In the aftermath of World War II, the Soviet Union bankrolled both Arab and Jewish armed groups who were fighting against the British protectorate in Palestine. The aim of both groups was to carve out a state of their own; Moscow, instead, was solely interested in undermining British authority in the Middle East; it was irrelevant which of the two armed groups achieved the right of self determination. See Loretta Napoleoni, *Terror Incorporated* (New York: Seven Stories Press, 2005), chapter 2.

3. Interestingly, over the same period, al Qaeda, an armed organization with a strong tribal identity, also began shaping itself along the lines of transnationalism.
4. Interview with Flor de Maria, member of Maras Salvatrucha, June 2005. All subsequent statements from Flor de Maria are taken from this interview.
5. Interview by Pablo Trincia, an Italian investigative journalist, with Okada driver in Lagos, Summer 2005.
6. Global Illicit Drug Trends 2003, United Nations, 2003,110, http://www.dronet.org/biblioteca/bib_zip/Global%20Illicit%20Drug%20Trends%202003.pdf.
7. World Drug Report 2006, UNODC, vol. 1, 2006, 103, http://www.unodc.org/pdf/WDR_2006/wdr2006_volume1.pdf.
8. "Through The Eyes of Children," www.children-express.org, May 1, 2003.
9. See http://news.bbc.co.uk/1/hi/programs/newsnight/4766458.stm.
10. "Through The Eyes of Children."
11. In the 1980s, the Financial Service Act allowed American and foreign banks to operate at the core of British finance, the City of London; the privatization of utilities in developing countries has been masterminded by American merchant banks. Behind such events there was a state, in transition towards the market-state, willing to facilitate such opportunities for business. However, globalization also closes other avenues, spatially very close to the new state, as is the case with the inner enclaves of Western cities.
12. See http://www.brookings.edu/metro/pubs/20060718_PovOp.htm.
13. 4.5 million low-income drivers (households earning less than $30,000 a year) paid on overage 2 percentage points more for their car loans than did middle-class buyers. Home insurance can be $300 per year higher than in wealthy neighborhoods, and auto insurance in urban areas can cost from $50 to $1,000 more in poor than wealthy areas. In 2006, car insurance in low-income neighborhoods in New York, Hartford, and Baltimore was $400 per year higher than in middle-class neighborhoods. Interest rates on car loans can be up to 25 percent greater than in high-income areas. Poor people also shop in "rent to own" stores, where interest rates are exceptionally high and absorb up to 60 percent of their earnings per year. A $200 television set can end up costing $700.
14. Matt Fellowes, "The High Price of Being Poor." *Los Angeles Times*, July 23, 2006.
15. See http://news.bbc.co.uk/1/hi/entertainment/4527502.stm or http://arts.guardian.co.uk/features/story/0,1666835,00.html.
16. "Through The Eyes of Children."
17. Interview by Pablo Trincia with an Area Boy, Summer 2005.
18. Interview with a member of a South London gang, March 2006.
19. See http://news.bbc.co.uk/1/hi/entertainment/4527502.stm or http://arts.guardian.co.uk/features/story/0,,1666835,00.html).
20. Khalid Howladar, "Shari'ah and Sukuk: A Moody's Primer," March 31, 2006. http://www.zawya.com/Story.cfm?id=ZAWYA20060601070918&pagename=SukukMonitor.
21. See http://news.bbc.co.uk/1/hi/entertainment/4527502.stm or http://arts.guardian.co.uk/features/story/0,1666835,00.html.
22. Anthony Giddens, *Beyond Left and Right* (Cambridge, UK: Polity, 1994).
23. Ibid.
24. Dinesh D'Souza, "What is so great about America: A Funeral Oration: Pericles's Dilemma and ours," http://www.dineshdsouza.com/books/america-intro.html.

25. Henry Bergson, *The Two Sources of Morality and Religion* (New York: Doubleday, 1956).
26. David Berreby, *Us and Them: Understanding Your Tribal Mind* (London: Hutchinson, 2006).
27. Decca Aitkenhead, "In With the Crowd: Why Do Humans Need to Stereotype Each Other," *Guardian*, February 4, 2004.
28. Neil McInnes, "Popper's return engagement: The open society in an era of globalization" *Critical Essay*, http://findarticles.com/p/articles/mi_m2751/is_2002_Spring/ai_85132085/pg_2.
29. Ibid.
30. Ibid.
31. Bergson, *Two Sources*, 31.
32. Foer, *How Soccer Explains the World.*
33. Simon Kuper, *Football Against the Enemy* (London: Phoenix, 1996), 102.
34. Anthony King, *The European Ritual: Football in the New Europe* (Aldershot, England: Ashgate, 2003), 32.
35. Giddens, *Beyond Left and Right.*
36. Foer, *How Soccer Explains the World*, 36.

الفصل الثاني عشر: القبلية الاقتصادية

1. Ann Berg, "Want to buy a sukuk? Islamic financing is growing rapidly and Western institutions are jumping in. What does this mean for the power of the U.S. dollar?" *Antiwar.* http://www.antiwar.com/orig/browne.php?articleid=8627
2. Gillian Tett, "Islamic Banking Confounds Sceptics," *Financial Times*, June 2, 2006.
3. The first Islamic bank was the Faisal Islamic Bank of Egypt, established in 1976. The bank was the first to have a formal sharia board, consisting of selected ulama from Egypt. This tradition continued with the establishment of the Jordan Islamic Bank (1978), the Sudanese Faisal Islamic Bank (1978), and the Kuwaiti House of Finance (1979), and it went on, with other Islamic banks throughout the Arab countries, Turkey, Bangladesh, and more recently, the private sectors in Pakistan, Albania, and Bosnia.
4. Berg, "Want to buy a sukuk?"
5. "Every individual . . . generally, indeed, neither intends to promote the public interest, nor knows how much he is promoting it. By preferring the support of domestic to that of foreign industry he intends only his own security; and by directing that industry in such a manner as its produce may be of the greatest value, he intends only his own gain, and he is in this, as in many other cases, led by an invisible hand to promote an end which was no part of his intention." Adam Smith, *The Wealth of Nations*, Book IV, http://www.econlib.org/LIBRARY/Smith/smWN.html.
6. Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, 1776.
7. Alan Greenspan, Remarks at the Adam Smith Memorial Lecture, Kirkcaldy, Scotland, February 6, 2005, http://www.federalreserve.gov/boarddocs/Speeches/2005/20050206/default.htm.

8. Thomas Crampton, "A Strong China May Give Boost to Its Neighbors," *International Herald Tribune*, January 23, 2003, http://www.iht.com/articles/2003/01/23/rchina_ed3_.php.
9. "The Asia Crisis, Capital Flows and the International Financial Architecture," Reserve Bank of Australia Bulletin, June 1998, http://www.rba.gov.au/PublicationsAndResearch/Bulletin/bu_jun98/bu_0698.pdf
10. J. D. Sachs, "The Wrong Medicine for Asia," *New York Times*, November 3, 1997.
11. "The Great Emerging Markets Rip-Off," *Fortune*, May 11. 1998, 68-74
12. Ronald D. Palmer, "Southeast Asia Crisis: Background and Current Assessment," http://www.unc.edu/depts/diplomat/AD_Issues/amdipl_9/palmer_seasia.html.
13. Neil Dias, Karunaratne, "The Asian Financial Melt-Down and the IMF Rescue Package," *Economic Issues*, 10, Department of Economics, The University of Queensland, http://eprint.uq.edu.au/archive/00001096/, 1999.
14. *Straits Times*, Singapore, February 1998.
15. Mahathir Mohamad, Islamic Cultural Center, Northbrook, Illinois, September 1, 2000, http://www.lariba.com/knowledge-center/articles/pdf/Mahathir%20Mohammad%20-%20The% 20speech%20of%20Dr%20at%20LARIBA.pdf.
16. Patricia Martinez, "Thumbs Up to Living in Malaysian Diversity," August 10, 2006, http://www.nst.com.my/Current_News/nst/Thursday/Columns/20060810071927/Article/index_html.
17. Mahmoud Amin El-Gamal, "Daily Briefing: The Race to Rule Islamic Finance; Despite the Constraints of Shariah on Interest-Bearing Instruments, a Fierce Banking Rivalry is Developing Among Muslim Nations,"*Business Week Online*, October 27, 2003.
18. Zulkifli Othman, "Come up with Innovative Islamic-Style Financial Tools," *Business Times*, December 17, 1996.
19. Gillian Tett, "Islamic Banking Confounds Sceptics," *Financial Times*, June 2, 2006.
20. *Shari'ah and Sukuk: A Moody's Primer,* May 31, 2006.
21. The sole limitation is the restricted number of scholars who command both the necessary religious credentials to issue a fatwa and a good knowledge of global capital markets. People like Sheik Hassan, a well-known scholar, are in great demand and can command fees of $300.
22. International Islamic Finance Forum, March 22, 2006.
23. Berg, "Want to buy a sukuk?"
24. Berg, "The Golden Caliphate," http://www.antiwar.com/orig/berga.php? articleid=8627, March 3, 2006.
25. Alexander Hamilton, the secretary of treasury, was largely responsible for the 1792 Coinage Act that introduced the bimetallic monetary system. The dollar was defined by weight, 371.25 grains of silver and 24.75 grains of gold. The ratio between gold and silver was fixed at 15 grains of silver per one grain of gold. Alvin Rabushka, from *Adam Smith to the Wealth of America*, (New Brunswick: Transaction Books, 1985), 201.
26. Ann Berg, "The Golden Caliphate."
27. Ibid.
28. Jude Wanniski, "Where is the Gold Dinar?" al Jazeera, November 24, 2004, http://www.rumormillnews.com/cgi-bin/archive.cgi?noframes;read=60191.

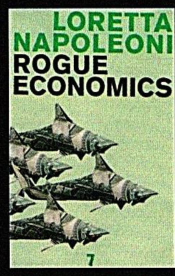
29. Lawrence Wright, "The Master Plan for the New Theorists of Jihad, Al Qaeda is Just the Beginning," *New Yorker,* September 11, 2006.
30. Karl Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time* (Boston: Beacon Press, 1957), chapter 1.
31. A. G. Hopkins, ed., *Globalization in World History* (London: Pimlico, 2002), 9.
32. Thomas A. Bisson, "Japan Home Front," *Foreign Policy Reports* 14, no. 12 (September 1938).
33. Benito Mussolini, a speech given at the Piazza Venezia, Rome, October 2, 1935, http://www.homolaicus.com/storia/contemporanea/novecento/par36.htm.
34. "Benito Mussolini, What is Fascism, 1932" *Modern History Sourcebook,*www.fordham .edu/halsall/mod/modsbook.html.
35. Polanyi, *Great Transformation,* 246.
36. "Mussolini," *Modern History Sourcebook.*
37. Polanyi, *Great Transformation,* 245.
38. Vera Michaels Dean, "The Economic Situation in Italy: Italy in the World Crisis," *Foreign Policy Reports* 10, no. 24 (January 10, 1935).
39. Jude Wanniski, *The Way the World Works,* (Washington, DC: Regnery Publishing, 1978) 149.
40. L. Mossa, *L'Impresa nell'ordine corporativo* (Florence: 1935), 130.
41. Dean, "The economic situation in Italy."





بحذق الاقتصادي وبراعة الراوي، تستعرض الصحافية البارزة لوريتا نابوليوني كيف تُغيِّر القوى الاقتصادية الكبرى شكل العالم، وكيف يقع ضحيتها ملايين الناس العاديين الذين يسقطون في شَرَك عالم الاستهلاكية الخيالي، حيث تكشف المؤلفة النقاب عن هيكل عالمنا الاقتصادي، وتقدم لنا منظوراً جديداً للعديد من المشاكل المستعصية على الحل في زمننا هذا.

وعبر توضيح القاسم المشترك بين تجارة الجنس المزدهرة في أوروبا الشرقية، وفضيحة القروض العقارية في أميركا، وصناعة السلع المقلّدة في الصين، وإحساناتَ المشاهير لإفريقيا، ومتاجرة القراصنة البيولوجيين بدماء البشر، واجتياح عصابات مزارع الأسماك أعالي البحار، والورشات الإلكترونية التي نجمت عن ألعاب مثل «ورلد ووركرافت»، نكتشف كيف انقلبت الاقتصادات المشبوهة إلى إمبراطوريات عالمية، قارعة ناقوس خطر تحوّل الكثير من الأنظمة إلى نظام الاقتصادات القائمة على مبادئ الشريعة.



تعتبر **لوريتا نابوليوني** واحدة من أهم خبراء العالم في قضايا غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وكانت قد عملت كمراسلة لعدد من الصحف اللندنية ولها أعمدة ثابتة في صحف «كوريرا ديلاسيرا» و«لا ريبوبليكا» و«إلبايس» و«لوموند». وتحمل لوريتا شهادة دكتوراه في الاقتصاد ودرجة الماجستير في العلاقات الدولية والاقتصاد من جامعة جونز هوبكنز، بالإضافة إلى درجة ماجستير في موضوع الإرهاب من كلية لندن للاقتصاد.



ISBN 978-9953-87-699-3
9 789953 876993

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com

ص. ب. 5574-13 شوران 2050-1102
بيروت – لبنان
هاتف: 785107/8 (1-961+)
فاكس: 786230 (1-961+)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

تصميم الغلاف: سامح خلف